

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت
المجلد الثالث والعشرون ـ العدد الثاني ـ صيف 1995

، (2.750) د.ك للمؤسسات، السعودية (10)
الامارات (10) دراهم، البحرين (-,1) دينار،
:) ليرة، الاردن (750) فلساً، تونس (1,5) دينار،
الجزائر (15) دينار، اليمن الجنوبي (600) فلس، ليبيا (2) دينار، مصر (3)
جنيه، السودان (1,5) جنيه، سوريا (50) ليرة، اليمن الشمالي (15) ريالاً،
المغرب (20) درهماً، المملكة المتحدة (1) جنيه.

اشتراك أفراد

الكويت:

سنة واحدة	٢ دينار كويتي
سنتــــــان	٤ دنانير كويتية
٣ سنــوات	٥,٥ دينار كويتي
٤ ســـنوات	٧ دنانير كويتية

دول عربية:

سنة واحدة	٢,٥ دينار كويتي
سنتــــــان	٤,٥ دنانير كويتية
٣ سنــوات	٦,٥ دينار كويتي
٤ ســـنوات	٨ دنانير كويتية

دول أجنبية:

سنة واحدة	١٥ دولاراً
سنتــــــان	٣٠ دولارا
٣ سنــوات	٤٠ دولارا
٤ ســـنوات	٥٠ دولارا

اشتراك مؤسسات

الكويت والبلاد العربية:

سنة واحدة	١٥ دينار كويتي
سنتــــــان	٢٥ دينار كويتي
٣ سنــوات	٤٠ دينار كويتي
٤ ســـنوات	٥٠ دينار كويتي

دول أجنبية:

سنة واحدة	٦٠ دولاراً
سنتــــــان	١١٠ دولارا
٣ سنــوات	١٥٠ دولارا
٤ ســـنوات	١٨٠ دولارا

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً:

١) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية
٢) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685)
لدى بنك الخليج (فرع العديلية).

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت ص.ب: 27780 صفاة – الكويت 13055
هاتف: 4836026 – 4810436 فاكس: 4836026 - (00965)

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية أكاديمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث في تخصصات السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس، الأنثروبولوجيا، والجغرافيا

المجلد الثالث والعشرون ، العدد الثاني صيف - 1995

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص. ب 27780 صفاة - الكويت 13055

هاتف: 4836026 - 4810436 فاكس: 4836026 - (00965)

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة:

1 ـ تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغتين العربية أو الانجليزية، ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا، أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى. وذلك في تخصصات: السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس الاجتماعي، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا الثقافية.

2 ـ ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية حول ما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية.

3 ـ تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب، التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن عشرة صفحات (كوارتر) بمسافة ونصف بين السطر والسطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول ايجابيات وسلبيات الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.

4 ـ ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى، في حقول العلوم الاجتماعية.

5 ـ ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

6 ـ يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية في حدود (150 - 200) كلمة، ملخصا مهمة البحث والنتائج.

7 ـ يتم تنظيم البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية الرئيسية مستقلة في وسط السطر، على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث:

1 ـ يجب ألا تزيد عدد صفحات البحث عن 40 صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على ورق كوارتر، وبمسافة ونصف بين السطر والسطر، يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثاً من أجل الاطلاع على الشكل المطلوب.

2 ـ تطبع الجداول على أوراق مستقلة، ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره كاملة، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (1) هنا تقريبا).

3 ـ يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله عل ورقة مستقلة، ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى، أو قرىء في مؤتمر ما، إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.

4 ـ تقدم المجلة لكاتب البحث عشرة مستلات من بحثه، مع نسخة من العدد الذي يظهر فيه البحث.

5 ـ تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المناقشة أو المراجعة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والهوامش:

1 ـ يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلا (ابن خلدون، 1960) و (القوصي، ومذكور، 1970) و (Smith, 1970) و (Smith & Jones, 1975)

أما إذا كان هناك أكثر من المؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهما هكذا (مذكور وآخرون، 1980) و (Jones et al, 1965). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار إليهما هكذا (القوصي، 1973، مذكور، 1987) و (Roger, 1981; Smith, 1974). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا (الفارابي أ 1964، ب 1964) و (Smith, 1961a, 1961b). وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون: 1972 164) و (Jones, 1977: 58-59).

2 ـ توضع المصادر في نهاية البحث، ويفضل أن تكون حديثة جداً وأن لا يزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما. كما يجب وضع جميع المصادر التي أشير اليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المصادر بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

مايكل هدسون

1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات» ص ص 17-36 في هـ. شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عمر الخطيب

1985 «الانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي» مجلة العلوم الاجتماعية 13 (شتاء): 169-223.

محمد ابو زهرة

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirshi, T.

1983 «Crime & the Family», pp 53-69 in J. Wilsone (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Stdies.

Kalmuss, D.

1984 «The Intergenerational Transmission of Marriage & the Family» 46 (February): 11-19.

Quinnety. R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company.

3 ـ يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد، والإشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً باحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر أمام المصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالا.

4 ـ تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة، بمسافة واحدة بين سطور المصدر الواحد ومسافتين بين مصدر وآخر.

إجازة النشر:

تقوم المجلة باخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين، تختارهم المجلة عل نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات على البحث شكلية أو موضوعية، سواء كانت جزئية أو شاملة قبل اجازته للنشر.

محتوى العدد

الأبحاث باللغة العربية

الأبحاث باللغة الانجليزية

المناقشات

المراجعات

التقارير

دليل الرسائل الجامعية

الملخصـــات

تقويم الفكر الحركي للتيارات الاسلامية دراسة موجزة

عبدالله فهد النفيسي
كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت

مقدمة

تُمثّل الظاهرة الإسلامية قَلقَاً مشتركاً للأنظمة السياسية العربية لأسباب عديدة، سوف نعرض لها في متن هذه الورقة . ويتفرع عن هذا القلق سلسلة من الإجراءات التعسفية والقمعية، سنلاحظ آثارها الجمةّ على مضامين الفكر الحركي الذي تتبنّاه التيارات الإسلامية. ومن المهم لأي راصد لفكر التيار الإسلامي أن يضع جدلية العلاقة مع الأنظمة السياسية العربية دائماً في بؤرة الاعتبار، لفهم الجذور الاجتماعية واليومية للاجتهادات الانفعالية التي بلورتها حالة الاستضعاف والاضطهاد التي عاشتها التيارات الإسلامية، خاصة في مراحل التكوين. لقد عجزت النظمة السياسية العربية والإسلامية في أغلب دولنا عن إنجاز التنمية المطلوبة، أو صيانة الاستقلال الوطني، أو تحقيق العدل الاجتماعي، أو تعميق الأصالة الحضارية، ولهذا السبب - لم تتمكن من تعزيز مصادر شرعيتها - وبفقدان الشرعية المتينة للنظم السياسية العربية والإسلامية على العموم، وفي غياب الإنجاز التنموي، وتبلور كل سمات التبعية المتطرفة والتفاوت الطبقي الصارخ بين فئات المجتمع العربي والإسلامي، وتمكن كل صور المسخ الحضاري (اللغوي، والروحي، والمناقبي، والأدبي) وانتشار وشيوع لافتات الاستفزاز اليومي للجماهير المسلمة، لهذه الأسباب مجتمعة وضاغطة بدأت إرهاصات الفكر الحركي الإسلامي تأخذ مساراتها وتتشكل أطرها، وفقاً للظروف الزمانية والمكانية.

وبالرغم من فشل النظم السياسية في مجالات التنمية والاستقلال والعدالة الاجتماعية فهي لاتتردد في توظيف الدين الإسلامي لمباركة حالة التخلف والتبعية

والتجزئة والتفاوتات والاختلالات الاجتماعية البارزة، مما يشوه المضامين الفعلية للإسلام، ليس هذا فحسب، بل أصبح التفرّد بالسُّلطة، وانتشار ظاهرة الاستبداد والإرهاب، والقمع في أغلب الدول العربية والإسلامية، أمراً يومياً وطبيعياً. وحتى في الدول التي تحرص على (الشكل الديمقراطي) دون المضمون، نلحظ جهداً رسمياً بارزاً في محاصرة الظاهرة الإسلامية، والقوى الممثلة لها، لكي تظل خارج العملية السياسية، ولكي تبقى في عداد القوى المحجوبة عن الشرعية. هذه الحالة العامة من النفي والمحاصرة والمكابرة والإصرار من طرف الأنظمة السياسية العربية والإسلامية على توظيف الدين الإسلامي توظيفاً كاريكاتوريًا لتعزيز شرعيتها، مع غياب كل فرص التعبير والتغيير السياسيين، ومع مباشرة الإرهاب والاضطهاد لكل رأي معارض، هو الذي دفع ويدفع بعض التيارات الإسلامية لأشكال من العنف والغلو، كردة فعل لعنف آلة الدولة، وللتطرفّ الدنيوي الذي يظهر على رسمييّها. وبعنف بعض التيارات الإسلامية - والذي شرحنا آنفاً أسبابه ومسوغاته - تلجأ الدولة إلى تجريم الظاهرة الإسلامية والقوى الممثلة لها، وتوكيل الأجهزة الأمنية لمعالجتها، على اعتبار أنها ظاهرة (انحرافية - إجرامية) ويدخل بذلك المجتمع السياسي العربي الإسلامي في حلقة شرّيرة لانهاية لها من التقاطب العنيف.

وهناك سلسلة من الأسباب التي تُفاقم وضعية التيارات الإسلامية، وتمهد لاستمرار اصطدامها بالنظم السياسية العربية والإسلامية. من هذه الأسباب تزايد عمليات التغريب والعلمنة في الدول العربية الإسلامية على كل مستوى: التعليم، والفكر، والقيم، والسياسات العامة، بما يظهر (النظام) معادياً للظاهرة الإسلامية وجذورها: الفكرية، والقيمية، والحضارية. قد يكون كذلك من الأسباب التي تحرك حدّة التيارات الإسلامية: عمليات الهجرة الواسعة من الأرياف إلى المدن، التي عادة ما ترافق التنمية المتسارعة، والتحديث الواسع والعشوائي الحاصل في عموم الأقطار العربية والإسلامية: ومن الملاحظ أن المدن العربية والإسلامية غير قادرة على استيعاب هذه الهجرات الواسعة، فتتحول إلى أحزمة من الفقر والعوز والبطالة، حيث تتحول عملياً إلى حقول مناسبة لعمل التيارات الاسلامية، ويصير (الدين) في مُحصّلة الأمر ملاذاً آمناً لجماهير المحرومين. من ضمن الأسباب أيضاً: ضعف قوى المعارضة غير الإسلامية (الليبرالية أو العيارية)، وانكفائها على ذاتها داخل المدن، وضعف وضمور قاعدتها الاجتماعية، وعدم فعالية خطابها السياسي،

مما يترك الساحة شبه خالية للتيارات الإسلامية، لتجنيد كم هائل من المؤازرين والأنصار. طبعاً تشكل الثورة الإسلامية في إيران عاملاً إقليمياً ودولياً أساساً في إنعاش الظاهرة الإسلامية والتيارات الممثلة لها، إذ تحولت إيران ـ بعد الثورة ـ إلى حضن دافيء للتيارات الإسلامية، تمدها بالدعم المادي والأدبي الذي تحتاجه، وانعكست المواقف الإيرانية على علاقات عدد غير قليل من التيارات الإسلامية بالأنظمة العربية والإسلامية، وبالأخص في العراق ومصر والسودان.

هزيمة 1967 كانت هزيمة للمشروع (القومي العربي) ممثلاً بجمال عبد الناصر ونظامه، ولذا فلقد عقب الهزيمة فراغ سياسي كبير، كان مقدراً أن تملأه التيارات الإسلامية باندفاع منقطع النظير في مطالع السبعينات.

من الممكن كذلك إدراج زيارة الرئيس السادات للقدس، وتنازلاته المُهينة للطرف الإسرائيلي، وما عقب ذلك من اتفاقيات كامب ديفيد، والشعور بالمرارة التي سببّتها عربياً وإسلامياً ضمن الظروف والعوامل التي ساعدت على شحذ التيارات الإسلامية وتوليدها سياسياً، ووضعها في بؤرة المواجهة مع النظام. ولايمكن أن نستبعد أثر العائدات النفطية بعد 1973 على التيارات الإسلامية في العالم، إذ دأبت السعودية ودول الخليج العربية في السبعينات – وبنشاط – في دعم المراكز الإسلامية التي تنشط من خلالها التيارات الإسلامية. زد على ذلك البعد العالمي لظاهرة الإحياء الديني، فمن الملاحظ أن عالمنا يعيش ظاهرة (إحياء روحي) فرؤساء الولايات المتحدة: ريجان، وبعده بوش، اعتمدا على الدين كأحد المكونات الرئيسية في حملاتهم الانتخابية، وينتعش دور الفاتيكان في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، ولايمكن أن نغفل الأدوار الهامة التي تقوم بها الأحزاب المسيحية (الديمقراطية والاشتراكية) في القارة الأوروبية. وإذا تفحصنا الساحة الإسرائيلية لاحظنا تنامي وبروز الحركات الدينية مثل (شاس – حماة التوراة الشرميين، وأغودات إسرائيل – رابطة إسرائيل – والمعذال – الجبهة الدينية القومية – وديغل هاتوراه – علم التوراة).

وقد تمكنت هذه الأحزاب الدينية في إسرائيل من الحصول على 18 مقعداً في انتخابات الكنيست نوفمبر 1988. هذه الشبكة من العوامل لا شك ساعدت على انتعاش الظاهرة الإسلامية، والتيارات الممثلة لها، بحيث دفعت تلك التيارات إلى

بؤرة المواجهة مع (النظام العربي) ولاشك أن ذلك انعكس على الفكر الحركي لتلك التيارات.

سيتركز الاهتمام في هذه الورقة على بعض المحاور التي تُشكّل - المفترض ذلك - أساسات هامة في الفكر الحركي لأي تيار ذي أهداف وتصورات سياسية. ونستطيع أن نختصر هذه المحاور بالنقاط الخمس التاليات: مفهوم الحرية، ومفهوم الدولة، وتركيب مؤسسات الدولة على أساس وحدة المفهومين، والنموذج التطبيقي الذي يسترشد به التيار، ثم بعض النماذج البرنامجية. وسوف أعالج ما أمكن تطبيق هذه المحاور على أربعة تيارات إسلامية متمثلة بحزب التحرير، والإخوان المسلمين وتنظيم الجهاد، وحزب الدعوة.

ولقد اخترت هذه التنظيمات لأنها لاتقصر نشاطها في قطر واحد، بل يمارس بعضها نشاطاً واسعاً ما بين نواكشوط وجاكارتا، ثم أن لهذه التنظيمات تاريخها السياسي، ووثائقها السياسية، وتصوراتها، وأفكارها العامة، ذات الدلالات السياسية المرتبطة بأهدافها.

حزب التحرير: مشروع الدولة

برغم تركيز الحزب على (الفكر) وإهماله البارز لموضوع التربية لم يظهر في وثائق الحزب (كتاب الدوسيه والدستور الإسلامي) اهتماماً بموضوع الحرية كمفهوم وكمُشْكل سياسي، يتفرع عنه عّدة مشكلات في مجال: الحكم، والاجتماع، والاقتصاد، والحقيقة أن هذا المجال (البحث في الحريات) مهمل ليس فقط في أدبيات حزب التحرير، بل حتى في كل الأحزاب الإسلامية، بالرغم من أن جُلّها هي ضحية لمشكلة الحرية في مجتمعنا العربي والإسلامي، ومن يتصفح (الدوسيه) ليستقريء الفكر الحركي للحزب (خاصة وأن الحزب يُلزم أعضاءه بتبني ما فيه من أفكار، أي يعتبر بيانا ووثيقة حزبية) لا يلحظ أدنى عناية بموضوع الحرية كمفهوم تتفرع عنه العديد من المؤسسات السياسية. ويبدو أن الحزب - وهذا ما يمكن قراءته بوضوح في كتاب (الدوسيه) - قد حدّد مهمّته فقط في نشر الأفكار، دون تطبيقها، فتطبيق الأفكار موكول إلى الدولة التي يُزمع الحزب إقامتها. وبالطبع ذلك مرهون بنضج (الصراع الفكري) الذي يعمل الحزب على اشتعاله بين الناس[1]. من هنا لايرى الحزب القيام بأي عمل من أعمال الدعوة إلى: الصلاة، أو الصيام، أو غير ذلك، لأن ذلك - حسب الدوسيه - من مهام الدولة الإسلامية التي لم تقم[2].

ومن الغريب أن يطنب الدوسيه في التحريم على أعضائه الاعتقاد بعذاب القبر، وظهور المسيح الدجال، لأن أحاديثها - حسب تعبيره - ظنيّة الدلالة، مع إهمال تام لقضية هامة كقضية الحرية (التعددية السياسية - الأقليات السياسية والدينية - حدود السلطة. . . الخ)[3].

تتلخّص نظرية حزب التحرير في العمل الإسلامي في أن الطريق إلى (دولة الإسلام) هي عن طريق إعادة الثقة بـ(أفكار الإسلام)، وذلك عن طريقين: العمل الثقافي، والعمل السياسي[4]، فلابد أولاً من تثقيف ملايين من الناس تثقيفاً جماعياً بالثقافة الإسلامية، وتوليد الصراعات الفكرية بينهم على هذا الأساس. ومن المهم أن يبادر الحزب في هذه المرحلة لتقلد دوره في الصراع الفكري، من حيث التصدّر للمناقشة، والرد على الشكوك، والحصول على التأييد. ومع استمرار العمل الثقافي لابد على الحزب أن يستكمل الجهد في العمل السياسي من خلال رصد الحوادث والوقائع وتوظيفها لصالح (أفكار الإسلام) . وعندما يشتد الصراع الفكري ويستعر ويكون الحزب في بؤرته تنضج العوامل الموضوعية لبروز (الخليفة) الذي يتولى قيادة (الدولة الإسلامية) فمتى وجد الخليفة فقد وجدت الدولة الإسلامية، (لأن الدولة الإسلامية هي الخليفة)[5] حسب تعبير الحزب، ويؤكد الحزب على (طلب النُّصْرة) ممّن بيدهم السُّلطة، وذلك عن طريق إقناعهم بالفكرة. ولقد طلب الحزب فعلاً من العقيد القذافي تسليمه الحكم، لإعلان الخلافة سنة 1978[6]. وهكذا نجد أن الحزب لا يعير التربية أية أهمية، ويركز على تثقيف أفراده والجمهور بأفكار الإسلام، وليس بسلوكياته وأخلاقياته. لا، بل إن الحزب يرى أن الجمعيات الأخلاقية التي تدعو الناس للتمسُّك بالأخلاق الحميدة تشكل خطراً على مسعاه في إقامة الدولة الإسلامية، لأن هذه الجمعيات - يرى الحزب - قد نفّست عاطفة الأمة بالأحاديث المطوّلة المكررة عن الأخلاق. ويؤكد الحزب أن عموم الناس ينطلقون من فهم مغلوط لكثير من الآيات والأحاديث التي تتحدث عن الأخلاق، مثل (وأنك لعلى خلق عظيم) أو (إنّما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق)، فيقولون: أن ما ورد في الآية هو وصف لشخص الرسول ﷺ، وأن ما ورد في الحديث هو صفات الفرد لا الجماعة[7]، كما يرى حزب التحرير أن الجماعات الإسلامية المتعددة - والتي تعمل في حقل الدعوة تشكل خطرًا عظيماً على الإسلام والمسلمين، حيث هي - مع غموض الفكرة التي تحمل، وعجز الوسائل التي تستعين بها - تتحول إلى مُتَنفّس

للعاطفة الإسلامية، بدل أن يترك المسلمون لكي يصلوا إلى حالة الانفجار في مواجهة الأحداث[8]، ولذا يرى الحزب أنه لابد من التركيز على النهوض الفكري وإيجاد الثقة بأفكار الإسلام من حيث هي أفكار، وأن سبب انهيار الدولة الإسلامية هو الضعف الفكري.

وهكذا نجد أن الحزب أصيب بداء التضخم الفكري من كثرة تشديده وغلوه في مقولته الرئيسة: إن [إنقاذ الأمة إنما يكون بالثورة الفكرية] وإن النهضة لاتكون إلّا بالفكر. ويرى النبهاني - مؤسس الحزب - أن الحركات الإسلامية التي سبقت الحزب تاريخياً (ويشمل بذلك - وربما يقصد بالذات - جماعة الإخوان المسلمين التي سبقت حزبه باثنين وعشرين سنة) محكوم عليها بالانقراض والخمود، لاعتمادها على الحماس المجرد[9] وبرغم تبشيره بالصراع الفكري منذ نشأته سنة 1950 وبأن الصراع سوف يؤدي لتسلم الحزب للحكم عاجلاً، إلّا أن المدة التي قررها الحزب مراراً انتهت، ولم يصل الحزب لسدة السلطة في أي قطر إسلامي.

ينفرد حزب التحرير عن باقي الجماعات والحركات والأحزاب الإسلامية بوضوح تصوراته السياسية، وحشده الحزب بكل مؤسساته وانخراطه في العمل السياسي المباشر، وهذا يتضح من (الدستور) الذي وضعه للدولة الإسلامية التي يروم قيامها. يتكون مشروع الدستور من 182 مادة وقد تم تقسيمه إلى عدة أقسام: رئيس (خليفة)، ومعاونين، وولاة، وقضاة، والجهاز الإداري، والجيش، ومجلس الشورى. وتناول بالتفصيل مهام تلك الأقسام[10] ومن الواضح لقارىء المشروع شغف الحزب بموضوع الخلافة والخليفة، من حيث رمزّيتهما لكيان الإسلام المادي، خاصة وأن الحزب يرى أن الدولة الإسلامية قامت منذ أول يوم للهجرة حتى سقوط الدولة العثمانية في 1918، وأن الأمة الإسلامية خلال كل تلك الفترة كانت (أعلى أمة في العالم: حضارة، ومدنية، وثقافة، وعلما. . . وكانت وحدها زهرة الدنيا، والشمس المشرقة بين جميع الأمم، طوال هذه المدة)[11] ورغم تفصيل الدستور في ضرورة قيام مجلس الشورى إلا أن الحزب جعل مشورة (مجلس الشورى) مُعلمةو وليست مُلزمة فيما يتعلق بشؤون الخارجية والمالية والجيش[12]. ويتوسّع الدستور في منح المرأة حقوقها الاجتماعة والسياسية، وفي نفس الوقت نجد بعض مواده تؤكد على أنها - أي المرأة - في الأصل أم وربّة بيت، وعرض يجب أن يُصان، وأن الأصل أن ينفصل الرجال عن النساء في المجتمع الإسلامي. (مواد 34 -

35). كيف نوفق بين هذا وذاك؟ لا يوضح الحزب. وفيما يتعلق بالنظام الاقتصادي والملكية الفردية والجماعية يؤكد الدستور في المادة 38 أن الأصل في الملكية للأشياء تعود للجماعة، لأنها مستخلفة فيها عن الله، ولاتكون الملكية للأفراد، إلا بإذن الشارع، كما يؤكد في المادة 39 بأنه تتحقق الملكية العامة في كل مكان من مرافق الجماعة، وما هو من الضروريات للحياة العامة. وفي المادة الثانية والأربعين يمنع الحزب كنز المال، ولو أخرجت زكاته، وفي المادة الخامسة والخمسين يمنع فتح المصارف، ولايكون إلّا مصرف الدولة. وفي المواد السابعة والخمسين، والثامنة والخمسين، يتأكد إشراف الدولة على الزراعة والصناعة. والحقيقة أن هذه المواد ملفتة للنظر، لشدة تقاطبها بين التخلّف والتقدم، وخاصة في موضوع المرأة، حيث يبيح لها حرية التصرف المالي، والاشتغال بالوظائف العامة، وتولي مناصب القضاء، وفي نفس الوقت تؤكد بعض مواد الدستور نفسه (34 - 35) أن الأصل هو عدم اختلاط المرأة بالرجل، وأن المرأة ينبغي أن تكون في البيت، وفي الناحية السياسية يلاحظ أن الدستور ركزّ السلطة بيد الخليفة كثيراً، بحيث يتضاءل أمام ذلك دور مجلس الشورى. من ناحية أخرى يُبدي الحزب تفهماً واضحاً للتعددية السياسية ضمن الدولة الإسلامية، بحيث تنص المادة التاسعة عشرة من الدستور على الآتي: [للمسلمين الحق في إقامة أحزاب سياسية، لمحاسبة الحكام، أو للوصول إلى الحكم عن طريق الأمة] كما تنص المادة الثانية والعشرون على حق غير المسلمين في عضوية مجلس شورى الدولة الإسلامية(13).

من الواضح - إذن - مساهمة الحزب الهامة في بلورة أفكاره ومفاهيمه عبر مشروع (الدستور)، وهي وثيقة على علّاتها تمثل جهداً منهجياً في تحديد وبلورة حزمة من المفاهيم في الدولة والمجتمع والأخلاق. كذلك يتضح من الاطلاع على وثائق الحزب وكتبه أنه يجعل من قضية الدولة المحور المركزي لعمله، ربما إلى درجة المغالاة، بحيث أهمل الجوانب الأخرى التي تصب في النهاية في مشروع الدولة، ونقصد الجوانب الأخلاقية والروحية والسلوكية في الأمة. وبالرغم من محاولات الحزب العديدة في (طلب النُّصرة) وهو مفهوم بدائي جداً في العمل السياسي المعاصر، نقول بالرغم من ذلك فإن الحزب يضم عداء ثابتاً لكل التيارات الوطنية والقومية والإسلامية في الوطن العربي، مما جعله حزباً معزولاً، ولايتمتع بعلاقات سياسية جيدة، مما حال دون تشكله ونضوجه في صيرورة شعبية.

الإخوان المسلمون: الإصلاح الاجتماعي المتكامل

تأثر الفكر الحركي لدى جماعة الإخوان كثيراً بمراحل تطور الجماعة وصراعها مع العساكر في مجلس قيادة الثورة. ومن الممكن القول: إن مرحلة المؤسس حسن البنّا رحمه الله كانت من المراحل (1928 – 1949) التي وضح فيها الجهُد والبلورة الفكرية التي كانت خلفه. ومن يستعرض كتابات المؤسس البنّا رحمه الله ويدرس الخطوات التي كان يخطوها يدرك أن الرجل كان يتمتع بفكر حركي وتنظيمي وكان يعرف مايريد، وما هو الممكن والمستحيل، وما هو المهم والأهم. ومن الممكن تقسيم فترة البنّا إلى ثلاث مراحل. لكل مرحلة طبيعتها وفكرها وهدفها التي تروم تحقيقه.

فالمرحلة الأولى: كانت 1928 – 1939 وهي **مرحلة التعريف بالجماعة**، ومبادئها العامة وشعاراتها، من خلال المحاضرات والدروس، وإصدار المجلات (الإخوان المسلمون والنذير) وإصدار الرسائل، والاتصال بالخارج، للتعريف بالجماعة. (الجزائر، واليمن، وسوريا، والجزيرة العربية)[14](عبد الخالق، 29:1987) والملفت للنظر في هذه المرحلة تشكيل البنّا للجان الدراسات الفنيّة، (في الثلاثينات) لصياغة القوالب النظرية التي تمثل الإسلام في حياتنا العامة (اقتصاد – أمن – خدمات. . .الخ) وهذا يتنافى مع موقف سيد قطب – رحمه الله – من هذا الأمر. فقد رفض الأخير رفضاً باتاً صياغة النظريات الإسلامية والقوانين والتصورات والأنظمة قبل القيام الفعلي للسلطة الإسلامية السياسية، والمجتمع الإسلامي الذي يعلن خضوعه لتلك السلطة، وإيمانه بها.[15].

أما المرحلة الثانية: فهي مرحلة استكمال البُنى التنظيمية والإدارية للجماعة، والتي امتدت مابين 1939 – 1945، ويلاحظ خلال هذه المرحلة – وهي مرحلة انشغلت فيها الحكومة والانجليز بمجريات الحرب العالمية – :أن الجماعة ابتعدت تماماً عن التوغل في المواقف السياسية التي قد تشغلها عن هذا الهدف[16]، وبعد أن نجحت الجماعة – بقيادة البنّا في استكمال البناء التنظيمي والإداري، وتأسيس قلم الاتصال في الداخل والخارج، دخلت في **المرحلة الثالثة** (1945 – 1949) وهي **مرحلة الفعل والتأثير** في الأحداث المصرية، مما اضطر الجماعة إلى التوغل في المواقف السياسية، واختبار قوة الجماعة على التصدي والمواجهة (مظاهرات 1946 ورسالة

الإخوان لرئيس الوزراء النقراشي في 5/ 1/ 1947 يطالبون بجلاء الانجليز فوراً من مصر)، وانتهت هذه المرحلة بمقتل البنّا رحمه الله في 12/ 2/ 1949.

ويلاحظ المراقب للمراحل الثلاث: أن البنّا كان يتقيّد بالأهداف المرحلية بشكل صارم، ويحاول أن يُدخل في الإخوان هذه الموهبة السياسية إزاء الحماس والتدافع بينهم لخدمة (الدعوة)، وظلّ كذلك إلى السنوات الأخيرة من عمره لولا نشوء ماسُمّي بـ (النظام الخاص) وهو الجناح العسكري للجماعة، وهو الذي ورَّط البنّا والجماعة في شبكة من المآزق السياسية الخطرة، والتي عرضت البنّا للاغتيال، والجماعة للحل. والمراقب لفترة البنّا - كقائد للإخوان - لايستطيع أن يخطيء بأن الرجل قد سبق الجماعة في فكره الحركي، وتقيدّه بمستلزمات التحرك وفق منهج مدروس، ومخطط له مُسبقاً. وكان يتجنب ردود الأفعال، والمعارك الجانبية، ويقتصد في استعمال قُوى الجماعة، ولايُبدّد وحدة الجماعة في الخلافات، ويحتويها بسرعة فائقة، ويكرِّس (روح الفريق) بين الإخوان، من خلال تفويض الوحدات الإدارية والتنظيمية بتحّمل مسؤولياتها، ويعقد المؤتمرات لإعادة النظر، ومراجعة الخطط، وممارسة حتى النقد الذاتي. (مؤتمر 1933 و1935 و 1937 و 1939)[17] وهي ممارسة قلّما ظهرت عند الإخوان بعد وفاة البنّا رحمه الله.

وبوفاة البنّا والمحن التي تعرّضت لها الجماعة وانفراط عقدها بعد الحل ظهر الاضطرب الفعلي على الجماعة، ومن علاماته: أن الجماعة ظلَّت بدون قيادة من تاريخ مقتل البنّا 12/ 2/ 1949 حتى تسلم حسن الهضيبي رحمه الله القيادة في/ 10/19 1951، أي أن الإخوان ظلوا بدون قيادة فعلية لمدة تقارب الثلاث سنوات. جاء الهضيبي وسط ظروف شديدة التعقيد سياسياً وتنظيمياً. فالعلاقات مع الحكومة كانت مضطربة ومتوترة، وتحتاج إلى تهدئة، وقطاع القضاء كان ناقماً على الإخوان، وذكرى اغتيال القاضي أحمد الخازندار لم تزل في الأذهان، و(النظام الخاص) الجناح العسكري للإخوان بقيادة عبد الرحمن السَّنَدي قد بدأ يتضخّم مادياً وأدبياً على حساب ومكانة الجماعة السياسية والاعتبارية. والشخصيات البارزة والقديمة في الجماعة كانت تنظر لهذا الوافد الجديد (الهضيبي) - والذي لم يكن معروفاً في وقت من الأوقات في الجماعة - بشيء من عدم الارتياح. ودخل الهضيبي - وهو المستشار في محكمة النقض - الذي نادراً ما يتعامل مع الجماهير السياسية، أو حتى يحتك بها - إلى عالم غريب عليه، وعجيب لم يعتده، ليجد نفسه فجأة في زعامة

حزب سياسي ملاحق، ومغضوب عليه من السلطة[18]، وبرغم أن الهضيبي كان - كما تشير أكثر مصادر الإخوان - ينوي إعادة النظر في الوضع العام للجماعة، وينوي كذلك إلغاء (النظام الخاص)، أو على الأقل تقليمه، الّا أن الأيام لم تُمهله مع دخول مصر في دّوامة التحولات الخطيرة والهامة بعد انقلاب 23 يوليو 1952. ومع دخول مصر في مرحلة (الحركة المباركة) كان على جماعة الإخوان تحديد أولوياتهم بسرعة، كي يحسنوا التعامل مع العساكر في (مجلس قيادة الثورة)، وإلّا يواجهون النتائج الوخيمة.

ومن يقرأ أدبيات الإخوان في تلك المرحلة لايلحظ أن الأولويات في فكرهم واضحة، أو أن الخطوات في حركتهم مدروسة. أما العساكر في مجلس قيادة الثورة بزعامة جمال عبد الناصر فكانت أولوياتهم واضحة ومدروسة.

1 - تنمية الجيش وتحديثه، وفرض هيمنته على الدولة، وكسبه لحماية الثورة.

2 - تحقيق جلاء الانجليز من قاعدة القنال جلاء تاماً.

3 - القيام بإصلاح زراعي في الريف، لكسب الفلّاحين وتجريد الإقطاع من قاعدته الاجتماعية (حسين، 110:1971)[19].

مقابل ذلك لم يكن الفكر الحركي لدى الإخوان في تلك الفترة متبلوراً، بحيث يكون لديهم سُلم أولويات، على ضوئه يتحركون، ويتعاملون سياسياً مع المحيط، أقصد أن الإخوان وقتها كانوا يعرفون مالايريدون أكثر من معرفتهم مايريدون: كانوا ضد سيطرة الضباط على البلاد، ربما لأنهم أحسّوا بأنهم والضباط على غير وفاق سياسي، ولذلك نجدهم قد بالغوا في التعبير عن خلافاتهم مع مجلس قيادة الثورة، حتى كادوا يصطفون مع القوى المضادة للثورة، ولم يكن ذلك ينم عن تسلحهم بفكر حركي رصين، ثم نجدهم يُشايعون محمد نجيب ضد عبد الناصر، مما حّرك عبد الناصر في اتجاه الانتقام منهم، ودخل الإخوان في صراع مباشر مع السلطة الجديدة، (وهي سُلطة لم تستقر بعد، ولذا نجدها مضطربة، وعصبية، وشرسة) وهو صراع لم يستكمل الإخوان شروط مباشرته، ولم تتحمل السلطة الجديدة الشروع فيه، أو حتى مجرد الاعتراف به، وكانت المعادلة - معادلة الصراع - وفي غياب الفكر الحركي المستنير الذي كان من سمات الجماعة أيام البنّا، نقول: كانت المعادلة تميل لصالح مجلس قيادة الثورة برئاسة عبد الناصر، الذي كان يمتلك وقتها عنف جهاز الدولة وآلته الدعائية. ووقع الإخوان في خطأ كبير في عملية تقدير

الموقف، ودفعوا الثمن غالياً. وكانت أحداث 1954 إيذاناً بدخول الجماعة في مرحلة المحنة الكبيرة، التي حوّلتها من جماعة تُشكل نداً سياسياً للسلطة الجديدة إلى كتل كبيرة من المستضعفين، والمظلومين، والمضطهدين والمعذبين، والمشردين.

بدخول الاخوان في مصر مرحلة الاستضعاف (1954-1970) خبا عطاء الجماعة هناك على كل صعيد، وبالأخص صعيد الفكر الحركي، ما عدا ومضة المرحوم سيد قُطب في الستينات **(معالم في الطريق)** وهذا الكتاب يمثل مُنحنى خطيراً في فكر الإخوان الحركي. ومن يقارن بين رسالة المؤسِّس حسن البنا **(مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي)** وكتاب قُطب الأخير يلاحظ الفارق الكبير بين الأطروحتين، فالبنّا في رسالته يؤكد بأن النظام الاسلامي يقوم على ثلاث دعائم: (1) مسؤولية الحاكم. (2) وحدة الأمة. (3) احترام إرادة الأمة. ولا ترى الرسالة المذكورة تعارضاً بين نظام الإسلام والنظام النيابي. ولا يرى البنّا تعارضاً بين الدساتير الوضعية والاسلام إذا كانت تلك الدساتير تعترف بسيادة الشريعة الاسلامية وقصور العقل البشري.

كمقارنة فقط فإن حزب التحرير يرى أن التسليم بالحاكمية الإلٰهية وقصور العقل البشري يؤديان إلى أن كل صور الدساتير الحديثة باطلة، وحكم البعض في حزب التحرير إلى أن تطبيق هذه الدساتير يُحوّل البلاد إلى (دار كفر). أما البنّا فلا يرى ذلك إطلاقاً. حتى جاء سيد قطب فأدخل مقولة جديدة في فكر الحركة، هي:

> «أن هناك تعارضاً شديداً بين فكرتين وتصوّرين ومجتمعين ونظامين وحقيقتين: الإسلام والجاهلية، الإيمان والكفر، الحق والباطل، الخير والشر، حاكمية الله وحاكمية البشر، الله والطاغوت. وأنه لا بقاء لطرف إلّا بالقضاء على الطرف الآخر، ولا سبيل إلى المصالحة أو الوساطة بينهما(حنفي،1989:49). ولا يمكن أن يحدث التغيير إلا عن طريق الانقلاب والثورة، ولا توجد مراحل أو تدرّج في عملية التغيير، وكما يحدث الانقلاب في الفرد عن طريق الهداية يحدث في المجتمع عن طريق تغيير وإلغاء السلطة[20].

تقول بعض الروايات: إن عبدالناصر قرأ الكتاب في الطائرة وهو في طريقه إلى موسكو في رحلة علاج 1965، وبحسّه التنظيمي نبّه أجهزة الأمن إلى ضرورة وجود تنظيم سري وراء هذا الكتاب، ليحقق الهدف الداعي إليه، فصيغت تهمة

(تشكيل نظام سرّي لقلب نظام الحكم)، وسيق الآلاف إلى السجون من جديد.[21] ومع ذلك فقد تحولت مقولات سيد قطب أحد أهم الأطر المرجعية والمصدرية لكثير من الجماعات الإسلامية التي نشأت فيما بعد. كجماعة الجهاد، وجماعة المسلمين، التي اشتُهرت باسم التكفير والهجرة. ومن يتأمل الخط التفاعلي للإخوان منذ الأربعينات، مروراً بمطالع الخمسينات يلحظ مشاركتهم الفعالة في صياغة الخط السياسي والاجتماعي للمجتمع المصري، بينما نلحظ بعد محنة 1954 حتى 1970 استطاع عبدالناصر أن يعزل الاخوان عن مهام التأثير في المجتمع المصري، بحيث فرضت تلك الوضعية على مفكر متعايش ومُتحسس للقضية الاجتماعية كسيّد قطب أن ينكفىء على نفسه لصياغة التخريجات النظرية لمفهوم العُزلة الشعورية، والتجمعية للحركة. (تأمل حديث سيّد عن مفهوم: الاستعلاء الإيماني).

بوفاة عبدالناصر 1970 بدأت مرحلة الحصار الطويل تنقشع عن جماعة الاخوان. ونظراً لحاجة السادات الماسّة في سنواته الأولى 1970 – 1972 للقبول الشعبي اضطر أن يركب حصان الديمقرطية والقانون، وأن يُصوِّر للناس أن شرعيته دستورية قانونية قبالة وفي مواجهته الشرعية الثورية التي تمتع بها عبدالناصر خلال حكمه.

ولكي يعطي الدليل العملي على ذلك أفرج عن الهضيبي رحمه الله، ومُعتقلي الإخوان، مع أنه كان أحد المشاركين الرئيسيين في محاكم الثورة التي صادقت على أحكام الإعدام للإخوان، ولقد استفادت الجماعة من هذه الفترة، حيث بدأت تعقد الاجتماعات، وتشكل لجان حصر العضوية من جديد، (لجنة الكويت، وقطر، والإمارات، وثلاث لجان بالسعودية، وغيرها من اللجان في أوروبا، والولايات المتحدة)، وانتهز الهضيبي فرصة الحج 1973 فعقد أول اجتماع موسّع للإخوان في مكة المكرمة، وكان هذا الاجتماع الأول من نوعه منذ 1954، لكن من يراقب أداء الإخوان في مصر خلال فترة السادات 1970 – 1981 يلحظ درجة من التقاء المصالح بينه وبينهم، ولم يكن من المتوقع – والحال هذه – أن يكون العطاء في الفكر الحركي كبيراً من طرفهم. وأستطيع أن أزعم بأن المبادرات الفكرية لجماعة الإخوان في مصر تقلّصت إلى حد كبير بعد إعدام سيد قطب، وانتقلت الريادة الفكرية لتنظيمات الإخوان في بلاد الشام عموماً (سعيد حوّى – فتحي يكن، وغيرهم) بينما انتقلت في

داخل مصر من جماعة الإخوان إلى جماعات انشقت عنهم مثل (تنظيم الجهاد) وصاحب مقولة (الفريضة الغائبة) محمد عبد السلام فرج، والتي سنعالجها فيما بعد.

يُعتبر (سعيد حوّى) أحد كبار مفكرّي الجماعة في بلاد الشام، وما يكتبه قد لايُعبر تعبيراً رسمياً عن تنظيمات الإخوان في بلاد الشام، لكن حرص هذه التنظيمات على تدارس ما يكتبه من كُتب، وحرصها على توزيعها وإهدائها ونشرها، والتبرع بالمال لإعادة نشرها معناه: أن كتاباته تلقى قبولاً بارزاً ورسمياً من طرف هذه التنظيمات، ولذا نستطيع أن نجزم أن من يقرأ «سعيد حوّى» ويستوعبه فقد قرأ واستوعب الفكر الحركي لدى الإخوان خلال فترة تمتد مابين 1970 - 1993 فهو من القلائل الذين كتبوا في مجال الفكر الحركي لدى الإخوان. يبرز في هذا المجال كتابان لحوّى: **(المدخل إلى دعوة الإخوان المسلمين)** و **(دروس في العمل الإسلامي)** - في الأول يتحدث عن مجموع مواصفات جماعة المسلمين، ويحاول أن يثبت أن هذه المواصفات موجودة في جماعة الإخوان المسلمين، ويتحدث عن اسم الإخوان المسلمين، ولماذا يُصرّ علي، ولماذا يُصّر على الجماعة بالذات؟ ونظريات الإخوان في التكوين والعمل اليومي، والنظام، والتنظيم، والشروط التي يحتاجها التنظيم الإسلامي، وضرورة الانتماء للإخوان المسلمين، وماذا يعني هذا الانتماء؟ وعن الشروط النفسية لهذا الانتماء، وفي الكتاب الثاني يتحدث عن ضرورة البحث عن الصيغ التنظيمية، من أجل حركة إسلامية واحدة، وضرورة العقلية الجماعية، والنظرات الاستراتيجية، ويطرح موضوع الشورى والقيادة، والسرية والمركزية والتجمع، وتقييم المرحلة التي تمر بها الأمة الإسلامية، وغير ذلك من الخلاصات التي توصَّل إليها بعد ممارسته للعمل الإسلامي لسنوات طويلة. والمشكلة الرئيسة في كتابات سعيد حوّى رحمه الله ليست في طروحاته العامة، أو تشخيصاته للمسائل التي يطرح، بل في حزبيّته البارزة في نهايات الطرح أو التشخيص. وهذه من المشاكل الرئيسة التي تعاني منها التنظيمات العقائدية والسياسية في المجتمعات المتخلفة، وهذه مشكلة تعاني منها حتى الأحزاب الديمقراطية والتقدمية والماركسية في تلك المجتمعات، وهي مشكلة تعيق - إلى حدّ كبير - تطور الفكر الحزبي والحركي.

يبحث «حوّى» في مواصفات (جماعة المسلمين) ويحددّها في سبع نقاط ثم يقول:

(الأدلة كلها تدل على أن هذه الجماعة (الإخوان) هي أقرب الجماعات على الإطلاق لأن تكون جماعة المسلمين) (حوّى، د. ت: 21)[22].

ويقول: **(لازالت دعوة الإخوان المسلمين وحدها هي الجسم الذي على أساسه يمكن أن يتم التجمع الإسلامي في العالم)** (حوّى، 1981أ:19)[23].

ويقول: **(المسلمون ليس أمامهم إلّا فكر الأستاذ البنّا، إذا ما أرادوا الانطلاق الصحيح)**(1981ب:5)[24]. أكثر من هذا وذلك يقول:

(هل رأى أحد في هذه الأمة رجلاً كحسن البنّا؟ وهل رأى الجيل الحاضر رجلاً أصلب من حسن الهضيبي، وإنّ لخليفة الاثنين في اعناقنا لبيْعه)[25]

و**(ممّا مرَّ نُدرك أن السَّير مع الإخوان شيء لابد منه للمسلم المعاصر، وبهذا لايسع مسلماً أن يتخلّف عن هذه الدعوة)**[26]، وهكذا حتى يصل رحمه الله وغفر له ولنا معه إلى القول:

> **(إذا كانت الجماعة (الإخوان) هذا شأنها فلا يجوز لمسلم الخروج منها قال عليه السلام: «من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الاسلام من عنقه» وعلى كل مسلم ألاّ ينتسب لتنظيم أوجهه ليست من الجماعة (الاخوان)، لأن الطاعة لاتجوز إلّا لأولي الأمر من المسلمين، وتحرم على غيرهم اختياراً. قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقاً من الذين أوتوا الكتاب يردّوكم بعد إيمانكم كافرين﴾)**[27].

هذه الحزبية البارزة لدى «سعيد حوّى» تعكس حالة فكرية وثقافية ونفسية مختلفة تماماً عن الحالة الفكرية والثقافية والنفسية التي كان يكتب في إطارها المؤسس حسن البنا رحمه الله، فالأخير يؤكد في رسالته التي أشرنا إليها (مسؤولية الحاكم، ووحدة **الأمة**، واحترام إرادة **الأمة**). بينما الأول يؤكد (مسؤولية **التنظيم**، ووحدة **التنظيم**، واحترام إرادة **التنظيم**) وفرق في الخطاب السياسي بين الأول والثاني فالمحور عند حوّى هو: (الحزب – التنظيم – الجماعة – الإخوان) بينما عند البنّا (الأمّة)، ولاشك أن في ذلك ارتدادا سلبيا في الفكر الحركي لدى الإخوان، من حيث أن (البنّا) يؤكِّد (الأمة) في الثلاثينات، وحوّى يؤكِّد (الحزب) في الثمانينات، واضعين في الاعتبار التحولات العالمية نحو الديمقراطية والتعددية السياسية. ربما من الممكن تفسير ذلك أن في مرحلة البنّا أنجزت الجماعة الكثير من الإنجازات الإدارية والتنظيمية والاجتماعية والسياسية، ولم تكن في فكرها الحركي تحت وطأة

تأكيد (الذات) بينما - ولأسباب كثيرة - تعاني كل الأحزاب الإسلامية في المرحلة الحالية، ومنها الإخوان من قلة الإنجاز، وكثرة الاجترار، ولذا - ولا شعورياً - نجد هذا التأكيد البارز (للذات) في كتابات أحد كبار مفكري الجماعة، « سعيد حوّى» رحمه الله.

ومع هذا يُبدي الأخير في (دروس في العمل الاسلامي) مرونة بارزة في تكتيكات العمل السياسي، فهو يقبل مبدأ المشاركة في الوزارة، حتى لو لم تكن الدولة إسلامية أو عادلة، ويحتج بقصة يوسف عليه السلام، وكيف أنه استوزر للملك مصر، مع كون تشريع ملك مصر غير تشريع بني إسرائيل. وما يقال في موضوع الوزارة يقال أيضاً في موضوع المشاركة في الانتخابات، أو في موضوع الوظائف العامة. ويؤكد:

(ليس هناك في هذه الشؤون صواب مطلق، ولاخطأ مُطلق، وإنما المسألة تدور على وجوه، بحسب الأحوال والظروف)[28].

ويؤكّد أيضاً:

«أن المشاركة في الوزارة أو البرلمان أو وظائف معينة، في بعض الظروف قد يكون مفيداً إذا كان بقرار (من الجماعة) فنحن نحتاج إلى معرفة في الحكم ووسائله، ونحن نحتاج إلى أن نعرف كل شيء من الداخل، ونحن بحاجة إلى أن نعرف كيف تدار الأمور، وما هي العقبات أمامنا».[29]

ويُركز اهتمامه على فئة الطلبة، ويؤكد أن مستقبل الجماعة يكمن هناك:

(وأهم ما ينبغي ملاحظته أن استمرار الإسلام متوقف على كسبنا للأجيال الناشئة - من طلاب، وغيرهم، فبقدر وجودنا في هذه الطبقات يكون مستقبل الإسلام، وإذا فشلنا في الوصول الى هذه الطبقات ووصل إليها غيرنا فعندئذ تكون الطامة)[30] و (إن الطلّاب أداة التنفيذ الأولى، لأنهم أكثر استجابة للحق، وأكثر تضحية من أجله، وأكثر إقداماً من المتزوجين مثلا، فالأولاد مجبنة مبخلة، وعلى هذا يجب أن نعطي الطلاب أهمية خاصة، فلا يجوز أن تبقى مدرسة بلا عمل إسلامي، رتيب، ومستمر)[31].

ويقف حوّى - نظرياً - ضد تلقي جماعة الإخوان لأي مساعدة خارجية، من دولة أو حكومة، بحجة أن مساعدة كهذه تجعل الجماعة (مضطرة للخضوع الكامل للجهة المُمدّة)[32]، ولايستدعي العمل السياسي من الجماعة أن تعلن دائماً عن مواقفها إزاء التحولّات المحيطة، لأن:

(الموقف السياسي المعلن له تبعاته الثقيلة الهائلة، فقد يضطر آلاف من الناس هم وأسرهم لتحمل أوضاع صعبة بسببه، ومن ثم فما لم يكن الموقف تقتضيه أمور جوهرية ولابد منه، فينبغي أن نحتاط فيه)[33].

هكذا نجد أن الفكر الحركي لجماعة الإخوان منذ فترة تأسيسها 1928 حتى الآن 1993 مرّ بثلاث مراحل رئيسة، يمثّلها ثلاثة نماذج من المفكرين: حسن البنّا، وسيد قطب، وسعيد حوّى. فالبنّا عاش حرية سياسية نسبية، في مجتمع يبحث عن هوية سياسية - حسب تعبير ناداف سافران - ولذا نجد البنّا في كتاباته وفكره الحركي يتمتع بسعة نفسية وفكرية-، وتأكيد على الأمّة والحريّة والشرعيّة، بينما سيد قطب عانى من الاضطهاد والسجن والتعذيب فعبرَّ في (معالم في الطريق) عن فكر حركي صفوي طليعي، متوغِّل في المحافظة السياسية، ومُتشرِّب لإحساسات الشيعة المُضطّهدة، ومُبشر بفكرة الاستعلاء الإيماني، المتعارضة مع أبجديات العمل السياسي في أي مكان. أما حوّى فهو خير مُعَبرٌ عن الازدواجية الفكرية والحركية، التي تعيشها جماعة الإخوان في هذه المرحلة، بين التزمت النظري والفكري داخل التنظيم، (برز هذا في كتاب **«المدخل لدعوة الإخوان المسلمين»**) والتسيُّب العقائدي خارجه (برز هذا في كتاب **«دروس في العمل الإسلامي»**) فبالرغم من عداوة الجماعة الحالية للغرب - على مستوى النظرية ـ إلاّ أنها في ممارساتها صارت ضحية التصوّر الرأسمالي للعالم، وركزت على الاقتصاد الحر، والربح والتجارة الحرةّ، والتوسّع في الملكيات الفردية، وعدم الحرص على العملية الانتاجية، أو تدخل الدولة لدفعها، أو حماية محدودي الدخل من الغلاء والاستغلال.

وبالرغم من أهمية نشاط الإخوان في الأقطار العربية الأخرى (الأردن وسورية والكويت بالأخص) يظل نشاط الجماعة في مصر هو المؤشر الحقيقي لمستوى الأداء التنظيمي - في بلد مركزي كمصر - بالقياس إلى أقطار فرعية كالأردن والكويت، وأقطار لازالت الجماعة فيها تمر بمرحلة (المحنة) كسورية والعراق. يلاحظ في مصر تحول كيفي في مسار الجماعة منذ أوائل السبعينات، وهو العزوف

عن العُنف بكل أشكاله، والالتزام بنهج العمل السلمي والتعدّدي. اختلفت الجماعة مع أنور السادات في عدة مسائل (الزيارة لإسرائيل 1977، وكامب ديفد 1978، والمعاهدة المصرية الإسرائيلية 1979) لكن الإخوان التزموا بالمعارضة السلمية لكل ذلك. ويبدو أن فكر الإخوان الحركي في مصر قد استقر على خيار العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي بالأساليب الدستورية القانونية المتاحة، وليس خروجاً عليها. ومن التكتيكات النضالية المبتكرة التي لجأت إليها الجماعة هي موضوع التحالف مع أحزاب قانونية وقائمة للاحتماء بمظلاتها السياسية (تحالفها مع الوفد في انتخابات 1984، وتحالفها مع حزبي العمل والأحرار في انتخابات 1987)، في الانتخابات الأولى حصلت الجماعة على سبعة مقاعد في مجلس الشعب وفي الثانية على خمسة وثلاثين مقعداً، ويعني ذلك أن الجماعة قد ضاعفت من تمثيلها في مجلس الشعب، بمعدل خمسة أمثال خلال ثلاث سنوات. ولاشك أن ذلك نجاح بارز، يسنده تطور فكري حركي واضح في اهتمام الجماعة بالنقابات (الأطباء، والمحامون، والمهندسون، وغيرها) .

ويؤكدّ د. سعد الدين ابراهيم في دراسات له قيمة، عن التيارات الإسلامية داخل مصر: أن الإخوان كذلك نجحوا في تكوين قاعدة اقتصادية متنامية من خلال شبكات من المؤسسات المالية، وشبكة أخرى من المؤسسات الخدمية والإعلامية المساعدة، وتقدم هذه المؤسسات في مجملها خدمات متنوعة، وفرص عمل متزايدة. لا لأعضاء الجماعة فقط، ولكن أيضاً لشرائح عريضة من الطبقات الوسطى والدنيا. ومن الواضح أن الجماعة لاتكّلف نفسها أكثر مما تطيق، كما تفعل بعض الجماعات الصغيرة في حجمها، والمدوّية في تحركها مثل (الجهاد). فجماعة الإخوان تعترف بشرعية المؤسسات الرسمية، برغم عدم اعتراف الأخيرة بها. والجماعة تتبنّى رؤية للتغيير (طويلة النفس) بالإمكان تلخيصها: (التغيير الكمّي يؤدي - بالتراكم - إلى تغيير كيفي) أي كلما اتسع تأثير الجماعة بين الأفراد وتراكم، أدى بالنتيجة إلى تغيير كيفي في المؤسسات التي يديرها هؤلاء الأفراد، وبالتالي أدّى إلى نقلة في التغيير الاجتماعي المطلوب. ونحن نعتقد أن هذه رؤية لاتخلو من التبسيط المخل، إذ كأنها تعتبر المجتمع السياسي مجرد (مجموعة من الأفراد) بينما هو في حقيقته شبكة من العلاقات والمؤسسات والظروف والتكوينات الاجتماعية والاقتصادية، التي تتجاوز الأفراد وتتخطاهم، ونزعم هنا بأن من يسيطر على هذه الشبكة فهو قمين بالسيطرة

على المجتمع السياسي. هذه النظرية في العمل (القضم فرداً فرداً) نظرية طويلة النفس، وهادئة، وبطيئة، وسلمية، جعلت الأطراف الأخرى خارج الحركة الإسلامية تنظر للجماعة على أنها (الجناح المعتدل) في مقابل نظرية (الاقتحام) التي يتبنّاها تنظيم (الجهاد) أو نظرية (الانقضاض) التي يتبناها (التكفير والهجرة).

ويبدو أن هذا الخيار الحركي البعيد النظر قد ولّد مشاكل لاحصر لها للجماعة في مجال العلاقات السياسية في مجتمع أميبي كمصر، - بالرغم من اعتدال وتوازن الخط السياسي الذي تتبناه -.

أولها: مشكلة العلاقة مع (النظام) في مصر.

وثانيها: العلاقة مع (التنظيمات الإسلامية) الأخرى.

وثالثها: العلاقة مع الأحزاب (الوفد - العمل - الأحرار- التجمع).

ويبدو أن النظام في مصر ينظر للجماعة في إطار سياسة التوازنات العامة التي يتبناها في تعامله مع القوى الاجتماعية، والسياسية هناك. فهو يتغاضى عن الإخوان، ويسمح لهم بالنزول مع الأحزاب الأخرى في الانتخابات، بغية إدماجهم في العملية السياسية، - وهي خطوة لم يقدر عليها النظام الناصري وهو في أوجه - وفي الوقت نفسه نلاحظ أن النظام هناك يتمنع عن اعطائهم مكسباً جوهرياً مثل: السماح لهم بحق التنظيم السياسي المستقل، عبر الترخيص الذي تسعى له الجماعة منذ فترة ليست بالقصيرة، ومن الواضح أنه خلال التعامل بين الطرفين (النظام والجماعة): أن الأول يحرص على تمييز الإخوان عن باقي التنظيمات الإسلامية، وذللك للأسباب التالية:

أولا: أن الإخوان هم في الواقع (الحركة الأم) لكل التنظيمات الأخرى ذات الطبيعة الراديكالية، ولقد تمكن الإخوان في أكثر من مرة من التوسط بين الحكومة والتنظيمات الإسلامية الراديكالية في تخفيف حدة التوتر، وفتح أقنية للتهدئة، وتجد الحكومة في هذا الدور الذي يضطلع به الإخوان فائدة.

وثانيا: أن الإخوان يتبنون رؤية للتغيير يعتبرها النظام معتدلة بالقياس للرؤى والتصورات والأفكار الراديكالية التي تحملها تنظيمات مثل (الجهاد)، أو التكفير والهجرة.

وثالثا: أن الإخوان حريصون أكثر من التنظيمات الإسلامية الأخرى على تحقيق الحد الأدنى من التوافق مع النظام.

هذا الوضع المتميز الذي يحتله الإخوان في منظور النظام بالمقارنة ببقية التنظيمات الإسلامية يلقي عليهم مسؤوليات ذات حساسية سياسية معينة، تنعكس على علاقاتهم بتنظيم الجهاد، مثلاً، وهو تنظيم بدأ يتزايد وجوداً، وصوتاً، وحجماً، بعد حادث المنصة 1981 ويحمل ويقدم (نظرية عمل) ورؤية للتغيير تختلف تماماً عن التي يحملها الإخوان.

وأما الأحزاب (الوفد - العمل - الأحرار - التجمع) فتدرك أن للإخوان قاعدتهم الاجتماعية التي لايعقل سياسيا تجاهلها وأن لديهم قوة تصويتية مرجحة ينبغي استثمارها، ولذ تتسابق الأحزاب على طلب ود الإخوان أو على الأقل تحييدهم - من هذه الحقيقة انطلق الإخوان في تحالفاتهم السياسية مع الأحزاب، وفي كل تحالفاتهم حققوا مكاسب طيبة، لايمكن التقليل من شأنها، بالإضافة إلى ذلك يتميز الإخوان عن باقي الجماعات بقبولهم النهائي لموضوع التعدد الحزبي، وإقامة نظام مؤسسي، مواز لنظام الدولة الحالي، وبنجاحهم في إقامة بنية أساسية بالتدريج (مدارس - عيادات - شركات استثمار - مستشفيات) سحبوا الأضواء من الجماعات الأخرى.

تنظيم الجهاد: نظرية الاقتحام

ينطلق تنظيم الجهاد من فرضيات غاية في البساطة والمباشرة المُخلّة بحقيقة تشابك وتعقُّد القضية التي يطرح. وتُشكِّل الكراسة البسيطة التي وضعها محمد عبدالسلام فرج بعنوان: [**الفريضة الغائبة**] الإطار الفكري والمرجعي للتنظيم. وقد طُبع من هذا الكتيب خمسمائة نسخة، وُزعت على أعضاء التنظيم والمهتمين. ويُعتبر الكتيب دستوراً يسترشد به الأعضاء. ويبدأ (فرج) رحمه الله «بنظرة وتحليل حال الأمة» حتى ينتهي إلى «ضرورة الجهاد» وذلك من أجل «إقامة الخلافة» كهدف نهائي للتحرك. ويختلف فكر (تنظيم الجهاد) الحركي كثيراً عن فكر جماعة الإخوان (الحركة الأم لكل التنظيمات الإسلامية الناشطة في مصر) كما يختلف عن فصائل أخرى منشقة أيضاً عن الإخوان، كجماعة (التكفير والهجرة) مثلاً. فبينما يرى (الجهاد) أن مصدر الفساد يتركز في النظام السياسي الحاكم، وليس في المجتمع، ترى (التكفير والهجرة) أن المجتمع كله - حكاما ومحكومين - هو (مجتمع جاهلي) لا ينفع معه الترميم، بل لا بد من الانقضاض عليه، واجتثاثه من أساسه، بعد إعداد العُدة لذلك، ولا يكون إلا من خلال (الهجرة)، ثم (الفتح) بعد تكوين (المجتمع -

النواة). من هنا فإن (الجهاد) لا يتردد في تكفير النظام السياسي كمؤسسات «تعطّل الإسلام» ولا تتحاكم إليه، لكنه لا يُكفِّر الأفراد والمجتمع المغلوب على أمره. يقول فرج في التحقيقات:

[إن الناس في مصر بسطاء، ويحبّون العيش بصورة طيبة، ومن هنا يلجأون إلى تقليد حكامهم، والرجال المحيطين بهم. هل يمكن أن نلومهم؟ أليس من الأوفق أن نتعامل مع جذور المشكلة؟ وهي الطبقة الحاكمة الفاسدة] (جنينة، 97:1988)[34]

فالسيناريو الذي يطرحه (الجهاد) لتحقيق التغيير بسيط للغاية ولا يخلو من السذاجة إذ يعتقد (فرج) أن إزاحة المجموعة الحاكمة عن الطريق سوف يتمخّض عنه حتما «دولة الخلافة». ومن يتمعن في كراسة [الفريضة الغائبة] يُدرك أن هدف صاحبها هو نقص شرعية الأنظمة الحالية أكثر من طرح الأسس العملية والسياسية والدولية للشرعية الإسلامية المنشودة، وعلاقاتها، وإشكالياتها المتوقعة.

يبدأ فرج في [**الفريضة الغائبة**] بالتأكيد على أن علماء الإسلام في هذا العصر أهملوا موضوع الجهاد إهمالاً بارزاً، فهم يتحدثون عن كل الأركان الخمسة للعقيدة الإسلامية بتفصيل، ويحثون عليها باعتبارها فرائض ينبغي التقيد بها، لكنهم لا يتحدثون عن (فريضة الجهاد) فهي غائبة في حديثهم، ولذلك كتب هذه الرسالة للتنبيه بأهمية هذه الفريضة الغائبة. ويؤكد بعد ذلك أن هناك نصوصاً نبوية صحيحة تؤكد بأن (الإسلام مُقبل)، وأن الدولة الإسلامية – على نهج الخلافة الراشدة – قادمة لا محالة، بحسب نصوص الحديث الشريف[35]. كما أن فرج أثبت فتوى أبي حنيفة التي تقول:

بأن دار الإسلام من الممكن أن تتحول إلى دار كفر إذا توافرت ثلاثة شروط مجتمعة:

أولها: أن تعلوها أحكام الكفر.

وثانيها: ذهاب الأمان للمسلمين.

وثالثها: المتاخمة أو المجاورة.

أي أن تكون تلك الدار مجاورة لدار الكفر، بحيث تكون مصدر خطر على المسلمين، وسبباً في ذهاب الأمن (إسرائيل). كما أفتى الإمام محمد والإمام أبو يوسف صاحبا أبي حنيفة: بأن حكم الدار تابع للأحكام التي تعلوها، فإن كانت الأحكام التي

تعلوها هي أحكام الإسلام (فهي دار الإسلام) وإن كانت الأحكام التي تعلوها هي أحكام كفر (فهي دار كفر)[36]. ويؤكد (فرج) أن الأحكام التي تعلو المسلمين اليوم هي أحكام كُفر. بل هي قوانين وضعها كفار وسيَّروا عليها المسلمين. ويضيف:

(وحُكام العصر قد تعددت أبواب الكفر التي خرجوا بها عن ملّة الإسلام، بحيث أصبح الأمر لا يشتبه على كل من تابع سيرتهم. هذا بالإضافة إلى قضية الحكم).

ويقارن بعد ذلك بين عقوبة (المُرتد)و(الكافر)، ليؤكد بأن عقوبة المرتد أعظم من عقوبة الكافر الأصلي، فالمُرتد يُقتل بكل حال، ولا تضرب عليه جزية، ولا تعقد له ذمة، بخلاف الكافر الأصلي. والمرتد لا يرث، ولا يناكح، ولا تؤكل ذبيحته، بخلاف الكافر الأصلي. وإذا كانت الردة عن أصل الدين أعظم من الكفر بأصل الدين - فالردة عن شرائعه أعظم من الكفر. ويستند (فرج) في معظم خلاصاته على ابن تيمية في (الفتاوى).

ويقارن بعد ذلك بين التتار وحكّام اليوم، من حيث أن التتار زعموا الإسلام، لكن - مع ذلك - جعل ابن تيمية قتالهم واجباً، نظراً لتحاكمهم في بعض الشؤون لكتابهم (الياسق)، الذي اقتُبس من شرائع شتى، من اليهودية، والنصرانية، والملّة الإسلامية، وغيرها. ويضيف فَرَج: [فلا شك أن الياسق أقل جُرماً من شرائع وضعها الغرب، لا تمت للإسلام بصلة، ولا لأي من الشرائع]. ويخلُص بعد ذلك بوجوب قتال (حكام اليوم)، لأنه يجري عليهم ما جرى على التتار. ثم بعد ذلك يرد فَرَج على طروحات التنظيمات الإسلامية الأخرى التي لها رؤى مختلفة عن تنظيم الجهاد، دون أن يُسمي تلك التنظيمات بأسمائها الصريحة. ووفق مقولاته لا فائدة من الجمعيات الخيرية، لأنها أولاً لا تتحرك إلّا وفق إرادة النظام القائم، ثم إنها مهما نجحت في أعمال الخير فلن تنجح في النهاية في إقامة (دولة الإسلام). والانشغال بالطاعات والتربية وكثرة العبادات كذلك لن يقيم الإسلام، ولا يقيمه إلا الجهاد، ويستشهد بأبيات وجّهها المجاهد عبدالله بن المبارك إلى الفُضيل بن عياض العابدُ المتنسّك:

يا عابد الحرمين لو أبصرتنا	لعلمت أنك بالعبادة تلعب
من كان يخضب خده بدموعه	فنحورنا بدمائنا تتخضّب

أما الذين يقولون بوجوب قيام حزب سياسي إسلامي للقيام بواجبات الدعوة (يقصد الإخوان المسلمين) فيقول: (إن هذا الحزب يعطي شرعية لدولة (الكفر) من حيث أنه يشاركها، ويعمل معها، وفي إطار قوانينها). أما تكتيك التغلغل في الإدارة القائمة للنظام، والتأثير من الداخل عليه لا من خارجه، فيقول فرج:

«إنه بالإضافة إلى أنه لا دليل له من الكتاب والسنة، فإن الواقع حائل دون تحقيقه، ولا يصل إلى المناصب العليا في الأنظمة الحالية إلّا من يؤيّدها، ويناصرها. لا من يعارضها، ويعمل على تقويضها».

والقول بضرورة الدعوة إلى الإسلام وتكوين قاعدة عريضة من الناس تطالب فيما بعد - بما أنها الأغلبية - بقيام دولة الإسلام يرى فرج أن فيه كثيراً من السذاجة إذ - يتساءل فرج - كيف تنجح الدعوة وكل الوسائل الإعلامية تحت سيطرة (الكفرة والفسقة والمحاربين لدين الله؟).

ويرفض فرج الفكرة التي ينادي بها (التكفير والهجرة)، وهي ضرورة (الهجرة) لدولة الكفر، والإعداد في المهجر، للانقضاض مرة واحدة على (الجاهلية). يقول فرج:

«إنها فكرة ساذجة، و(شطحة)، ليس إلَّا، وغير عملية في واقع الحال».

أما القول بالانشغال بطلب العلم، وترك الجهاد حتى يتعلّم الناس العلم الشرعي، ويعوا وجوب قيام دولة الإسلام، فيرفض ذلك فرج قائلاً:

«لم نسمع بقول واحد يبيح ترك أمر شرعي أو فرض من فرائض الإسلام بحجة العلم، خاصة إذا كان هذا الفرض هو الجهاد! فكيف نترك فرض عين من أجل فرض كفاية؟ ثم كيف يتأتى أن نكون قد علمنا أقل السُنن والمُستحبات، وننادي بها، ثم نترك فرضاً عظّمه الرسول صلى الله عليه وسلم؟.»[37]

ويخلص فرج بعد ذلك إلى وجوب (الخروج على الحاكم) مستشهداً بقول ابن تيمية في **الفتاوى الكبرى**:

[كل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة فإنه يجب قتالها، باتفاق أئمة المسلمين، وإن تكلمت بالشهادتين].

وأن القتال الآن فرض على كل مسلم - بعد أن عَلِمَ ما علم - وأنه فرض عينْ. ولا يخشى فَرَج من الفشل حيث يقول:

«وهناك من قال: بأننا نخشى أن نقيم الدولة ثم بعد يوم أو يومين يحدث رد فعل مضاد يقضي على كل ما أنجزناه. والرد على ذلك هو: أن إقامة الدولة الإسلامية تنفيذ لأمر الله ولسنا مطالبين بالنتائج، والذي يتشدق بهذا القول الذي لا فائدة من ورائه إلَّا تثبيط المسلمين عن تأدية واجبهم الشرعي».

ويتوقع فَرَج - بكل بساطة - أن السلطة الجديدة [لن تجد سوى كل ترحاب، حتى ممن لا يعرف الإسلام.]. ويُحذِّر في نهاية الكراس من عقوبة ترك الجهاد، مستشهداً بالآية الكريمة: **﴿يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة؟ فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلَّا قليل. إلا تنفروا يُعذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوماً غيركم ولا تضروه شيئاً، والله على كل شيء قدير.﴾** (سورة التوبة)، وقد ردّ مُفتي الجمهورية (جاد الحق علي جاد الحق) بتفصيل على كل ما ورد في كراس (**الفريضة الغائبة**) ونشر ردّه في (جريدة الأهرام: 1982) العدد رقم 34783 بتاريخ 7 مارس.

على أرضية هذا الفكر الحركي الذي عرضنا له قام تنظيم الجهاد وأُسّس. فالجهاد - إذن - وسيلة عملية لتقويم وضع لا يتمتع بالشرعية الإسلامية كما يفهمها التنظيم. وينطلق الأخير من قناعات، دون دراسة لقابليات الواقع السياسي والاجتماعي لتقبل تلك القناعات، أو من يمثلها في حال قيام (دولة الإسلام). هذه (اليوتوبيا الإسلامية) انعكست على سياسات التنظيم في (التجنيد). إذ فتح (الجهاد) الأبواب لكل راغب دون الفحص المطلوب، مما سهّل عملية انكشاف التنظيم ورصده، وتطويقه ، وضربه بسهولة، وقد قرر عبّود الزّمر في التحقيقات أن أسلوب التجنيد «**كان عشوائياً على نحو كبير**»[39]، من ناحية الخلفية الاجتماعية، والانتماء الطبقي لمعظم أعضاء التنظيم. يلاحظ أن معظمهم ينحدرون من (**الطبقة المتوسطة الدنيا**)، وينحدرون من أصول ريفية، ومدن صغيرة، ومن سكن في القاهرة فاتجه إلى بولاق الدكرور، وأمبابة، وهما حيان فقيران، مكتظان بالسكان، كما أن مناطق مثل: كرداسة، والحرانية، وناهيا، وصفط اللبن، كانت إلى وقت قريب قرى آمنة، وبعيدة عن صخب المدينة، وهجومها الوحشي على القيم التقليدية. يلاحظ أن عدداً غير قليل من أعضاء التنظيم كانوا من سكان هذه المناطق[40]. وتورد (نعمة الله جنينة)في دراستها اللطيفة - حول التنظيم - جدولاً

لتوزيع أعضاء التنظيم، طبقاً **للمهنة**، فتُبيّن لنا أن 45٪ منهم تقريبا **طلبة**، وجدولاً آخر عن توزيع أعضاء التنظيم طبقاً **للعمر** فتُبيّن لنا أن 76٪ منهم تقريباً كان بين 20-29 سنة[41]. ولا ينظر أعضاء التنظيم لأنفسهم على أنهم يُشكّلون (بديلاً) إسلامياً، كلا،بل إنهم - وهذا ما ظهر في [**الفريضة الغائبة**] وأثناء التحقيقات - ينظرون للتنظيم وقيادته على أنه (الحل الوحيد) أمام الأمة. ولا شك أن للسن والمهنة (معظمهم طلبة) أثر كبير على درجة التبرم والاغتراب الذي يشعرون به قبالة المجتمع الأوسع، ولذا يقول (د.سعد الدين إبراهيم) في دراسته القيمة عن المجموعات الإسلامية الراديكالية في مصر:

«نظراً لأنهم شبّان فهم مثاليون، ومتبرّمون، ولأنهم يدرسون في فصول مختلطة أو يعيشون في أحياء مُكتظة بالسكان فهذا معناه إمكانية أن لديهم شعوراً بالاغتراب، أو امكانية أن يتولّد لديهم هذا الشعور، وحيث إنهم يحققون مستويات أعلى من التحصيل تجعلهم متفوقين، فإن لديهم تطلعات كبيرة، وكونهم متعلمين يعني أن لديهم وعياً اجتماعياً سياسياً عالياً، وإطاراً مرجعياً عالمياً، أي يستطيعون تحديد وضع بلادهم من العالم، ولأنهم من الطبقة المتوسطة أو الدنيا فإن لديهم كل أحاسيس عدم الأمان، ومخاوف السقوط من السلّم الاجتماعي»[42].

يُمثل (تنظيم الجهاد) بكل المقاييس التجسيد والتجسيم المتكامل للفكر الاقتحامي، ليس فقط على أساس مدى وطبيعة التغيير الذي يدعو إليه، ولكن أيضاً للطريقة التي يتم بها هذا التغيير (مهاجمة المنصة مباشرة، وقتل رئيس النظام). لكن هل نجح (الجهاد) في تحقيق الهدف المباشر لعمليته؟ هل اقترب منها؟ أم ابتعد عنها؟ تلك هي الأسئلة التي يجب التفكير بها وحولها، لتقييم الفكر الحركي الذي انطلق منه التنظيم.

في يقيني أن (الجهاد) لم ينجح في مساعيه لإقامة (دولة الإسلام) ولم يقترب من ذلك الهدف، بل ابتعد عنه لأسباب عديدة، من أهمها: الحلقات المفقودة في التصورات الاستراتيجية للتنظيم، وعدم وعي الأخير، وتحسسه للنبض الحقيقي واليومي للجمهور في مصر، وهو جمهور مستغرق إلى أبعد مدى، ويومياً، في البحث عن الخبز، والأمن، والعمل. ولا يبدو عليه برغم تديّنه - اهتماماً في مقالة (الجهاد) حول (الدولة الإسلامية). الأهم من هذا وذاك أن **أغلب** الناشطين إسلامياً

لا يفضّلون الانضمام لتنظيم الجهاد، وهذا دليل على عدم رسوخ مقولات التنظيم في الأوساط الإسلامية هناك[43].

حزب الدعوة: محاولة لاستنساخ سيناريو الثورة الإيرانية

يواجه الباحث في شؤون (حزب الدعوة) وتطوّر طروحاته وتميزها عن باقي الطيف الحركي الشيعي مشاكل كبيرة في رصد المراجع النظرية التي تبحث في هذا المجال.

ولذا كان من اللازم البحث عن وثائق الحزب السياسية مباشرة، لقلة الدراسات التي حللت - من خارج الحزب - مواقفه ونظريته في العمل السياسي. وحتى هذا الأمر ليس بميسور لسرية الحزب، وبُعده عن مجالات الاحتكاك الفكري، مثل حزب التحرير، والاخوان، والجهاد.

من هنا وجدنا أن أفضل مدخل لهذا الموضوع هو رصد المرشد الروحي للحزب المذكور، السيد المرحوم: محمد باقر الصدر، من خلال كتبه المنشورة، والتي يتبناها الحزب كدليل نظري على مقولاته وطروحاته. ومن أبرز هذه الكتب ثلاثة:

1- **لمحة فقهية عن مشروع دستور الجمهورية الإسلامية.**

2- **التركيب العقائدي للدولة الإسلامية.**

3- **صورة عن اقتصاد المجتمع الإسلامي.**

بالإضافة إلى ذلك كان لمقالة د.حنا بطاطو في مجلة Middel East Joamal في خريف 1981 حول الحركات الشيعية السرية في العراق أهمية تاريخية، لا بد من رصدها. كذلك ما كتبه المرحوم حميد عنايات رئيس قسم العلوم السياسية الأسبق في جامعة طهران، ورصد مايكل هدسون للعامل الديني في السياسة السورية والعراقية في مقالته التي أوردها بيسكاتوري في كتابه. وكذلك المساهمة القيمة التي نشرها فالح عبدالجبار - شيوعي عراقي - حول الحركات الدينية في العراق، فيها الكثير من التفاصيل المفيدة في هذا الصدد. والأهم في هذا المجال هو توافر (بيان التفاهم) وهو وثيقة تحمل الكثير من تصورات الحزب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونظرية العمل في السياسة والتحرك.

من الوهلة الأولى نستطيع أن نؤكد أن حزب الدعوة تم تأسيسه قبل الثورة الإيرانية بسنتين 1977، غير أن الثورة الإيرانية أنعشت المنظمات السياسية ذات الطابع الديني في العراق، وبالأخص الشيعية. ومن أهمها: (حزب الدعوة - منظمة

العمل الإسلامي - حركة الجماهير المسلمة - جماعة العلماء المجاهدين - حركة المجاهدين). وفي 1982 ظهر تشكيل جديد (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية) يضم مختلف القوى الإسلامية، و«المثقفين الرساليين» وهو - أي المجلس إطار وحدوي لجميع هذه القوى -[44] ومن يرصد أطراف (المجلس الأعلى) - ومنها حزب الدعوة - يلاحظ أن الأطراف معارضة من حيث الجوهر، دينية من حيث الطابع، وأنها تشمل عدة تيارات تختلف على قضايا رئيسية وثانوية. مثلما تلتقي على قضايا رئيسية وثانوية: (مثل مستقبل العراق - شكل النظام السياسي المنشود - شكل النظام الاقتصادي - أسلوب حل المشكلة الكردية - اتجاهات السياسة الخارجية - الموقف من قضايا النضال العربي التحرري - قضية الديمقراطية. . الخ).

بعيداً عن كل هذه التعارضات الفكرية بين هذه الأطراف نرغب في هذه الورقة رصد (حزب الدعوة) من حيث هو فصيل حركي شيعي، يتميز - نسبياً - بوضوح طروحاته ومقولاته، ويستند في أساسه النظري لتجربة قامت في إيران، وثبتت منذ 1979، ولذا من المهم استكشاف المحتوى الفعلي لبرنامج الحزب ومناقشة النتائج العملية الممكنة لهذا البرنامج.

قد لا نخلص الى ما ذهب إليه فالح عبدالجبار في [**المادية والفكر الديني المعاصر**] حول حزب الدعوة أو غيرها من الأحزاب الإسلامية، لكن لا نتردد في استعارة **منهج** بحث هذا الموضوع كما طرحه عبدالجبار في كتابه المذكور وهو: محاور مفهوم الحرية لدى الحزب، ورؤية الحزب لماهية الدولة، وكذلك تركيب مؤسساتها، والنموذج التطبيعي، ونماذج برنامجية هذا في الشق السياسي. ثم نعرج بعد ذلك إلى البرنامج الاقتصادي للحزب، ثم موقفه من القومية كمفهوم، والمشكلة الكردية، وموقف الحزب من قضية المرجعية. وهي قضية ذات دلالة خاصة في الأوساط السياسية الشيعية ويترتب عليها كثير من النتائج السياسية الخطيرة.

فيما يتعلق بمفهوم الحزب للحرية، يؤكد محمد باقر الصدر - المرشد الروحي للحزب - أن (الإنسان حر، لا سيادة لإنسان آخر أو لطبقة أو لأي مجموعة بشرية عليه)، وأن (السيادة لله وحده)، و(يمكن القول: إنه يحتل موقعاً وسطاً بين مفهوم الحرية الجبري - السلفي - ومفهوم الحرية القدري - المعتزلي - وهما مفهومان تصارعا فكرياً وفقهياً وسياسياً على امتداد القرون الغابرة.)[45].

بالنسبة لماهية الدولة: يرى الصدر أنها:

(ظاهرة اجتماعية أصيلة في حياة الإنسان، وأن الناس كانوا أمة واحدة في مرحلة تسودها الفطرة، ويوحّد بينها تصورات بدائية للحياة، وهموم محددّة وحاجات بسيطة. وأن الدولة ما كان لها وجود أو ضرورة، إلى أن حدث عارض جديد، فقد نمت من خلال الممارسة الاجتماعية للحياة، المواهب والقابليات، فنشأ الاختلاف، وبدأ التناقض بين القوي والضعيف، وأصبحت الحياة الاجتماعية بحاجة إلى موازين تحدّد الحق، وتضمن استمرار وحدة الناس، بدلاً من أن يكون مصدراً للتناقض، وأساساً للصراع والاستغلال)[46].

هكذا إذن يرى الصدر أن مهمة الدولة وغايتها: (إيجاد موازين تُحدّد الحق، وتُجسّد العدل). وعند تطرقه لمؤسسات الدولة المنشودة يؤكد الصدر على مبدأ (فصل السلطات) بحيث تحد السلطة الأخرى (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ومن المعروف أن هذا المبدأ كان من إبداعات مونتسكيو، وأراد الصدر أن يستعيره لإحداث التوازن داخل الدولة الإسلامية. كيف يتحدّد الدستور؟ ومَن يختار السلطة التشريعية، وما حدود حرية هذه السلطة؟ يقول الصدر: (ما دام الله تعالى هو مصدر السلطات، وكانت الشريعة التعبير الموضوعي عن ذلك، فهي تحدد الطريقة التي تُمارس بها هذه السلطات). الشريعة إذن هي الإطار الذي تتحرك ضمنه السلطة التشريعية، وفي الشريعة سلسلة من الثوابت التي تشكل أساس الدستور، من هنا يحق لفالح عبدالجبار أن ينظر لهذا الأمر على أنه حد من حرية الأمة، على اعتبار أن عملية التشريع في حالة كهذه لا تملك الخروج عن اجتهادات الفقهاء الذين يشكّلون (مجلس صيانة الدستور)، أو (مجلس الخبراء)[47] بالنسبة لانتخاب رئيس السلطة التنفيذية، لا بد من أن تُرشح (المرجعية الدينية) من يرغب في ترشيح نفسه في الأول قبل أن يُعطى حق النزول للانتخابات، ولا بد أن توافق المرجعية على القوانين الصادرة من المجلس، قبل أن تأخذ طريقها إلى التنفيذ. ويبدو واضحاً من خلال استقراء فقه السيد الصدر: أنه يشكل أساساً ايديولوجياً لقيام حكم الحزب الواحد. وهذا يلتقي أيضاً مع طروحات حزب التحرير الإسلامي، وتنظيم الجهاد إلى حد كبير.

ومن الواضح كذلك: أن الدولة التي يروم الصدر إنشاءها تتسم بثُنائية (الإلهي – البشري) وهي ثُنائية تعيق الحركة «العفوية» في الدولة المعاصرة – لا شك

- إلى حد كبير. وتغلب العقائدية الإسلامية على خطاب الحزب، إلى درجة كبيرة، حيث يؤكد السيد الآصفي الناطق الرسمي بلسان حزب الدعوة:

(أما على مستوى الحكم والدولة فالأمر متروك للشعب، وهو المسؤول عن المستقبل السياسي للعراق، وهو المسؤول عن إقامة الدولة الإسلامية، وأن على أبناء الشعب العراقي أن يمارسوا حقوقهم المشروعة بكفاءة وشجاعة لإقامة الدولة الإسلامية.)[48]

هذا الالتزام المكرر بمشروع الدولة الإسلامية يُعرقل سريان وترويج الخطاب الذي يبثه الحزب في المجتمعات السياسية التي ينشط فيها، ويُثير كثيراً من النقاشات والمطارحات التي تُرهق المجهود الثقافي والعلمي الذي تقوم به أجهزة الحزب. ومن الواضح أن عددًا لا يستهان به من الأحزاب العراقية يرفض مشروع الدولة الإسلامية بقيادة (الفقيه الولي)، ومع ذلك يعتبر (المجلس الإسلامي الأعلى) نفسه (الممثل الشرعي والوحيد للشعب)[49] والحقيقة هناك صعوبة كبيرة في معرفة درجة جماهيرية حزب الدعوة، أو غيرها من الأحزاب الإسلامية الشيعية، لأن السيد محمد تقي المُدرّسي (القائد الروحي لمنظمة العمل الإسلامي) أوجزها بالقول:

> (إن الجماهير التي تخرج في تظاهرة استجابة لنداء من حزب الدعوة هي نفسها التي تخرج استجابة لمنظمة ثانية ثم ثالثة، إن المرء لا يعرف إلى أي واحدة من هذه المنظمات تنتمي هذه الجماهير)[50].

ويُبدي حزب الدعوة - خلافاً لكل الأحزاب الدينية الشيعية - تحفظاً على مفهوم (ولاية الفقيه). وهو مفهوم يعني - على الصعيد السياسي - تمتع الفقيه الولي أو الفقهاء بحق رسم الدستور، وتحديد ماهية الشريعة وحق الفيتو على كامل الحياة السياسية والاجتماعية[51]. ولذلك نجد أن حزب الدعوة يتعرض لانتقادات عديدة من الأطراف الأخرى في الطيف السياسي الشيعي. ويتحدث **(بيان التفاهم)** باب الآفاق الاقتصادية عن رؤية الحزب للنفط، والتنمية الزراعية، والصناعية، والتجارة الخارجية، والداخلية، والمال، وحرية تنقله، والدولة، ودورها في الاقتصاد. ويتوسع السيد الصدر - المرشد الروحي للحزب - في تحديد ما هيّة الاستغلال في العملية الاقتصادية، ومنشئه، والعلاجات التي يقترح لإزالة هذا الاستغلال، والنتائج العملية لهذه العلاجات[52]. وبالرغم من اختلاف الأحزاب الإسلامية الشيعية كثيراً في الفقه الاقتصادي، وتباين مواقفها إزاء موضوع الحرية

والديمقراطية، إلَّا أنه من الملاحظ التطابق المذهل في موقفها من القضايا القومية (المشكلة الكردية كمثال). فكل هذه الأحزاب - بما فيها حزب الدعوة - يُدين القومية، من حيث أنها فسيلة زرعتها أياد من الخارج، أو كما تقول منظمة العمل الإسلامي في إحدى كراساتها: إنها جاءت الينا في (زورق أوروبي). ويرفض الشيرازي (القومية العربية والإيرانية والكردية) وينادي بقيام (الحكومة التي تمثل ألف مليون مسلم)[53]. ويرى الشيرازي أن المسلمين بوسعهم أن يشكّلوا القوى العالمية الرابعة التي تستطيع أن تنافس الأقطاب الدوليين.

وبالرغم من تعاطف الأحزاب السياسية الإسلامية الشيعية مع معاناة الأكراد إلا أن جميع تلك الأحزاب ترى حل مشكلة الأكراد ضمن مشروع الدولة الإسلامية، ودون التعاطف مع الأكراد إلى درجة إعطائهم السيادة الكاملة على كردستان. وتبرز مشكلة كبيرة في طريق حزب الدعوة، وهي مشكلة (المرجعية)، فهو الحزب الوحيد الذي يُعلن عدم التزامه بالمرجعية (في سنواته الأولى، وفي حدود ما هو مُعلن في وثائقه) وربما هذا يعود إلى تأسيسه قبل الثورة الإيرانية بسنتين، حيث لم تكن المرجعية قد أخذت أهميتها السياسية الساخنة. لكن يبدو أن الحزب حتى الآن ملتزم بهذا الموقف، ويبدو أن هذه القضية - على عكس بقية الأحزاب الشيعية - لم تكن في يوم من الأيام مثارة في صفوفه، كما أن برنامجه السياسي يخلو من أية إشارة لهذا الأمر، ولهذا نجد أن حزب الدعوة يواجه ضغوطاً شديدة وهجوماً متصاعداً من الأحزاب الأخرى، لغياب أي ذكر للمرجعية في وثائقه، ولعدم تبنّيه لفكرة (الولي الفقيه). ومن هنا نلاحظ أن علاقات الحزب بإيران يشوبها شيء من التوتر. لكن هذا لا يمنع تبنّي الحزب بعض التقنيات الثورية الإيرانية، ومحاولة استنساخ التجربة الإيرانية في الاستدعاء السياسي والحشد، وسَوْق المؤازرين والأنصار في (المظاهرات المليونية) لتحقيق الأهداف السياسية للحزب. ويبدو أن أوساط الحزب في حماس لتتبعهم لتجربة الثورة في إيران قد تغاضوا عن الشروط الفنية والموضوعية، وكذلك عن خصوصية التجربة في إيران، وما رافقها من ظروف مساعدة، وكذلك الفروقات الموضوعية بين الحالة الإيرانية والحالة العراقية.

هكذا حاولنا رصد الفكر الحركي لحزب الدعوة في محاوره المختلفة (المفاهيم، والدولة، والمؤسسات، والبرنامج - الاقتصاد - الموقف من القومية، والمرجعية، وتقنيات الحشد المتأثرة بالتجربة الإيرانية).

الهوامش

(1) «الدعوة الإسلامية» د. صادق أمين، اسم مستعار للمرحوم د. عبدالله عزام - دار الإيمان - عمّان - د.ت - ص 113.

(2) «مفاهيم حزب التحرير» ص 24. نقلاً عن «الدعوات الإسلامية المعاصرة»، جمال البنّا ص 172. كذلك انظر «الطريق إلى جماعة المسلمين» حسين بن محسن بن علي جابر - دار الدعوة - الكويت - 1984 - ص 303.

(3) «الدعوة الإسلامية» د. صادق أمين، مشار إليه، ص 118.

(4) «الموسوعة الحركية»، بإشرف فتحي يكن، دار البشير - عمان - 1983، ص. 187 - 188.

(5) أنظر جمال البنّا، مشار، إليه، ص 179 نقلها عن «رسالة المفاهيم» من منشورات الحزب ص 43.

(6) «مُذكّرة من حزب التحرير، مُقدّمة إلى العقيد معمر القذافي» من منشورات الحزب 39 صفحة من القطع المتوسط - 9 أيلول 1978 تقدم الحزب بهذه المذكرة بعد جلسة مع العقيد القذافي استمر فيها النقاش أربع ساعات متوالية.

(7) «حزب التحرير: دراسة ونقد» د. همام سعيد، ورقة قُدِّمت إلى ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر ، بإشراف مكتب التربية العربي لدول الخليج - البحرين 22 - 25/2/1985 - ص 612.

(8) «التكتل الحزبي» تقي الدين النبهاني، منشورات الحزب ص 18.

(9) المرجع نفسه ، ص 6.

(10) حسين بن علي جابر، مشار اليه، ص 300.

(11) «رسالة المفاهيم» ص 45 عن البنّا، مشار إليه، ص 180.

(12) البنّا، مشار إليه، ص 181.

(13) حسين بن علي جابر، مشار إليه، ص 306.

(14) فريد عبد الخالق «الإخوان المسلمون في ميزان الحق» القاهرة - 1987 - ص 29.

(15) **يقول سيد قطب رحمه الله في «معالم في الطريق» وهو يتحدث عن طبيعة المنهج القرآني في الدعوة: [إنهّ ليس نظرية تتعامل مع الفروض.. إنه منهج يتعامل مع الواقع.. فلا بد أولاً أن يقوم المجتمع المسلم الذي يقر عقيدة: أن لا إله إلا الله، وأن الحاكمية ليست إلا لله ويرفض أن يُقر الحاكمية لأحد من دون الله ويرفض شرعية أي وضع لايقوم على هذه القاعدة. وحين يقوم هذ المجتمع فعلاً، وتكون له حياة واقعية، وتحتاج إلى تنظيم وإلى تشريع، عندئذ فقط يبدأ هذا الدين في تقرير النظم، وفي سنّ الشرائع، لقوم مستسلمين أصلاً للنظم والشرائع، رافضين أصلاً لغيرها من النظم والشرائع] ص 33.**

(16) كمثال على وضوح الفكر الحركي عند البنّا، وعلى ضرورة التمرحل كتكتيك نضالي مطلوب: أن الإخوان قرروا 1942 ترشيح البنّا عن دائرة الاسماعيلية في الانتخابات التي أعلنت حكومة الوفد عنها، وبعد بضعة أيام من ترشيح الإخوان للبنّا تلقى الأخير دعوة من رئيس الحكومة مصطفى النحاس بمقابلته، وتمت المقابلة، وطلب النحاس من البنّا أن يسحب الأخير ترشيحه، وإلا اضطر لاتخاذ إجراءات قاسية إزاء الجماعة، ومنها حل الجماعة ومؤسساتها، فعرض البنّا الأمر على مكتب الإرشاد موضحاً أنه يفضل أن يسحب ترشيحه على أن تتعرض الجماعة للأذى من خلال مواجهة ليست الجماعة على استعداد لها، فاستقر الرأي على سحب ترشيح البنّا، والعودة (خطوة إلى الوراء، من أجل خطوتين إلى الأمام) وهو بالمناسبة تكتيك تبنّاه الحزب البلشفي في الأيام الأولى للثورة 1917، وبذلك تفرغ البنّا والجماعة للهدف المرحلي الأساسي، وهو استكمال أبنية الجماعة التنظيمية والإدارية في الداخل والخارج، فاتسعت الجماعة في ذلك اتساعاً يفوق في أهميته وجدواه التاريخية دخول البنّا للبرلمان.

(17) **«مذكرات الدعوة والداعية»** حسن البنّا، الطبعة الثانية، مع تقديم لأبي الحسن الندوي، 1966، ص 175.

(18) **«صفحات من التاريخ»**، صلاح شادي، ص 80 – 81 وكذلك **«الإخوان المسلمون»**، ريتشارد ميتشيل، ص 183، يؤكد صلاح شادي (ص 82) أن الهضيبي لم يكن معروفاً لدى الجماعة، وأن حسن البنّا اختار الباقوري– بعد صدور قرار الحل 1948 – كي يكون مسؤولاً بعده عن الإخوان، وذلك لنية الأول الاعتكاف في إحدى القرى.

(19) **«الصراع الطبقي في مصر 1945 – 1970»** محمود حسين، دار الطليعة بيروت، 1971، ص 110.

(20) انظر **«معالم في الطريق»** يقول: [إن مهمتنا الأولى هي تغيير واقع هذا المجتمع. مهمتنا هي تغيير هذا الوقع الجاهلي من أساسه. هذا الواقع الذي يصطدم اصطداماً أساسياً بالمنهج الإسلامي، وبالتصور الإسلامي، والذي يحرمنا بالقهر والضغط أن نعيش كما يريد لنا المنهج الالهي أن نعيش، إن أولى الخطوات في طريقنا هي أن نستعلي على هذا المجتمع الجاهلي وقيمه وتصوراته، وألا نعدّل نحن في قيمنا وتصوراتنا قليلاً أو كثيراً، لنلتقي معه في منتصف الطريق. كلاّ إننا وإياه على مفرق الطريق، وحين نسايره خطوة واحدة فإننا نفقد المنهج كله، ونفقد الطريق]. ص 19. و **«الأصولية الإسلامية»** د. حسن حنفي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1989، ص 49.

(21) د. حسن حنفي، مشار اليه، ص 48. من المهم هنا أن نشير أن فكر سيد قطب رحمه الله مرّ بمرحلتين: الأولى: المرحلة الاجتماعية، حيث قام بطرح المشكلة الاجتماعية الاقتصادية التي تواجه المجتمع، وبتحديد الارتباط بين المشكل والتصور الإسلامي، وبدائل الحل (انظر كتابيه: **العدالة الاجتماعية في الإسلام، ومعركة الإسلام**

والرأسمالية) وهناك مرحلة ثانية تبلورت في الستينات، وهي مرحلة ظهرت فيها كتبه: (**هذا الدين، والمستقبل لهذا الدين، ومعالم في الطرق**). ردّت أقلام عديدة من الإخوان على مقولات سيد قطب رحمه الله في (المعالم) منها ما كتبه د. عبد العزيز كامل رحمه الله(**الدين والحياة**) الجزء الأول، الطبعة الثانية 1967 الأمانة العامة للاتحاد الاشتركي وكذلك مقالات د. عبد الله أبو عزّة في مجلة **الشهاب** البيروتية 1973 ، والذي تناول سيد قطب بالنقد (انظر كتاب أبو عزة: (**مع الحركة الاسلامية في الدول العربية**)، دار القلم - الكويت 1986 ص 424، كذلك انظر (**المصحف والسيف**) نبيل عبد الفتاح - مكتبة مدبولي - القاهرة - 1983 ص 43 و (**الإخوان المسلمون**) محمود عبد الحليم، جـ3، ص 371 - 381. و (**دعاة لاقُضاة**)، حسن الهضيبي، دار الطباعة والنشر الإسلامية، القاهرة، 1977، ص 63.

(22) «**المدخل إلى دعوة الإخوان المسلمين**» سعيد حوّى - دار الأرقم - عمّان - د. ت، ص 21.

(23) «**دروس في العمل الإسلامي**» سعيد حوّى - مكتبة الرسالة الحديثة - عمّان - 1981 - ص 19.

(24) «**في آفاق التعاليم**» سعيد حوّى - مكتبة الرسالة الحديثة عمّان - 1981 - ص 5.

(25) «**المدخل إلى دعوة الإخوان المسلمين**» ، **مشار إليه، ص 30.**

(26) «**في آفاق التعاليم**» مشار إليه، ص 16 - 17.

(27) «**من أجل خطوة إلى الأمام**»، ص 40.

(28) «**دروس في العمل الإسلامي**» مشار إليه، ص 69.

(29) المرجع نفسه، ص 70.

(30) المرجع نفسه، ص 98.

(31) المرجع نفسه، ص 99.

(32) المرجع نفسه، ص 106.

(33) المرجع نفسه، ص 107.

(34) «**تنظيم الجهاد**» نعمة الله جنينة، دار الحرية، القاهرة، 1988، ص 97.

(35) من الملاحظ: أن نفس الأحاديث الشريفة التي استند إليها فرج في رسالته هي هي التي استند إليها جهيمان العتيبي في رسالته (الإمارة والبيعة) والتي صدرت قبل عملية الحرم المكّي في 1979.

(36) (**الفريضة الغائبة**)، محمد عبد السلام فرج، ص 6.

(37) المرجع نفسه، ص 21.

(38) المرجع نفسه، ص 31.

(39) «تنظيم الجهاد» مشار إليه، ص 124. من خلال فحص كافة المراجع والوثائق والأوراق والكراسات التي تتناول موضوع (تنظيم الجهاد) يبرز عبّود الزّمر، ويتميز في وعيه العام، وتحسّسه الاستراتيجي للمعضلة التي كان بصدد العمل لها. بخلاف باقي المتهمين في القضية. لقد كان الزّمر مقدّما في المخابرات الحربية، بالقوات المسلحة المصرية، واشترك في حرب اكتوبر، وكان أداؤه متميزا، وقد تم إطلاق اسمه على أحد الشوارع لهذا السبب.

(40) «تنظيم الجهاد»، مشار إليه، ص 118.

(41) المرجع نفسه، ص 142 - 143.

(42) نقلها عن «تنظيم الجهاد»، مشار إليه، ص 129.

(43) لايتعدى كل أعضاء التنظيم عدة مئات، وحسبك ذلك مشيراً في شعب يتجاوز تعداده الخمسين مليون نسمة. ليس هناك حصر رسمي ومنشور لحجم عضوية جماعة الإخوان في جمهورية مصر، لكن بعض المهتمين بشؤون الجماعة يقدرونها بعشرات الألوف.

(44) انظر نص بيان المجلس كما نشر في صحيفة **لواء الصدر** 24 تشرين الثاني 1982.

(45) «**المادية والفكر الديني المعاصر**» فالح عبد الجبار، ص 38.

(46) المرجع نفسه، ص 40 - 41.

(47) المرجع نفسه، ص 46.

(48) المرجع نفسه، ص 53.

(49) بيان المجلس المنشور في الصحف 16/12/1982.

(50) «**المادة والفكر الديني المعاصر** ، مشار اليه، ص 56.

(51) المرجع نفسه، 58 كذلك انظر (بيان التفاهم) الآفاق السياسية - منشورات حزب الدعوة ص 30 .

(52) «**صورة عن اقتصاد المجتمع الإسلامي**» السيد محمد باقر الصدر ص 10.

(53) نشر الشيرازي - الأب الروحي لحركة الجماهير المسلمة - كراسة بهذا العنوان طرح فيها رأيه في موضوع القومية بتفصيل.

المصادر

حسن حنفي

1989 الأصولية الإسلامية، مكتبة مدبولي، القاهرة.

سعيد حوّى

د.ت المدخل إلى دعوة الإخوان المسلمين، دار الأرقم، عمّان.

1981 أ دروس في العمل الإسلامي، مكتبة الرسالة الحديثة، عمّان.

1981 ب في آفاق التعاليم، مكتبة الرسالة الحديثة، عمّان.

نعمة الله جنينة
1988 تنظيم الجهاد، دار الحرية، القاهرة.

استلام البحث ديسمبر 1993
إجازة البحث إبريل 1995

الإحلال النقدي في المملكة العربية السعودية

حمد بن سليمان البازعي
كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك سعود
فرع القصيم - السعودية

المرسي السيد حجازي
كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك سعود
فرع القصيم - السعودية

مقدمة

يشار عادة إلى طلب المقيمين في بلد ما على العملات الأجنبية لأغراض متعددة بظاهرة الإحلال النقدي، أي إحلال النقد الأجنبي محل النقد المحلي. ويطلب النقد الأجنبي عادة إما لتمويل التجارة الدولية أو السياحة. ولكن تشير تجارب بعض البلدان التي تعاني من المشاكل الاقتصادية - خاصة تلك المرتبطة بالتدهور المستمر في ميزان المدفوعات، وارتفاع معدلات التضخم، والانخفاض المستمر في سعر الصرف الأجنبي للعملة المحلية - إلى أن الطلب على النقد الأجنبي يفوق كثيراً ذلك القدر الذي يفي بالاحتياجات الاعتيادية، كتمويل التجارة الدولية، أو السياحة، حيث يصل الأمر في بعض الأحيان إلى استخدام النقد الأجنبي في تمويل بعض المبادلات المحلية، من سلع وخدمات، مما يترتب عليه انخفاض أو بطء الزيادة في الطلب على النقد المحلي (Ramirez- Rojas, 1985).

ويعكس الطلب على النقد الأجنبي رغبة المقيمين في تدنية تكاليف المبادلات، أو لتخفيض مخاطر الصرف الأجنبي، أو لاعتقادهم بأن النقد الأجنبي يمثل مخزوناً أكثر أماناً للقيمة، ويؤدي السبب الأخير إلى طلب على النقد الأجنبي، يمثل ظاهرة تستحق الدراسة، لما لها من انعكاسات مهمة، على المستويين: النظري، والتجريبي. حيث تبدو هذه الظاهرة قضية ذات أهمية كبرى، لتأثيرها على تصميم وتنفيذ ومدى فعالية السياسات الاقتصادية الكلية، كالسياسات النقدية، والمالية، وسياسات الصرف الأجنبي.

فمن ناحية تثير هذه الظاهرة التساؤل حول ماهية النقود في الاقتصاد المحلي، وحول كيفية تصميم السياسة النقدية المحلية. ومن ناحية أخرى تثير هذه الظاهرة أيضاً مسألة مدى فعالية سياسة التمويل التضخمي في تلك البلدان، وبالتحديد فإن هذه الظاهرة تؤدي إلى إضعاف السياسة المالية للدولة، من خلال إمكانية زيادة تجنب الأفراد للضرائب، وتخفيض عائد ضريبة التضخم، وإضعاف قدرة السلطات المحلية في السيطرة على السيولة المحلية، من خلال زيادة حجم ذلك الجزء الذي لا تملك السلطات النقدية التحكم فيه، الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة السياسات التي تنفذها السلطات لمعالجة التقلبات الاقتصادية، كما يؤدي إلى إضعاف سياسة الصرف الأجنبي بالحد من الآثار التوسعية لتخفيض معين في قيمة العملة، وأخيرا فإن وجود ظاهرة الإحلال النقدي يزيد من حساسية الاقتصاد المحلي للتطورات المالية الخارجية من خلال التأثير على الطلب المحلي على النقود.

ينقسم الإحلال النقدي إلى نوعين: إحلال نقدي متماثل، وإحلال نقدي غير متماثل.

ويكون الإحلال النقدي متماثلاً إذا كان المقيمون وغير المقيمين يحتفظون بالعملات المحلية والعملات الأجنبية في آن واحد، ويكون الإحلال النقدي غير متماثل إذا لم يكن هناك طلب من غير المقيمين على العملة المحلية.

يحاول هذا البحث دراسة الإحلال النقدي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام 1971م، إلى الفصل الأخير من عام 1989م. ويعرف هذا الإحلال بأنه طلب المقيمين داخل الاقتصاد على النقود الأجنبية. وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة لا تمثل مشكلة خطيرة للسياسة الاقتصادية الكلية في المملكة، نظراً لما تتمتع به المملكة من استقرار اقتصادي، وانخفاض مشاكل ميزان المدفوعات، واستقرار سعر الصرف الأجنبي للريال، إلا أن وجود هذه الظاهرة يثير التساؤل حول آثارها المحتملة على السياسة الاقتصادية المحلية.

يتكون هذا البحث من خمسة مباحث رئيسة، فبعد هذه المقدمة يستعرض المبحث الثاني الجوانب النظرية، والدراسات السابقة لظاهرة الإحلال النقدي، ثم يتولى المبحث الثالث تصميم نموذج قياسي لدراسة محددات هذه الظاهرة. ويناقش المبحث الرابع طريقة التقدير والنتائج، وأخيراً يلخص المبحث الخامس أهم ما جاء في البحث، وما يمكن الخروج به من توصيات.

الجوانب النظرية

اهتم الاقتصاديون منذ فترة طويلة بسياسات الاستقرار وآثارها على النشاط الاقتصادي، كما اهتموا بتحركات أسعار الصرف والعوامل المسببة لها، نظراً لما تؤدي إليه هذه التحركات من تأثير على النشاط الاقتصاديد، من خلال تأثيرها على سياسات الاستقرار تلك.

ونظراً لما يمثله وجود دالة مستقرة للطلب على النقود من أهمية في السياسة الاقتصادية، فقد اهتم الاقتصاديون بهذه الدالة، سعياً للوصول إلى تحديد أكثر دقة، ومن ذلك تطوير نموذج الإحلال النقدي، والذي يدرس اعتبارات الصرف الأجنبي وتأثير السياسات النقدية الأجنبية على الطلب المحلي على النقود. ويعتبر نموذج الإحلال على العملة المحلية، والعكس «أي طلب المقيمين على النقد الأجنبي»، حيث يؤكد المنهج النقدي على دور السوق النقدي، وتعادل القوة الشرائية، وتعادل أسعار الفائدة في تفسير تحركات سعر الصرف الأجنبي، وفي المقابل يركز منهج توازن محافظ الاستثمار Portfolio Balance Approah على أن الأصول ليست بدائل تامة، مما يوحي بأن سعر الصرف الأجنبي يتحدد بشروط التوازن في جميع أسواق الأصول، في حين يركز المنهج الكينزي على علاقات التوازن للأرصدة في أسواق الأصول والتيارات، في أسواق الصرف الأجنبي، إلا أن من الملاحظ أن هذه المناهج الثلاثة تفترض أن طلب الأفراد ينحصر – فقط في الطلب على النقد - المحلي في محافظهم الاستثمارية.

ويطلب المقيمون النقد الأجنبي لتدنية تكاليف المبادلات، أو لتخفيض مخاطر مبادلات الصرف الأجنبي، أو لاعتقادهم بأن النقد الأجنبي يمثل مخزناً أكثر أماناً للقيمة. وتبدو أهمية منهج الإحلال النقدي في إلقاء الضوء على ما يمكن أن تؤدي إليه توقعات أسعار الصرف من آثار على الطلب المحلي للنقود، وبالتالي على سعر الصرف المحلي، ومن ثم على السياسة الاقتصادية المحلية. كما أن وجود الطلب على النقد الأجنبي داخل الاقتصاد المحلي يثير عدة تساؤلات لها أهميتها النظرية والتجريبية.

فعلى المستوى النظري قد يؤدي الإحلال النقدي إلى عدم الاستقرار في دالة الطلب على النقود مما يعيق السياسات التي تتبناها السلطات لمعالجة الهزات الاقتصادية، حيث يرى، (Miles, 1978) أنه على الرغم من أن نظام أسعار الصرف المرنة تمنح نوعاً من الاستقلالية للسلطات المحلية في تصميم السياسة النقدية، مقارنة بأسعار الصرف الثابتة، إلا أن هذه الاستقلالية تفقد وجود الإحلال النقدي، كما

يرى (Girton and Roper, 1981) أن تقلبات سعر الصرف تزداد مع الإحلال النقدي، كما يعتقد (Brittan, 1981) أن الإحلال النقدي يفيد في تفسير عدم الاستقرار الذي لوحظ في معدل دوران النقود في عدد من الدول الصناعية خلال نهاية السبعينات، وأوائل الثمانينات من هذا القرن، كما يري (Mckinnon, 1982) أن الإحلال النقدي يفيد في تحديد ذي معنى لمصطلح عرض النقود العالمي.

أما على المستوى التجريبي فيثير الإحلال النقدي مسائل مهمة، مثل حجم مرونة الإحلال النقدي، ومن ثم مدى التحركات في معدل دوران النقود، ذلك أن وجود مرونة مرتفعة للإحلال النقدي يجعل من التغيرات الضئيلة في عرض النقود تنعكس في تغيرات كبيرة في سعر الصرف، كما تؤدي إلى انتقال تأثير التغيرات النقدية من دولة إلى أخرى، مما يعيق نظام سعر الصرف المرن عن ضمان الاستقلالية في السياسة النقدية.

ويعتبر (Miles, 1978) من أوائل من وضع الجوانب النظرية لنموذج الإحلال النقدي، كما يعتبر أيضاً من أوائل من درس هذه الظاهرة تجريبياً. وتستند دراسة Miles إلى دالة إنتاج، ذات مرونة إحلال ثابتة ومتجانسة من الدرجة الأولى، وقد افترض أن كلا من النقود المحلية والأجنبية مدخلات لعملية الإنتاج (إنتاج الخدمات النقدية). وفي دراسة لـ (Bordo and Choudri, 1982:53) أوضحا أن النموذج الذي استخدمه Miles يعاني من سوء التحديد، واقترحا نموذجاً مكوناً من دالتين: واحدة للطلب على النقد المحلي، والأخرى للطلب على النقد الأجنبي، وقد خرجا بنتائج مخالفة لتلك التي توصل إليها Miles.

وانطلاقاً من منهج محافظ الاستثمار حيث ينظر إلى النقد الأجنبي كمخزن للقيمة، فقد طور (Girton and Roper, 1981) نموذجاً يتكون من دالتي طلب على النقود، واحدة للنقد المحلي، والأخرى للطلب على النقد الأجنبي، كما فحص كل من (Fasano-Filho, 1985; Batten and Hafer, 1985; Cuddington, 1983) أثر الإحلال المباشر للطلب المحلي على النقود. بينما ركز كل من (Ramirez - Rojas, 1985; Ortiz, 1983) على نسبة ودائع النقد الأجنبي في النظام البنكي إلى عرض النقود، وكيف تتأثر هذه النسبة بالتغيرات المتوقعة في سعر الصرف. كما درس عدد من الاقتصاديين (Kim, 1985; Bordo and Choudri, 1982) ظاهرة الإحلال النقدي انطلاقاً من أسلوب تعظيم المنفعة، حيث ينظر إلى النقود على أنها تولد منفعة غير منظورة داخل دالة

المنفعة الفردية، وهذه المنفعة مشتقة من الرصيد الحقيقي المطلوب الاحتفاظ فيه، والذي يعتمد على الدخل والأسعار.

وقد درست ظاهرة الإحلال النقدي في الدول الصناعية بشكل مكثف، فأوضحت دراسة (Miles, 1978) مرونة إحلال كبيرة لكندا، ولألمانيا الغربية ولسويسرا. وخلص إلى القول: بأن من المرغوب فيه وجود نظام نقدي عالمي، يمكن من خلاله تنسيق السياسات النقدية، كما هو الحال في نظام سعر الصرف الثابت، بينما وجد، (Husted, 1980) مرونة إحلال منخفضة في دراسته التي أجراها على الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. كما وجد (Bordo and Choudri, 1982) أن هذه المرونة منخفضة أيضاً. وقد حاول (Daniel and Fried, 1983) الجمع بين هذه النتائج، بالقول: بأن ضعف مرونة الإحلال هذه مردها إلى وجود اضطرابات عمالية في كندا، في فترة الدراسة، وإن إضافة متغير صوري يرفع من قيمة هذه المرونة. كما درس عدد من الاقتصاديين الإحلال النقدي المباشر، ويعني الربط بين الأسواق النقدية بين الدول الصناعية من خلال جانب الطلب. (انظر على سبيل المثال (Mckinnon, 1982))، كما وجدت بعض الدراسات علاقة بين الإحلال النقدي ومعدل دوران النقود (Brittan, 1981).

وفي حين أن معظم الدراسات ركزت على الدول الصناعية، كان هناك قليل من الدراسات التي اهتمت بهذه الظاهرة في الدول النامية، على الرغم من أهميتها لتوافر الدواعي العملية والأسباب النظرية لذلك، حيث تعتبر العملات الأجنبية في الأخيرة أصلاً سهلة الاقتناء، ومن ثم يمكن اعتبارها مكوناً مهماً من مكونات محافظ الاستثمار، حيث لا يستطيع المواطنون في الكثير من الدول النامية شراء الأصول الأجنبية، من: أسهم وسندات. فليس أمامهم سوى النقد الأجنبي. وتصبح المسألة ذات أهمية خاصة في فترات التضخم العالية، كما حصل لكثير من دول أمريكا اللاتينية، حيث ينكب المواطنون على الاحتفاظ بالنقد الأجنبي فيما أطلق عليه مصطلح «الدولرة» Dollarization، حيث يحل الدولار الأمريكي محل العملات المحلية في كثير من المبادلات. كما أن القيود على الأسواق المالية في الكثير من الدول النامية في شكل أسقف لأسعار الفائدة تنمي هذه الظاهرة.

ومن الدراسات القليلة التي اهتمت بهذه الظاهرة في الدول النامية دراسة قام بها (Ortiz, 1983) ودرس فيها نسبة الودائع بالدولار الأمريكي إلى الودائع بالبيزو المكسيكي في المكسيك. فوجد أن هذه النسبة تتأثر بالانخفاض المتوقع للعملة. كما

وجد (Fasano- Filho, 1985) ظاهرة الإحلال النقدي في الأرجنتين خلال فترات التضخم العالية، كما قدم (Ramirez- Rojas, 1985) نموذجاً مبسطاً للإحلال النقدي غير المتماثل في ثلاث من دول أمريكا اللاتينية، هي: المكسيك، والأرجنتين، وأرغواي. وقد وجد دليلاً يدعم به أهمية التغيرات المتوقعة في سعر الصرف في نموذج الإحلال النقدي لكل من الدول الثلاث (p. 665)، كما درس (Marquez, 1987: 1-3) ظاهرة الإحلال النقدي بالتطبيق على فنزويلا، مستخدماً منهج دالة الإنتاج، وخلص إلى القول: بأنه وعلى الرغم من وجود التنظيمات القانونية المانعة لتداول أي نقد أجنبي، إلا أن الإحلال النقدي لم يختف. أما بالنسبة للدول العربية فإن الدراسات أكثر ندرة. فمن هذه الدراسات النادرة: دراسة قام بها (El-Erian, 1988: 101) لظاهرة الإحلال النقدي، في كل من: مصر، واليمن. وأظهرت نتائج الدراسة أهمية الإحلال النقدي في هذين البلدين، ويرجع السبب الأساس في الاحتفاظ بالنقود الأجنبية - بالاضافة إلى عوامل أخرى - لعامل العائد المتوقع من جراء الاحتفاظ بهذا النقد.

النموذج

لدراسة الإحلال النقدي ومحدداته في المملكة العربية السعودية فإننا - وتبعاً لـ (Hendry et. al, 1984) - نستخدم نموذجاً ديناميكياً، مبنياً على منهج تصحيح الأخطاء، وهذا المنهج طور حديثاً، للتغلب على الطبيعة المقيدة لنموذج التكيف الجزئي المستخدم بكثرة في الدراسات التجريبية للطلب على النقود، ومن ضمنها: الطلب على النقد الأجنبي، إلا أن نموذج التكيف الجزئي يعاني من مشاكل عدة.

أولا: صياغة مشكلة الأمثلية التي يواجهها الفرد على أنها مشكلة من مرحلتين، الأولى: تقرير كمية الأجل الطويل المثلى من النقود، والثانية: تقرير سرعة التكيف المثلى. والتي تتحقق عندها كمية النقود المطلوبة. وهذا يفترض عدم تأثير طريقة التكيف المختارة على الكمية المثلى المطلوبة في الأجل الطويل.

ثانياً: إن تكاليف التكيف المصاحبة لكون الفرد بعيداً عن التوازن متماثلة، سواء كان ما يحوزه الفرد أعلى أم أقل من الكمية التوازنية.

ثالثاً: مشكلة الاختلال المستمر بين الأجل القصير والطويل، خاصة إذا كانت كميات التوازن الحقيقية للأجل الطويل متزايدة، نتيجة - مثلاً - للزيادة في الدخل الحقيقي.

رابعاً: صياغة مشكلة الأمثلية على أنها مشكلة من فترة واحدة، مما يجعل نظر

الأفراد متجهاً إلى الوراء في تقدير تكاليف التكيف، دون اعتبار لحقيقة أن ما ينتهي إليه الفرد في هذه الفترة يؤثر على التكيف في الفترة اللاحقة.

خامساً: وأخيراً: افتراض استجابة متباطئة متماثلة لكمية النقود المطلوبة للتغير في أي من المتغيرات المستقلة. وكما يشير (Gordon, 1984: 410) فإن التغيرات في عدد من المتغيرات المستقلة لا تنطوي على تكلفة تكيف، مثال ذلك: لو زاد الدخل الحقيقي نتيجة لزيادة الأجر، فما دام الأجر يدفع على شكل نقدي فليس هناك تكاليف تكيف مصاحبة لزيادة كمية النقود المطلوبة، نتيجة لزيادة الدخل.

وقد كان لإدراك القصور الذي تعاني منه النماذج المبنية على منهج التكيف الجزئي دافعاً للاستخدام الواسع للاتجاه الحديث، المبني على منهج تصحيح الأخطاء، ويمتاز هذا النموذج بأنه أعم من النموذج المبني على آلية تكيف جزئي، حيث يضم المنهج الأول النموذج الأخير، كحالة خاصة، كما يمتاز بالأخذ بعين الاعتبار الطبيعة غير الساكنة للسلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية، بدخولها النموذج بالفروق الأولى، كما لا يهمل معلومات الأجل الطويل، عن طريق تضمين النموذج حداً لتصحيح الأخطاء، تدخل فيه المتغيرات النموذج دون فروق.

ولغرض اختبار محددات الإحلال النقدي نفترض وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الطلب المحلي المرغوب من النقد الأجنبي، والمتغيرات المفسرة على الشكل التالي:

$$fd/m1 = \alpha_0 + \alpha_1 Y + \alpha_2 r^f + \alpha_3 \pi + \alpha_4 e^* \qquad (1)$$

حيث تشير:

fd/m1 نسبة الودائع بالعملة الأجنبية في النظام البنكي (fd) إلى عرض النقود (M1).

y للدخل

r^f لسعر الفائدة الأجنبية

π لمعدل التضخم

e^* لسعر الصرف المتوقع

وتشير الحروف الصغيرة إلى لوغاريتم المتغيرات ماعدا متغير التضخم، نظراً لوجود قيم سالبة في بعض الفترات.

وقبل الدخول في تفاصيل النموذج المقترح، هناك بعض من النقاط التي يتعين توضيحها بشأن المتغيرات الداخلة في المعادلة[1].

أولا: يرى البعض أن المقياس الأمثل لحجم المبادلات في الاقتصاد السعودي وغيره من الاقتصادات المعتمدة على النفط كمصدر رئيس للدخل: هو الناتج المحلي غير النفطي، استناداً إلى أن إيرادات النفط تذهب إلى الحكومة، والتي – بدورها – تتولى الإنفاق منها، ولذا فليس لها أثر مباشر على قرارات الوحدات الاقتصادية الخاصة.

ثانياً: نظراً لعدم توافر الأسواق المالية المتطورة في كثير من الدول النامية، فإن الإحلال – عادة – يتم بين الأصول النقدية والحقيقية، لذا فإن المقياس الأمثل لتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود: هو معدل التضخم[1]، يضاف إلى ذلك أن التعامل بالفائدة محظور من الناحية الشرعية، الأمر الذي يجعل من معدل الفائدة مقياساً غير دقيق لتكلفة الفرصة البديلة.

ثالثاً: في حالة الاقتصاد المفتوح ينبغي الأخذ بعين الاعتبار تأثير العوامل النقدية الخارجية للطلب المحلي، على النقود، وذلك من خلال إدخال سعر الفائدة الأجنبية كمتغير مقارب Proxy لهذه التأثيرات، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة الأجنبية يؤدي إلى تعديل الأفراد لمحافظهم الاستثمارية عن طريق زيادة استثماراتهم الأجنبية والذي يتم تمويله عن طريق تخفيض كمية ما يحتفظون به من نقود محلية.

ويتوقع – وحسب ما تقتضيه النظرية الاقتصادية – أن تكون إشارة a_1 وa_2 موجبة، وإشارة كل من a_3 و a_4 سالبة، ويرجع كون إشارة a_4 سالبة إلى الزيادة المتوقعة في سعر صرف الريال، مقابل العملات الأجنبية، يدفع المواطنين والمقيمين إلى تعديل محافظهم الاستثمارية، بزيادة ما يحتفظون به من نقود محلية.

وتمثل المعادلة رقم (1) الطلب المخطط على نسبة الأرصدة النقدية الحقيقية بالعملة الأجنبية، إلى عرض النقود (M1)إلا أنه – وفي عالم الواقع، وخاصة في الأجل القصير – كثيراً ما يختلف الطلب المخطط عن الطلب الفعلي، نظراً لوجود تكاليف التعديل. إلا أنه – وفي الأجل القصير – يمكن افتراض دالة الطلب على النحو التالي:

$$(fd/m1) = \alpha_0 + \sum_{i=0}^{\infty} \beta_i Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{\infty} \gamma_i \, r^f_{t-i} + \sum_{i=0}^{\infty} \sigma_i \, \pi_{t-i} + \sum_{i=0}^{\infty} \delta_i \, e^*_{i-i} + \sum_{i=0}^{\infty} \rho_i \, (fd/m1)_{t-1} + U_t \quad (2)$$

حيث تمثل معادلة (2) نموذجاً من نوع التباطؤ الذاتي، الموزع لكل متغير (Auto - distributed lag Model (ADL)). وعملياً يصعب تقدير مثل هذا النموذج بشكله الموضح في معادلة (2) أعلاه، لوجود مشكلة الارتباط بين الفجوات الزمنية المتباطئة لكل متغير مع

فجوات المتغير الآخر. لذا - وللتخلص من هذه المشكلة - نتبع منهج هندري Hendry في إعادة تشكيل معلمات النموذج Reparameterization، وذلك بكتابتها على شكل فروق أولى، مع ظهور كل متغير في صورة المستويات Levels، مرة واحدة فقط. أي:

$$\Delta\ (fd/m1) = \alpha_0 + \beta_1 \Delta\, y_t + \gamma_1\, \Delta\, r_t^f + o_1\, \Delta\, \pi_r + \delta_1\, \Delta\, e_t^* - (1-p)[fd/m1)_{t-1}$$

$$-ay_{t-1}\ br_{t-1}^f\ c\ \pi_{t-1}\ - d\ e_{t-1}^*\ ]_{u_t} \qquad (3)$$

حيث:

$$a = \frac{\beta_1 + \beta_2}{1-p} \qquad d = \frac{\delta_1}{1-p}$$

$$b = \frac{\gamma_1}{1-p}$$

$$c = \frac{\sigma_1}{1-p}$$

ويمثل الحد بين الأقواس المربعة [ ] آلية تصحيح الأخطاء، ويتطلب أن يكون معامل هذا الحد سالباً، لضمان استقرار العلاقة، كما تصفها المعادلة رقم (3).

ولتقدير المعادلة نقوم بتقدير معادلة رقم (1)، والتي تصف العلاقة طويلة الأجل بين الطلب على النقد الأجنبي والتغيرات المفسرة - ومن ثم الحصول على بواقيها - ووضعها كمتغير مستقل في معادلة رمقم (3)، بدلا من الحد الموجود بين الأقواس المربعة، كما يمكن - وتبعاً لإحصائية t - إضافة قيم متباطئة لأي من المتغيرات المستقلة الأخرى في المعادلة.

طريقة التقدير والنتائج

نستعرض في هذا المبحث طريقة ونتائج التقدير لدالة الطلب على النقد الأجنبي في المملكة العربية السعودية، لنتعرف على الإحلال النقدي ومحدداته، وهل يمثل هذا الإحلال - إن وجد - ظاهرة تستحق الاهتمام سواء على المستوى النظري، أو التطبيقي؟ ولغرض الإجابة على هذين التساؤلين المرتبطين ببعضهما تم الحصول على البيانات اللازمة لتقدير المعادلة (3) من كتاب الإحصاءات المالية الدولية، الصادر عن صندق النقد الدولي International Financial Statistics (IFS) وتجدر الإشارة إلى أن البيانات التي تم الحصول عليها هي بيانات فصلية، تغطي الفترة من الفصل الأول لعام 1971م، إلى الفصل الأخير لعام 1989م، ماعدا البيانات الخاصة

بالناتج المحلي الإجمالي، غير النفطي، فلا توجد على فترات فصلية، وإنما سنوية، ولغرض توليد البيانات الفصلية من البيانات السنوية اتبعنا طريقة استكمال« "Interpolation" (Goldstein and Khan, 1981)[2].

أما مقياس المستوى العام للأسعار والتضخم، فقد تم استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، نظراً لشموليته (سطر 64 في IFS). أما سعر الصرف فهو سعر الدولار مقابل الريال، نهاية الفترة (سطر ae في كتاب IFS).

ولغرض الأخذ بعين الاعتبار تأثير التطورات النقدية الخارجية على الطلب المحلي على النقد الأجنبي، فقد تم أخذ سعر الفائدة على الدولار في سوق الدولار الأوروبي - لندن Eurodollar Rate in Lodon كمقياس مقارب Proxy(سطر 60D).

ونظرا لعدم توافر بيانات مسحية Surveys عن توقعات الأفراد لسعر الصرف، لذا يتوجب اللجوء إلى طرق تجريبية لتوليد هذه التوقعات. وقد طور الاقتصاديون عدة نماذج لهذا الغرض، ومن هذه النماذج النموذج المعتمد على فكرة نظرية التوقعات الرشيدة.

إلا أننا وبدلاً من الاعتماد على نماذج التوقعات نستخدم سعر صرف الريال مقابل الدولار نهاية الفترة، ويبدو أن استخدام سعر الصرف هذا مناسب لحالة المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة لسببين.

الأول: التزام السلطات النقدية السعودية بدعم سعر الصرف الثابت.

الثاني: وجود الاحتياطيات المالية الكبيرة[3].

ونظراً لأنه ليس من المستغرب في البحوث القياسية التطبيقية أن يقوم الباحث بتقدير أي معادلة مفترضة، ويحصل على معلمات معنوية ذات إشارات متوقعة.

وذلك للطبيعة غير الساكنة للبيانات الاقتصادية [4]، مما يوقع الباحث في مصيدة الانحدار الزائف Spurious Regression (Granger and Newblod, 1974) ، وبالتالي الخروج بنتائج وتوصيات غير سليمة.

لذا فقد تم إخضاع المتغيرات لاختبارات جذر الوحدة، باستخدام الاختبارات المقترحة من قبل Dickey and Fuller (1979, 1981) ،وذلك للتعرف على ما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة ساكنة أم لا. ووفقاً لهذه الاختبارات يتم تقدير نموذج انحدار ذاتي لكل متغير على حدة على النحو التالي:

$$\Delta X_t = \beta X_{t-1} + e_t \qquad (4)$$

وذلك لاختبار ديكي - فولر البسيط (DF)، أما في اختبار ديكي - فولر

المركب (ADF) فتتم إضافة متغير تابع متباطىء للجانب الأيمن من (4)، لضمان توزيع e_t توزيعاً معتدلاً، ويتضمن ADF تقدير الدالة التالية:

$$\Delta X_t = \beta X_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_i \Delta X_{t-i} + e_t \qquad (5)$$

وتقتضي فرضية العدم أن تكون B=O مقابل الفرضية البديلة (B < o)[5]

نتائج اختبارات

جدول رقم (1): جذر الوحدة

المتغير	مستويات		فروق أولى	
	DF	ADF*	ADF*	DF
النقد الأجنبي إلى عرض النقود (FD/M1)	-0.97	-0.81	-11.55	-5.22
الناتج المحلي غير النفطي	2.78	0.83	-3.12	-2.32
الرقم القياس لأسعار المستهلكين	3.24	0.42	-4.98	-2.27
سعر الفائدة الأجنبية	-0.08	0.04	-7.21	-3.95
سعر الصرف	-1.35	-0.57	-8.31	-4.82

ملاحظات:

- العمودان: الأول والثاني، يمثلان اختبارات جذر الوحدة في لوغاريتم مستويات المتغير، في حين يمثل العمودان الثالث والرابع اختبارات جذر الوحدة في الفروق الأولى للوغاريتم المتغيرات.
- ADF, DF يرمزان إلى اختباري ديكي - فولر البسيط والمركب على التوالي. جميع الاختبارات دون قاطع أو اتجاه زمني، حيث لم تتأثر النتائج كثيراً بإضافتهما، لذا أثرنا حذفهما اختصاراً.
- تم اختبار الفجوات الزمنية في اختبار ADF بشكل يضمن التوزيع المعتدل للحد العشوائي. وقد تحقق ذلك بوضع n =1
- القيم الحرجة 3.58 - 1%
- 2.93 - 5%

- 2.60 10%
- انظر: Fuller (1976: 373)

نتائج التقدير

يوضح الجدول رقم (1) نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة. ويظهر من الجدول: عدم إمكانية رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة في جميع المتغيرات عند مستوى معنوية 5٪ كما تظهر نتائج اختبارات جذر الوحدة للفروق الأولى للمتغيرات بوضوح إمكانية رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة في الفروق الأولى للمتغيرات. من ذلك يمكن القول: بأن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

وحسب Engle and Granger (1987) فإن وجود جذر الوحدة في المتغيرات قد يعني وجود التكامل المشترك بين هذه المتغيرات، الأمر الذي يسمح بإمكانية تصميم نموذج انحدار على هيئة تصحيح الأخطاء[6]. ولغرض اختبار إمكانية التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة، فقد تم إخضاع بواقي معادلة رقم (1) – علاقة الأجل الطويل –لاختباري ديكي فولر، وتبين من نتيجة الاختبار سكون البواقي وذلك عند مستوى معنوية 5٪ (انظر جدول رقم 2).

جدول رقم (2): نتائج اختبار التكامل المشترك

مستويات		فروق أولى	
ADF	DF	ADF	DF
- 6.33	- 10.7	- 2.79	- 3.26

ملاحظات:

- النتائج لبواقي معادلة رقم (1) في المتن.
- لمزيد من الملاحظات انظر جدول رقم (1).

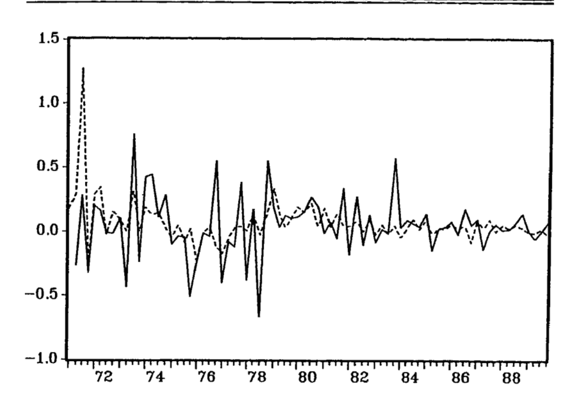
ومن هنا يمكن القول بوجود التكامل المشترك بين المتغيرات. ومن ثم إمكانية تصميم النموذج على هيئة تصحيح الأخطاء، كما توضح ذلك معادلة رقم (2) أعلاه. ويوضح جدول رقم (3) نتائج تقدير المعادلة رقم (3).

جدول رقم (3) :
تقديرات الإحلال النقدي على النقود معادلة رقم (3)
للفترة من 1989.4 - 1972.2

المتغير	الفجوة الزمنية (Lag)	المعامل	إحصائية t
Constant	-	0.08	(2.95)**
Y	2	0.63	1.89***
(Fd/M1)	1	- 0.39	- 3.61*
e*	2	- 3.74	- 2.83*
	4	- 0.04	- 3. 15*
ECM	1	- 0.07	- 1.90***
	R^2 =0.34		T =71
	SER = 0.20		ssr = 2.68
	F-Stat = 6.62		

ملاحظات :

- Δ معامل الفروق الأولى (Y-Yt-1)
*** معنوي عند مستوى ثقة 10٪ .
** معنوي عند مستوى ثقة 5٪ .
* معنوي عند مستوى ثقة 5٪.
- R^2 معامل الارتباط المعدل.
- SSR مجموع مربع بواقي الانحدار.
- SEE خطأ معادلة الانحدار المعياري.
- F-Stat : إحصائية F لمعنوية معالم المعادلة المقدرة.



شكل رقم (1)

القيم الفعلية (Fm/ m1) والقيم المقدرة ($\widehat{FM/M1}$)

(للمعادلة رقم 3)

ويتضح من الجدول المذكور: أن جودة التوفيق للمعادلة المقدرة جيدة لمثل هذا النموذج، والمصمم على شكل فروق أولى (34٪). فجميع إشارات معلمات المعادلة متفقة مع توقعات النظرية الاقتصادية، وجميعها معنوية إحصائياً عند مستوى ثقة 5٪، ما عدا معامل سعر الفائدة الأجنبية، ولذلك تم استبعاده من المعادلة، كما تعكس ذلك إحصائية t للمعلمات المقدرة. كما يؤكد الشكل رقم (1)، والذي يبين القيمة المقدرة للطلب على النقد الأجنبي، والقيم الفعلية قدرة المعادلة التفسيرية.

وتبلغ مرونة الدخل للأجل القصير 0.63، وهي مرونة مرتفعة نسبيا. أما مرونة الأجل الطويل فتبلغ 1.03، وهي مرونة عالية، وتساوي - تقريباً - الواحد الصحيح، مما يدل على صحة فرضية مرونة الوحدة بالنسبة للدخل. كما تبلغ مرونة الأجل الطويل للتضخم 07.- مما يدل على حساسية منخفضة للرصيد النقدي المطلوب للتغيرات من معدل التضخم[7].

ويلاحظ أن التغيرات في الدخل والأسعار لا تؤثر - آنياً - على الكمية المرغوبة من النقد الأجنبي. بل يتم التأثير بفجوة زمنية، قدرها فصلان للأول، وأربعة فصول للثاني. وتدل الإشارة السالبة على وجود الإحلال بين الأرصدة النقدية والحقيقية، كما دلت النتائج على عدم أهمية تأثير سعر الفائدة الأجنبية على المطلوب من النقد الأجنبي، كما تدل أيضاً على عدم أهمية هذا المتغير كجزء من دالة الطلب على النقد الأجنبي في المملكة العربية السعودية، على الرغم من الانفتاح الذي يتميز به هذا الاقتصاد، والذي يعطي الانطباع أن للتطورات النقدية الخارجية أثراً مهماً على الأوضاع النقدية الداخلية. لذا يمكن القول: بأن دالة الطلب على النقد الأجنبي التي تتجاهل هذا المتغير لا تعاني من سوء التحديد. أما سرعة التعديل Speed of adjustment فتبلغ 0.61 خلال الفصل الواحد، وهو معدل سريع نسبياً الأمر الذي يعني سرعة تغيير الأفراد لكمية ما يحتفظون به من نقود، للتغيرات في العوامل المفسرة. كما يتبين من النتائج - أيضاً - معنوية حد تصحيح الأخطاء، الأمر الذي يعني: أن عدم التوازن في الفترة السابقة يؤثر سلباً على الكمية المطلوبة الحالية، كما يعني ذلك: أن نموذج التكيف الجزئي لا يصف بصورة صحيحة البنية الديناميكية للطلب على النقد الأجنبي. كما توضح هذه النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين الرصيد المطلوب من النقد الأجنبي ، والدخل، وسعر الصرف المتوقع، ومعدل التضخم، كما تعني أن آلية السوق تعمل ليتحقق التوازن طويل الأجل في حالة حدوث أي هزة في الأجل القصير، فمعدل التغير الحالي في رصيد النقد الأجنبي المطلوب يرتبط عكسياً بمعدل التغير السابق، وهو الشرط لضمان الاستقرار الديناميكي للنموذج المقدر. ويتبين من نتيجة التقدير حساسية كبيرة للتغيرات في سعر الصرف الأجنبي للريال، إذ بلغت معلمة هذا المتغير 3.74- مما يدل على أهمية هدف الحفاظ على القوة الشرائية للدخل. وتوضح إحصائية دربن - واتسون Durbin-Watson عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى في البواقي، إلا أن وجود متغير تابع متباطىء في الجانب الأيمن من المعادلة يؤدي إلى تحيز في إحصائية دربن - واتسون، لذا فقد تم إخضاع المعادلة المقدرة لاختباري Durbin-m، واختبار لا جرانج للارتباط الذاتي - اختبار Breusch-Godfery - ويتضح من الاختبارين خلو النموذج من الارتباط الذاتي، حتى الدرجة الرابعة. (انظر جدول رقم 4)[8].

ويعود الفضل إلى (Spanos, 1986; Hendry, 1987; Hendry and Richard, 1983) في اقتراح منهج قياسي لتحديد العلاقات الاقتصادية، قائم على التكامل بين ما تقول به النظرية الاقتصادية، وما ترشد إليه طبيعة البيانات المستخدمة. ومتى ما تم اختيار النموذج

المفضل، فإنه يخضع لعدد من اختبارات الحساسية الهادفة إلى معرفة سلامة النموذج من المشاكل الإحصائية المختلفة، والتي قد تقدح في مصداقية النتائج، ومن ثم في الاستنتاجات المبنية عليها.

وتبعاً لهذا المنهج، فقد أخضعنا النموذج المختار في المعادلة (3) لعدد من اختبارات الحساسية، والتي توضح أن النموذج لا يعاني من مشاكل إحصائية تقلل من مصداقية النتائج التي تم التوصل إليها (انظر جدول رقم 4).

جدول رقم (4): تحليل الحساسية

الفرضية البديلة	الإحصاءات المحسوبة
(1) الارتباط الذاتي حتى الدرجة الرابعة	F(4,61) = 0.58
(2) اختلاف التباين	F(5,60) = 0.68
(3) خطأ التصميم (RESET)	F(3,71) = 1.23
(4) عدم استقرار المعلومات	
أ - فشل التنبؤ	F(6,63) = 0.08
ب - التغير الهيكلي	F(6,59) = 0.98
(5) تحيز المعادلات الآنية	F(1,64) = 1.05

(1) اختبار لانجرانج للارتباط الذاتي من الدرجة الأولى وحتى الرابعة (Johnston 1984: 319-321)، إحصائية F الحرجة عند 5٪ = 2.53.

(2) اختبار (white, 1980)، لاختلاف التباين، إحصائية F الحرجة عن 5٪ = 2.37.

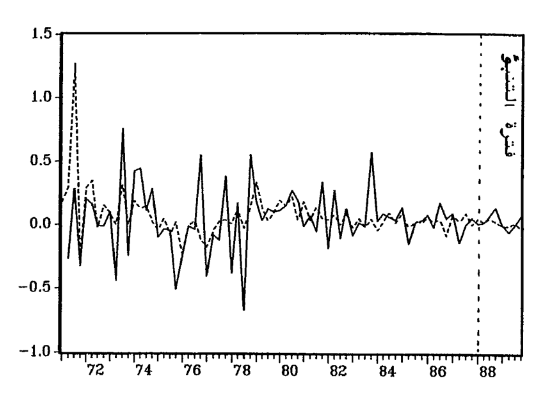
(3) صيغة F لاختبار صحة تصميم النموذج تبعاً لـ (Ramsey, 1969)، قيمة إحصائية F الحرجة عند 5٪ = 2.25.

(4) أ - اختبار قدرة النموذج على التنبؤ لمجموعة فرعية من المشاهدات. قيمة إحصائية F الحرجة عند مستوى 5٪ = 2.25.

ب - اختبار استقرار معلمات النموذج بتقسيم فترة الدراسة إلى فترتين متساويتين، قيمة إحصائية F الحرج عند 5٪ = 2.59 .

(5) اختبار تحيز المعادلات الآنية، وذلك باختبار فرضية أن متغير الناتج المحلي غير النفطي متغير خارجي. المتغيرات الوسيطة المستخدمة للحصول على القيمة المقدرة للناتج المحلي غير النفطي هي $(-1), \Delta y, \Delta TT$ قيمة إحصائية F الحرجة عند مستوى 5٪ = 4.00.

ومن هذه الاختبارات: اختبار الاستقرار والمقترح من قبل (Chow, 1960) وقد تم إجراء الاختبار بصيغته. ويوضح الشكل رقم (2): أن اختبار Chow للتنبؤ يدعم فرضية استقرار معلمات النموذح المختار.



شكل رقم (2)

المقدرة التنبؤية لمجموعة فرعية من المشاهدات (للمعادلة رقم (3))

ويعزز هذه النتيجة اختبار Chow الآخر والذي يعتمد على تقسيم الدراسة إلى

فترتين متساويتين، وتقدير كل منها على حدة، ويتبين من الاختبار عدم رفض استقرار معلمات النموذج خلال الفترتين، وذلك عند مستوى ثقة 5٪، حيث بلغت إحصائية F المحسوبة 0.98، بينما بلغت إحصائية F الحرجة 2.59.

وقد أشرنا آنفاً لخلو بواقي النموذج من الارتباط الذاتي، فقد تم إجراء اختبار لاجرانج للارتباط الذاتي حتى الدرجة الرابعة (Johnston, 1984:319-321)، ويتضح من نتيجة الاختبار: عدم وجود الارتباط الذاتي في البواقي، وذلك عند مستوى ثقة 5٪ (انظر جدول رقم 4). كما تم اختبار مدى ملائمة تصميم النموذج.، من حيث احتواء النموذج على المتغيرات ذات العلاقة، أو من ناحية صحة الشكل الدالي للنموذج، وذلك باستخدام اختبار التحديد المقترح من قبل (Ramsey, 1969)، والمعروف باختبار RESET. ويتضح من نتيجة الاختبار أن النموذج يحتوي على المتغيرات الملائمة، كما يفيد الاختبار صحة الشكل الدالي المستخدم (الشكل شبه اللوغاريتمي الخطي Semilog - Linear)[9].

ونظراً لأهمية ثبات التباين في الحصول على نتائج سليمة إحصائياً، فقد تم اختبار هذه الفرضية بالنسبة للنموذج المقدر باستخدام اختبار (White, 1980) ويتبين من نتيجة الاختبار قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين النموذج، وذلك عند مستوى ثقة 5٪، وأخيراً ونظراً للارتباط بين الناتج المحلي غير النفطي، والطلب على النقود عموماً، ومن ضمنها النقد الأجنبي، فقد يتبادر إلى الذهن وجود علاقة آنية بين هذين المتغيرين، الأمر الذي يعني وجود مشكلة تحيز المعاملات الآنية Simultaneous Equation Bias لذا فقد تم اختبار سلامة النموذج من هذا التحيز باستخدام الاختبار الذي اقترح من قبل كل من (Hausman, 1978; Wu, 1973) ويتبين من الجدول رقم (4) رفض فرضية العدم القائلة بوجود تحيز المعادلات الآنية، وذلك عند مستوى ثقة 5٪، حيث بلغت إحصائية F لاختبار معنوية إضافة متغير الناتج المقدر 1.05. بينما بلغت إحصائية F المجدولة 4.00.

الهوامش

* يتقدم الباحثان بالشكر والتقدير لمحكمي المجلة، لاقتراحاتهم البناءة والتي ساهمت في تحسين الورقة. ويؤكدان مسئوليتهما عن أية أخطاء بقيت.

(1) انظر على سبيل المثال: (Driscoll and Lahiri, 1980; Aghelvi and Khan, 1979).

(2) يتضمن الاستكمال Interpolation عملية تقدير للنقاط الواقعة بين نقطتين معروفتين. ويتم الحصول على المشاهدات الفصلية لكل متغير من ثلاث مشاهدات سنوية متوالية، وذلك

بتقدير متعددة حدود، ويتم إعطاء السنة الحالية (t) وزناً أكبر، مقارنة بالسنة السابقة (t-1) واللاحقة (t +1). (لمزيد من التفاصيل انظر -Goldstain and Khan, 1976, 1976, P. 220 225 وكذلك، Conte and Boor, 1980, P. 31-41).

(3) تجدر الإشارة إلى أن نتائج الاختبار التجريبي لظاهرة الإحلال النقدي تعتمد بشكل كبير على صحة النموذج المستخدم لتوقيع سعر الصرف.

(4) تعني خاصية السكون للسلسلة الزمنية: أن يكون الوسط الحسابي للسلسلة مستقلا عن الزمن. كما أن دالة ارتباطها الذاتي تعتمد فقط على الفجوة الزمنية، والعكس في حالة عدم السكون، لمزيد من التفاصيل انظر: (Maddala, 1992: 527-530).

(5) يمكن أن تتضمن هذه الاختبارات قاطع Intercept ومتغير الاتجاه الزمني Time Trend، إلا أن النتائج لم تتغير بهذه الإضافة، لذا لم نوردها هنا اختصاراً.

(6) كما يرى Engle and Granger: أن العكس صحيح أيضا. أي أن إمكانية تصميم نموذج انحدار على هيئة تصحيح الأخطاء يعني تكامل المتغيرات فيما بينها تكاملا مشتركاً فيما أطلق عليه Granger Representation Theorem.

(7) بفرض $\hat{y}_t = C_0 + C_1 y_{t-1} + C_2 X_1$

فإن مرونة الأجل القصير بالنسبة لـ $C_2 = X_t$.

مرونة الأجل الطويل $\frac{C_2}{1-C_1}$ أما سرعة التكيف Speed of adjustment فتبلغ 1-C انظر Johnston, (1984: pp. 350-351).

(8) يرى (Kments, 1986: p. 333) أن اختبار Durbin-m أفضل من اختبار Durbin - h حيث يتميز الأول بإمكانية تعميمه لدرجات ارتباط ذاتي أعلى من الدرجة الأولى، كما أنه يتلافى حالة عدم التحديد في حالة كون $ns_{\hat{y}}^2 > 1$ حيث $s_{\hat{y}}^2$ التباين المقدر لمعامل المتغير المتباطىء و n عدد المشاهدات.

(9) يرجع اختيار هذا الشكل بدلا من الشكل اللوغاريتمي الكامل، نظراً لوجود متغير التضخم بقيم سالبة خلال بعض الفصول.

المراجع

Aghelvi, B.B., and Khan, M.S.
1979 "Government Deficits and the Inflationary Process in Developing Countries", IMF Staff Papers, Vol. 25, No. 3, pp. 383-416.

Batten, D.S., and Hafer, R.W.
1985 "Money, Income and Currency Substitution: Evidence From Three Countries", Federal Reserve Bank of St. louis Review, May, pp. 27-35.

Bordo, M.D., and Choudri, E.
1982 "Currency Substitution and the demand for Money: Some Evidence From Canada", Journal of Money, Credit, and Banking, Vol. 14, No. 1, pp. 48-57.

Brittan, B.
1981 "International Currency Substitution and the apparent Instability of velocity in Some Western European Economies and in the United States", Journal of Money, Credit, and Banking, Vol. 13, No. 2, pp. 55-135.

Chow, G.
1960 "Tests of Equality Between Sets of Coefficients in Two Linear Regressions", Econometrica, Vol. 28, pp. 591-605.

Conte, S.D., and Boor, Carle de
1980 "Elementary Naumerical Analysis: An Algorithmic Approach", McGraw-Hill Book Company, New York, USA.

Cuddington, J.T.
1983 "Currency Substitution, Capital Mobility and Money Demand", Journal of International Money and Finance, Vol. 2, pp. 111-133.

Daniel, B.C., and Fried, H.O.
1983 "Currency Substitution, Postal Strikes, and Canadian Money Demand", Canadian Journal of Economics, Vol. 6, No. 4, pp. 612-624.

Dickey, D . and Fuller, W.
1979 "Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root" Journal of the American Statistical Association 74, pp. 427-431.

———
1981 "likelihood Ratio Statistics For Autoregressive Time Series with a Unit Root" Econometrica 49, pp: 1057-1072.

Driscoll, M.J., and Lahiri, A.K.
1980 "Income Velocity of Money in Agricultural Developing Economies",Review of Economics and Statistics, Vol. 63, No. 2, pp. 393-401.

El-Erian, M.
1988 "Currency Substitution in Egypt and the Yemen Arab Republic", IMF Staff Papers, Vol. 35, No. 1, pp. 85-103.

Fasano-Filho, V.
1985 "Currency Substitution and the Demand for Money: The Argentina Case, 1960-76", Weltwirtschaftliches Archiv., Vol. 121, pp. 327-339.

Fuller, Wayne A,
1976 "Introduction to Statistical Time Series" New York: John Wiley and Sons. USA.

Girton, I. and D. Roper.
1981 "Theory and Implications of Currency Substitution", Journal of Money, Credit, and Banking, Vol. 13, No. 1, pp. 12-30.

Goldstein, M., and Khan, M.

1981 "Large Versus Small Price Changes and the Demand For Imports", IMF Staff Papers, Vol. 23, No. 1, pp. 200-225.

Gordon,

1984 "The Short-run Demand for Money: a reconsideration" Journal of Money, Credit, and Banking, vol. 16, No. 4, pp. 34-403.

Granger, C.I., and Newbold, P.

1974 "Spurions Regressions in Econometrics", Journal of Econometrics, Vol. 2, No. 1, pp. 111-120.

Hausman, J.A.

1978 "Specification Tests in Econometrics", Econometrica, Vol. 46, No. 6, pp. 1251-1271.

Hendry, D.

1987 "Econometric Methodology: A Personal Prespective", Chapter 10 in Bewely, T.E. (ed.), Advances in ecometrics, Vol. 2 Cambridge: Cambridge University Press, pp. 29-48.

Hendry, D.F., Pagan, A.R., and Sargan, J.D.

1984 "Dynamic Specification", Handbook of Econometrics, ed. by Z. Griliches and M.D . Intriligator. North-Holland, Amsterdam.

Hendry, D., and Richard, J.F.

1983 "The Econometric Analysis of Economic time Series", International Statistical Review, Vol. 51, No. 1, pp. 111-163.

Husted, S.

1980 "The Theory and Empirical Estimation of Currency Substitution", Unpublished Ph.D. Dissertation, Michigan State University.

International Monetary Fund

International Financial Statistics, Various Issues.

Johnston, J.

1984 "Econometric Methods", 3rd edition, New York: McGraw Hill.

Kim, K.S .

1985 "Currency Substitution in a Production Economy", Journal of International Economics, Vol. 18, No. 1, pp. 141-158.

Kmenta, J.

1980 "Wlements of Econometrics" 2nd edition, MacMillan Publishing Company, New York, USA.

Maddala, G.S.

1992 "Introduction to Ecometrics", MacMillan Publishing Company, New York, USA.

Marquez, J.

1987 "Money Demand in Open Economies: a Currency Substitution Model

for Venezuela", Journal of International Money and Finance, Vol. 6, No. 1, pp. 167-178.

McKinnon, R.I.

1982 "Currency Substitution Instability in the World Dollar Standard.". American Economic Review, Vol. 72, No. 3, pp. 320-333.

Miles, M.A.

1978 "Currency Substitution, Flexible Exchange Rates, and Monetary Independence", American Economic Review, Vol. 68, No. 3, pp. 428-436.

Ortiz, G,

1983 "Currency Substitution in Mexico: The Dollarization Problem", Journal of Money , Credit, and Banking, Vol. 15, No. 1, pp. 174-185.

Ramirez - Rojas, C.I.

1985 "Currency Substitution in Argentina, Mexico, and Uruguay" IMF Staff Papers vol. 32, No. 4, pp. 67-629.

Ramsey J.B.

1969 "Test for Specification Errors in Classical Linear Least Squares Regression Analysis", Journal of the Royal Statistical Society B, Vol. 31, No. 2, pp. 350-371.

Spanos, A.

1986 "Statistical Foundations of Econometric Modelling", Cambridge: Cambridge University Press.

While, H.

1980 "A Heteroscedesticity - Consistent Cavariance Matrix and a Direct Test for Heteroscedesticity", Econometrica, vol. 48, pp.: 817-838.

Wu, P.

1973 "Alternative Tests of Independence Between Stochastic Regressors and Disturbances", Econometrica, Vol. 41, pp. 733-750.

استلام البحث أغسطس 1993

إجازة البحث مارس 1995

موضوعات التفكير قبل النوم لدى عينة من طلاب جامعة الكويت

أحمد عبدالخالق عويد المشعان عدنان الشطي
كلية الآداب - قسم علم النفس - جامعة الكويت

مقدمة

النوم وظيفة طبيعية لدى مختلف أعضاء المملكة الحيوانية، وهو جانب مستمر ووظيفة دورية متجددة لا غنى للإنسان عنها، كما أنه مظهر عادي من المظاهر الأساسية للحياة الإنسانية. ويحقق النوم عدداً من الوظائف، «فله أهمية في إعادة النشاط والصحة والوعي، وله وظيفة توازنية. إذ يحافظ على التوازن الداخلي Homeostasis، وله أهمية كبيرة - أيضا - في تنظيم درجة حرارة الجسم، والاحتفاظ بالطاقة (Kaplan & Sadock, 1991, p. 468).

ويعرف الإنسان قيمة النوم ويقدره حق قدره - على وجه أخص - إذا حرم منه، أو حاوله فاستعصى عليه، وإذا ناله سريعا وفقده قبل أن ينشد ضالته، ويحقق منه كفايته. . . وغير ذلك من اضطرابات النوم كثير. ولقد دلت البحوث على أن الحرمان من النوم مدة طويلة «يمكن أن يؤدي إلى تفكك الأنا، والهلاوس، والهذاءات (الأوهام والضلالات)» (Loc. Cit). كما ينجم عن الحرمان الشديد من النوم اضطرابات السلوك، وتدهور الوعي، أو الشعور بذاتنا، وبمن حولنا، وبما حولنا. ويؤكد (Culebras, 1992): أن الاهتمام بمشكلات النوم وعلاجها له أهمية كبرى في المجالات الآتية:-

1- تحسين نوعية الحياة.
2- زيادة الإنتاجية في العمل لدى المضطربين.
3- التقليل من معدل الوفيات.
4- التقليل من معدلات الحوادث.

وتشيع اضطرابات النوم في الحضارة الحالية، وتشير الإحصاءات الحديثة إلى

أن عددا يتراوح بين 45 مليوناً، 60 مليوناً أمريكياً، يرون أن عندهم مشكلات مع النوم. ولهذا الاضطراب آثار صحية متعددة، فإن كمية النوم غير الكافية ونوعيته، تصاحب حالات كثيرة من الاضطراب الطبي والطبنفسي. وقد ظهر أن مقدار النوم الذي اعتاد عليه الفرد يرتبط بخطر الوفاة خلال فترة تبلغ تسع سنوات، بحيث إن الرجال الذين ينامون أكثر من تسع ساعات أو أقل من ست ساعات يزداد خطر الموت لديهم بمقدار 1,7، عندما يقارنون إلى الرجال الذين ينامون لمدة سبع أو ثمان ساعات في الليلة. وقد استخرجت نتائج مشابهة لدى النساء. كما أن اضطرابات النوم تعد أيضا عامل خطورة Risk Factor، لانتشار أمراض القلب، والجهاز الدوري، والاضطرابات المعدية المعوية. ويؤدي عدم كفاية النوم إلى التعب والإجهاد، وكلها علامات منذرة باحتشاء (إنسداد) عضلة القلب، والوفاة المفاجئة، نتيجة توقف القلب. كما أن مشكلات النوم من بين أقوى المنبئات لحدوث الذبحة الصدرية، وشدتها (Jenkins, et al., 1988).

وتنقسم المشكلات المتصلة بالنوم إلى أربع فئات أساسية، تبعا للتصنيف التشخيصي لاضطرابات النوم والتنبه: Diagnostic Classification of Sleep and Arousal Disorders (DCSAD)، الذي نشرته رابطة مراكز اضطرابات النوم (Williams, Karacan & Moore, 1988) وهي كما يلي: الأرق، النعاس الزائد، اضطرابات جدول النوم / اليقظة، الاضطرابات المصاحبة للنوم، (السير أثناء النوم، رعب الليل، التبول اللاإرادي).

والأرق Insomnia أنواع ثلاثة كما يلي:-

أ - صعوبة الدخول إلى النوم والاستغراق فيه.

ب - صعوبة الاحتفاظ بالنوم (تكرار الاستيقاظ).

جـ - الاستيقاظ في الصباح مبكرا، قبل حصول الإنسان على كفايته من النوم، مع صعوبة العودة إلى النوم مرة ثانية.

وتنتشر اضطرابات الأرق بنسبة 15٪ تقريبا لدى الجمهور، وتشيع لدى النساء أكثر من الرجال (American Psychiatric Association, 1987). والأرق عرض، أو مجموعة من الأعراض، ويمكن أن يكون عرضا لمرض خطير، أو ثانوياً لمرض عضوي، أو حالة طبية، ويمكن أن يكون جزءاً من الحياة، وله أسباب عديدة جدا (Hartman, 1988). والأرق أكثر اضطرابات النوم شيوعاً، والعلاقة وثيقة بين الأرق

وعدد الأفكار التي يفكر فيها الفرد قبل استغراقه في النوم، فكلما طالت فترة الأرق زاد عدد الموضوعات التي يفكر فيها الشخص. فقد أثبتت دراسة «عبدالخالق، كريم، دويدار، المشعان، الشطي، 1993» وجود ارتباط إيجابي جوهري (عند مستوى 0,05) بين عدد موضوعات التفكير قبل النوم ودرجة الأرق.

والمرحلتان الأساسيتان في النوم كما هو معروف هما: مرحلة حركات العين السريعة Rapid Eye Movements (REM) ، وفيها تحدث الأحلام، ومرحلة انعدام حركات العين السريعة Non-Rapid Eye Movements (NREM)، وتحدث فيها حالات التحدث أو المشي أثناء النوم (Harré & Lamb, 1986: 261-2). وتنقسم المرحلة الأخيرة إلى أربع مراحل فرعية تبعاً لعمق النوم. وبصرف النظر عن هذه التقسيمات التي تنسحب فقط على حال النوم الفعلي، فإن هناك تقسيما واضحاً ومحددا إلى حالين: النوم مقابل اليقظة، حيث إن لكل فرد منا جدولا للنوم / اليقظة Sleep- Wake Schedule فيه قدر من المرونة. ومن المعروف أن الانتقال من حال اليقظة إلى حال النوم يكون تدريجيا سلسا، وليس حادا أو فجائيا[١]. وتعرف الفترة الفاصلة بين حالي اليقظة والنوم (في بحوث النوم) بفترة الكمون Latency Period أو كمون بداية النوم Sleep-Onset Latency، أو فترة قبل النوم Presleep. وقد اصطلح الباحثون على أن هذه الفترة إذا زادت عن ثلاثين دقيقة عُدّ ذلك أرقا (بوربلي، 1992). وينشغل الإنسان في فترة قبل النوم بالتفكير في عدد من الموضوعات، وتختص هذه الدراسة بفحص هذه الموضوعات. ونعرض فيما يلي أهداف هذه الدراسة.

أهداف الدراسة

يتلخص الهدف الأساسي من هذه الدراسة في تحديد موضوعات التفكير، أو محتوى التفكير، أو مضمون الأفكار قبل النوم، أو في فترة الكمون (وكلها مترادفة فيما نقصد) لدى عينة من طلاب جامعة الكويت، وتعرف فترة الكمون بأنها الفترة الزمنية الفاصلة بين الاستلقاء على السرير، والاستغراق في النوم. ولا تتطرق هذه الدراسة بطبيعة الحال إلى التحديد الزمني الدقيق لهذه الفترة، فذلك ليس من أهدافها. ونظرا لندرة الدراسات في هذا المجال فكان من المناسب فحص الارتباطات بين الدرجة الكلية على قائمة هذه الموضوعات وعدد من المتغيرات كما سنرى بعد قليل.

ونوجز أهداف هذه الدراسة فيمايلي:

1 - مسح لموضوعات التفكير قبل النوم لدى عينة من طلاب جامعة الكويت، وبيان معدلات انتشار كل منها على شكل نسب مئوية للتكرارات.

2 - تصنيف موضوعات التفكير إلى مجالات محددة، اعتماداً على منهج تحليل المضمون، لبيان الفئات التصنيفية التي تنتظم حولها هذه الموضوعات، مع ترتيب هذه الفئات تبعا لعدد الموضوعات التي تشملها.

3 - تحديد الأهمية النسبية لهذه الموضوعات لدى كل جنس على حدة، عن طريق الترتيب التنازلي لهذه الموضوعات، وبيان البنود المميزة للطالب الكويتي، والمتعلقة بظروفه.

4 - الكشف عن الفروق بين الجنسين في الدرجة الكلية على قائمة موضوعات التفكير قبل النوم (باختبار «ت»).

5 - استخراج الارتباط بين موضوعات التفكير هذه وكل من: عدد ساعات النوم، الأرق، التنقل بين الأفكار، انفعال الحزن، الشعور بالسعادة. ويضيف ذلك إلى تحديد صدق المفهوم لقائمة موضوعات التفكير قبل النوم (معامل الارتباط).

أهمية الدراسة

يتوافر عدد ضخم من البحوث والمراجع على النوم من عدة نواحي: الدراسة الفيزيولوجية، والفحص السيكولوجي على المستوى السوي، والبحوث والتطبيقات على المستوى الإكلينيكي غير السوي: التشخيص والعلاج. كما يتوافر عديد من المعامل المخصصة لبحوث النوم، والمراكز التي تكرس لدراسة اضطراباته، ومراكز قياس النوم، والعيادات الخاصة بعلاج اضطراباته المتعددة. هذا بالإضافة إلى تكوين رابطة لمراكز اضطرابات النوم Association for Sleep Disorders Centers (ASDC) منذ عام 1976 في منيسوتا بالولايات المتحدة. كما أسست دورية «النوم» عام 1978، وتأسست عام 1991 مجلة للحلم، تصدرها رابطة دراسة الأحلام- "Dreaming: Journal of the Association for the Study of Dreams". وعلى الرغم من هذا الزخم في البحوث والدراسات المنشورة عن النوم والأحلام فإن «موضوعات التفكير قبل النوم» بوجه خاص، وفترة الكمون بوجه عام، لم تحظ بالدراسات المتناسبة مع أهميتها، وذلك كما اتضح من استقصاء حديث بالحاسب، كما سنفصل بعد قليل.

على أن دراسة «موضوعات التفكير قبل النوم» ذات أهمية نظرية جلية، وذلك حتى يتسنى التعرف إلى هذه الموضوعات اعتمادا على أسس عملية واقعية Empirical، وليس على أساس تأملي انطباعي، كما أن لموضوعات التفكير قبل النوم من الناحيتين الكمية والكيفية غالباً ارتباطا ببعض اضطرابات النوم، وأهمها الأرق: المشكلة الأساسية في اضطرابات النوم، إذ يمكن أن تساعدنا مثل هذه الدراسة على تحديد بعض العوامل المسببة للأرق، وتعيين الموضوعات التي تشغل الفرد خلاله، تمهيدا لعلاج غير السوي منها، وفي ذلك أهمية تطبيقية واضحة. ولا يخفى أن لتحديد موضوعات التفكير قبل النوم أهمية إرشادية، حيث يمكن أن تعبر هذه الموضوعات عن عديد من المشكلات والطموحات والرغبات. وحيث إن القائمة التي وضعت لتقدير موضوعات التفكير قبل النوم هي أداة جديدة في مجال بكر فعلا، لذا كان من المناسب تماما حساب الارتباطات بين الدرجة عليها وعدد من المتغيرات المرتبطة بها، كما أسلفنا في أهداف هذه الدراسة. ويمكن أن تسهم هذه الارتباطات في بيان صدق المفهوم لهذه القائمة.

الدراسات السابقة

الدراسات على طبيعة النوم واضطراباته والأحلام تفوق الحصر في الحقيقة، وبخاصة في العقدين الأخيرين. ولكن هناك ثغرة عميقة، وفجوة غير متناسبة مع ذلك، بالنسبة للبحوث على فترة الكمون. وقد أجريت عدة استقصاءات عن طريق الحاسب[2]. في العام الجامعي 1993/1992 عن النوم وعن الأحلام، وكشفت عن نقص شديد في البحوث المرتبطة بهذه الدراسة، فلم تؤد هذه الاستقصاءات المستفيضة إلا إلى عدد قليل جدا من البحوث الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك تتاح دراسة أخرى عربية، ونعرض لهذه الدراسات بشكل موجز فيما يلي:

قام Lundh, Lundqvist, Broman & Hetta, (1991) بدراسة الفروق بين مرضى الأرق وعينة ضابطة في عدد من المتغيرات أهمها: الدرجة على استخبار لسلوك النوم، الخوف المرضى من النوم، السلوكيات المتعارضة مع النوم، الاكتئاب، الضغوط أو الانعصاب. ومن أبرز نتائج هذه الدراسة (والتي تهمنا في هذا البحث): أنه على الرغم من أن مرضى الأرق قد قرروا أنهم ينامون وقتا قصيرا جدا بالمقارنة إلى العينة الضابطة، فإنهما لم يختلفا في طول الزمن الذي يقضونه في المخدع. كما قرر مرضى الأرق أنهم يفكرون كثيرا في مشكلاتهم وفي التخطيط لأمورهم.

وقام (Ruisk, Bertelson & Walsh (1989 بدراسة التنبه المعرفي الزائد والوجدان قبل النوم كعاملين في الأرق الموضوعي والذاتي. وتم تحديد دور الجوانب المعرفية قبل النوم في الأرق لدى ثمانية مفحوصين لهم نوم طبيعي، وستة عشر فردا يعانون من الأرق، وأجريت مقابلة للمفحوصين في معمل النوم، خلال فترات محددة قبل النوم، وعند بداية النوم. وقد قرر أفراد المجموعة التي تعاني من الأرق مزيداً من الأفكار السلبية، أكثر من المجموعة الضابطة، التي ينام أفرادها نوماً سوياً.

وأجرى (Kraft, et al, 1984) دراسة عن التغيرات في محتوى الأفكار بعد الحرمان من النوم لدى المكتئبين، ففحصت العلاقة بين جوانب مفهوم الذات لدى المكتئبين، والتغيرات في المزاج نتيجة الحرمان من النوم. وقد اختبر سبعة مرضى بالاكتئاب من المقيمين في المستشفى تتراوح أعمارهم بين 31، 60 عاما، قبل الحرمان من النوم وبعده، وذلك لتقدير تفكيرهم فيما يختص بجوانب تتعلق بحياتهم الشخصية، فضلا عن موضوعات أخرى. ثم قورنت التغيرات في محتوى التفكير بالتغيرات التي لوحظت على كل من: قائمة «بك» للاكتئاب، ومقياس تقدير «هاملتون» للاكتئاب، ومبيان (بروفيل) الحالات المزاجية. وظهر أن الحرمان من النوم لفترة قصيرة يزيد من المزاج المكتئب. وعلى الرغم من ظهور تغير عام في اتجاه ارتفاع محتوى الأفكار الاكتئابية فإن المفحوصين قد كشفوا عن أنماط فردية للتغير في الطريقة التي يفكرون بها في مشكلاتهم. ولم تتمكن الاختبارات المقننة من التقاط هذه الفروق بين الأفراد في الطريقة التي تغير على أساسها محتوى الأفكار.

وأجرى (Rutter & Waring - Paynter, 1992) دراسة عنوانها: «النشاط قبل الذهاب إلى السرير وإشباع النوم (الرضا به) لدى من ينامون فترات طويلة، ومن ينامون فترات قصيرة». وكشفت هذه الدراسة عن أن الارتباطات بين الأنشطة التي يقوم بها الفرد قبل الذهاب إلى السرير، وإشباع النوم، أو الرضا به تختلف بالنسبة لطول فترة النوم لدى 115 طالبا من طلاب الجامعة، فقد قرر خمسة عشر من الطلاب الذين ينامون نوماً قصيرا Short Sleepers ويستمعون إلى الموسيقا : أنهم أقل رضا عن نومهم، على حين قرر ثمانية عشر من الطلاب الذين ينامون نوما طويلا Long Sleepers، ويتناولون وجبة خفيفة من اللبن والحلوى: أنهم أكثر رضا بنومهم. وقد افترض الباحثان أن من ينامون نوما طويلا يمكن أن يستبدلوا بالطعام الكحول عندما يكبر عمرهم. ومن ناحية ثانية أظهرت دراسة أخرى. ,Vein, Sidorov)

(Murtazev, Karlov, et al., 1991. نتيجة مهمة ملخصها كما يلي: يزداد دوام فترة النوم ليلا، ويتغير نمط مراحله، ويقصر زمن البدء فيه، بعد ممارسة التمرينات الرياضية في المساء لدى الأشخاص الأصحاء. كما أسفرت دراسة (De Koninck & Brunette, 1991) أن الإيحاء الذي يحدث قبل النوم يمكن أن يكون أسلوبا فعالا للتأثير في البعد الانفعالي في الحلم.

وفي دراسة عربية قام (عبدالخالق، كريم، دويدار، المشعان، الشطي، 1993) بفحص محتوى التفكير قبل النوم، وكونت قائمة لقياس هذا المحتوى، واستخرجت النسب المئوية لكل بند، إشارة إلى مدى انتشار كل منها لدى عينتين مصريتين من طلبة الجامعة وطالباتها، وكان الفرق بين المتوسطين على هذه القائمة لدى الجنسين غير جوهري. وارتبطت الدرجة الكلية على القائمة المختصرة لموضوعات التفكير قبل النوم ارتباطا جوهريا إيجابيا بكل من : الأرق، التنقل بين الأفكار في فترة الكمون، الوسواس القهري.

الطريقة

العينات:

أجريت هذه الدراسة على 664 طالبا وطالبة. في المرحلة الأولى، اشتملت العينة المبدئية التي تكونت على أساسها قائمة موضوعات التفكير قبل النوم على 224 طالبا وطالبة، وفي المرحلة الثانية ضمت العينة التي طبقت عليها القائمة في صورتها النهائية 229 طالبا، 211 طالبة من طلاب جامعة الكويت الكويتيين، ممن يدرسون مقرر المدخل إلى علم النفس، وقد تم التأكد من أن هؤلاء الطلاب لم يدرسوا موضوع النوم والأحلام ضمن موضوعات هذا المقرر الدراسي. والملاحظ أن في هذا المقرر الدراسي طلابا من جميع كليات الجامعة فيما عدا كلية الطب. ومن ثم تعد العينة ممثلة لطلاب جامعة الكويت إلى حد بعيد جدا. وكان متوسط أعمار الطلبة 22,37 عاما وانحراف معياري قدره 2,05 عاما. أما الطالبات فكان متوسط أعمارهن 21,81 عاما والانحراف المعياري له قدره 2,73 عاما. وكان أساس اختيار هذه العينات هو التطوع الحر دون إجبار.

المتغيرات:

1- القائمة الكويتية لموضوعات التفكير قبل النوم: مر تكوين هذه القائمة بعدة

مراحل، كان أولها توجيه سؤال مفتوح النهاية لعينة من طلاب جامعة الكويت الذكور والإناث (ن = 224). وكان نص هذا السؤال كما يلي: «عندما يرغب الإنسان في النوم، فإنه يمر وقت ما قبل أن يستغرق فيه. أذكر الأفكار أو الموضوعات التي تشغل بالك - عادة - في الفترة التي تفصل بين استلقائك على السرير واستغراقك في النوم». وتم تفريغ إجابات الطلاب عن السؤال السابق، وكانت كثيرة، نظرا لكبر حجم العينة، ولأن كل مفحوص كتب أكثر من استجابة. بعد ذلك حذفت الإجابات المكررة والغامضة، وأعيدت صياغة بعض البنود في اتجاه توضيح المعنى، واستقامة المبنى، وبعد الحذف والتنسيق وصل عدد البنود إلى 130 بندا. ووصل ثبات التنصيف (فردي / زوجي) إلى 0,91 بعد تصحيح الطول بمعادلة «سبيرمان - براون»، وهو معامل مرتفع، يشير إلى استقرار الدرجة الكلية على القائمة. ووضعت التعليمات الآتية للصيغة النهائية للقائمة المكونة من 130 بندا: «فيما يلي بعض الأفكار أو الموضوعات التي يمكن أن تشغل الإنسان، فيفكر فيها خلال الفترة الفاصلة بين الاستلقاء على السرير بهدف النوم، والاستغراق في النوم فعلا. والمطلوب منك أن تضع دائرة حول الرقم المكتوب أول كل فكرة، أو موضوع يشغلك قبل أن تستغرق في النوم».

وتجدر الإشارة إلى أن تحليل محتوى موضوعات التفكير قبل النوم، وكذا فئات التصنيف، قد تم بعد التشاور بين المؤلفين الثلاثة، مما يحقق قدراً لا بأس به من الموضوعية.

2 - **عدد ساعات النوم:** من الممكن أن نفترض أن موضوعات التفكير قبل النوم ترتبط بعدد ساعات النوم، والأخير مؤشر دقيق للأرق، ولذا فقد قيس هذا المتغير بالعبارتين الآتيتين:

أ - عدد ساعات النوم التي أحتاجها. ب - عدد ساعات النوم التي أنامها.

3 - **درجة الأرق:** قيس هذا المتغير بالعبارة الآتية: « أعانى من الأرق (قلة النوم)»، وطلب من المفحوصين الإجابة عن هذا السؤال اعتمادا على مقياس خماسي.

4- **التنقل بين الأفكار:** طلب من المفحوصين الإجابة عن السؤال الآتي: «أثناء النوم أتنقل من فكرة إلى أخرى»، وذلك اعتمادا على مقياس من خمس نقاط، والافتراض هنا أن الدرجة الكلية على قائمة موضوعات التفكير قبل النوم ترتبط إيجابيا بالتنقل من فكرة إلى أخرى.

5 - **الشعور بالحزن:** من الممكن أن نفترض أن الدرجة الكلية على قائمة موضوعات التفكير قبل النوم ترتبط ارتباطا إيجابيا بالأرق، ولهذا الافتراض ما يسوغه كما أسلفنا. ونطور المسألة ذاتها في افتراض أن ارتباط الأرق بموضوعات التفكير قبل النوم وبانفعال الحزن ارتباط جوهري وموجب. ولذا طلب من المفحوصين الإجابة عن العبارة: «أشعر بالحزن» على أساس مقياس من خمس نقاط.

6 - **الشعور بالسعادة:** لاستكشاف العلاقة بين عدد الموضوعات التي يفكر فيها الفرد قبل النوم، وشعوره بالسعادة والسرور، قدمت عبارة محددة إلى المفحوص وهي: «أشعر بالسعادة»، وطلب منه الإجابة عنها على ضوء مقياس خماسي للإجابة.

التطبيق:

طبقت قائمة موضوعات التفكير قبل النوم في صيغتها الأخيرة، فضلا عن بقية المتغيرات، في جلسات قياس جمعية، ضم كل منها عددا صغيرا من المفحوصين من الجنسين، وتم ذلك في الفصول الدراسية ذاتها. ولم يجبر أحد من الطلاب على الاشتراك في الدراسة، ولذا فإن هذه العينة تعد عينة متطوعين.

التحليلات الاحصائية:

حسبت النسبة المئوية لتكرار كل بند من بنود القائمة (130 بندا) لدى الجنسين، ورتبت البنود تنازليا تبعا للنسب المئوية التي حصلت عليها لدى الجنسين، ورتبت البنود تنازليا تبعا للنسب المئوية التي حصلت عليها لدى كل جنس على حدة. كما استخرجت للدرجة الكلية لقائمة موضوعات التفكير قبل النوم المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لدى الجنسين، واختبار «ت» لبيان جوهرية الفروق بينهما، فضلا عن معاملات الارتباط بين هذه الدرجة الكلية والمتغيرات الآتية: عدد ساعات النوم، درجة الأرق، التنقل بين الأفكار، الشعور بالحزن، الشعور بالسعادة[3].

النتائج

للتحقق من الهدف الأول من أهداف هذه الدراسة، حسبت النسب المئوية لتكرارات بنود قائمة موضوعات التفكير قبل النوم لدى عينة من طلاب جامعة الكويت الذكور (ن = 229) والإناث (ن = 211). ويورد جدول (1) النسب المئوية لكل بنود القائمة (130 بندا)، وذلك تبعا لترتيب البنود في المقياس الذي قدم

للطلاب. ويمثل ذلك مسحا لموضوع التفكير قبل النوم، وبيان معدلات انتشار كل منها لدى عينة من الطلاب الكويتيين غير صغيرة الحجم.

جدول (1)

بنود قائمة موضوعات التفكير قبل النوم والنسب المئوية للتكرارات لدى الذكور (ن = 229) والإناث (ن = 211)

مسلسل	بنود المقياس	ذكور٪	إناث٪
1	التفكير في جدولي الدراسي	52.2	48
2	التفكير فيما سأفعله غدا	67.1	73.4
3	التفكير في حياتي السابقة	47.3	47.6
4	التفكير في مدى رضاء الآخرين عني	58.5	50.7
5	التفكير في مشكلة مواقف السيارات	8.7	5.7
6	التفكير في أشخاص معينين	63.3	61.6
7	التفكير في مخلوقات الله تعالى	32.4	26.6
8	التفكير في موضوعات محببة	42.5	37.6
9	التفكير في مشكلات المجتمع	31.9	19.7
10	التفكير في مريض بالأسرة	38.6	33.6
11	التفكير في الحياة الأخرى	31.4	32.3
12	التفكير في كيفية رفع معدلي	76.3	71.2
13	التفكير في تصحيح ما قمت به من أخطاء	68.6	70.3
14	التفكير في حياة أسرتي وظروفها	62.8	59.8

تابع جدول (1)

مسلسل	بنود المقياس	ذكور٪	إناث٪
15	التفكير في مشكلات المسلمين في العالم	32.9	23.6
16	التفكير في المستقبل	70.5	75.5
17	التفكير في الوطن	49.3	31.4
18	التفكير في مواقف محرجة مرت بي	57.5	56.3
19	التفكير في حل مشكلة صادفتني	63.8	70.3
20	التفكير في الأصدقاء	34.8	34.9
21	التفكير في مصيري بعد الموتة الصغرى (النوم)	25.1	34.1
22	التفكير في المناهج والمقررات الصعبة	50.7	56.3
23	التفكير في الأحداث الحلوة التي مرت بي	44.4	63.3
24	التفكير في الحصول على وظيفة	36.7	17
25	التفكير في الحروب والمجاعات في العالم	20.8	16.6
26	التفكير فيمن سألتقي به في الغد	27.1	38.4
27	التفكير في أمن الكويت	46.9	40.2
28	الشعور بتأنيب الضمير	42	47.6
29	محاولة حل مشاكل عائلية	48.3	42.8
30	التفكير في الأحباب	53.6	54.6
31	التفكير في المصير بعد الموت	41.5	38.9

تابع جدول (1)

مسلسل	بنود المقياس	ذكور٪	إناث٪
32	الخوف من الرسوب	58	57.2
33	التفكير في أحداث فيلم أو مسلسل شاهدته	18.8	20.1
34	التفكير في تخفيض وزني	27.5	33.2
35	تشغلني أفكار تشاؤمية	32.4	34.9
36	التفكير في مشكلة النقاب	15.5	7.4
37	التفكير في شخص معين	44	53.3
38	التفكير في عذاب القبر	47.3	46.3
39	أفكر في الزواج	44.4	38.4
40	أفكر في حسن الختام	54.1	40.2
41	أفكر في ضياع الوقت دون مراجعة	43.5	50.7
42	أفكر في الأحداث السيئة التي مرت بي	41.1	54.1
43	أفكر في تحسين حياتي	70.5	66.4
44	أفكر في الكوارث التي تحدث في العالم	15.5	13.5
45	أفكر فيما سألبس غدا	20.3	44.5
46	أفكر في مستقبل الكويت	42	31.4
47	ألوم نفسي على ما فعلت من أخطاء	54.6	65.1
48	حل مشكلة بيني وبين زوجي (أو زوجتي)	12.1	16.2

تابع جدول (1)

مسلسل	بنود المقياس	ذكور٪	إناث٪
49	أفكر في كيفية اكتساب الأصدقاء	49.8	31.4
50	أفكر في أهوال يوم القيامة	44.4	41.9
51	أفكر في الدراسة والامتحانات والأبحاث المطلوبة	68.6	79
52	التفكير في مشكلات اليوم الذي انتهى	37.7	48.9
53	التفكير في الأحداث اليومية	30	41.9
54	التفكير في مستجدات الساحة العالمية	19.8	6.1
55	أفكر فيما سأفعله من أجل أسرتي	49.8	38.9
56	أفكر في الأيام السوداء أثناء الغزو العراقي	40.6	37.1
57	الندم والتحسر على ما فات	36.7	35.8
58	التفكير في مشاكل البيت ومحاولة حلها	40.1	44.5
59	أفكر في أسلوب التعامل الجيد مع الزوج (أو الزوجة)	21.7	21.8
60	أفكر في الجنة والنار	59.9	49.3
61	مراجعة ما ذاكرته	30.9	32.8
62	أفكر في ما حدث لي طوال اليوم	34.8	47.2
63	التفكير في كيفية التوفيق بين الدراسة والوظيفة	43.5	11.8
64	أفكر في مشروعات مربحة	50.7	19.2
65	التفكير في الغزو الغاشم للكويت	27.5	22.3

تابع جدول (1)

مسلسل	بنود المقياس	ذكور٪	إناث٪
66	التفكير في أشياء محزنة	28.5	41
67	التفكير في التوفيق بين واجباتي المنزلية والدراسية	39.6	36.7
68	أفكر في كيفية تحقيق السعادة لأسرتي	54.1	49.8
69	التفكير في حادث ارتكبته بسيارتي	20.8	13.1
70	الخوف من المرض	26.1	24.5
71	أفكر في أشياء أحب أن تحدث لي	58.9	72.9
72	أفكر في لا شيء	7.7	10.5
73	التفكير في شريك الحياة	48.8	48
74	أخطط أين سأذهب أيام العطلات	24.2	21.4
75	محاسبة النفس	44.9	50.2
76	التفكير في التخرج	67.1	61.1
77	التفكير في الدراسة	62.3	67.2
78	التفكير في طريقة معاملتي للآخرين	66.2	61.6
79	أفكر في التفوق في الدراسة	68.6	72.1
80	أفكر في مشروع قمت به	14	13.1
81	الخوف من المستقبل	36.7	55.5
82	التفكير في احتمال تكرار غزو الكويت	29.5	34.1

تابع جدول (1)

مسلسل	بنود المقياس	ذكور٪	إناث٪
83	أفكر في التحويل من الكلية أو القسم	43.5	42.4
84	أفكر في ضرورة التحكم في أعصابي	46.4	51.5
85	التفكير في الموت	34.8	34.1
86	التفكير في الفقر والفقراء	31.9	18.8
87	التفكير في مشكلة صديق أو زميل	27.1	31.9
88	التفكير في مشكلة عاطفية	45.4	44.1
89	التفكير في بعض الأحداث أثناء الغزو	27.5	27.9
90	التفكير في الامتحانات	60.9	69.4
91	التفكير في كيفية بناء مستقبلي	57.5	53.7
92	تذكر الموت هادم اللذات	23.2	21.8
93	أفكر في قريب أسير	25.6	19.2
94	أفكر في مدى حبي للآخرين	35.7	34.9
95	التفكير في نتيجة الامتحانات	47.3	62.9
96	أذكر الله لإبعاد الشيطان	68.6	78.6
97	التفكير في الانتقام ممن أذاني	22.2	14.4
98	التفكير في تربية طفلي تربية حسنة	23.2	22.3
99	التفكير في زوج (أو زوجة) المستقبل	41.1	38

تابع جدول (1)

مسلسل	بنود المقياس	ذكور٪	إناث٪
100	أفكر في شكر النعمة وحمد المنعم	55.1	62.9
101	أفكر في مصير الأسرى	41.1	43.2
102	أفكر في الدراسات العليا	41.5	27.5
103	التفكير في كيفية حصولي على رضا أمي	63.3	63.3
104	أفكر فيما سأقرأ غدا	7.7	4.4
105	أفكر في المال	45.9	28.4
106	التفكير في اختيار مهنة المستقبل	53.6	46.7
107	أفكر في نواحي مخيفة وبشعة	20.3	19.7
108	أفكر فيما سأشتري غدا	14	16.6
109	التفكير في لقاء الأحبة	38.2	45.9
110	أفكر في الظلم الذي وقع علي	38.6	42.4
111	التفكير في الحصول على تقدير مرتفع	58.5	67.2
112	أفكر في حالتنا في الغربة	18.4	12.2
113	التفكير في أبي وأمي	44.4	48.5
114	أفكر في ما أتمنى أن يحدث لي في المستقبل	48.8	70.3
115	أفكر في كرة القدم	26.1	3.9
116	أفكر في أحلى يوم مر بي في حياتي كلها	33.8	51.5

تابع جدول (1)

مسلسل	بنود المقياس	ذكور٪	إناث٪
117	أفكر في نفسي	45.4	56.8
118	أفكر في فترة اعتقالي أثناء الغزو	9.7	1.7
119	أفكر في مستقبل أبنائي	15.5	11.8
120	أفكر فيما مر بي من مواقف مضحكة	41.5	49.8
121	أفكر في عطلة الصيف وكيف سأقضيها	27.1	29.7
122	أفكر في زملائي في الأسر	19.3	5.2
123	أفكر في أصدقائي في مرحلة الطفولة	24.6	23.1
124	أفكر في الاستيقاظ مبكرا في الغد	36.7	44.5
125	أقوم بعد الخرفان	5.8	6.6
126	أفكر متى سيتم القضاء على النظام العراقي	32.9	37.1
127	أفكر في ذكريات الطفولة	28.5	35.8
128	التفكير في خططي بعد التخرج	47.3	40.6
129	استغفر الله سبحانه وتعالى	67.1	79.9
130	أفكر في عش الزوجية	43.5	41.9

ولتحقيق الهدف الثاني من أهداف هذا البحث، صنفت البنود التي تشكل قائمة موضوعات التفكير قبل النوم تبعا للمجالات التي تستوعبها والموضوعات الخاصة - للتفكير - التي تشملها. ومن المعروف أن معظم التصنيفات في العلوم النفسية تتم - في مرحلة ما - على أساس اختياري تحكمي Arbitrary، ويمكن أن

تختلف وجهة النظر إلى أسس هذا التصنيف من قبل عدد من المختصين، وينطبق ذلك أكثر على المجال الحالي وما يناظره، ذلك أن طبيعة البنود التي تمثل موضوعات للتفكير قبل النوم يمكن أن تجعل أغلبها يندرج تحت أكثر من فئة تصنيفية. ومع ملاحظة هذه المشكلة، ووضعها في الحسبان، تم تصنيف بنود قائمة موضوعات التفكير قبل النوم إلى عشرة مجالات، مرتبة تبعا لعدد بنود كل فئة، كما هو مبين في جدول (2). وقد تم تحليل محتوى موضوعات التفكير قبل النوم بعد التشاور بين المؤلفين الثلاثة، مما يحقق قدرا لا بأس به من الموضوعية.

جدول (2)

المجالات الفرعية لبنود قائمة موضوعات التفكير قبل النوم ونماذجها لدى الجنسين (ن = 440)

مسلسل	المجالات	عدد البنود	نماذج البنود
1	المستقبل	21	التفكير في المستقبل، التفكير فيما سأفعله غدا، التفكير في خططي بعد التخرج، التفكير في مستقبل أبنائي، أفكر في عطلة الصيف وأين سأقضيها.
2	المشاعر والانفعالات	17	التفكير في مشكلة عاطفية، التفكير في أشياء محزنة، التفكير في موضوعات محببة، لوم نفسي على ما فعلت من أخطاء، التفكير في مدى حبي للآخرين.
3	العلاقة بالآخرين	15	التفكير في الأصدقاء، التفكير في الأحباب، التفكير في طريقة معاملتي للآخرين، التفكير في شريك الحياة، التفكير في شخص معين.
4	الدراسة	14	أفكر في جدولي الدراسي، أفكر في كيفية رفع معدلي، التفكير في الامتحانات، أفكر في المناهج والمقررات الصعبة، أفكر في ضياع الوقت دون مراجعة المقررات.
5	المسائل الدينية	14	أفكر في شكر النعمة وحمد المنعم، أستغفر الله سبحانه وتعالى، أفكر في الجنة والنار، التفكير في عذاب القبر، أفكر في مخلوقات الله سبحانه وتعالى.
6	الوطن والغزو	13	التفكير في أمن الكويت، التفكير في مستقبل الكويت، التفكير في الغزو العراقي الغاشم للكويت، أفكر في مصير الأسرى، أفكر في حالتنا في الغربة.

تابع جدول (2)

المجالات الفرعية لبنود قائمة موضوعات التفكير قبل النوم ونماذجها لدى الجنسين (ن = 440)

مسلسل	المجالات	عدد البنود	نماذج البنود
7	الماضي	12	التفكير في حياتي السابقة، أفكر في أصدقائي في مرحلة الطفولة، أفكر في مشكلات اليوم الذي انتهى، التفكير في أحداث فيلم أو مسلسل شاهدته، أفكر في مشروع قمت به.
8	مشكلات عامة	11	التفكير في مشكلات المجتمع، التفكير في مواقف انتظار السيارات بالجامعة، التفكير في مشكلة النقاب، التفكير في الفقراء والفقر، التفكير في محاولة حل مشكلة صادفتني.
9	الحاضر	9	التفكير في الأحداث اليومية، التفكير في حياة أسرتي وظروفها، التفكير في تحسين حياتي، التفكير في التوفيق بين الدراسة والوظيفة، التفكير في الحصول على وظيفة.
10	مشكلات عالمية	4	التفكير في مشكلات المسلمين في العالم، التفكير في الحروب والمجاعات، التفكير في الكوارث في العالم، التفكير في مستجدات الساحة العالمية.
	مجموع البنود	130	

وبالنظر في جدول (2) - مع ملاحظة أن التصنيف تحكمي ويمكن أن يكون خلافيا - نلاحظ أن أكبر عدد من البنود قد استأثر به الفئة المتصلة بالمستقبل (21 بندا). ويتفق ذلك مع الخبرة الشخصية التي تشير إلى أن طرفا غير قليل من موضوعات التفكير قبل النوم متعلقة بما سيأتي من أيام، وبخاصة ما سيفعله الفرد في الغد، وما يخطط له، سواء أكان ذلك في المستقبل القريب (الغد)، أم في المستقبل البعيد (التفكير في مستقبل الأبناء)، أم في المستقبل المتوسط بينهما (التفكير في عطلة الصيف

وأين سأقضيها). ويلي فئة المستقبل - في الترتيب الثاني - المجال المتصل بالوجدان: المشاعر، والانفعالات، والعواطف (17 بندا). بما يضمه من تفكير في الموضوعات المحببة، وتلك المحزنة، مع مشاعر لوم الذات والندم والحسرة... وغير ذلك مما يشمله هذا القطاع العريض من الموضوعات التي تشغل الفرد قبل النوم.

وتأتي العلاقات الحوارية Interpersonal Relationships في المرتبة الثالثة بين موضوعات التفكير قبل النوم (15 بندا)، وتشمل العلاقة بالآخر: الصديق، الحبيب، الزميل، القرين، أفراد الأسرة، الابن، فضلا عن الآخرين بوجه عام. أما المجالان: الدراسة والأمور الدينية. فقد شغلا الموقعين: الرابع، والخامس، وكان لكل منهما العدد ذاته من البنود (14 بندا في كل واحد منهما). ويلي ذلك الموضوعات المتصلة بالوطن والغزو العراقي على الكويت (13 بندا)، والماضي (12 بندا)، ثم المشكلات العامة (11 بندا)، فالموضوعات المتصلة بالحاضر (9 بنود)، وأخيرا: المشكلات العالمية، والتي استأثرت بأقل عدد من البنود (4 بنود).

ومن الملاحظ: أن المجالات التي صنفت إليها موضوعات التفكير قبل النوم - لدى هذه العينة من طلاب جامعة الكويت - يمكن أن تكون موضوعات مشتركة بين الطالب الجامعي في أي مكان، وأية جامعة في هذه المرحلة المهمة من العمر (موضوعات المستقبل، الدراسة، الحاضر). ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون بعض المجالات المتضمنة في قائمة موضوعات التفكير قبل النوم - لدى طلاب جامعة الكويت - موضوعات مشتركة بينهم وأي انسان في أي زمان ومكان، مثل: المشاعر والانفعالات، العلاقة بالآخرين، المسائل الدينية، الماضي، المشكلات العامة، المشكلات العالمية. ومجموع هذه المجالات التي يشترك فيها طلاب الجامعة في الكويت مع أي طالب في أية جامعة، ومع أي إنسان في كل زمان ومكان هو تسعة مجالات. ومن ثم يبقى مجال واحد - فقط - هو الذي يميز طرفا من مفردات قائمة موضوعات التفكير قبل النوم لدى هذه العينة من طلاب جامعة الكويت، وهذا المجال متصل بالوطن والغزو.

ويدور المجال السادس حول الوطن والغزو (13 بندا). وبعبارة أدق: مجال مرتبط بحادث الغزو العراقي للكويت، وما استتبعه من تفكير في الوطن ومستقبله. ذلك أن كارثة الغزو هي الأساس والمبدأ بالنسبة لهذا المجال، أما التفكير في موضوعات متصلة بالوطن فهو أمر تابع لهذا الغزو، ومترتب عليه، ويعد أثرا من

آثاره. فلن يفكر الإنسان في الوطن بشكل مركز إلا إذا كان هذا الوطن قد عانى من مشكلة خطيرة في الماضي القريب (ويشبه ذلك أن الإنسان لا يفكر في دقات قلبه، إلا إذا اضطربت، ولا يركز على معدته إلا إذا اختلت). ومن الأهمية بمكان أن نورد البنود الفرعية المكونة لهذا المجال في قائمة موضوعات التفكير قبل النوم لدى طلاب جامعة الكويت.

بنود المجال المتصل بالوطن والغزو: -

1 - التفكير في الغزو الغاشم للكويت.
2 - أفكر في الأيام السوداء أثناء الغزو العراقي.
3 - التفكير في بعض الأحداث أثناء الغزو.
4 - التفكير في احتمال تكرار غزو الكويت.
5 - أفكر في قريب أسير.
6 - أفكر في مصير الأسرى.
7 - أفكر في زملائي في الأسر.
8 - أفكر في حالتنا في الغربة.
9 - أفكر في فترة اعتقالي أثناء الغزو.
10 - أفكر متى سيتم القضاء على النظام العراقي.
11 - التفكير في الوطن.
12 - التفكير في أمن الكويت.
13 - أفكر في مستقبل الكويت.

ومن الجلي أن حادث الغزو الغاشم هو الأساس في هذه الموضوعات، والمحور الذي تدور حوله البنود العشرة الأولى، أما البنود الثلاثة الأخيرة، وهي عن الوطن: أمنه ومستقبله، فهي تابعة للغزو، ومترتبة عليه، كما أسلفنا. وتمثل هذه البنود الثلاثة عشر نسبة 10٪ من قائمة موضوعات التفكير قبل النوم، وهي نسبة غير منخفضة، وتعكس اهتمام الطلاب بهذه الفترة العصيبة، ومدى تأثيرها فيهم.

وقد تلخص الهدف الثالث من أهداف هذه الدراسة في تحديد الأهمية النسبية لموضوعات التفكير قبل النوم لدى كل جنس على حدة. ولتحقيق هذا الهدف لدى عينة الذكور يبين جدول (3) الترتيب التنازلي لهذه الموضوعات، تبعا للنسب المئوية لتكرارات بنود قائمة موضوعات التفكير قبل النوم لدى عينة طلبة جامعة الكويت.

جدول (3)

النسب المئوية لبنود قائمة موضوعات التفكير قبل النوم

مرتبة تنازلياً لدى الذكور (ن = 229)

الرتبة	المسلسل الأصلي	بنود المقياس	النسبة المئوية
1	12	التفكير في كيفية رفع معدلي	76.3
2	16	التفكير في المستقبل	70.5
3	43	أفكر في تحسين حياتي	70.5
4	13	التفكير في تصحيح ما قمت به من أخطاء	68.6
5	51	أفكر في الدراسة والامتحانات والأبحاث المطلوبة	68.6
6	79	أفكر في التفوق في الدراسة	68.6
7	96	أذكر الله لإبعاد الشيطان	68.6
8	2	التفكير فيما سأفعله غدا	67.1
9	76	التفكير في التخرج	67.1
10	129	استغفر الله سبحانه وتعالى	67.1
11	78	التفكير في طريقة معاملتي للآخرين	66.2
12	19	التفكير في حل مشكلة صادفتني	63.8
13	6	التفكير في أشخاص معينين	63.3
14	103	التفكير في كيفية حصولي على رضا أمي	63.3

تابع جدول (3)

الرتبة	المسلسل الأصلي	بنود المقياس	النسبة المئوية
15	14	التفكير في حياة أسرتي وظروفها	62.8
16	77	التفكير في الدراسة	62.3
17	90	التفكير في الامتحانات	60.9
18	60	أفكر في الجنة والنار	59.9
19	71	أفكر في أشياء أحب أن تحدث لي	58.9
20	4	التفكير في مدى رضاء الآخرين عني	58.5
21	111	التفكير في الحصول على تقدير مرتفع	58.5
22	32	الخوف من الرسوب	58
23	18	التفكير في مواقف محرجة مرت بي	57.5
24	91	التفكير في كيفية بناء مستقبلي	57.5
25	100	أفكر في شكر النعمة وحمد المنعم	55.1
26	47	ألوم نفسي على ما فعلت من أخطاء	54.6
27	40	أفكر في حسن الختام	54.1
28	68	أفكر في كيفية تحقيق السعادة لأسرتي	54.1
29	30	التفكير في الأحباب	53.6

تابع جدول (3)

الرتبة	المسلسل الأصلي	بنود المقياس	النسبة المئوية
30	106	التفكير في اختيار مهنة المستقبل	53.6
31	1	التفكير في جدولي الدراسي	52.2
32	22	التفكير في المناهج والمقررات الصعبة	50.7
33	64	أفكر في مشروعات مربحة	50.7
34	49	أفكر في كيفية اكتساب الأصدقاء	49.8
35	55	أفكر فيما سأفعله من أجل أسرتي	49.8
36	17	التفكير في الوطن	49.3
37	73	التفكير في شريك الحياة	48.8
38	114	أفكر في ما أتمنى أن يحدث لي في المستقبل	48.8
39	29	محاولة حل مشاكل عائلية	48.3
40	3	التفكير في حياتي السابقة	47.3
41	38	التفكير في عذاب القبر	47.3
42	95	التفكير في نتيجة الامتحانات	47.3
43	128	التفكير في خططي بعد التخرج	47.3
44	27	التفكير في أمن الكويت	46.9

تابع جدول (3)

الرتبة	المسلسل الأصلي	بنود المقياس	النسبة المئوية
45	84	أفكر في ضرورة التحكم في أعصابي	46.4
46	105	أفكر في المال	45.9
47	88	التفكير في مشكلة عاطفية	45.4
48	117	أفكر في نفسي	45.4
49	75	محاسبة النفس	44.9
50	23	التفكير في الأحداث الحلوة التي مرت بي	44.4
51	39	أفكر في الزواج	44.4
52	50	أفكر في أهوال يوم القيامة	44.4
53	113	التفكير في أبي وأمي	44.4
54	37	التفكير في شخص معين	44
55	41	أفكر في ضياع الوقت دون مراجعة	43.5
56	63	التفكير في كيفية التوفيق بين الدراسة والوظيفة	43.5
57	83	أفكر في التحويل من الكلية أو القسم	43.5
58	130	أفكر في عش الزوجية	43.5
59	8	التفكير في موضوعات محببة	42.5

تابع جدول (3)

الرتبة	المسلسل الأصلي	بنود المقياس	النسبة المئوية
60	28	الشعور بتأنيب الضمير	42
61	46	أفكر في مستقبل الكويت	42
62	31	التفكير في المصير بعد الموت	41.5
63	102	أفكر في الدراسات العليا	41.5
64	120	أفكر فيما مر بي من مواقف مضحكة	41.5
65	42	أفكر في الأحداث السيئة التي مرت بي	41.1
66	99	التفكير في زوج (أو زوجة) المستقبل	41.1
67	101	أفكر في مصير الأسرى	41.1
68	56	أفكر في الأيام السوداء أثناء الغزو العراقي	40.6
69	58	التفكير في مشاكل البيت ومحاولة حلها	40.1
70	67	التفكير في التوفيق بين واجباتي المنزلية والدراسية	39.6
71	10	التفكير في مريض بالأسرة	38.6
72	110	أفكر في الظلم الذي وقع علي	38.6
73	109	التفكير في لقاء الأحبة	38.2
74	52	التفكير في مشكلات اليوم الذي انتهى	37.7

تابع جدول (3)

الرتبة	المسلسل الأصلي	بنود المقياس	النسبة المئوية
75	24	التفكير في الحصول على وظيفة	36.7
76	57	الندم والتحسر على ما فات	36.7
77	81	الخوف من المستقبل	36.7
78	124	أفكر في الاستيقاظ مبكرا في الغد	36.7
79	94	أفكر في مدى حبي للآخرين	35.7
80	20	التفكير في الأصدقاء	34.8
81	62	أفكر في ما حدث لي طوال اليوم	34.8
82	85	التفكير في الموت	34.8
83	116	أفكر في أحلى يوم مر بي في حياتي كلها	33.8
84	15	التفكير في مشكلات المسلمين في العالم	32.9
85	126	أفكر متى سيتم القضاء على النظام العراقي	32.9
86	7	التفكير في مخلوقات الله تعالى	32.4
87	35	تشغلني أفكار تشاؤمية	32.4
88	9	التفكير في مشكلات المجتمع	31.9
89	86	التفكير في الفقر والفقراء	31.9

تابع جدول (3)

الرتبة	المسلسل الأصلي	بنود المقياس	النسبة المئوية
90	11	التفكير في الحياة الأخرى	31.4
91	61	مراجعة ما ذاكرته	30.9
92	53	التفكير في الأحداث اليومية	30
93	82	التفكير في احتمال تكرار غزو الكويت	29.5
94	66	التفكير في أشياء محزنة	28.5
95	127	أفكر في ذكريات الطفولة	28.5
96	34	التفكير في تخفيض وزني	27.5
97	65	التفكير في الغزو الغاشم للكويت	27.5
98	89	التفكير في بعض الأحداث أثناء الغزو	27.5
99	26	التفكير فيمن سألتقي به في الغد	27.1
100	87	التفكير في مشكلة صديق أو زميل	27.1
101	121	أفكر في عطلة الصيف وكيف سأقضيها	27.1
102	70	الخوف من المرض	26.1
103	115	أفكر في كرة القدم	26.1
104	93	أفكر في قريب أسير	25.6

تابع جدول (3)

الرتبة	المسلسل الأصلي	بنود المقياس	النسبة المئوية
105	21	التفكير في مصيري بعد الموتة الصغرى (النوم)	25.1
106	123	أفكر في أصدقائي في مرحلة الطفولة	24.6
107	74	أخطط أين سأذهب أيام العطلات	24.2
108	92	تذكر الموت هادم اللذات	23.2
109	98	التفكير في تربية طفلي تربية حسنة	23.2
110	97	التفكير في الانتقام ممن أذاني	22.2
111	59	أفكر في أسلوب التعامل الجيد مع الزوج (أو الزوجة)	21.7
112	25	التفكير في الحروب والمجاعات في العالم	20.8
113	69	التفكير في حادث ارتكبته بسيارتي	20.8
114	45	أفكر فيما سألبس غدا	20.3
115	107	أفكر في نواحي مخيفة وبشعة	20.3
116	54	التفكير في مستجدات الساحة العالمية	19.8
117	122	أفكر في زملائي في الأسر	19.3
118	33	التفكير في أحداث فيلم أو مسلسل شاهدته	18.8
119	112	أفكر في حالتنا في الغربة	18.4

تابع جدول (3)

الرتبة	المسلسل الأصلي	بنود المقياس	النسبة المئوية
120	36	التفكير في مشكلة النقاب	15.5
121	44	أفكر في الكوارث التي تحدث في العالم	15.5
122	119	أفكر في مستقبل أبنائي	15.5
123	80	أفكر في مشروع قمت به	14
124	108	أفكر فيما سأشتري غدا	14
125	48	حل مشكلة بيني وبين زوجي (أو زوجتي)	12.1
126	118	أفكر في فترة اعتقالي أثناء الغزو	9.7
127	5	التفكير في مشكلة مواقف السيارات	8.7
128	72	أفكر في لا شيء	7.7
129	104	أفكر فيما سأقرأ غدا	7.7
130	125	أقوم بعد الخرفان	5.8

ويتضح من النظر في جدول (3) أن الرتبة الأولى في تكرارات كل بنود القائمة لدى الطلبة حصل عليها البند: «التفكير في كيفية رفع معدلي» حيث اختاره ثلاثة أرباع الطلبة تقريبا (76,3٪ على التحديد)، كما حصلت البنود المتصلة بالدراسة على الرتب: الخامسة (أفكر في الدراسة والامتحانات والأبحاث المطلوبة)، والسادسة (أفكر في التفوق في الدراسة)، والتاسعة (التفكير في التخرج)، والسادسة عشرة (التفكير في الدراسة)، والسابعة عشرة (التفكير في الامتحانات). وتتراوح النسب المئوية للطلبة الذين اختاروا هذه البنود بين 76,3٪، 60,9٪، وهي نسب مرتفعة، تدل على أن الدراسة والامتحانات تستحوز على جانب غير قليل من موضوعات التفكير قبل النوم لدى طلبة جامعة الكويت، ولا غرو، فهم طلبة تهمهم هذه الموضوعات في المقام الأول.

أما المسائل الدينية فقد حصلت البنود المتصلة بها على الرتب: السابعة (أذكر الله لإبعاد الشيطان)، والعاشرة (أستغفر الله سبحانه وتعالى)، والثامنة عشرة (أفكر في الجنة والنار) وقد تراوحت النسب المئوية لتكرار هذه البنود تبعا للطلبة الذين اختاروها بين 68,6٪، 59,9٪. وعلى الرغم من أنها نسب مرتفعة فإنها أقل من النسب المئوية التي حصلت عليها البنود المتصلة بمجال الدراسة، ويعكس ذلك أهمية المجال الدراسي لدى الطلبة بالنسبة إلى غيره من المجالات، وذلك أمر متوقع. ومن ناحية أخرى قرر 70,5٪ من الطلبة أنهم يفكرون في المستقبل (الرتبة الثانية)، وذكر 67,1٪ من الطلبة أنهم يفكرون فيما سيفعلونه غدا (الرتبة الثامنة)، وهذان البندان ينتميان إلى مجال «المستقبل»، وهو أكبر مجال في عدد بنوده (انظر جدول 2).

وللتحقق من الهدف الثالث من أهداف هذا البحث لدى عينة الإناث، تم تحديد الأهمية النسبية لموضوعات التفكير قبل النوم لديهن، اعتمادا على النسب المئوية للقائمة. ويوضح جدول (4) نتيجة هذا التحليل.

جدول (4)

النسب المئوية لبنود قائمة موضوعات التفكير

قبل النوم مرتبة تنازليا لدى الإناث (ن = 211)

الرتبة	المسلسل الأصلي	بنود المقياس	النسبة المئوية
1	129	أستغفر الله سبحانه وتعالى	79.9
2	51	أفكر في الدراسة والامتحانات والأبحاث المطلوبة	79
3	96	أذكر الله لإبعاد الشيطان	78.6
4	16	التفكير في المستقبل	75.5
5	2	التفكير فيما سأفعله غدا	73.4
6	71	أفكر في أشياء أحب أن تحدث لي	72.9
7	79	أفكر في التفوق في الدراسة	72.1
8	12	التفكير في كيفية رفع معدلي	71.2
9	13	التفكير في تصحيح ما قمت به من أخطاء	70.3
10	19	التفكير في حل مشكلة صادفتني	70.3
11	114	أفكر في ما أتمنى أن يحدث لي في المستقبل	70.3
12	90	التفكير في الامتحانات	69.4
13	77	التفكير في الدراسة	67.2
14	111	التفكير في الحصول على تقدير مرتفع	67.2

تابع جدول (4)

الرتبة	المسلسل الأصلي	بنود المقياس.	النسبة المئوية
15	43	أفكر في تحسين حياتي	66.4
16	47	ألوم نفسي على ما فعلت من أخطاء	65.1
17	23	التفكير في الأحداث الحلوة التي مرت بي	63.3
18	103	التفكير في كيفية حصولي على رضا أمي	63.3
19	95	التفكير في نتيجة الامتحانات	62.9
20	100	أفكر في شكر النعمة وحمد المنعم	62.9
21	6	التفكير في أشخاص معينين	61.6
22	78	التفكير في طريقة معاملتي للآخرين	61.6
23	76	التفكير في التخرج	61.1
24	14	التفكير في حياة أسرتي وظروفها	59.8
25	32	الخوف من الرسوب	57.2
26	117	أفكر في نفسي	56.8
27	18	التفكير في مواقف محرجة مرت بي	56.3
28	22	التفكير في المناهج والمقررات الصعبة	56.3
29	81	الخوف من المستقبل	55.5

تابع جدول (4)

الرتبة	المسلسل الأصلي	بنود المقياس	النسبة المئوية
30	30	التفكير في الأحباب	54.6
31	42	أفكر في الأحداث السيئة التي مرت بي	54.1
32	91	التفكير في كيفية بناء مستقبلي	53.7
33	37	التفكير في شخص معين	53.3
34	84	أفكر في ضرورة التحكم في أعصابي	51.5
35	116	أفكر في أحلى يوم مر بي في حياتي كلها	51.5
36	4	التفكير في مدى رضاء الآخرين عني	50.7
37	41	أفكر في ضياع الوقت دون مراجعة	50.7
38	75	محاسبة النفس	50.2
39	68	أفكر في كيفية تحقيق السعادة لأسرتي	49.8
40	120	أفكر فيما مر بي من مواقف مضحكة	49.8
41	60	أفكر في الجنة والنار	49.3
42	52	التفكير في مشكلات اليوم الذي انتهى	48.9
43	113	التفكير في أبي وأمي	48.5
44	1	التفكير في جدولي الدراسي	48

تابع جدول (4)

الرتبة	المسلسل الأصلي	بنود المقياس	النسبة المئوية
45	73	التفكير في شريك الحياة	48
46	3	التفكير في حياتي السابقة	47.6
47	28	الشعور بتأنيب الضمير	47.6
48	62	أفكر في ما حدث لي طوال اليوم	47.2
49	106	التفكير في اختيار مهنة المستقبل	46.7
50	38	التفكير في عذاب القبر	46.3
51	109	التفكير في لقاء الأحبة	45.9
52	45	أفكر فيما سألبس غدا	44.5
53	58	التفكير في مشاكل البيت ومحاولة حلها	44.5
54	124	أفكر في الاستيقاظ مبكرا في الغد	44.5
55	88	التفكير في مشكلة عاطفية	44.1
56	101	أفكر في مصير الأسرى	43.2
57	29	محاولة حل مشاكل عائلية	42.8
58	83	أفكر في التحويل من الكلية أو القسم	42.4
59	110	أفكر في الظلم الذي وقد علي	42.4

تابع جدول (4)

الرتبة	المسلسل الأصلي	بنود المقياس	النسبة المئوية
60	50	أفكر في أهوال يوم القيامة	41.9
61	53	التفكير في الأحداث اليومية	41.9
62	130	أفكر في عش الزوجية	41.9
63	66	التفكير في أشياء محزنة	41
64	128	التفكير في خططي بعد التخرج	40.6
65	27	التفكير في أمن الكويت	40.2
66	40	أفكر في حسن الختام	40.2
67	31	التفكير في المصير بعد الموت	38.9
68	55	أفكر فيما سأفعله من أجل أسرتي	38.9
69	26	التفكير فيمن سألتقي به في الغد	38.4
70	39	أفكر في الزواج	38.4
71	99	التفكير في زوج (أو زوجة) المستقبل	38
72	8	التفكير في موضوعات محببة	37.6
73	56	أفكر في الأيام السوداء أثناء الغزو العراقي	37.1
74	126	أفكر متى سيتم القضاء على النظام العراقي	37.1
75	67	التفكير في التوفيق بين واجباتي المنزلية والدراسية	36.7

تابع جدول (4)

الرتبة	المسلسل الأصلي	بنود المقياس	النسبة المئوية
76	57	الندم والتحسر على ما فات	35.8
77	127	أفكر في ذكريات الطفولة	35.8
78	20	التفكير في الأصدقاء	34.9
79	35	تشغلني أفكار تشاؤمية	34.9
80	94	أفكر في مدى حبي للآخرين	34.9
81	21	التفكير في مصيري بعد الموتة الصغرى (النوم)	34.1
82	82	التفكير في احتمال تكرار غزو الكويت	34.1
83	85	التفكير في الموت	34.1
84	10	التفكير في مريض بالأسرة	33.6
85	34	التفكير في تخفيض وزني	33.2
86	61	مراجعة ما ذاكرته	32.8
87	11	التفكير في الحياة الأخرى	32.3
88	87	التفكير في مشكلة صديق أو زميل	31.9
89	17	التفكير في الوطن	31.4
90	46	أفكر في مستقبل الكويت	31.4

تابع جدول (4)

الرتبة	المسلسل الأصلي	بنود المقياس	النسبة المئوية
91	49	أفكر في كيفية اكتساب الأصدقاء	31.4
92	121	أفكر في عطلة الصيف وكيف سأقضيها	29.7
93	105	أفكر في المال	28.4
94	89	التفكير في بعض الأحداث أثناء الغزو	27.9
95	102	أفكر في الدراسات العليا	27.5
96	7	التفكير في مخلوقات الله تعالى	26.6
97	70	الخوف من المرض	24.5
98	15	التفكير في مشكلات المسلمين في العالم	23.6
99	123	أفكر في أصدقائي في مرحلة الطفولة	23.1
100	65	التفكير في الغزو الغاشم للكويت	22.3
101	98	التفكير في تربية طفلي تربية حسنة	22.3
102	59	أفكر في أسلوب التعامل الجيد مع الزوج (أو الزوجة)	21.8
103	92	تذكر الموت هادم اللذات	21.8
104	74	أخطط أين سأذهب أيام العطلات	21.4

تابع جدول (4)

الرتبة	المسلسل الأصلي	بنود المقياس	النسبة المئوية
105	33	التفكير في أحداث فيلم أو مسلسل شاهدته	20.1
106	9	التفكير في مشكلات المجتمع	19.7
107	107	أفكر في نواحي مخيفة وبشعة	19.7
108	64	أفكر في مشروعات مربحة	19.2
109	93	أفكر في قريب أسير	19.2
110	86	التفكير في الفقر والفقراء	18.8
111	24	التفكير في الحصول على وظيفة	17
112	25	التفكير في الحروب والمجاعات في العالم	16.6
113	108	أفكر فيما سأشتري غدا	16.6
114	48	حل مشكلة بيني وبين زوجي (أو زوجتي)	16.2
115	97	التفكير في الانتقام ممن أذاني	14.4
116	44	أفكر في الكوارث التي تحدث في العالم	13.5
117	69	التفكير في حادث ارتكبته بسيارتي	13.1
118	80	أفكر في مشروع قمت به	13.1
119	112	أفكر في حالتنا في الغربة	12.2

تابع جدول (4)

الرتبة	المسلسل الأصلي	بنود المقياس	النسبة المئوية
120	63	التفكير في كيفية التوفيق بين الدراسة والوظيفة	11.8
121	119	أفكر في مستقبل أبنائي	11.8
122	72	أفكر في لا شيء	10.5
123	36	التفكير في مشكلة النقاب	7.4
124	125	أقوم بعد الخرفان	6.6
125	54	التفكير في مستجدات الساحة العالمية	6.1
126	5	التفكير في مشكلة مواقف السيارات	5.7
127	122	أفكر في زملائي في الأسر	5.2
128	104	أفكر فيما سأقرأ غدا	4.4
129	115	أفكر في كرة القدم	3.9
130	118	أفكر في فترة اعتقالي أثناء الغزو	1.7

ويتبين من ملاحظة جدول (4): أن البنود المتعلقة بالدراسة قد حصلت على رتب متقدمة لدى الطالبات، ومثالها مايلي: الرتبة الثانية (أفكر في الدراسة والامتحانات والأبحاث المطلوبة)، والسابعة (أفكر في التفوق في الدراسة)، والثامنة (التفكير في كيفية رفع معدلي)، والثانية عشرة (التفكير في الامتحانات)، والثالثة عشرة (التفكير في الدراسة)، والرابعة عشرة (التفكير في الحصول على تقدير مرتفع)، والتاسعة عشرة (التفكير في نتيجة الامتحانات). وقد حصلت هذه البنود على نسب

مئوية تتراوح بين 79٪، 62,9، ويدل ذلك على الأهمية الفائقة لموضوعات الدراسة والتحصيل والنجاح لدى الطالبات، كما أن هذا الاهتمام - من ناحية أخرى - يفوق اهتمام الذكور به. وقد يتصل ذلك بملاحظة عامة، مفادها أن نسبة الطالبات في جامعة الكويت أكبر بكثير من الطلبة في معظم التخصصات (نسبة الإناث تقرب من الثلثين). وعلى الرغم من أن لهذه الظاهرة أسبابا عديدة، فلا شك أن من بين أسبابها ارتفاع الدافعية نحو الدراسة والاهتمام بها لدى الطالبات أكثر من الطلبة، وهذه النقطة جديرة ببحث مستقل.

وتجدر الإشارة إلى أن كل البنود التي ذكرناها وسنوردها ما هي إلا موضوعات للتفكير قبل النوم، اعتمادا على ما قرره الطلاب، كما أننا لا نهتم بهذه البنود - عند هذا المستوى - على أنها مسببة للأرق أو متعلقة به، بل نحفل بها بوصفها - بالأحرى - موضوعات للتفكير قبل النوم. وكانت الرتبة الأولى في القائمة لدى الطالبات للبند: «أستغفر الله سبحانه وتعالى»، على حين حصل البند «أذكر الله لإبعاد الشيطان» على الرتبة الثالثة، والرتبة العشرون للبند: «أفكر في شكر النعمة وحمد المنعم». وتراوحت النسب المئوية لهذه البنود الثلاثة بين 79,9٪، 62,9٪. ومع أن البنود المتعلقة بالمسائل الدينية لدى الطالبات لها العدد نفسه (ثلاثة) عند الطلبة في العشرين بندا الأولى من القائمة، فإن رتبة بندين من هذه البنود لدى الطالبات أتت متقدمة بالنسبة للطلبة (الرتب: 1، 3، 20 لدى الطالبات، 7، 10، 18، عند الطلبة). والاستنتاج المحدد من هذه النتيجة: أن المسائل الدينية يمكن أن تكون موضوعا للتفكير قبل النوم أكثر تكراراً وتواترا، كما قررت نسبة أكبر من الطالبات بالمقارنة إلى الطلبة. ولكن الاستنتاج العام الذي يتلخص في أن الطالبات أكثر تدينا من الطلبة لا تؤدي إليه النتائج المحدودة لهذه الدراسة، ومن ثم فهذا موضوع يمكن أن يبحث بشكل مستقل في دراسة أخرى غير هذه الدراسة.

ومن ناحية عامة، وفيما يختص بالطلاب من الجنسين، فيجب أن ننوه إلى أن تكرار بعض البنود يرتبط بالظروف الاجتماعية الواقعية للمفحوصين، فعندما يذكر 12,1٪ من الطلبة أنهم يفكرون قبل النوم في «حل مشكلة بيني وبين زوجتي» فإن ذلك يعتمد - من بين ما يعتمد - على نسبة المتزوجين في العينة، وهو أمر لم يكن فحصه من بين أهداف هذه الدراسة. والأمر ذاته ينسحب على عينة الطالبات، حيث حصل البند «أفكر في فترة اعتقالي أثناء الغزو» على الرتبة الأخيرة في القائمة

(الرتبة 130)، وحصل على نسبة مئوية قدرها 1,7٪، وهي أقل نسبة مئوية لدى الطلبة والطالبات جميعا، ولا شك أن ذلك يعكس الندرة الواقعية لاعتقال الطالبات أثناء الغزو، وذلك في مقابل 9,7٪ لدى الطلبة (انظر جدول 3). وتؤدي بنا هذه النتائج إلى فحص الفروق بين الجنسين.

وللتحقق من الهدف الرابع من أهداف هذا البحث (الفروق بين الجنسين) حسب متوسط الدرجة الكلية لقائمة موضوعات التفكير قبل النوم لدى كل جنس على حدة. ويبين جدول (5) نتيجة هذا التحليل.

جدول (5)

المتوسط (م) والانحراف المعياري) (ع) للدرجة الكلية

على قائمة موضوعات التفكير قبل النوم(130 بندا) لدى الجنسين وقيمة «ت»

العينات	ن	م	ع	ت
طلبة	229	51.81	21.35	0.130*
طالبات	211	52.10	25.16	

وتشير النتائج الواردة في جدول (5) إلى أن الدرجة الكلية على قائمة موضوعات التفكير قبل النوم لدى الطالبات أعلى منها عند الطلبة، ولكن الفرق غير جوهري إحصائيا.

وللتحقق من الهدف الخامس من أهداف هذه الدراسة، وحيث تندر الدراسات حول هذا الموضوع، فمن المناسب أن نفحص بعض متعلقات موضوعات التفكير قبل النوم، بما يمكن أن يسهم في تحديد مدى صدق القائمة المستخدمة. ويبين جدول (6) معاملات الارتباط المتبادلة بين الدرجة الكلية على قائمة موضوعات التفكير قبل النوم وستة متغيرات.

وبالنظر في جدول (6) يتضح أن الارتباط غير جوهري إحصائيا بين عدد موضوعات التفكير قبل النوم، وعدد ساعات النوم التي يحتاجها الفرد، ولكن الارتباط جوهري إحصائيا وسلبي بين موضوعات التفكير قبل النوم، وعدد ساعات النوم التي ينامها الفرد فعلا.

جدول (6)

معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية على قائمة موضوعات التفكير قبل النوم وعدد من المتغيرات لدى الجنسين (ن = 440)

مسلسل	المتغيرات	معامل الارتباط بموضوعات التفكير قبل النوم
1	عدد ساعات النوم التي أحتاجها	0.066
2	عدد ساعات النوم التي أنامها	*0.118-
3	درجة الأرق	**0.148
4	التنقل بين الأفكار قبل النوم	***0.323
5	الشعور بالحزن	**0.142
6	أشعر بالسعادة	0.048

* جوهري عند مستوى 0.05
** جوهري عند مستوى 0.01
*** جوهري عند مستوى 0.001

ويعنى ذلك أنه كلما زادت موضوعات التفكير قبل النوم قل عدد ساعات النوم التي ينامها الفرد، وهو ارتباط متوقع، ويمكن أن يفسر على ضوء العلاقة السلبية بين عدد ساعات النوم والأرق، فكلما نقص عدد ساعات النوم زاد الأرق، والعكس بالعكس. ولا يخفى أن الإنسان أثناء نقص ساعات النوم وزيادة الأرق يمكث وقتا أطول في المضجع دون نوم فعلي، ولا يتوقف تفكيره ولا ينتهي انشغاله خلال هذه الفترة، بل يفكر في موضوعات شتى، تزداد بزيادة الأرق وقلة ساعات النوم. وتتسق هذه النتيجة مع الارتباط الجوهري الإيجابي الذي كشفت عنه هذه الدراسة بين عدد موضوعات التفكير قبل النوم والأرق.

كما أسفرت هذه الدراسة عن ارتباط جوهري إحصائيا وموجب بين عدد الموضوعات التي يفكر فيها الفرد قبل استغراقه في النوم، ومتغير «التنقل بين الأفكار

قبل النوم». ومن المتوقع أن يزداد عدد الموضوعات التي يعالجها الفرد قبل النوم ويفكر فيها بزيادة تنقله بين الأفكار، والعكس بالعكس.

وأخيرا فقد كشفت هذه الدراسة عن ارتباط جوهري إحصائيا وموجب بين عدد موضوعات التفكير قبل النوم، وتقرير الفرد أنه يشعر بالحزن، ومع ذلك فإن موضوعات التفكير قبل النوم لا ترتبط ارتباطا جوهريا بتقرير الفرد أنه يشعر بالسعادة. ويبدو أن زيادة عدد موضوعات التفكير قبل النوم ترتبط بانفعال الحزن ومواجهة الفرد مشكلة ما أكثر من ارتباطها بالشعور بالسعادة. فحتى لو أصيب الإنسان بالأرق لدى شعوره بالسعادة فإنه سيفكر في عدد محدود من الموضوعات التي تدور حول الحالة الانفعالية السارة التي يمر بها، على خلاف سلوك الإنسان إبان شعوره بالحزن، فهو يقلب الأمر على مختلف الوجوه، مارا بكافة الاحتمالات، مفترضا شتى الممكنات. ومن ثم، يزداد عدد الأفكار التي يفكر فيها قبل النوم.

خلاصة واستنتاجات عامة

حققت هذه الدراسة الأهداف التي بدأت بها، فقد تم تحديد موضوعات التفكير قبل النوم لدى عينة غير صغيرة الحجم من طلاب جامعة الكويت من الجنسين، وذلك على لسان هؤلاء الطلاب أنفسهم، وكما عبروا عن حالهم، نتيجة لإجاباتهم عن سؤال مفتوح وجه لعدد غير صغير الحجم منهم (ن = 224) في المرحلة الأولى من الدراسة. وبعد تنسيق الإجابات، وحذف المكرر وصل عدد بنود القائمة في صورتها النهائية إلى 130 بنداً لها ثبات تنصيف مرتفع. بعد ذلك تم تحديد معدلات انتشار كل موضوع من هذه الموضوعات لدى عينة كبيرة (ن = 440).

ويتعين النظر إلى بنود هذه القائمة في إطارها الصحيح، أي على أنها موضوعات قرر الطلاب أنهم يفكرون فيها قبل النوم في فترة الكمون. ولا علاقة بين هذه الموضوعات وكون المفحوص في حالة أرق أو غيره، فتحديد حالة الأرق له معايير أخرى كما أن هذه الموضوعات ليست سببا للأرق، فعندما قرر 63٪ من الطالبات مثلا اختيار بند: «أفكر في شكر النعمة وحمد المنعم »في القائمة المستخدمة، فذلك لا يعني أن هذا البند سبب لأرقهن، بل يعني - ببساطة - أن «شكر النعمة وحمد المنعم» من بين ما يفكرن فيه من موضوعات في فترة الكمون. وأمكن كذلك تصنيف بنود قائمة موضوعات التفكير قبل النوم إلى عشرة مجالات كمايلي: المستقبل، المشاعر والانفعالات، العلاقة بالآخرين، الدراسة، المسائل الدينية،

الوطن والغزو، الماضي، المشكلات العامة، الحاضر، المشكلات العالمية. ويعكس هذا الترتيب، الترتيب التنازلي لعدد البنود في كل فئة تصنيفية، حيث تراوحت البنود المكونة لهذه الفئات العشر بين 21، 4 بنود.

وتشترك هذه العينة المستخدمة من طلاب جامعة الكويت في تسع مجالات لموضوعات التفكير قبل النوم مع طلاب من مصر (عبدالخالق وزملاؤه، 1993)، ولكن المجال الخاص بالوطن والغزو فئة تصنيفية خاصة بهؤلاء الطلاب في هذا البلد الذي تعرض لفترة قاسية، وحوادث مريرة، ناجمة عن الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990. وتمثل هذه البنود 10٪ من قائمة موضوعات التفكير قبل النوم، وهي نسبة غير قليلة، وتعكس مرارة هذه الخبرة وعنفها. ويدور مضمون البنود في فئة «الوطن والغزو» حول الأيام السوداء أثناء الغزو العراقي وبعض الأحداث إبانه، وبعض الأفكار المتصلة بالأسر، والأسرى، والاعتقال، مع تفكير ارتغابي تساؤلي: متى سيتم القضاء على النظام العراقي؟ وقلق وخوف متصلان باحتمال تكرار هذا الغزو، وأفكار حزينة متعلقة بحالة المواطن أثناء العدوان (أفكر في حالتنا في الغربة). كل ذلك يؤدي إلى التفكير في الوطن: أمنه ومستقبله.

وتعكس هذه الفئة التصنيفية أو المجال المتصل بالوطن والغزو، جوانب عديدة لدى الطالب الكويتي من الجنسين، ومنها: المرارة التي خلفها هذا الغزو، والذكريات المؤلمة خلال هذه الفترة العصيبة في حياة المواطن، فضلا عن المشكلات التي مازالت معلقة، وأهمها مشكلة الأسرى، وعدم الأمان بالنسبة للمستقبل، نظرا لاحتمال تكرار الغزو، ويجب أن نتفهم عمق هذا المجال، وتغلغله في نفسية المواطن، وتأثيره فيه، وذلك على الرغم من مرور أكثر من عامين على وقوعه.

وأخيراً فقد حقق تصنيف موضوعات التفكير قبل النوم الهدف منه في بيان الفئات العريضة التي تنتظم هذا العدد غير القليل من بنود القائمة (130 بندا)، كما أمكن – اعتمادا عليه – تحديد فئات الموضوعات التي يمكن أن يشترك فيها الطالب الكويتي مع غيره من الطلاب في ثقافات أخرى (مثل: الدراسة، المستقبل، الحاضر) وتلك التي تعد خاصة به وبظروفه، ونقصد مجال: الوطن والغزو. ويجدر التنبيه إلى أن هذه المجالات التصنيفية العشرة يمكن أن تكون موضوعاً مهما للمقارنة بين الجنسين، ولكن ذلك يخرج عن حدود هذه الدراسة بما يتاح لها من حيز مكاني محدد.

ويشير الترتيب التنازلي للنسب المئوية للتكرارات التي حصلت عليها قائمة موضوعات التفكير قبل النوم لدى الطلبة إلى أهمية موضوعات الدراسة لديهم، إذ تستحوز على عدد غير قليل من الأفكار المتصلة بالدراسة والامتحانات ونتائجها. ومن المتوقع أن تستأثر موضوعات الدراسة باهتمام الطلاب في أي بلد في هذه المرحلة المهمة من العمر، وتعد مرحلة الدراسة الجامعية المرحلة الأخيرة والنهائية في الدراسة بالنسبة للغالبية العظمى من الطلاب في أي بلد، والفترة التي تعد الفرد للعمل وتحمل مسئوليات الحياة. وقد اشتملت البنود العشرون الأولى من القائمة على عدد من البنود المتصلة بالأمور الدينية، يليها البنود المتعلقة بما سيفعله الفرد في المستقبل.

وكان للترتيب التنازلي لبنود قائمة موضوعات التفكير قبل النوم لدى الطالبات نمط مختلف عن الطلبة، فقد حصلت البنود المتصلة بالدراسة والتحصيل والنجاح لدى الطالبات على مراكز أكثر تقدما بالمقارنة إلى نظيرتها لدى الطلبة. وتؤكد الملاحظات العامة هذه النتيجة التي تعكس الفروق بين الجنسين في الاهتمام بالدراسة والانشغال بها، حيث اهتمام الطالبات يفوق الطلبة. ومن الراجح أيضاً أن يكون اهتمام عدد غير قليل من الطلبة موزعا بين الدراسة والعمل الحكومي أو الخاص، وإذا ما توزع الاهتمام هكذا بين هذين الجانبين على الأقل فسوف تستأثر موضوعات الدراسة لدى الطلبة باهتمام أقل بالنسبة إلى الطالبات. وأخيرا وليس آخرا، تدل الملاحظات الشخصية والمواقف العملية على ارتفاع الدافعية للدراسة لدى الطالبات بالنسبة إلى الطلبة، ومع ذلك فإن النتائج الإمبيريقية لا تؤكد هذه الملاحظات (انظر: تركي، 1980). وعلى كل حال فإن هذه المسألة في حاجة إلى دراسة مستقلة وفحص خاص. وأسفرت هذه الدراسة أيضاً عن أن الموضوعات الدينية من بين موضوعات التفكير قبل النوم الأكثر تكرارا عند نسبة من الطالبات تفوق نسبة الطلبة.

وعلى الرغم من هذه الفروق بين الجنسين في نمط موضوعات التفكير قبل النوم والأهمية النسبية لبعض البنود بالمقارنة إلى غيرها، فإن متوسط الدرجة الكلية على القائمة لدى الجنسين لم يكشف عن فروق جوهرية إحصائيا، وذلك إشارة إلى أن الفروق بين الجنسين ليست في العدد الكلي لموضوعات التفكير قبل النوم بل في الأهمية النسبية لموضوعات محددة بالمقارنة إلى غيرها لدى كل من الطلبة والطالبات. ويتفق ذلك مع دراسة مصرية سابقة (عبدالخالق وآخرون، 1993).

ومن ناحية أخرى فقد كشف التحليل الارتباطي لعدد من المتغيرات في هذه الدراسة عن ارتباط جوهري سلبي بين عدد موضوعات التفكير قبل النوم، وعدد ساعات النوم التي ينامها الفرد، وارتباط جوهري إيجابي بين عدد هذه الموضوعات والأرق. وهذان الارتباطان متوقعان، ويمكن أن يشيرا إلى صدق المفهوم Construct Validity لقائمة موضوعات التفكير قبل النوم. ويؤكد هذا الصدق نفسه - أيضاً - الارتباط الجوهري الموجب بين الدرجة الكلية على قائمة موضوعات التفكير قبل النوم، ومتغير «التنقل بين الأفكار قبل النوم»، فزيادة هذا التنقل يصاحبه زيادة في عدد موضوعات التفكير قبل النوم، والعكس صحيح أيضاً. كما ترتبط الدرجة الكلية على قائمة موضوعات التفكير قبل النوم ارتباطا جوهريا إيجابيا بمتغير «الشعور بالحزن»، على حين لا ترتبط ارتباطا جوهريا بمتغير «الشعور بالسعادة» . ويمكن أن نفترض أن انفعال الحزن مرتبط بالأرق أكثر من ارتباط «السعادة» بالأرق، ومن المتوقع أن يرتبط الأرق بعدد الموضوعات التي يفكر فيها الفرد قبل النوم ارتباطا إيجابيا، ويمكن أن يفسر ذلك، الارتباط الإيجابي بين «الحزن» وعدد موضوعات التفكير قبل النوم. ومرة ثانية، تعد هذه الارتباطات دليلا على صدق المفهوم لهذه القائمة.

ومن الممكن أن تنبه هذه الدراسة بحوثا أخرى مقترحة، ويأتي على رأس هذه البحوث تكوين قائمة مختصرة لموضوعات التفكير قبل النوم، وذلك أمر ميسور تماما اعتمادا على نتائج هذه الدراسة التي أجريت على عدد غير قليل من طلاب جامعة الكويت على مرحلتين: الأولى: عينة الطلاب الذين وجه إليهم السؤال المفتوح، الذي مثل وعاء البنود لهذه القائمة (ن = 224).

والثانية: عينة الطلاب (ن= 440) الذين طبق عليهم المقياس بصورته الراهنة (130 بندا). ولا يخفى ما لكبر حجم العينة من أهمية في استقرار النتائج. كما أن تكوين القائمة المختصرة أمر يسير - أيضاً - نظرا لإتاحة هذه الدراسة للنسب المئوية للتكرارات لكل البنود لدى عينتي الطلبة والطالبات على حدة، ويبقى اتخاذ حد تحكمي، أو منطقة فاصلة، أو نقطة قطع Cutoff Point اعتمادا على معيار إحصائي معين، ثم حساب معامل ثبات القائمة المختصرة، مع بيان بعض متعلقاتها والمتغيرات المصاحبة لها. وفي مثل هذه القائمة المختصرة المقترحة، فمن الضروري أن يجاب عنها على أساس كمي تدرجي، وقد دلت الخبرة العملية على أن أفضل عدد للبدائل هو خمس نقط 5-Point Scale. ومن ناحية أخرى فمن الممكن إجراء دراسة مقترحة على القائمة الحالية (المطولة) بعد

تقسيم بنودها إلى مجالات محددة، تؤدي إلى مقاييس فرعية. ويمكن أن يكون التقسيم المقترح في هذه الدراسة (انظر جدول 2) أحد هذه الممكنات.

الهوامش

(1) يتعين النظر بعين الحذر إلى بعض الحالات النادرة والطريفة، التي يقول أصحابها: إنهم يغطون في النوم فور استلقائهم على السرير. ولنا بعض الملاحظات على ذلك أهمها:

1-هذه حالات نادرة جدا، 2- غالبا ما يكون فيها قدر غير قليل من المبالغة، 3- لا ينسحب قولهم ذلك أبدا على كل الليالي، 4- الأرجح أن يكون ذلك إشارة فقط إلى قصر المدة الفاصلة بين حالي اليقظة والنوم.

(2) نتوجه بشكر جزيل للسيدة / سعاد عبدالله العتيقي، أمينة مكتبة كلية الآداب – بنين بجامعة الكويت، وكذلك السيدة / حنان الدهمي، بالقسم الأجنبي والأبحاث (CD-ROM, Online Search) بالمكتبة ذاتها، على ما قدمتاه من خدمات جليلة.

(3) نتوجه بشكرنا الجزيل للسيد / محمد جمال الرواف، المبرمج العلمي بقسم علم النفس، على ما بذله من جهد في استخراج هذه النتائج عن طريق مجموعة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

المصادر العربية

أحمد محمد عبدالخالق، عادل شكري كريم، عبدالفتاح محمد دويدار، عويد سلطان المشعان، عدنان عبدالكريم الشطي

1993 «محتوى التفكير قبل النوم: دراسة مسحية ارتباطية». المجلة المصرية للدراسات النفسية، 4، 9-28.

بوربلي، ألكسندر

1992 أسرار النوم. ترجمة: أحمد عبدالعزيز سلامة، الكويت: عالم المعرفة.

مصطفى أحمد تركي

1980 «الفروق بين الذكور والإناث الكويتيين في بعض سمات الشخصية». ص ص 273-281، في: مصطفى أحمد تركي (محرر) بحوث في سيكولوجية الشخصية بالبلاد العربية، الكويت: مؤسسة الصباح.

المصادر الأجنبية

American Psychiatric Association

1987 Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders (DSM - III - R). Washington, D.C.: APA. 3rd ed.

Culebras, A.
1992 Update on disorders of sleep and the sleep - wake cycle. Psychiatric Clinics of North America, 15, 467-489.

De Koninck, J. & Brunette
1991 Presleep suggestion relate to a phobic object: Successful manipulation of reported dream affect. Journal of General Psychology, 118, 185-200.

Harré, R. & Lamb, R. (Eds.)
1986 The dictionary of physiological and clinical psychology. Cambridge: The MIT Press.

Hartman, E.
1988 "Insomnia: Diagnosis and treatment" pp. 29-46. In R.L. Williams, I. Caracan & C.A. Moore (Eds.) Sleep disorders: Diagnosis and treatment. New York: Wiley, 2nd ed.,

Jenkins, C.D., Stanton, B., Niemcryk & Rose, R.M.
1988 A scale for the estimation of sleep problems in clinical research, Journal of Clinical Epidemiology, 41, 313-321.

Kaplan, H.I. & Sadock, B.J.
1991 Synopsis of psychiatry: Behavioral sciences, clinical psychiatry. Baltimore: Williams & Wilkins, 6th ed.

Kraft, A.M. et al.
1984 Changes in thought content following sleep deprivation in depression. Comprehensive Psychiatry, 25, 283-289.

Lundh, L., Lundqvist, K., Broman, J. & Hetta, J.
1991 "Vicious cycle of sleeplessness, sleep phobia, and sleep incompatible behaviors in patients with persistent insomnia". Scandinavian Journal of Behavior Therapy, 20, 101-114.

Ruisk, Linda, Bertelson, A.D . & Walsh, J.K.
1989 Presleep cognitive hyperarousal and affect as factors in objective and subjective insomnia . Perceptual and Motor Skills, 69, 1219-1225.

Rutter, S. & Waring-Paynter, K.
1992 Prebedtime activity and sleep satisfaction of short and long sleepers. Perceptual and Motor Skills, 75, 122.

SPSS INC.
1990 SPSS-X users guide. Chicago: SPSS Inc., 3rd ed.

Vein, A.M., Sidorov, A.A., Murtazaev, M.S., Karlov, A.V. et al.
1991 "Physical exercise and nocturnal sleep in healthy humans". Human Physiology, 17, 391-397.

Williams, R.L., Karacan, I. & Moore, C. (Eds.)
1988 Sleep disorders: Diagnosis and treatment. New York: Wiley, 2nd ed.

استلام البحث ديسمبر 1993
إجازة البحث يناير 1995

المسافة الاجتماعية بين بعض الطلاب السعوديين والجنسيات العربية

عبدالله عبدالرحمن الفيصل
قسم الدراسات الاجتماعية – جامعة الملك سعود – الرياض ـ السعودية

ملخص الدراسة

تسعى هذه الدراسة لمعرفة المسافة الاجتماعية بين المبحوثين السعوديين والجنسيات العربية. وقد استعان البحث بفكرة مقياس المسافة الاجتماعية كما أوضحها (Bogardous) . وقد تم تعديل هذا المقياس ليتلاءم مع الثقافة في المملكة العربية السعودية. أما المبحوثون فقد كانوا 468 طالبا ذكرا في جامعة الملك سعود. وقد تمت الدراسة في الفصل الثاني من عام 1412/1411 هـ ، أي بعد تحرير الكويت مباشرة. هذا التوقيت لم يكن مقصوداً، لأنه كان مقرراً لهذه الدراسة أن تتم قبل هذا التاريخ لولا أحداث الخليج العربي.

أما الجنسيات المدروسة فهي : الكويت، وقطر والإمارات العربية المتحدة، وعمان، وهي دول خليجية، إضافة إلى كل من : اليمن، والصومال، والسودان، ومصر، وفلسطين، والعراق، والأردن، ولبنان، وسوريا، وموريتانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا. ويعبر المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين لكل جنسية عن المسافة الاجتماعية بين المبحوثين والجنسية المدروسة. والمتوسطات الحسابية لكل من الجنسيات المدروسة، أي أنه كلما قل المتوسط الحسابي لجنسية عربية زاد قرب وقبول هذه الجنسية بالنسبة للمبحوثين، وعلى العكس من ذلك، فإنه كلما زاد المتوسط الحسابي لجنسية معينة، أصبحت هذه الجنسية بعيدة عن المبحوثين. أما مقياس المسافة الاجتماعية فيتراوح بين 1 و 10 درجات.

وتبين النتائج أن أقرب الجنسيات العربية إلى المبحوثين هي الجنسية القطرية، بمتوسط حسابي بلغ 4,654 درجة. كما أن أبعد جنسية عربية عن المبحوثين هي

الجنسية اليمنية، بمتوسط حسابي بلغ 8,115 درجة. أما بقية الجنسيات فموزعة بين هذين القطبين. ويبدو أن موقف حكومات الجنسيات العربية من أزمة الخليج العربي أثر في إجابات المبحوثين. فالمتوسط الحسابي للجنسية السورية والمصرية والمغربية (دول مؤيدة) أقل من المتوسط الحسابي للأردن وفلسطين وليبيا. وهذا يعني أن المبحوثين يشعرون تجاه السوري بمسافة اجتماعية أقل من المسافة الاجتماعية بينهم وبين الأردنيين، أي أن درجة قبول المبحوثين للسوري أكثر من تلك الدرجة للمواطن الأردني. ويبدو أن درجة تفضيل المبحوثين لكل من الجنسيات العربية متأثرة بما يرونه من تهديد أو دعم لمصالحهم. ولا ندري بالتأكيد ما إذا كانت المسافة الاجتماعية المحسوبة في هذه الدراسة تمثل موقفا ثابتا للمبحوثين من هذه الجنسيات، أم لا، مما يتطلب القيام بدراسة أخرى لهذا الأمر.

موضوع الدراسة

ينظر كثير من الباحثين إلى المجتمعات العربية على أنها مجتمع واحد، ويطلقون عليه «العالم العربي» لاشتراك هذه المجتمعات بسمات دينية، وثقافية مشتركة. إلا أنه ـ ورغم ذلك ـ فإن خلافات تبرز من وقت لآخر بين هذه المجتمعات، كالاختلافات على الحدود، أو قطع العلاقات السياسية بينها. وهذا يعني أن مواطني الدول العربية ليسوا قريبين من بعضهم البعض اجتماعيا. أي أن هناك مسافة اجتماعية تفصل بين مواطني هذه الدول، نتيجة الظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية السائدة، إضافة إلى الاختلافات الإثنيه، والمنازعات المذهبية التاريخية.

وتمثل المرحلة التنموية التي مر بها المجتمع العربي السعودي خلال العشرين سنة الماضية فرصة سانحة للتفاعل المباشر بين السعوديين، وأبناء الدول العربية، المقيمين في المملكة. وهذا التفاعل يساهم في تشكيل نظرة السعوديين لأفراد هذه الجنسيات سلبا أو إيجابا. فالمؤسسات الحكومية والأهلية يعمل بها كثير من غير السعوديين من العرب إلا أنه لم تقم دراسة تبين قرب أو بعد هذه الجنسيات عن المواطن السعودي. وسنحاول في هذه الدراسة معرفة المسافة الاجتماعية بين السعوديين ومواطني الدول العربية.

ولمعرفة المسافة الاجتماعية، فقد اعتمدت هذه الدراسة على آراء الطلبة الذكور السعوديين في جامعة الملك سعود. وقد جمعت بيانات هذه الدراسة من 468 طالبا من المسجلين في الجامعة في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 1412/1411 هـ . أي

عقب تحرير الكويت من الغزو العراقي مباشرة. وهذا أمر غير مقصود، إذ كان مقررا للدراسة أن تتم قبل هذا التاريخ، لولا أحداث الخليج. ومن المحتمل أن هذه الأحداث أثرت على نتائج هذه الدراسة.

من الناحية المنهجية تشكل فكرة مقياس المسافة الاجتماعية والتي اقترحها Bogardous أداة مناسبة للبحث. وقد اعتمدت الدراسة على هذه الفكرة بعد تعديلها لتلائم المعطيات الثقافية للمجتمع العربي السعودي.

الإطار النظري :

يشكل التمايز الاجتماعي بين الجماعات التي تختلف في أصولها العرقية والإثنية ظاهرة اجتماعية مستمرة. ففي العصور القديمة كان اليونانيون يعتقدون أنهم وحدهم الجديرون بالحرية والسيادة، وأن الجماعات الأخرى ليس لها إلا الخضوع والطاعة لهم. (بدوي، 1988 : 182).

وفي الوقت الحاضر يشهد العالم كثيرا من الخلافات والصراعات التي ترجع جذورها إلى التمايز بين الجماعات المختلفة، والتي ربما كان أخطرها على الإطلاق ما نشهده حاليا من تطهير يوغسلافيا القديمة من المسلمين السلافيين. (الصقار، 1992 : 9 - 14).

ورغم قدم ظاهرة التمايز الاجتماعي بين الجماعات، فإن الدراسة العلمية للعلاقة بين الجماعات المختلفة لم تبدأ إلا في أوائل القرن العشرين الميلادي. ويرى عبدالله (1989 : 17) أن توجيه النظر إلى أهمية دراسة اتجاهات جماعة معينة نحو أفراد جماعة أو جماعات أخرى، يرجع إلى ما قام به Bogardous من دراسة للمسافة الاجتماعية بين المبحوثين وأعضاء جماعات عرقية واثنية أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد كانت دراسة بوقاردو مفتاحا لبداية اهتمام العلماء في الولايات المتحدة بدراسة التعصب. وقد كان للتحول الإيجابي في نظرة السياسة الاجتماعية الأمريكية نحو الأقليات الأمريكية، والتي تنحدر من أصل إفريقي، ومن أصل أوروبي، من غير الأنجلوساكسوني أثرا ملموسا في الاهتمام بدراسة المسافة الاجتماعية بين فئات المجتمع المختلفة. أما على المستوى الدولي فإن ظهور النازية وازدهارها، ثم هزيمتها، كان محركا للاهتمام بدراساتها، باعتبارها أهم رموز التعصب في وقتها. وربما كانت دراسة النازية وعلاقتها بمكونات الشخصية الألمانية أشهر دراسات التعصب على الإطلاق.

ويرى نيوكمب وآخرون (عبدالله، 1989 : 49) : أن التعصب: اتجاه بعدم التفضيل يمثل استعدادا للتفكير والشعور والسلوك بأسلوب مضاد للآخرين، باعتبارهم أعضاء في جماعات معينة. أما (شريف وشريف) فيعرفان التعصب بأنه اتجاه سلبي، يتبناه أعضاء جماعة معينة، مستخدمين معاييرها القائمة، ويوجه نحو جماعة أخرى وأعضائها. (عبدالله، 1989 : 49).

ويرى آخرون : أن التعصب لا ينحصر في رفض جماعة معينة، ولكن يمتد ليشمل جانب القبول. فقبول أعضاء جماعة معينة قد يكون تعصبا لتلك الجماعة. وفي هذا الإطار يعرف سيكورو وباكمان (عبدالله، 1989 : 50) التعصب بأنه اتجاه يجعل صاحبه يفكر، ويشعر، ويسلك طرقا مفضلة، أو غير مفضلة، نحو جماعة من الأشخاص وأعضائها. وفي ضوء هذه النظرة يمثل التعصب قطبين متضادين : أحدهما هو القبول المطلق. والآخر هو الرفض المطلق.

ويبدو أن فكرة بوقاردو في قياس المسافة الاجتماعية تبنى على هذا التعريف الأخير للتعصب ؛ باعتبار أن هناك قطبين يمثلان قمة التعصب. وبين هذين القطبين توجد درجات وسطية. فالمسافة الاجتماعية تضيق كلما زاد التعصب الايجابي، أو التفضيل، ولكنها تتسع كلما زاد التعصب السلبي، أو عدم التفضيل. ومن هنا اعتبر المقياس أن المصاهرة هي أقرب مسافة اجتماعية، لأنها تمثل الحد الأقصى من التفضيل. كما اعتبر عدم الموافقة على دخول أعضاء جماعة معينة إلى بلد المبحوث أبعد مسافة اجتماعية، لأنه يمثل الحد الأقصى من عدم التفضيل.

وتوجد عدة تفسيرات لشرح المسافة الاجتماعية، لعل أبرزها التفسير الاجتماعي، والتفسير النفسي. وسوف نستعرض بإيجاز كلا من هذين التفسيرين.

1- التفسير الاجتماعي

ينطلق التفسير الاجتماعي للمسافة الاجتماعية من أن الفرد الذي ينتمي إلى جماعة معينة يشترك معها في كثير من الاهتمامات، والمصالح، والمعايير، والقيم. وأن هذه الأمور المشتركة تجعله يشعر بالانتماء لجماعته، وبالاستعداد للدفاع عنها، وهذا ما يعبر عنه بالهوية الاجتماعية. وإذا ما صادف الفرد جماعة أو جماعات أخرى فإنه ينظر إليها من منطلق تأثيرها المحتمل على الجماعة التي ينتمي إليها. فهو يتقرب من أفراد جماعة أخرى، بقدر ما يرى، وما يتوقع من دعم هذه الجماعة لجماعته. كما أنه يبتعد عن أفراد جماعة أخرى، بقدر ما فيها من تهديد لجماعته.

وفي هذا الإطار يمكن النظر إلى الموقف السلبي للصحافة الخليجية من العمالة الآسيوية، باعتباره تعبيرا عن تهديد محتمل لهوية المجتمعات العربية الخليجية. وتهديد هوية الجماعة من قبل جماعات أخرى قد يتخذ أشكالا مختلفة.

منها : القضاء على الجماعة، أو تذويبها اجتماعيا وثقافيا، بحيث تصبح أقلية، بعد أن كانت أغلبية في بقعة معينة. وموقف الفرد في هذه الحالة لا يعبر عن خوفه على مصالحه الشخصية، وإنما يعبر عن خوفه على زوال أو ذوبان معايير وقيم الجماعة التي ينتمي إليها.

فالفرد، إذا، يلجأ إلى عمل تفضيلات متفاوتة بين الجماعات المختلفة المحيطة به، وبين أفرادها، استنادا إلى معايير وقيم ومصالح وتصورات الجماعة التي ينتمي إليها. (روشيه، 1983 : 83). فهو يتمسك بمعايير جماعته، ويتخذها أساسا ومرجعا يبني عليه موقفه من الجماعات الأخرى وأفرادها. ومحصلة ذلك أن يخرج الفرد بتصور يصنف الآخرين إلى فئات متمايزة، يكن لكل منها درجة معينة من القبول أو الرفض. وفي ضوء ذلك تتشكل الإيجابية والسلبية بين الجماعات (عبدالله، : 112 1989). وهكذا نرى أن المسافة الاجتماعية بين الفرد وأفراد الجماعات الأخرى هي نتاج محاولته للحفاظ على هويته الاجتماعية.

2- التفسير النفسي

يعتمد التفسير النفسي للمسافة الاجتماعية على مقومات الفرد النفسية والشخصية، وذلك أن وجود مسافة اجتماعية بين أفراد جماعة اجتماعية معينة، وأفراد جماعة أخرى، مرده وجود خلل في التكوين النفسي للأفراد. وتختلف التفسيرات النفسية فيما بينها في طبيعة الخلل المسبب لذلك. ومن هذه التفسيرات ما يلي (Hermanson , 1971 : 76).

أ ـ نظرية كبش الفداء : وتركز على أن اتساع المسافة الاجتماعية يرجع إلى وجود ضعف لدى الأفراد، يجعلهم عاجزين عن تحقيق أهدافهم الاجتماعية والاقتصادية. وبدلا من البحث عن الأسباب الحقيقية لهذا الفشل، فإنهم يتهمون أفراد الجماعات الأخرى بأنهم السبب في ذلك. ولذا، فإنهم يفرغون فشلهم وضعفهم على أفراد من خارج جماعتهم. وهؤلاء الأفراد المستهدفون هم كبش الفداء الذي يريحهم من التوتر الناتج عن فشلهم. ومن أمثلة ذلك لجوء البيض في الولايات المتحدة في الماضي إلى شنق السود، فيما كان يعرف باسم Lynching. فالبيض لم يكن

يهمهم أي أسود يشنقون، بقدر ما يهمهم أن يفرغوا فشلهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على فرد من جماعة أخرى، لا علاقة أكيدة لها بما يعانونه من توتر.

ب ـ نظرية النيوروسس Social neurosis : وتبدأ من منطلق أن الإنسان السوي يستطيع التكيف مع وجود جماعات متعددة من حوله. ومن ثم فإنه يتسامح مع الآخرين، الذين يختلفون عنه عرقيا أو فكريا أو غير ذلك. وأما الإنسان غير السوي فإنه لا يستطيع التكيف بالقدر المطلوب. وهذا يؤثر على تفكيره واتجاهه وسلوكه نحو الآخرين المغايرين له. ومن هنا فإن المسافة الاجتماعية بين الفرد والآخرين تتناسب عكسيا مع درجة تكيفه ؛ بحيث إنه كلما قلت درجة تكيفه زادت المسافة الاجتماعية.

ج ـ نظرية نسق المعتقدات : يرى روكيش (1960) أن درجة التسامح مع الآخرين تمثل جانبا واحداً من نسق المعتقدات عند الفرد. ذلك أن نسق المعتقدات يتكون من ثلاثة محاور رئيسة متفاعلة يرتبط أولها بالأفكار Cognition، ويرتبط الثاني بالتحيزات Prejudice، ويرتبط الثالث بالسلطة Authority. ويضيف روكيش أن الأسلوب الذي نتبعه في قبول أو رفض فكرة معينة يرتبط بالمكونات الأخرى لنسق المعتقدات. ومن هنا يمكن استنتاج توجه الفرد نحو أي إنسان آخر من طريقة تعامله مع الفكر المغاير لفكره هو. ويبدو من ذلك أن روكيش يؤكد على بنية نسق المعتقدات، أكثر من تركيزه على محتوى ذلك النسق. فالتسامح عنده لا يرتبط «بمحتوى» معتقداتنا، من حيث هي ليبرالية أو محافظة، قومية أو إسلامية، ولكنه يرتبط في «كيفية» ذلك الاعتقاد. ويمثل على ذلك بدرجة عدم التسامح بين جماعات الماركسيين، وبعضهم البعض ؛ فهم لا يختلفون في الإيمان بالعقيدة الماركسية. ومع ذلك فإن تعاملهم مع بعضهم البعض لا يقل قسوة عن تعامل اليمين مع المعارضة اليسارية (Rokeach , 1960 : 6). وبعبارة أخرى، فإن عدم تسامحهم مع بعضهم البعض لا يقل عن عدم تسامح اليمين معهم.

وهكذا نرى أن التفسيرات النفسية للمسافة الاجتماعية تركز على المكونات النفسية، باعتبارها محور اتخاذ الفرد موقف القرب أو البعد من الآخرين. وبالتالي فإن معالجة التحيز تكون بمعالجة المكونات النفسية للفرد. أما التفسير الاجتماعي فإنه يركز على البناء الاجتماعي للجماعة التي ينتمي إليها الفرد، وما يتمسك به من قيم ومعايير ومصالح، باعتبارها أساس المسافة الاجتماعية. فبقدر ما يحتمل أن

تتعرض له تلك المكونات من مساندة أو تهديد من الجماعات الأخرى، تتحدد المسافة الاجتماعية. وسوف نعتمد في شرح النتائج على التفسير الاجتماعي.

الدراسات السابقة

تشهد المجتمعات العربية الخليجية منذ عام 1975 تدفقا كبيرا للأيدي العاملة الوافدة، من بلدان عربية، وبلدان غير عربية. وكان عنصر الجذب الرئيس لتلك العمالة هو إقبال تلك المجتمعات على تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة مقرونة بإنفاق حكومي جزيل على مشاريع التنمية. (فارس، 1983 : 72 - 74 ؛ فرجاني، 1983 :69). فقد كان لتصحيح أسعار النفط عام 1973 الدور الرئيسي في زيادة الدخول النفطية لتلك الدول. (فرجاني، 1983 : 68 - 78). وقد أدى توافر الأموال إلى تمكين الحكومات من بناء البنية الأساسية للدول الحديثة على أراضيها، وتوزيع الريع النفطي بطرق شتى على مواطنيها. (فارس، 1983 : 121 - 140) وفي هذا الصدد يذكر لبيب (1983 : 79): أن دخول كل من المملكة العربية السعودية، والكويت والامارات العربية المتحدة قفزت من 19,45 ; 5,11 ; 1,8 بليون دولار عام 1972 إلى 33,9 ; 8,97 ; 6,57 بليون دولار على التوالي عام 1974 م. وقد استمر ارتفاع الدخل البترولي في السنوات اللاحقة حتى وصل دخل المملكة العربية السعودية عام 1984 إلى 116,38 مليار دولار (النقيب، 1987 : 185).

ومع تلك الوفرة المالية إلا أن المجتمعات العربية الخليجية تعاني من صغر حجم سكانها، وندرة العمالة الماهرة بين أبنائها، إضافة إلى وجود تنافر بين نظم التعليم، والتدريب، ومخرجاتها. وبين متطلبات سوق العمل (سراج الدين وآخرون 1981 : 71). وقد أدى توفر الأرصدة النقدية الضخمة ورغبة حكومات تلك الدول في تطوير مؤسساتها الإنتاجية، والخدمية، إلى محاولة التغلب على نقص الأيدي العاملة عن طريق التعاقد مع شركات أجنبية، واستقدام مواطنين من دول أخرى، للمعاونة في تحقيق المشاريع التنموية الطموحة. ويقدر الغانم (1991 : 16) أن حجم العمالة الوافدة إلى منطقة الخليج ككل عام 1984 كانت تمثل 48,3% من سكان دول الخليج العربية. وبالنسبة للمملكة العربية السعودية قدرت العمالة الوافدة بنحو 22,9% من السكان. وفي نفس الوقت قدرت المشاركة الاقتصادية للمواطنين السعوديين بنحو 22,3% عام 1980. إلا أن 75% من القوى العاملة الوطنية كانت تعمل في أجهزة الدولة. (النقيب، 1987 : 128 - 130). ولما كانت مشروعات البنية

الأساسية اللازمة للتنمية ـ إضافة إلى إنشاء وتشغيل المؤسسات التنموية ـ لا يمكن أن تتم إلا بواسطة شركات متخصصة، فإن العمالة الوطنية السعودية لا يمكن أن تتمكن من إنجاز مشروعات التنمية بالسرعة المطلوبة. ومن هنا كانت الاستعانة بالقوى العاملة الأجنبية أمرا ضروريا. وتشير حركة السفر من وإلى المملكة العربية السعودية إلى أن عدد الأجانب الذين دخلوا المملكة عام 1411 هـ بلغ 5270332 فردا. أن عدد الأجانب المغادرين في نفس العام بلغ 5020215 فردا. ويعرض جدول (1) توزيع هؤلاء المسافرين (الكتاب الإحصائي، 1991 : 234).

جدول رقم (1)

عدد الأجانب القادمين والمغادرين عام 1411 هـ

النوعية	دخول	خروج
عرب	3,651,237	3,445,613
آسيويون (غير عرب)	1303682	1259690
أوربيون	154358	153385
أفارقة (غير عرب)	59372	65200
أمريكيون وكنديون واستراليون	101683	96327

وتشير بيانات الجدول رقم (1) إلى أن الهجرة إلى المملكة العربية السعودية يغلب عليها الطابع العربي. فالعرب يمثلون نحو 69% من جملة أعداد القادمين إلى المملكة العربية السعودية. وتشير بيانات السنوات السابقة إلى أن نسبة العمالة العربية بلغت 90% ,85% من مجموع العمالة الأجنبية في المملكة عامي 1975 ,1985 على الترتيب. ويعتبر انخفاض نسبة العمالة الأجنبية عام 1978 مؤشراً إلى زيادة الطلب على العمالة الأجنبية بشكل عام، لتنفيذ المشاريع التنموية. وتقدر نسبة اليمنيين (الشماليين) بنحو 50% من العمالة العربية الوافدة إلى المملكة عام 1985 (الغانم، 1411 هـ : 34). أما بعد أزمة الخليج فإنهم يمثلون 6% (الكتاب الإحصائي، 227 : 1991).

وقد ساد الكثير من الباحثين في شؤون الخليج العربي، ومن أصحاب القرار السياسي، في دول الخليج العربية، إحساس بالخوف على الهوية الاجتماعية لمنطقة

الخليج. (عزام، 1981 ؛ الرميحي، 1982 ؛ AL-Ghamid 1985، كاظم، 1991). وفي هذا الصدد يذكر AL-Ghamidi (1985 : 58, 49) أن السعوديين يرحبون بالأجانب، ويحتاجون إلى قدراتهم، وتقنيتهم، إلا أنهم لا يحتاجون إلى ثقافتهم واجتماعياتهم. ويضيف أن الأجانب يمثلون طريقاً لدخول عادات وأفكار ووسائل تنظيمية جديدة إلى المجتمع. وهذا يبين أن النقد الموجه للعمالة الأجنبية يرجع إلى ما يعتقده البعض مما تمثله من تهديد للهوية الاجتماعية - الإسلامية والعربية - لمجتمعات الخليج العربية. ومن جهة أخرى لم يوجه نقد يذكر إلى العمالة العربية، نظرا لما يدركه الجميع من أوجه التشابه بينها وبين المجتمعات العربية في الخليج.

بل إن الصحافة السعودية تنشر مقالات تؤيد وجود العمالة العربية؛ وهذا بالطبع بسبب ما ترى من تدعيم للهوية العربية والإسلامية للمجتمع. ومع ذلك فإن المجتمع العربي الذي يتألف من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية مجتمع فسيفسائي (بركات، 1986 : 16). ذلك أن لكل مجتمع عربي عاداته، وتقاليده، وخبراته، وبنيته الخاصة به، والتي تميزه عن غيره من المجتمعات العربية الأخرى، ومن ثم فإنه ليس من المتوقع أن يكون موقف المواطن السعودي من المواطنين العرب واحدا. بل إن المواطن السعودي سوف يحدد موقفه من المواطنين العرب في ضوء مالديه من تصورات عن مواطني كل دولة عربية على حدة. ومعنى ذلك أنه يفضل مواطنا عربيا من دولة ما على مواطن عربي من دولة أخرى بناء على تلك التصورات. ومن هنا فإنه من المتوقع أن تتفاوت درجة قبول المواطن السعودي لمواطني الدول العربية المقيمين في المملكة العربية السعودية، تبعا لما يتصوره لكل جنسية من إيجابيات وسلبيات، وفي ضوء ما لديه من تفاعل سابق، وخبرة شخصية بابناء كل جنسية، سواء داخل المملكة أو خارجها.

الطريقة البحثية

نستعرض في هذا الجزء - بإيجاز - الإجراءات التي تم اتخاذها لإجراء هذه الدراسة.

1- المجتمع والعينة :

أجريت هذه الدراسة على طلاب جامعة الملك سعود بالرياض، خلال الفصل الدراسي الثاني، من العام الجامعي 1412/1411 هـ. وقد تحدد المجتمع البحثي المستهدف باعتباره يضم جميع الطلبة السعوديين الذكور المسجلين في مقررات الإعداد

العام بالجامعة. وهي اللغة العربية، والثقافة الإسلامية، واللغات الأوروبية. ذلك أن تلك المقررات يدرسها طلاب جميع التخصصات بالجامعة، ومن ثم فهي تعتبر وسيلة مقبولة لتمثيل طلبة الجامعة بشكل عام. وقد تكون المجتمع البحثي من 260 شعبة دراسية في المقررات المختلفة. وبلغ عدد الطلبة المسجلين بتلك الشعب. 10,400 طالبا. وقد اعتبرت الشعب بمثابة عناقيد، وقسمت العناقيد إلى ثلاث طبقات، ثم سحبت عينة طبقية عشوائية من عناقيد كل طبقة، باستخدام جداول الأرقام العشوائية. وبلغ عدد الشعب المختارة بالعينة 20 شعبة، مسجل بها 540 طالبا. ويعرض جدول (2) توزيع المجتمع والعينة على الطبقات المختلفة:

جدول رقم (2)

عدد الشعب وعدد الطلبة في المجتمع والعينة

الطبقة	عدد الشعب		عدد الطلبه المسجلين	
	في المجتمع	في العينة	في المجتمع	في العينة
101	118	9	4720	270
102	59	5	2360	150
103 فأكثر	83	4	3320	120
المجموع	260	18	10400	540

وهكذا بلغ حجم العينة المختارة 540 طالبا. وجمعت البيانات بطريقة المقابلة الجماعية مع الطلبة في قاعات الدراسة. وبلغ عدد مفردات العينة الفعلية للدراسة 486 طالبا، بنسبة 90٪ من العينة المختارة.

2- إعداد استمارة البحث :

تم إعداد الاستمارة البحثية لجمع البيانات المطلوبة. وقد تضمنت الاستمارة عددا من المتغيرات عن حالة المبحوث، من حيث النشأة، ونوع المسكن والمستوى التعليمي لكلا الوالدين، ودخل الأسرة، والحالة الزواجية، والسفر إلى الخارج. كما تضمنت الاستمارة قائمة بالجنسيات العربية موضع الدراسة، وأمام كل جنسية عشرة عبارات، تشكل درجات مقياس المسافة الاجتماعية.

وطلب من كل مبحوث أن يملأ البيانات الخاصة به أولا، ثم يحدد موقفه من

كل جنسية بالقائمة باختيار الجملة التي تعبر عن موقفه من أبناء تلك الجنسية بصفة عامة.

مقياس المسافة الاجتماعية :

تشير المسافة الاجتماعية إلى درجة الألفة والتقارب التي تصف علاقات الأفراد مع بعضهم البعض (Bogardous, 1954 : 339 - 340) ويعرف Bogardous المسافة الاجتماعية بأنها «مقياس للصراع أو النزاع الحالي، والمتوقع بين أفراد جماعة وجماعة أخرى. كما أنه ينبيء بالمشاكل الاجتماعية الحالية أو المتوقعة بين الجماعات. (Miller, 1977: 266).

وهذا يعني أن زيادة المسافة الاجتماعية بين جماعتين تزيد من فرص حدوث صراع (أو احتمال حدوثه) بين أفراد هاتين الجماعتين. وقد عبر بوقاردو عن المسافة الاجتماعية بمسافة يحدها قطبان. أحدهما : يشير إلى القبول المطلق. بينما يشير القطب الآخر إلى الرفض المطلق. ويتوسط القطبين خمس درجات. وهكذا يتكوّن مقياس بوقاردو من سبع درجات هي :

1- القبول التام عن طريق المصاهرة.
2- القبول عن طريق الانتماء للنادي كصديق.
3- القبول عن طريق الانتماء للحي كجار.
4- القبول عن طريق العمل في نفس المهنة.
5- القبول كمواطن في نفس البلد.
6- القبول كمجرد زائر لبلد المبحوث.
7- عدم السماح بدخول بلد المبحوث.

ويرى البعض : أن المقياس - بشكله المذكور - قد وضع ليناسب ظروف المجتمع الأمريكي في فترة زمنية معينة، ولذا فإنه لم يعد ينطبق على المجتمع الأمريكي في الوقت الراهن. ومن هنا فإن كثيرا من الباحثين قد حاولوا إعادة صياغة المقياس، ليلائم الظروف المحيطة بدراساتهم. ومن المحاولات الهامة دراسة كاظم (1991) في قطر، ودراسات أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية. (Miller, 1977: 265-262).

وقد استعان الباحث بالفكرة الأساسية لمقياس المسافة الاجتماعية المذكورة، وقام بتعديلها لتتلائم ظروف الدراسة. ذلك أن المجتمع العربي السعودي يختلف في

كثير من معاييره الاجتماعية عن المجتمع الأمريكي. وقام الباحث بوضع عشرة عبارات، يمكن أن تشكل درجات متفاوتة في مقياس للعلاقة الاجتماعية بين المواطن السعودي والشخص المقيم في المملكة. وقد حكم ترتيب العبارات عدد من الأكاديميين السعوديين. لقد سبق أن ذكرنا أن مقياس (BOGARDOUS) صمم لمتطلبات ثقافة أخرى، وهذا يعني أن تطبيقه على ثقافة المجتمع العربي السعودي دون تغييره غير جائز، لاختلاف الثقافتين. وقد دعا ذلك إلى تحوير لثلاث درجات من المقياس. وهذه الدرجات هي «القبول في النادي» ، «القبول في الحي» ، «والقبول كزميل في العمل» ، حيث سادت في المجتمع الأمريكي تشريعات «رسمية» لمنع «الآخر» من الانتماء للنادي، أو السكن في الحي، أو العمل في مهنة معينة، وهذا يعني أن القرب من الآخر لا تحكمه الرغبات الفردية. ويمكن تفسير التشريعات الرسمية هذه نتيجة للتنوع الإثني (Ethnic Hetrogeneity) ، والثقافي في المجتمع الأمريكي، والاعتقاد بصواب تفاضل عرقي بين الجماعات المكونة له. فالانتماء للنادي والحي والعمل لا تسيرها الرغبات الفردية، بقدر ما يوجهها سياسات تعطي أصحاب الحي والمنتمين إلى النادي والعمل «الحق» في إبعاد أفراد الجماعات التي ترى هذه التشريعات أنها تهدد مصالح أيٍّ من هذه الفئات.

وتبقى الفكرة الرئيسة للمقياس المحور الرئيس الذي بني عليه المقياس المستعمل في هذه الدراسة. ويشترك المقياس في هذه الدراسة مع مقياس بوقاردو في عدة نقاط : فهما يشتركان في طرفي المقياس (المصاهرة ومنع الآخر من دخول بلد المبحوث) بالاضافة إلى قبول الوافد كزائر فقط.

إلا أن مقياس هذه الدراسة قسم المصاهرة إلى نوعين : زواج الآخر من إناث المبحوث، وزواج أقارب المبحوث (الذكور) من إناث الآخر. وهذا التمايز في المصاهرة ينسجم مع مبدأ «الكفاءة» في الثقافة العربية ـ الاسلامية.

وفي هذا الصدد يذكر أبو زهرة، (1965 : 87) بأن الزوجة وأسرتها تعير بالزواج غير الكفء . . بينما لا يعير الزوج لا هو ولا أسرته بالزوجة، وإن لم تكن كفئا[1].

إن مثل هذا التمييز بين درجتي المصاهرة لم تكن واردة في مقياس بوقاردو، لعله لقلة أهمية «النسب» في ثقافة المجتمع الأمريكي.

أما العلاقة الاجتماعية في العمل «المهنة» فقد قسمت إلى ثلاثة أقسام في

مقياس هذه الدراسة. وهي: الزمالة في العمل مع الآخر، وعمل الوافد عند المبحوث، وعمل الوافد عند الغير في بلد المبحوث. والزمالة في العمل تعني وجود تفاعل اجتماعي - ويبقى هذا التفاعل عادة محصوراً في مجال العمل - بين فردين (المبحوث والوافد)، أما عمل الوافد عند المبحوث فعادة لا تحدده الرغبة في التفاعل الاجتماعي مع الوافد «بقدر حاجة» المبحوث لخبرات ومهارات الوافد. أما عمل الوافد عند الغير في بلد المبحوث، فهي أبعد درجة من الجملتين السابقتين. وهذا يعني أن المبحوث لا يمانع أن يعمل الوافد في المملكة العربية السعودية، وإن كان هو شخصياً لا يود الإسهام في تشغيله، ولا التفاعل معه.

أما بالنسبة للصداقة «الانتماء إلى الربع» والمواطنة والجيرة فمفاهيم (Concepts) استخدمها بوقاردو، وإن اختلف ترتيب المحكمين السعوديين لها - في هذه الدراسة - عن ترتيب بوقاردو لها في مقياسه. فالانتماء إلى الربع محكوم برغبات الأفراد ولا يخضع لتنظيمات مشابهة للانتماء للنادي كما كانت الحال في المجتمع الأمريكي. والسبب في ذلك أن المجتمع العربي السعودي يتسم بدرجة عالية من التجانس (Homogeneity) الثقافي والعرقي. وهذا يعني أن الصداقة قرار فردي نسبيا، ويبدو أنها لا تمثل قيمة محورية، كما هي الحال بالنسبة للمصاهرة. أما المواطنة فهي مرحلة تتراجع فيها سيادة القرار الفردي إلى قرارات قد يكون له فيها رأي، إلا أنها محكومة باعتبارات أخرى - سياسية.

أما الجيرة فقد بين المحكمون أنها أبعد مسافة من المواطنة على مقياس المسافة الاجتماعية. ويبدو ذلك منطقيا، حيث إنه من غير المتوقع أن يكون «السعوديون» كمواطنين مقبولين عند بعضهم البعض على الإطلاق، ولهذا فإن هناك تفاضلاً في انتماء بعضهم «إلى الربع» إلا أن كونهم «جيراناً» تتحكم به إمكانيات الأفراد المادية، والعموميات الثقافية للمجتمع [2].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن جيرة الوافد تعني احتمال تبادل الزيارات بين الأسر وبين الأطفال. وقد يكون ذلك غير مرغوب فيه دائما، نظرا لاختلاف العادات والتقاليد بين السعوديين والوافدين.

وكما ذكر سابقاً فقد وزعت العبارات العشر على 15 من أعضاء هيئة التدريس السعوديين بكلية الآداب بجامعة الملك سعود، وقد اختير المحكَّمون من الأكاديميين السعوديين، لخبراتهم البحثية، ولقدراتهم الفكرية (Conceptualization)، ودرايتهم

الاجتماعية؛ وقد طلب من كل منهم ترتيب العباررات العشر حسب ما تعبر عنه كل منها من مسافة اجتماعية. وتم ترتيب العبارات على أساس محصلة آرائهم عليها. وهكذا تكوَّن المقياس من العبارات العشر التالية، مرتبة تبعا للمسافة الاجتماعية. وتمثل الجملة الأولى أكثر درجات القبول، والجملة العاشرة أقل درجات القبول، بالنسبة للمبحوثين على النحو التالي.

1- أن يتزوجوا من قريباتك.

2- أن يتزوج أقاربك الذكور منهم.

3- أن يكونوا من ربعك.

4- أن يكونوا سعوديين مثلك.

5- أن يكونوا جيرانا لك.

6- أن يكونوا زملاءك في العمل.

7- أن يعملوا عندك.

8- أن يعملوا عند غيرك في المملكة.

9- أن يكونوا مجرد زائرين للمملكة.

10- ألا يسمح لهم بدخول المملكة.

وبعد جمع البيانات أعطيت إجابات المبحوثين درجات من 1 إلى 10 حسب ترتيب العبارة التي اختارها المبحوث، لتعبر عن أقرب مسافة بينه وبين أبناء الجنسية المعنية. وقد حسب متوسط المسافة بين السعوديين وأبناء كل جنسية بناءعلى ذلك. وكما اقترح Bogardous. ولتوضيح كيفية حساب تلك المسافة نفترض أننا سألنا عشرة مبحوثين عن جنسيتين أ ، ب، وكانت تكرارات إجاباتهم كما هو موضح بجدول رقم (3).

وهكذا تكون المسافة الاجتماعية بين المبحوثين العشرة، وبين الجنسية (أ) هي 80 ÷ 10 = 8 درجات. وتكون المسافة بين المبحوثين العشرة والجنسية (ب) هي 40 ÷ 10 = 4 درجات. وهذا يعني أن المبحوثين يشعرون أن الجنسية (ب) أقرب إليهم من الجنسية (أ). إلا أن هذا لا يعني أن المبحوثين يفضلون الجنسية (ب) ضعف تفضيلهم للجنسية (أ)، لأن المقياس لا يحتوي على درجة صفر مطلق. كما أن المسافة بين وحدات المقياس ليست متساوية. (إبراهيم وآخرون، ب.ت: 314).

جدول رقم (3)

مثال توضيحي لحساب درجات المسافة الاجتماعية

عدد المبحوثين	موقع الإجابة على المقياس	مجموع درجات الإجابة لجنسية أ	درجة المسافة الاجتماعية لجنسية أ	موقع الإجابة على القياس	مجموع درجات المسافة لجنسية ب	درجة المسافة لجنسية ب
3	10	30=3 x 10	8=10÷80	5	15=3 x 5	4=10÷40
4	8	32=4 x 8		4	16=4 x 4	
3	6	18=3 x 6		3	9 = 3 x 3	
10		80	8		40	4

وصف العينة

سبق أن ذكرنا أن عينة الدراسة مكونة من الطلاب الذكور بجامعة الملك سعود، والذين درسوا في الفصل الثاني من عام 1412/1411 هـ . أما خصائص هذه العينة الديموغرافية فهي كالتالي :ـ

لقد بيَّنت الدراسة أن 17,1% (83) طالبا مسجلين في كلية العلوم الإدارية، وهي أعلى النسب. تلي كلية العلوم الإدارية كلية الهندسة، حيث بلغت نسبة طلبتها 16,3% (79) طالبا، وفي المرتبة الثالثة تأتي كلية العلوم، حيث بلغت نسبة طلبتها 15,2% (74) طالبا. أما بقية الطلاب فموزعون على كليات الجامعة ومعاهدها المختلفة. ولم تمثل كلية العلوم التطبيقية في العينة.

أما جنسية والدة المبحوث، فقد أوضح 93,4% (454) من المبحوثين أن جنسية والدتهم سعودية، ولم يبين 4,9% (24) جنسية والداتهم. وعلى كل حال يمكن القول: إن معظم المبحوثين نشأوا في أسر سعودية.

وبالنسبة لتوزيع المبحوثين على المستويات الدراسية فإن غالبيتهم 29,2% (142) بينوا أنهم في المستوى الأول، كما بين 27% (131) أنهم في المستوى الثاني، ولم يبين 15,4% (72) مستواهم الدراسي. أما بقية المبحوثين فهم موزعون على المستويات الدراسية المختلفة.

وعند سؤال المبحوثين عن نشأتهم أهي حضرية، أو ريفية، أو بدوية، تبين أن معظم المبحوثين 64% (311) نشأوا في بيئة حضرية، يلي ذلك فئة المبحوثين الذين نشأوا في بيئة ريفية، حيث شكلوا 27,6% (134) أما 7% (34) فقد بينوا أنهم نشأوا في بيئة بدوية، ولم يبين 1,4% (7) من المبحوثين مكان نشأتهم.

أما بالنسبة لسكن الأسرة فقد تبين أن 67,5% (382) يقيمون في فيلا يلي هذه الفئة أولئك الذين تقيم أسرهم في بيوت شعبية، إذ بلغت نسبتهم المئوية 16,3% (79) أما من تقيم أسرهم فى شقق أو قصور فقد بلغت نسبتهم المئوية 12,3% (60) و (16) 3,3% على التوالي. ولم يبين ثلاثة طلاب نوع سكن أسرهم.

وعند سؤال المبحوثين عن تعليم آبائهم، أوضح المبحوثون أن 18,7% (91) من الآباء أميون، كما تبين أن من لديه إلمام بالقراءة والكتابة والتعليم الابتدائي قد بلغت نسبتهم 27,3% (136). أما فئة من لديهم تعليم ثانوي أو متوسط فقد بلغت نسبتهم 19,3% (94)، أما فئة الآباء الذين لديهم تعليم جامعي أو فوق الجامعي فقد بلغت نسبتهم المئوية 15% (73). ولم يبين 19,6% (95) من المبحوثين تعليم آبائهم. ويمكن القول : إن معظم آباء المبحوثين الذين أجابوا ليسوا أميين. إضافة إلى ذلك فإن عدم تعليم الآباء لم يمنع الأبناء من الطموح لنيل تعليم جامعي، يشجعهم في ذلك مجانية التعليم، والسكن، ودعم الدولة لهم بمكافآت شهرية.

وبالنسبة لدخل الأسرة فقد أوضح 30,7% (149) أن دخول أسرهم تساوي عشرة آلاف ريال أو أكثر، أما من تتراوح دخول أسرهم بين ستة آلاف إلى أقل من عشرة آلاف، فقد بلغت نسبتهم المئوية 25,6% (124). كما أفاد المبحوثون أن 32,9% (160) منهم تتراوح دخولهم بين ألفين إلى أقل من ستة آلاف ريال شهريا. أما من تقل دخول أسرهم عن ألفين فقد بلغت نسبتهم 6,6% (32) ولم يبين (20) 4,2% من المبحوثين دخول أسرهم. وبصفة عامة يمكن القول : إن معظم أسر المبحوثين يتمتعون بدخول مرتفعة.

أما عند سؤال المبحوثين عن زياراتهم للدول الأخرى، العربية، والآسيوية (غير العربية)، والأوروبية، (والأمريكية والأفريقية) (غير العربية) فقد بين المبحوثون أن 44,2% (215) لم يزوروا أيا من الدول العربية، ولم يدل 8,2% (40) برأي في ذلك. أما بقية المبحوثين، والذين يمثلون 50% من العينة فقد أفادوا أنهم زاروا دولة عربية مرة واحدة على الأقل.

أما زيارة المبحوثين إلى الدول الآسيوية (غير العربية) فقد أفاد 68,5% (333) أنهم لم يزوروا دولا آسيوية (غير العربية). ولم يبين 12,1% (59) رأيا في ذلك. أما بقية المبحوثين والتي بلغت نسبتهم 19,4% (94) فقد زاروا دولا آسيوية.

وبالنسبة لزيارة المبحوثين إلى أوروبا فقد بين 61,9% (340) أنهم لم يزوروا أوروبا، وقد امتنع 11,7% (57) عن الإدلاء بآرائهم حول ذلك. أما بقية المبحوثين والتي تزيد قليلا عن ربع المبحوثين فقد زاروا دولة أوروبية مرة واحدة على الأقل.

أما بالنسبة للولايات المتحدة وكندا فقد أوضح 73% (355) أنهم لم يزوروا تلك القارة، وامتنع 12,6% (61) عن الإدلاء برأيهم. أما بقية المبحوثين والتي تقل عن ربع المبحوثين، فقد زاروا تلك القارة مرة واحدة على الأقل.

وعن زيارة المبحوثين لأفريقيا (غير العربية) تبين من إجابات المبحوثين أن 83,5% (406) لم يزوروا تلك الدول، وامتنع 12,80 (62) عن إبداء رأيهم. أما بقية المبحوثين والتي تمثل أقل من خمس المبحوثين فقد زاروا دولة أفريقية غير عربية مرة واحدة في الأقل.

ويمكن القول : إن سفر المبحوثين إلى الخارج محدود، إلا أن الدول العربية تحتل المرتبة الأولى في تفضيل الذين سافروا إلى الخارج. يلي ذلك الدول الأوروبية، والدول الآسيوية (غير العربية)، فأمريكا الشمالية، فأفريقيا (غير العربية).

وبصفة عامة فإن المبحوثين طلاب جامعيون، أو أن معظمهم في المستوى الأول من الدراسة، كما أن أكثر من نصف المبحوثين نشأوا في بيئة حضرية، وأسر سعودية، يعيشون في مساكن حديثة، كما تتمتع أسرهم بدخول مرتفعة، ويدير شؤون أسرهم آباء متوسطو التعليم. أما بالنسبة لسفرهم إلى الخارج فإن معظمهم زار دولة عربية مرة واحدة في الأقل، كما زار بعض منهم دولا آسيوية، وأوروبية، وأمريكية، وأفريقية. إلا أن نسبة هؤلاء أقل بكثير من نسبة أولئك الذين زاروا الدول العربية.

تحليل النتائج

لقد ذكرنا سابقا أننا طلبنا من المبحوثين أن يحددوا رأيهم في كل جنسية عربية، وذلك باختيار العبارة التي يرون أنها تصف المسافة الاجتماعية بينهم وبين كل من الجنسيات العربية. ويعرض جدول (4) التكرارات لإجابات المبحوثين، بالنسبة لكل جنسية، كما يبين الجدول أيضا المسافة الاجتماعية المحسوبة لكل

جنسية، وترتيبها بين الجنسيات المدروسة. ويتضح من الجدول أن أقرب الجنسيات إلى المبحوثين هي الجنسية القطرية. حيث مثل متوسط المسافة بين القطريين والمبحوثين 4,65 درجة. وهذه النتيجة تشير إلى أنه بالرغم من أن القطريين أقرب الجنسيات العربية إلى المبحوثين، إلا أن هناك مسافة اجتماعية واضحة تفصل بين المبحوثين والقطريين، حيث تمثل نصف مدى مقياس المسافة الاجتماعية، والذي يتراوح بين 1 إلى 10 درجات. وهذا يعني أن المبحوثين لا يشعرون بالقرب الاجتماعي الواضح لأي من الجنسيات العربية. فلو وضعنا معدل المسافة الاجتماعية بين المبحوثين والقطريين على مقياس المسافة الاجتماعية، يتضح لنا أنه يقع على المرتبة الرابعة من المقياس والتي تقول : «أن يكون سعوديا مثلي» وهذا يعني أن القطريين ليسوا على درجة كافية من القرب، بأن يكونوا «من الربع»، أو أن يتزوج أقارب المبحوثين. من قطريات، أو يتزوج القطريون من قريبات المبحوثين. وربما يرجع ميل السعوديين إلى حفظ مسافة بينهم وبين الجنسيات العربية إلى الحداثة النسبية لتوحيد المملكة العربية السعودية، والتي كانت حتى أوائل هذا القرن الميلادي مرتعا للصراعات القبلية والإقليمية. وكان من نتائج تلك الصراعات اعتبار من لاينتمون إلى منطقة أو قبيلة معينة من السعوديين بأنهم «أجانب» عندما يحلون بين أهل منطقة أو مدينة سعودية أخرى. ولهذا فإنه من المحتمل أن تكون المسافة الاجتماعية التي تفصل بين أقرب الجنسيات العربية عن المبحوثين يحتفظ بها المبحوثون للجماعات المكونة للمجتمع العربي السعودي.

من ناحية أخرى توضح بيانات الجدول أن اليمنيين أكثر الجنسيات العربية بعدا عن السعوديين بمسافة اجتماعية متوسطها 8,12 درجة.

وهذه النتيجة تضع قرب اليمنيين من السعوديين في المرتبة الثامنة على مقياس المسافة الاجتماعية. وهذا يعني أن المبحوثين لا يرغبون بالتفاعل الشخصي مع اليمنيين، سواءً في السكن أو العمل لديهم. إلا أنهم لا يمانعون أن يعمل اليمنيون عند الغير في المملكة.

. أما الجنسيات العربية الأخرى فتقع بين القطريين واليمنيين. ويأتي الإماراتيون في المرتبة الثانية، بعد القطريين، يليهم الكويتيون، فالبحرينيون، فالعمانيون، فالسوريون، فالمصريون، فالمغاربة، فالسودانيون، فاللبنانيون، فالجزائريون،

جدول رقم (4)

تكرار المبحوثين على مقياس المسافة الاجتماعية : من 1 إلى 10

الدرجات / الجنسية	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المعدل	الترتيب* أ	ب	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
قطري	14	35	88	156	70	47	4	23	44	5	4,654	1	4	2,075	44,6
إماراتي	21	44	83	76	74	49	61	18	52	8	5,031	2	10	2,327	46,3
كويتي	27	39	70	70	129	52	7	16	57	19	5,230	3	16	2,379	45,5
بحريني	13	26	66	79	134	47	8	20	80	13	5,344	4	14	2,312	43,26
عماني	11	19	72	57	141	72	9	23	74	8	5,397	5	9	2,184	40,5
سوري	11	90	34	29	55	108	30	56	59	24	5,640	6	19	2,544	45,10
مصري	8	31	38	35	46	126	46	76	55	25	6,309	7	13	2.252	35,2
مغربي	5	39	23	28	62	129	34	71	82	13	6,397	8	11	2.211	34,5
سوداني	5	4	25	27	61	86	117	75	57	29	6,665	9	3	1,906	28,6
تونسي	4	19	29	26	53	72	92	66	91	34	6,710	10	10	2,176	32,5
لبناني	7	42	18	16	44	54	101	79	73	52	6,763	11	18	2,388	35,3
جزائري	7	10	28	31	55	83	80	60	100	32	6,780	12	8	2,151	31,7
أردني	10	19	16	18	43	58	23	109	90	100	7,354	13	17	,399	32,6
صومالي	5	8	10	19	35	51	44	173	117	24	7,393	14	2	1,863	25,2
ليبي	8	9	5	20	38	57	22	131	137	49	7,424	15	6	2,118	28.5
عراقي	5	7	24	27	36	43	10	50	181	103	7,749	16	7	2,134	27,4
موريتاني	2	1	12	18	18	41	31	95	228	40	7,977	17	1	1,739	21,8
فلسطيني	5	12	13	20	25	40	26	58	148	139	7,986	18	12	2,242	28,1
يمني	4	7	13	19	23	23	40	76	140	141	8,115	19	5	2,088	25,7
المجموع لكل عبارة	172	451	677	771	1142	1238	785	1275	1865	858					
نسبة الاجابات	%1,9	%4,9	%7,3	%8,4	%12,4	%13,4	%8,5	%13,8	%20,2	%9,3					
المجموع الكلي	9234														

* يرمز «أ» إلى الترتيب على ضوء المتوسط.

يرمز «ب» إلى الترتيب على ضوء معامل الاختلاف.

فالأردنيون، فالصوماليون، فالليبيون، فالعراقيون، فالموريتانيون، وأخيرا الفلسطينيون.

وبالنظر إلى الانحرافات المعيارية لدرجات المسافة الاجتماعية نجد أنها تتفاوت بين 1,737 درجة للجنسية الموريتانية و2,544 للجنسية السورية. وهذا يوضح أن هناك اختلافا في درجة تشتت المبحوثين في النظر إلى الجنسيات المختلفة. ويبدو بصفة عامة أن المبحوثين يميلون إلى الاتفاق حول الجنسيات الأكثر بعداً عنهم، أكثر من اتفاقهم على الجنسيات الأكثر قربا منهم، حيث يميل الانحراف المعياري إلى الانخفاض عند ارتفاع متوسط المسافة الاجتماعية، ويميل إلى الارتفاع عند انخفاض متوسط المسافة الاجتماعية. وهذا الاختلاف يكون أكثر وضوحاً عند الاعتماد على معامل الاختلاف، الذي يعبر عنه بالانحراف المعياري، كنسبة مئوية من المتوسط الحسابي.

هذا وقد تم ترتيب الجنسيات تصاعدياً تبعاً لقيمة الانحراف المعياري، ثم حسب معامل ارتباط الرتب (معامل ارتباط سبيرمان) بين الرتب، تبعاً للمتوسط الحسابي، والرتب تبعاً للانحراف المعياري، فكان معامل الارتباط - 38.. وهو يؤكد وجود علاقة عكسية بين متوسط درجات المسافة الاجتماعية والانحراف المعياري لتلك الدرجات، وهذا يميل إلى تأكيد فكرة أن المبحوثين أكثر اتفاقا على الحكم على الجنسيات التي يرونها بعيدة عنهم، في حين يقل اتفاقهم على الجنسيات الأكثر قربا منهم.

وهذه النتائج تؤكد وجود تمايز واضح في تفضيل المبحوثين لأبناء الجنسيات العربية المختلفة.

وفي محاولة لمعرفة أسباب تفاوت قرب الجنسيات العربية من المبحوثين سنحاول الاعتماد على المتوسط الحسابي ومنوال الإجابات لكل من الجنسيات العربية. حيث أمكن تصنيف الجنسيات العربية إلى ست مجموعات. [3] وتحوي المجموعة الأولى كلاً من قطر، والإمارات العربية، والكويت، والبحرين، وعمان والتي يتراوح معدل المسافة الاجتماعية بينها وبين السعوديين بين 4,654 درجة و5,396 درجة. ويقع منوال الإجابات لهذه الجنسية على مقياس المسافة الاجتماعية بين الدرجة الثالثة والدرجة الخامسة. ويقع منوال الإجابات للإمارات العربية في الدرجة الثالثة، كما يقع منوال الإجابة بالنسبة لقطر في الدرجة الخامسة. ويشترك مواطنو هذه الجنسيات بالانتماء إلى مجلس التعاون الخليجي، والإحساس بالمصير المشترك.

خصوصا إبان حرب تحرير الكويت. إضافة إلى ذلك فإن شعوب هذه الجنسيات تضم بعض الجماعات القرابية، التي تعتبر امتدادا للقبائل العربية في المملكة العربية السعودية مما يمكن أن يفسر قرب المبحوثين إلى هذه الجنسيات أكثر من الجنسيات العربية الأخرى.

أما المجموعة الثانية فتضم كلا من سوريا، ومصر والمغرب. أما متوسط المسافة الاجتماعية لهذه الجنسيات فهو (5,640) (6,309) (6,397) لكل منهم على التوالي. ويلاحظ أن هناك تمايزا بين الجنسية السورية والجنسيتين الأخريين. وقد يكون هذا راجع إلى إجابات المبحوثين الواضحة في موافقة المبحوثين على الزواج من هذه الجنسية ومصاهرتها. وعند النظر إلى منوال التكرارات نتبين أن هذه الجنسيات الثلاث تقع في المرتبة السادسة على مقياس المسافة الاجتماعية. وهذا يعني أن موقف أغلب المبحوثين من هذه الجنسيات متشابهة. وقد يكون لدعم هذه الدول للمملكة العربية السعودية إبان حرب الخليج دور في قربها من السعوديين، وقرب هذه الجنسيات من بعضها البعض. ويمكن أن نسمي هذه المجموعة من الجنسيات بالمجموعة المتحالفة.

أما المجموعة الثالثة فتضم ثلاث جنسيات، هي : السوداني، والتونسي، واللبناني، وأما متوسط المسافة الاجتماعية لهذه الجنسيات فهو : 6,665 و6,710 و6,762 على التوالي. ويقع منوال الإجابات بالنسبة لهذه الجنسيات في الدرجة السابعة على مقياس المسافة الاجتماعية. أي أن غالبية المبحوثين لا يرون مانعا في أن يعمل المنتمون إلى هذه الجنسيات عندهم. وقد يفسر موقف المبحوثين من هذه الجنسيات بأن يعملوا لديهم، بعدهم الجغرافي عن المبحوثين والانقسام داخل هذه المجتمعات حول موقف حكوماتهم من المملكة العربية السعودية إبان حرب الخليج وتحرير الكويت. إضافة إلى ذلك، فإن أياً من الجنسيات السابقة لا تشترك مع المملكة العربية السعودية بحدود، مما يجعلها أقل تهديدا مباشرا للمملكة العربية السعودية. ويمكن أن نطلق على هذه المجموعة المجموعة الانتقالية.

أما المجموعة الرابعة فتضم جنسيتين، هما : الأردن، والصومال. ومتوسط المسافة الاجتماعية 7,54 و7,393 لكل منهما على التوالي. إلا أن منوال الإجابات لكل من الجنسيتين يضعهما في المرتبة الثامنة في سلم المسافة الاجتماعية. وهذا يعني أن هاتين الجنسيتين غير مرغوب بهما في العلاقات الأولية. إلا أن المبحوثين لا يرون

تهديدا لمصالح المبحوثين يستحق أن يحرموا من منفعة العمل لدى الآخرين في المملكة. ومن الملاحظ أن هذه المجموعة تضم الأردن، والتي اتسم موقف حكومتها بالتشكيك بأهداف ونوايا المملكة العربية السعودية إبان حرب تحرير الكويت. أما بالنسبة للجنسية الصومالية فقد يعزي وجودها مع الأردن على نفس المسافة الاجتماعية لعدم وجود جالية صومالية كبيرة في المملكة، مما نتج عنه قلة التفاعل بين السعوديين وأبناء هذه الجنسية. .ويمكن أن نطلق على هذه المجموعة مجموعة التهديد البسيط.

وتضم المجموعة الخامسة، خمس جنسيات، هي : الجزائر، وليبيا، والعراق، وموريتانيا، وفلسطين. والتي يقع منوال الإجابات بالنسبة لها على الدرجة التاسعة من مقياس المسافة الاجتماعية. وهذا يعني أن علاقة المبحوثين بأبناء هذه الجنسيات ينحصر في مجرد وجودهم كزائرين في المملكة العربية السعودية. بعبارة أخرى فإن المبحوثين لا يفضلون التعامل مع أبناء هذه الجنسيات، بل يفضلون الابتعاد عنهم. وبالنظر إلى هذه المجموعة ـ فإن ما يجمع الليبي والعراقي والفلسطيني هو اتخاذ حكوماتهم موقفا مناهضا للمملكة العربية السعودية إبان حرب الخليج، بل إن العراق كان يشكل مصدر الخطر بالنسبة للمملكة العربية السعودية، أما الجزائر فإنه بالرغم من وجودها في هذه المجموعة على ضوء المنوال، فإن متوسط الإجابات يضعها في موقع أفضل بكثير من بقية الجنسيات الأخرى، فبينما كان متوسط الإجابات بالنسبة لليبيا والعراق وموريتانيا وفلسطين على التوالي 7,424 و7,749 و7,977 و 7,986 فإن متوسط إجابات المبحوثين للجنسية الجزائرية 6,780 أما بالنسبة لموريتانيا فقد يكون السبب في وجودها مع هذه الفئة قلة مواطنيها في المملكة. وقد يمثل موقف المبحوثين من هذه الجنسية بالمقولة المعروفة : إن الإنسان عدو مالا يعرف. وبصفة عامة يمكن أن نطلق على هذه المجموعة مجموعة التهديد الحقيقي.

وتضم المجموعة السادسة جنسية واحدة هي اليمني ويقع منوال الإجابات لهذه الجنسية في الدرجة العاشرة من مقياس المسافة الاجتماعية، أي أن أغلبية المبحوثين يرون إبعادهم، وعدم السماح لهم بدخول المملكة العربية السعودية. إلا أن متوسط الإجابات أكثر تسامحا مع هذه الجنسية. إذ يقع في المرتبة الثامنة من سلم المسافة الاجتماعية. وهذا يعني أن المبحوثين بصفة عامة لا يرغبون في العلاقات الأولية معهم، إلا أنهم لا يمانعون من أن يعملوا عند الآخرين في المملكة العربية

السعودية. وسواء قيمنا موقع الجنسية اليمنية على ضوء المنوال، أم على ضوء المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين، تبقى الجنسية اليمنية أبعد الجنسيات العربية عن المبحوثين.

لقد كان متوقعا، بعد تحرير الكويت، أن تكون المسافة الاجتماعية بين المبحوثين والجنسية العراقية أكبر المسافات الاجتماعية بين المبحوثين والجنسيات العربية المدروسة، إلا أن النتائج بينت أن الجنسية اليمنية هي الأبعد، وليست الجنسية العراقية، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى عدة عوامل، منها : ما «أشيع» أن أعمالا مشينة قام بها أفراد يمنيون يقيمون في المملكة العربية السعودية. من ضمن هذه الإشاعات أن الخبازين اليمنيين ـ وهم الأغلبية في هذه المهنة ـ وضعوا زجاجا مطحونا مع الدقيق عند صناعة الخبز، ومن ثم بيعه للناس. ونتيجة لهذا، حسب ما راج من إشاعات، أن أصيب المستهلكون للخبز، بما في ذلك الأطفال والنساء بتشققات، ونزيف في المعدة والأمعاء ومن الإشاعات أيضا أن اليمنيين يجمعون السكاكين والخناجر لاستعمالها ضد السعوديين في أية لحظة، كما حدث أن «ذبح» أفراد يمنيون سعودياً خالفهم الرأي ! وبصرف النظر عن مصداقية هذه الإشاعات حول اليمنيين، يبدو أن شعوراً من الخوف، والحذر خيم على تفكير السعوديين، وأثر على علاقتهم باليمنيين، بمعنى أن هذه الإشاعات صورت اليمنيين بأنهم «عدو في الداخل» خصوصا أنهم كانوا منتشرين في مدن وقرى المملكة العربية السعودية.

ومن المحتمل أن موقف حكومة اليمن من حرب الخليج عزز مخاوف السعوديين من الأفراد اليمنيين وأضفى مصداقية على هذه الإشاعات. لقد أنيط بالجيوش المتحالفة صد «العدو» المعلن ـ العراق ـ على الحدود، أما «العدو في الداخل» ـ الجنسية اليمنية ـ فمن الضروري تحديد هويته وعزله اجتماعيا واقتصاديا. أي توسيع المسافة الاجتماعية بين هذه الجنسية والمجتمع الذي يقيم فيه. ويبدو أن هذه الإشاعات إضافة إلى الاختلافات المذهبية، وخلاف الدولتين (اليمن والسعودية) على الحدود، أثر على موقف المبحوثين من الجنسية اليمنية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مساعدات المملكة العربية السعودية الاقتصادية، والصحية، والتعليمية، كانت تتدفق على اليمن لسنوات طويلة، إضافة إلى أن المواطن اليمني كان ـ وحتى وقت قريب ـ يتمتع بميزات لم تمنح لأي مواطن عربي آخر. من هذه الميزات، مثلا عدم حاجة المواطن اليمني لتأشيرة دخول

المملكة، كما أن السوق كان مفتوحا أمام المقيم منهم في المملكة لطلب الرزق، والانخراط في المهن، كالبناء، والنجارة، والميكانيكا، والكهرباء، والخبازة، والبيع، بصفة عامة. ومن المحتمل أن ما أثير من إشاعات حول اليمنيين المقيمين في المملكة العربية السعودية إضافة إلى موقف حكومة اليمن من حرب تحرير الكويت وعلى ضوء ما قدمه المجتمع السعودي وحكومته لليمن، مثل خيبة أمل المبحوثين في هذه الجنسية، حيث إنها تمثل أبعد مسافة بين المبحوثين وأي من الجنسيات العربية.

ويمكن تلخيص النتائج المذكورة في جدول رقم (5) والذي يعرض المجموعات الست من الجنسيات، مع بيان موقع كل منها على مقياس المسافة الاجتماعية على ضوء كل من المنوال والمتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين.

وإذا نظرنا إلى مدى إحساس المبحوثين بالقرب أو البعد عن «الجنسية العربية» التي تقيم في المملكة العربية السعودية فإننا سوف نحسب النسب المئوية لمجموع إجابات المبحوثين لكل عبارة من عبارات المقياس العشر. وتبلغ النسبة المئوية للعبارة الأولى «أن يتزوجوا من قريباتي» 1,9% فقط من الإجابات، وهذه النسبة الضئيلة تدل على أن المبحوثين لا يرغبون مصاهرة مواطني الدول العربية. ومع ضآلة هذه النسبة فهي مركزة على أبناء الخليج، وذلك أن نصف الإجابات خاصة بمواطني الدول الخليجية، مع ميل واضح نحو الكويتي والإماراتي.

وبالنسبة للعبارة الثانية أن يتزوج أقارب المبحوث الرجال من الجنسيات العربية فإن نسبة الإجابات بلغت 4,9% وهذه النسبة تدل على قبول أكبر من الجملة التي سبقتها. إلا أن الإجابة عليها مشتتة وإن كانت محصورة في المجموعة الخليجية، والمجموعة التحالفية، مع تركيز أكثر على الجنسية السورية. وبلغت نسبة الإجابة بالنسبة للجملة الأولى والثانية 6,8% وهي قليلة، وتشير إلى انخفاض رغبة المبحوثين في مصاهرة الجنسيات العربية.

وبالنسبة للجملة الثالثة : أن يكونوا من «الربع» فإن نسبة الإجابات بلغت 7,3% من مجموع الإجابات وتتركز الإجابات على مواطني دول الخليج، وتبرز أكثر بالنسبة للقطري والإماراتي. وهذه النتيجة تدل على عدم رغبة المبحوثين في إدخال الجنسيات العربية في صداقاتهم بشكل عام، مع تفضيل الخليجيين على غيرهم. أما بالنسبة للجملة الرابعة : أن يكونوا سعوديين مثل المبحوثين. فإن نسبة إجابات

المبحوثين بلغت 8,4% من مجموع الإجابات. وهذه النسبة تعني قبولا محدودا لمواطني الدول العربية كمواطنين سعوديين.

جدول رقم (5)

موقع الجنسيات المختلفة على مقياس المسافة الاجتماعية

الجنسية	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
قطري				م*						
إماراتي			م		*					
كويتي					م*					
بحريني					م*					
عماني					م*					
سوري					*	م				
مصري						م*				
مغربي						م*				
سوداني						*	م			
تونسي						*	م			
لبناني						*	م			
جزائري						*			م	
أردني							*	م		
صومالي							*	م		
ليبي							*		م	
عراقي							*		م	
موريتاني							*		م	
فلسطيني							*		م	
يمني								*		م

* : يرمز إلى موقع الجنسية على مقياس المسافة الاجتماعية على ضوء المتوسط للإجابات.

م : يرمز إلى موقع الجنسية على مقياس المسافة الاجتماعية على ضوء المنوال للإجابات.

ويحظى مواطنو الخليج بنسبة كبيرة داخل هذه النسبة، وإن كان المبحوثون يميلون إلى الجنسية القطرية، كجنسية مقبولة؛ أن تكون سعودية أكثر من غيرها من الجنسيات العربية.

وتبلغ نسبة إجابات المبحوثين للعبارة الخامسة : أن يكونوا جيرانا للمبحوثين 12,4% من مجموع الإجابات. وتتركز الإجابات على مواطني دول الخليج. مع وجود تفضيل نسبي لكل من الجنسية : الكويتية، والبحرينية، والجنسية العمانية. أما بالنسبة للجملة السادسة «أن يكونوا زملاء في العمل» فقد بلغت نسبتها 13,4% من مجموع الإجابات، مع تفضيل واضح لكل من : المغربي، والمصري، والسوري. ويدل ذلك على أن السعوديين أكثر قبولا للجنسيات العربية في مجال العمل والعلاقات الثانوية من قبولهم في العلاقات الأولية والخاصة. وتبلغ نسبة الإجابات للعبارة السابعة «أن يعملوا عندك» فقد بلغت 8,5% من الإجابات. وهي أقل من الجملة التي سبقتها، وقد يكون سبب ذلك أن فئة المبحوثين يميلون إلى : السودانيين، واللبنانيين. وقد يكون لأمانة السودانيين، ومهارة اللبنانيين أثر في ذلك. ويؤيد هذا التفسير دراسة كاظم في قطر. أما بالنسبة للعبارة الثامنة أن يعملوا عند غيرك في المملكة فقد بلغت نسبة الإجابات 13,8% من مجموع الإجابات، وتميل إجابات المبحوثين نحو الأردني، والصومالي، والليبي. وهذه النسبة مساوية تقريبا للجملة السادسة، والتي تقول : أن يكونوا زملاء في العمل. وبالنسبة للجملة السادسة فإن الجنسيات العربية المفضلة هي :السورية، والمصرية، والمغربية. أما بالنسبة للجملة الثامنة فإن الجنسيات المرغوب عملها عند الغير - أي لا يربطها بالمبحوث أي صلة - فهي الجنسيات: الأردنية، والصومالية، والليبية.

أما بالنسبة للجملة التاسعة «أن يكونوا مجرد زائرين للمملكة» فإن نسبتها 20,2% من مجموع الإجابات. وهي أعلى النسب، لأي من الجمل العشر.

ويبدو من التكرارات : أن الجنسيات الخليجية، والجنسيات المتحالفة، لها تكرارات بسيطة. بينما نجد أن الجنسيات الأخرى تحظى بتكرارات مرتفعة نسبيا، وهذا يعني أن جنسيات المجموعات الأخرى يرحب بها المبحوثون كزائر فقط.

أما بالنسبة للجملة العاشرة «ألاّ يسمح لهم بدخول المملكة» فإن نسبتها بلغت 9,3% من مجموع الإجابات. وتتمحور إجابات المبحوثين حول أربع جنسيات، هي: الجنسية اليمنية، والفلسطينية، والعراقية، والأردنية. وعند مقارنة هذه النسبة بنسبة

الإجابات للجملة الأولى والتي تمثل القطب الآخر للمقياس نجد أنها تقارب خمسة أضعاف النسبة للجملة الأولى. بمعنى أن نسبة الإجابات التي تقبل الجنسيات العربية تمثل خمس (1/5) الإجابات غير المؤيدة للجنسيات العربية.

وتشير الإجابات عامة إلى أن السعوديين يميلون إلى حفظ مسافة اجتماعية بينهم وبين الجنسيات الأخرى. وتظهر هذه المسافة جلية في مجال العلاقات الحميمة. كالمصاهرة، والصداقة، والجيرة. أما في مجال العلاقات الثانوية وطلب الرزق فإن المبحوثين يبدون أكثر انفتاحا وترحيبا بمواطني البلدان العربية. إلا أن المبحوثين لا يبدون تسامحا مع كل من الأردن واليمن وفلسطين والعراق. وهذا وضع يمكن إدراكه على ضوء الحوادث التي سبقت القيام بهذا البحث.

وبصفة عامة، يمكن القول : إن المبحوثين يفضلون الكويتي على الجنسيات العربية الأخرى في الزواج من قريباتهم، يلي الكويتي الإماراتي. أما بالنسبة لزواج الأقارب الذكور من الجنسيات العربية، فإن المبحوثين يفضلون الجنسيات السورية بالدرجة الأولى، يليها الجنسية الإماراتية، فالجنسية اللبنانية. أما في مجال الصداقة الحميمة (من الربع) فإن المبحوثين يفضلون الخليجيين بصفة عامة، والقطري بشكل خاص، ويأتي بعد القطري الإماراتي في هذا المجال. أما بالنسبة لمن يمنح الجنسية السعودية بين العرب، فإن المبحوثين يفضلون الخليجيين أيضا على الجنسيات العربية الأخرى، كما أنهم يفضلون الجنسية القطرية في الدرجة الأولى، فالجنسية البحرينية. وفي مجال الجيرة، يفضل المبحوثون الخليجيين كجيران لهم بوجه عام. وتأتي الجنسية العمانية المفضلة على بقية الجنسيات، تليها الجنسية البحرينية. أما الزمالة في العمل فيفضل المبحوثون الجنسية المغربية، تليها الجنسية المصرية.

وتأتي الجنسية السودانية في الدرجة الأولى من بين الجنسيات العربية التي ذكر المبحوثون أنهم يودون أن تعمل لديهم، تليها الجنسية اللبنانية. أما الجنسية التي رأى المبحوثون أن تعمل عند غيرهم في المملكة فهما الجنسية الصومالية، والليبية، على التوالي. أما الجنسية التي رأى المبحوثون أن يزوروا المملكة فقط، فهي الجنسية الموريتانية، يليها الجنسية العراقية. أما الجنسية التي رأى المبحوثون عدم السماح لها بدخول المملكة (لو كان لهم من الأمر شيء) فهي الجنسية اليمنية، فالجنسية الفلسطينية.

وبصفة عامة يمكن القول : إن المبحوثين يفضلون الخليجيين في المجالات القريبة إلى نفوسهم، كالمصاهرة، بالاضافة إلى الجنسية السورية ـ والصداقة.

وتبقى بقية الجنسيات العربية موزعة على المجالات البعيدة نسبيا عن المبحوثين، وإن كانت الجنسية اليمنية تحظى بأعلى درجة من البعد عن المبحوثين.

وعليه فإنه لا يمكن معرفة موقف المبحوثين تماما من هذه الجنسيات العربية، أهو ثابت أو مؤقت، نتيجة حرب تحرير الكويت، مما يدعو إلى القيام بدراسة أخرى لتقصي هذه النقطة.

وفي محاولة للتعرف على علاقة الصفات الديموغرافية للمبحوثين بإجاباتهم على مقياس المسافة الاجتماعية استعمل تحليل التباين واختبارات ف. وقد حسبت قيم ف لاختبار الفروق بين المبحوثين عند تصنيفهم حسب المستوى الدراسي من حيث المسافة الاجتماعية بينهم وبين كل من الجنسيات المدروسة. وتوضح النتائج أن قيمة ف غير معنوية لكل الجنسيات، ماعدا الفلسطيني والسوداني، حيث بلغت 2,51 و2,46 وهما معنويان على مستوى 0,05، وهذا يعني اختلاف المسافة الاجتماعية بين السعوديين، وكل من الفلسطينيين، والسودانيين، باختلاف المستوى التعليمي للسعوديين. وعند حساب قيم ف لاختبار الفروق بين المبحوثين عند تصنيفهم على أساس النشأة، اتضح أنه لا توجد فروق تذكر بين المبحوثين، بصرف النظر عن نوع النشأة. وهذا يعني أن النشأة لا تؤثر على المسافة الاجتماعية بين المبحوثين والجنسيات العربية المختلفة.

وعند مقارنة الحالة الزواجية للمبحوثين وتأثيرها على المسافة الاجتماعية اتضح أنها غير مؤثرة على المسافة الاجتماعية للجنسيات العربية. ماعدا الجنسية الصومالية، والجنسية الجزائرية، والجنسية الأردنية، بقيم معنوية 0,05 وقيمة ت تساوي 3,38 ، 3,21 و3,44 لكل من الجنسيات المذكورة على التوالي. وهذا يعني أن المسافة الاجتماعية بين السعوديين والجنسيات الصومالية والجزائرية والأردنية تتأثر إيجابا عندما يكون المبحوثون متزوجين. وعند محاولة دراسة تأثير سفر المبحوثين إلى الدول العربية، وتأثيرها على المسافة الاجتماعية بينهم وبين الجنسيات العربية، تبين أن هناك ثلاث جنسيات تتأثر المسافة الاجتماعية بين المبحوثين وبين مواطني هذه الجنسيات. وهذه الجنسيات هي : الجزائر، والبحرين، والكويت. أما بالنسبة للجزائر فإن تأثير زيارة المبحوثين إلى الدول العربية عكسية على علاقتهم مع الجنسية الجزائرية. وهي

بدرجة معنوية 0,05 وقيمة ت 2,28. أما بالنسبة للبحرين والكويت فإن تأثير زيارة المبحوثين للدول العربية فهي إيجابية. بمعنى أنها تقرب المسافة الاجتماعية بين المبحوثين وكل من الجنسية البحرينية، والكويتية. وبدرجة معنوية على مستوى 0,05، وقيمة ت 3,11 و2,30 لكل منهما على التوالي.

أما عند النظر في تأثير السفر إلى الدول الآسيوية (غير العربية) على المسافة الاجتماعية بين المبحوثين والجنسيات العربية، فقد بينت النتائج أن مثل هذا السفر ليس له تأثير معنوي لأي من الجنسيات المدروسة. وعند النظر في تأثير سفر المبحوثين إلى الدول الأوروبية تبين أن كلا من الجنسية الإماراتية والجنسية العمانية ذات دلالة معنوية، بدرجة 0,05، وقيمة ت تساوي 3,08 و1,99 لكل منهما. وهذا يعني أن السفر إلى الدول الأوروبية له تأثير إيجابي في تقليص المسافة الاجتماعية بين المبحوثين وكل من الجنسية الإماراتية، والجنسية العمانية. وعند معرفة تأثير السفر إلى الولايات المتحدة وكندا على المسافة الاجتماعية تبين أن الجنسية الإماراتية، والجنسية الجزائرية ذات دلالة معنوية بدرجة 0,05، وقيمة ت 2,01 و2,13 لكل منهما. إلا أن النتائج تبين أيضا أن تأثير السفر إلى الولايات المتحدة وكندا عامل مقلص للمسافة الاجتماعية بين المبحوثين السعوديين، والجنسية الإماراتية. أما بالنسبة للجنسية الجزائرية فإن سفر المبحوثين إلى أمريكا الشمالية عامل موسع للمسافة الاجتماعية بين السعوديين والجنسية الجزائرية. أما بالنسبة لتأثير سفر المبحوثين إلى الدول الأفريقية (غير العربية) فقد أوضحت النتائج أنها ليست ذات دلالة معنوية على المسافة الاجتماعية بين السعوديين وأي من الجنسيات العربية المدروسة.

وبصفة عامة يمكن القول : إن الحالة الزواجية وسفر المبحوثين إلى الدول العربية، والآسيوية، والأوروبية، والأمريكية، والأفريقية، ذات تأثير محدود على المسافة الاجتماعية بين السعوديين، وبعض الجنسيات العربية المدروسة.

خاتمة

لقد حاولت هذه الدراسة معرفة المسافة الاجتماعية بين المبحوثين السعوديين والجنسيات العربية والمسافة الاجتماعية ترمز إلى درجة تعصب المبحوثين، سواءً على مستوى الشعور أو التفكير أو السلوك نحو جماعة معينة، تفضيلا أو رفضا. والمسافة الاجتماعية كواقع اجتماعي قديمة، قدم الإنسانية. فالله سبحانه خلق الناس شعوبا وقبائل لتتعارف، كما يعلمنا القرآن الكريم. وهذا يعني تنديدا ورفضا للتمايز

والتعصب القائم بين هذه الشعوب والقبائل، ودعوة إلى تقليص المسافة الاجتماعية بين الشعوب والقبائل والأفراد. أما المسافة الاجتماعية كمصطلح اجتماعي فلم يحظ بالدراسة إلا في أواسط القرن العشرين الميلادي، وبعد دراسة بوقاردو Bogardous وتطوير مقياس لها.

وقد استعانت هذه الدراسة بالفكرة الأساسية لمقياس المسافة الاجتماعية، كما اقترحه بوقاردو بعد تعديله، ليلائم البيئة المدروسة أما المقياس المستخدم فمكون من عشر درجات، ومثلت الدرجة الأولى أقرب مسافة اجتماعية بين المبحوثين والجنسية المدروسة، ويتدرج مقياس المسافة الاجتماعية إلى الدرجة العاشرة حيث تمثل أبعد الجنسيات عن المبحوثين.

أما المبحوثون فهم طلاب ذكور في جامعة الملك سعود، بلغ عددهم 486 طالبا. وقد تمت الدراسة في الفصل الثاني من العام الجامعي 1412/1411 هـ ، أي بعد انتهاء حرب تحرير الكويت. وكان مقرراً لهذه الدراسة أن تتم قبل ذلك التاريخ، لولا أحداث الحرب. ولا ندري ما إذا كان ترتيب الجنسيات العربية على سلم المسافة الاجتماعية قبل حرب تحرير الكويت يختلف عن ترتيبها بعد وقوع الحرب. أما ما دعا إلى القيام بالدراسة أصلا فهي ملاحظة أن هناك مسافة اجتماعية بين السعوديين والجنسيات العربية نتيجة ظروف تاريخية، واختلافات قبلية، واثنية، ومذهبية، إضافة إلى الخلافات القائمة بين الحكومات العربية.

أما نتائج هذه الدراسة فتبين أن أقرب الجنسيات العربية للمبحوثين هي الجنسية القطرية بمسافة اجتماعية بلغ متوسطها 4,62، أي أن المبحوثين لا يمانعون أن يكون القطريون مواطنين سعوديين مثلهم، إلا أنهم لا يرغبون فيهم في مجال المصاهرة أو العلاقات الحميمة (من الربع). أما أبعد الجنسيات عن المبحوثين فهي الجنسية اليمنية، حيث بلغ متوسطها 8,115، أي أن المبحوثين لا يمانعون أن يعمل أفراد هذه الجنسية عند الغير، أما في مجال المصاهرة، أو الصداقات الحميمة، ومنح الجنسية السعودية، والزمالة في العمل، والعمل عند المبحوثين، فأمور لا يرغب المبحوثون فيها. وهذا يعني أن المسافة الاجتماعية بينهم وبين هذه الجنسية بعيدة، لأسباب مختلفة. ذكرنا بعضها في البحث، وكان متوقعا أن تكون الجنسية العراقية هي الأبعد نتيجة الحرب.

أما بقية الجنسيات العربية فموزعة بين الجنسية القطرية، والجنسية اليمنية.

وتأتي الدول الخليجية على رأس القائمة بين الجنسيات المرغوبة. فالجنسية القطرية تأتي في المرتبة الأولى، وكما بينا سابقا، تليها الجنسية الإماراتية، فالجنسية الكويتية، فالجنسية البحرينية، فالجنسية العمانية.

أما بالنسبة لرأي المبحوثين حول الجمل المكونة لمقياس المسافة الاجتماعية يبين جدول رقم (4) أن المبحوثين يميلون نحو الانغلاق في علاقاتهم مع الجنسيات العربية بصفة عامة، وعلاقات المصاهرة، والعلاقات الحميمة خاصة. وبلغت نسبة إجابات من يرغب في زواج قريباتهم من الجنسية العربية 1,9% فقط. أما الجنسية المفضلة فهي الكويتية، تليها الجنسية الإماراتية. أما نسبة إجابات من يرضى بزواج أقاربه الذكور من الجنسيات العربية فبلغ 4,9%، أما الجنسية المفضلة فهي السورية، تليها الجنسية الإماراتية. أما نسبة إجابات من يرضى بانتماء هذه الجنسيات إلى الربع فبلغ 7,3%، ويفضل أغلب المبحوثين الجنسية القطرية، تليها الجنسية الإماراتية، أما نسبة إجابات من يرضى أن تمنح الجنسية السعودية لهذه الجنسيات فبلغ 8,4%، أما الجنسية المفضلة فهي القطرية، تليها الجنسية البحرينية.

هذا من جهة. ومن جهة أخرى نرى أ ن نسبة إجابات من يرغب في أن تكون هذه الجنسيات مجرد زائرة بلغت 20,2% هي أعلى نسب الإجابات لأي من الجمل العشر. أما الجنسية التي يرغب أغلب المبحوثين أن تكون زائرة فقط، فهي الجنسية الموريتانية، تليها الجنسية العراقية. كما أن نسبة إجابات من يرى عدم السماح لهذه الجنسيات بدخول المملكة العربية السعودية فبلغت 9,3%، أما الجنسية التي يرى معظم المبحوثين منعها فهي الجنسية اليمنية، تليها الجنسية الفلسطينية.

وقد يكون من المفيد التطرق إلى ديناميات الواقع الاجتماعي للمملكة العربية السعودية وما يرتكز عليه تاريخيا، لإدراك ما تبديه النتائج من أن المبحوثين متقوقعون حول ذواتهم. فالمملكة العربية السعودية ـ ككيان سياسي حديث لم تبرز إلى الوجود حتى بداية القرن العشرين الميلادي، وأن هذا الكيان السياسي الحديث يقوم على تجمعات قبلية. بمعنى أن الأسس التي يقوم عليها المجتمع السعودي بالدرجة الأولى ولاءات قبلية وحمولية.

وتعبر عن هذه الولاءات تنظيمات متعددة الأبعاد، سواءً على مستوى الفرد وعلاقته بالأسرة، أو الحمولة. أو علاقة القبائل مع بعضها. وفي الوقت الراهن تمر هذه الولاءات والتنظيمات بمرحلة جدلية مع قيم ومعايير المجتمع العصري. وهذا

يعني أن الولاءات والتنظيمات التقليدية تجابه تحديات عصرية قد يكون أبرزها : ما فعله التدفق النفطي، وما ترتب عليه من نهضة اجتماعية واقتصادية. ونتج عن ذلك أن أقبل البدو على الاستيطان التطوعي، ودخل أولادهم وبناتهم المدارس، كما أن أجزاء المملكة المترامية ربطت ببعضها بواسطة شبكة من الطرق، ووسائل الاتصال العصرية. وهذه العمليات الاجتماعية والاقتصادية أسهمت في إبراز هوية المملكة العربية السعودية.

ومع أهمية هذه العمليات الاجتماعية والاقتصادية في تفتيت الولاءات التقليدية، يبقى ولاء الفرد في حالة مخاض (flux) فهو أقرب إلى كونه عضواً في أسرته وحمولته، من أن يكون فرداً في المجتمع.

فالتنشئة الاجتماعية تؤكد على التعاون والفئوية (بركات، 1986 : 20) والتي يجني منها العضو الاطمئنان النفسي، والدفء الاجتماعي، وعلى العكس من ذلك تتطلب الصناعة والتحديث ـ وهما من أهداف خطط التنمية المتتالية ـ التركيز على الإنجاز والنجاح الفردي، أي بولاء لقيم ومعايير الصناعة والتحضر.

وتشترك مجتمعات الخليج مع مجتمع المملكة العربية السعودية بالأصول القبلية التاريخية كما تشترك بنسيج اجتماعي متشابه. فالمجتمعات الخليجية تشترك بتاريخ من العزلة الجغرافية والثقافية (النسبية)، كما تشترك بتركيبة اجتماعية متشابهة، ونشاط اقتصادي، وتركيبة سياسية متقاربة. (الرميحي، 1982 : 43 ,49). وقد يفسر ذلك ما أبداه المبحوثون من قرب نسبي نحو الجنسيات الخليجية.

نخلص مما سبق : أن المجتمع السعودي يمر بمرحلة انتقالية من العزلة والولاءات التقليدية إلى درجة عالية من الانفتاح على الثقافة العربية والعالمية، والتعامل اليومي مع تنظيمات حديثة، وأنماط حضرية جديدة. وهذا يعني أن البنية الاجتماعية للمجتمع السعودي في مرحلة تحول. وقد فطن ابن خلدون إلى هذه الجدلية، حيث بين أن تحضر البيئة الاجتماعية يعمل على صعيد المعرفة «بالذات» وعلى صعيد استعداد أفراد المجتمع بالنسبة للمعرفة . . . فالمعرفة توجد في الزمان، وليس خارجاً عنه (معتوق، 1982 : 17 ,19) وبعبارة أخرى : إن الولاءات التقليدية تزاحمها معارف جديدة، إلا أن الولاءات التقليدية ـ كما يبدو من نتائج الدراسة ـ لاتزال تحتل الصدارة في تعامل المبحوثين مع الآخرين. وهذا، بالطبع، لا يعني إلغاء

الولاءات العربية والإسلامية. غير أنّ هذه الولاءات العامة مسبوقة بالولاءات التقليدية حيث لاتزال تمثل المصلحة التقليدية للأفراد.

هوامش

(1) لقد أكدت الثقافة العربية، والثقافة العربية الإسلامية من بعد، على مبدأ الكفاءة في المصاهرة، فقد رفض النعمان بن المنذر زواج ابنته من كسرى أحد ملوك الفرس، مع أن النعمان كان أحد ولاة كسرى، وقد نتج من تمسك المنذر بأعراف العرب أن قامت حرب وانتهت بموقعة «ذي قار».
أما بالنسبة للثقافة العربية الإسلامية، فإنه يروى عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله «العرب بعضهم أكفاء لبعض، حي بحي، وقبيلة بقبيلة، والموالي بعضهم أكفاء لبعض، رجل برجل» أنظر علي عبد الواحد وافي، الاسرة والمجتمع (ب.ت) ص،ص 34, 35.
ومبدأ الكفاءة لايزال قائما في المملكة العربية السعودية ـ وقد يكون كذلك أيضاً في دول الخليج، ويعبر عنه بمصطلحات مختلفة : قبيلي ـ صانع، حر ـ صفار ـ بيسري. وفي ألفية شعرية مشهورة تجسد معاناة حبيب وحرمانه من زواج حبيبته، لأنه لم يكن ـ اجتماعيا ـ مكافئاً لها، هذه الأبيات التالية :

الضاد ضدٍ حال بيني وبينه يقول هذا صانع ما تبينه

عسى الوالي يبلاه في صبي عينه عساه يسهر من الليل ساعات

عساه يوم البعث يحشر حماراً محمل من حمل الإسراف سيات

ويذكر محمد الجابر الأنصاري (الحياة، 1413/4/6 هـ ص18) أن الخليفة الأموي القرشي عبدالملك بن مروان أرغم الحجاج الثقفي (وقد وصل إلى مرتبة أمير المدينة) على فراق ابنة عبدالله بن جعفر بن أبي طالب (وهي هاشمية قرشية) وأقسم بالله لئن هو مسها ليقطعن أحب أعضائه إليه.. وأمر بتعجيل فراقها، ففعل، فما بقي أحد فيه خير إلا سره ذلك !!!

(2) أوصت الثقافة العربية في الجاهلية على الجار والجيرة، وحق الجار في العلاقات الاجتماعية. وقد أكد الإسلام هذه الخصلة الحميدة، لأن الإسلام جاء ليكمل مكارم الأخلاق عند العرب، إلا أنه «أي الإسلام» أحدث تغيراً نوعياً لمفهوم الجيرة، نتيجة بزوغ التنظيمات الرسمية التي واكبت انتشاره. فالجيرة قبل الإسلام كانت شمولية، بمعنى أنها ترتبط بجوانب مختلفة من أبرزها حماية الجار. أما بعد الإسلام فقد بين (ابن تنباك) أن «المضمون الاجتماعي ترسخ، وترك المضمون السياسي كواجب للدولة». وفي هذا المعنى الاجتماعي المتحول للمضمون الاجتماعي يفهم معنى الجار والجيرة في هذه الدراسة. ومن المؤكد، أن درجة التضامن الاجتماعي غير ثابتة، بمعنى أن تضامن الجيران وتفاعلهم في الوقت الراهن يختلف عنه في القرن الماضي، وعنه قبل تدفق النفط في المملكة العربية السعودية. ففي الوقت الراهن تسود المجتمع عمليات اجتماعية كثيرة، نذكر منها: الحراك

الاجتماعي، والتحضر، وتدفق الأيدي العاملة من الدول العربية، وغير العربية. والتي بدون شك تؤثر على مفهوم الجيرة بشكل عام. حول الجار والجيرة انظر: مرزوق بن تنباك «الجارة في الشعر العربي القديم» مجلة جامعة الملك سعود، م3 ، (2) ، ص ص 409 - 383 (1411) «الجوار في الشعر العربي حتى العصر الأموي» حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت الرسالة السبعون، 1410 - 1411 .

(3) لقد أطلق العراق صواريخ سكُد على مدن مختلفة في المملكة العربية السعودية، ولمدة ليست قصيرة، ونتج عن ذلك خسائر في الأرواح والأموال. وقد رددت وسائل الإعلام أن العراق يمكن أن يستخدم الغازات السامة والأسلحة الجرثومية في الصواريخ التي يطلقها صوب المملكة العربية السعودية، خصوصا وأن حكومة العراق استعملتها ضد مواطنين عراقيين في حلبجة. وقد اتسمت هذه الصواريخ العراقية بأنها عشوائية الهدف، بمعنى أنها قد تسقط على أحياء سكنية كما حدث فعلا في الرياض، والدمام. مما يعني زيادة كبيرة في الخسائر البشرية والمادية ولأول مرة في تاريخ المملكة العربية السعودية أطلقت صفارات الإندار من منائر المساجد في الأحياء السكنية. ونتج عن هذا الخوف أن هاجرت كثير من الأسر من الرياض والدمام والظهران إلى مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وإلى قرى داخلية، بعيدة عن متناول هذه الصواريخ، وأصبحت الأقنعة الواقية من الغازات السامة رفيق الناس، كما وضع السكان أشرطة لاصقة (شكرتون) على النوافذ الزجاجية في بيوتهم، خوفا من إصابات شظايا الزجاج عند سقوط قدائف عراقية على هذه الأحياء.

نخلص مما سبق أن المواطنين السعوديين بما في ذلك المبحوثين قد شعروا بتهديد الحرب لحياتهم ولمصالحهم، كما أنهم رددوا الثناء والتقدير للدول العربية، خصوصا تلك التي أسهمت مع المملكة العربية السعودية في إنهاء رعب الحرب. ومن المناسب هنا أن نذكر أن هذه الدراسة تمت بعد انتهاء الحرب مباشرة، وبعد أن رجع الطلاب إلى الجامعة لإنهاء الفصل الدراسي. وهذا يعني أن أحداث الحرب وما نتج عنها من دمار وخوف لاتزال طرية في أذهانهم.

وعلى ضوء ما سبق، فمن المتوقع جداً أن تكون مواقف الدول العربية من حرب تحرير الكويت عاملا مهما في تحديد موقف المبحوثين من الجنسيات العربية المدروسة، فهم يدركون «من كان معنا ومن كان ضدنا» من العرب في هذه الحرب. وهذا يعني أن المبحوثين يشعرون بقرب أكبر لمواطني الدول المساندة للمملكة العربية السعودية، من ذلك لمواطني الدول العربية الأخرى.

وهذا أمر نلاحظه في تقارب درجات المسافة الاجتماعية لمواطني الدول العربية المساندة، مثل سوريا ومصر والمغرب من جهة، وبعدها بالنسبة لفلسطين، واليمن ،والعراق، من جهة أخرى. ومن المعروف أن سوريا ومصر والمغرب أخذت موقفا مؤيدا للمملكة العربية السعودية. بينما اتخذت اليمن وفلسطين موقفا مضادا لموقف المملكة العربية السعودية. ويبدو أن للمبحوثين موقفا من مواطني الدول العربية على ضوء موقف هذه الدول من الحرب. وهذا أمر يمكن ملاحظته على ضوء المتوسط الحسابي ومنوال الإجابات لهذه الجنسيات العربية. وقد تم تصنيف الدول العربية إلى المجموعات الست على ضوء ذلك.

المصادر العربية

إسماعيل سراج الدين وآخرون

1981 «هجرة العمل الدولية في الوطن العربي» بحث قدم في مؤتمر التشريعات والبنية الاجتماعية في الشرقين الأدنى والأوسط المعاصرين. الرباط.

الكتاب الإحصائي

1991 وزارة الداخلية، الإدارة العامة للتنظيم والبرامج. الرياض.

السيد محمد بدوي

1988 علم الاجتماع الاقتصادي. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.

امينة علي كاظم

1991 السكان والعمال الوافدة في المجتمع القطري. هجر للطباعة والنشر، جيزة - مصر.

حليم بركات

1986 المجتمع العربي المعاصر. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

خلدون النقيب

1987 المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

سامي الصقار

1992 المسلمون في يوغوسلافيا، دار الشواف. الرياض.

علي لبيب

1983 «أسباب انتشار العمالة الآسيوية» المستقبل العربي، 50 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان. 79 - 85 .

غي روشيه

1983 مدخل إلى علم الاجتماع العام، الفعل الاجتماعي، تعريب مصطفى دندشلي. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

فريدرك معتوق

1982 تطور علم اجتماع المعرفة. دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

كلثم علي الغانم
1991 «خصائص الهجرة الدولية في مجلس التعاون» التعاون، 21، الشئون الإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج ـ الرياض، 13 - 55.

محمد أبو زهرة
1965 تنظيم الإسلام للمجتمع، دار الفكر العربي ـ القاهرة.

محمد الأمين فارس
1983 «التعاون العربي في الحد من العمالة الأجنبية» المستقبل العربي 50 مركز دراسات الوحدة العربي. بيروت، لبنان، 121 - 140 .

محمد الرميحي
1982 «الآثار السلبية لغزو العمالة الآسيوية للخليج والعالم العربي» العربي، 280، الكويت 19 - 140 .

معتز سيد عبدالله
1989 الاتجاهات التعصبية. عالم المعرفة : سلسلة كتب ثقافية شهرية المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.

نجيب اسكندر إبراهيم وآخرون
ب.ت الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي. دار النهضة العربية، القاهرة.

نادر فرجاني
1983 «حجم وتركيب قوة العمل والسكان»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 8 - 50 بيروت، لبنان.

هنري عزام
1981 «انتقال العمالة : إشكالية جديدة : نتائج واحتمالات انتقال الأيدي العاملة في الأقطار المستوردة والأقطار المصدرة»، المستقبل العربي، 23، (35 - 53). بيروت ـ لبنان.

المصادر الأجنبية

AL-Ghamidi, Ali,
1985 Attitudes on the Impact of Foreign Labor Force in Saudi Society: The Case of Jeddah City (PhD. Dissertation), Michigan State University, Michigan, U.S.A.

Bogradous, Emory
1954 Social Distance, Yellow Springs, Antioch Press, Ohio.

Miller, Delbert
1977 Handbook of Research Design & Social Measurement. Longman Inc., N.Y.

Hermanson, Roger (ed.)
1971 Introductory Sociology. Learning Systems Company, Ill., U.S.A.

Rokeach, Melton
1960 The Open & Closed Mind. Basic Books, Inc., N.Y., U.S.A.

استلام البحث: نوفمبر 1992
إجازة البحث: ديسمبر 1994

نحو تحديد أنسب أنواع الخطوط العربية قراءة على الخرائط

ناصر محمد سلمى
كلية الآداب - قسم الجغرافيا
جامعة الملك سعود - الرياض - السعودية

المقدمة

إن الخارطة مهما اختلف موضوعها ومقياسها، فإنها عبارة عن بناء علمي محكم، ترتكز ضوابطه على المسقط المناسب، الذي يختار حسب المكان والموضوع المعد للدراسة، وعلى المقياس اللازم لتوضيح ذلك الموضوع، وعلى الترميز الذي يلعب دوراً بارزاً في بناء الخارطة، إذ أنه من الصعوبة بمكان أن تنقل الظواهر الطبيعية والبشرية والمسطحات المائية بنفس الشكل والمقياس، دون اللجوء إلى الترميز والتغيير والتصغير.

ومن الضروري أن ننوه بأن الترميز المستخدم في أي خارطة، يحتاج إلى وسيلة لفهمه وتفسيره، هذه الوسيلة هي «الكتابة»، والتي بدونها يستحيل فهم محتويات الخارطة، كما أن الكتابة ليست مجرد ترميز لتفسير محتويات الخارطة فحسب، بل هي نظام رمزي، يشتمل على عدد من المهام، كالتعريف بمحتوى الخارطة، وبوظيفة الموقع، وبالاختلاف النوعي للظاهرة، وبتصنيف الظواهر، وإيضاح قيم التباين النسبي بينها. كما تسهم الكتابة في إثراء إدراك قارىء الخارطة، وتقوية التماسك والانسجام بين رموزها النقطية والخطية والمساحية، وتكوين تحفة فنية علمية متماسكة، هي الخارطة (Bartz, 1969: 132) (Robinson, et al, 1984) (Keats, 1973: 277) ولكي تقوم الكتابة بهذه المهام، فإن الأمر يستدعي استخدام الأسس العلمية، لتوقيع الكتابة العربية على رموز الخارطة الخطية والنقطية والمساحية (سلمى 1988م)، ويصاحب ذلك التوقيع مشكلة يعاني منها منشئو الخرائط، والمتمثلة في العدد الهائل

من أنواع الخطوط العربية المتاحة، والتي يقف منشيء الخارطة أمامها حائرا عند محاولته لاختيار أسهلها قراءة على الخارطة. وتشير (Bartz, 1969a) بأن هناك فرقاً بين قراءة الكتابة على ورقة، وقراءتها على الخارطة، فإذا كانت الكتابة عبارة عن رموز حرفية مرصوصة، وموقعة في سطور أفقية بمسافات ثابتة، ليقرأها الإنسان من مسافة معينة، فإن الأمر يبدو مختلفا عندما ترتبط هذه الكتابة بالخارطة. ذلك أن الإنسان حينما يقرأ كتاباً أو مقالة، فإنه لا ينظر إلى الكتابة نفسها، لكنه ينظر إلى معانيها. أما على الخارطة فإن الوضع يختلف تماما، إذ توقع الكتابة في اتجاهات مختلفة، بناء على اتجاهات الظواهر الجغرافية المرسومة. كما تظهر الكتابة بأحجام مختلفة، رغبة في تحقيق عدد من المهام اللازمة للكتابة، دون مراعاة للمسافات بين الكتابات، أو السطور، كما هو الحال للكتابة في صفحة كتاب أو مقالة، فإذا قرأ مستخدم الخارطة ما عليها من مسميات، فلا بد أن ينظر إلى الكتابة نفسها، وأن يمعن النظر، حتى يقوده الأمر في النهاية لإدراك مهمتها (Bartz, 1969, 137).

وتختلف عملية الإدراك هذه من شخص لآخر، بسبب المؤثرات الداخلية والخارجية، ويعزو علماء النفس الاختلاف الناشيء بسبب المستوى التعليمي، والخبرة، والسن، وقوة الملاحظة، وغيرها من العناصر إلى ما اصطلح على تسميته بالمؤثرات الخارجية. أما المؤثرات الداخلية فتتمثل في الشكل الظاهري لمحتويات الخارطة، الممثل في الرموز النقطية والخطية والمساحية، بالإضافة إلى الأنواع المتعددة من الخطوط التي تظهر مختلفة مع الرموز السابقة في خارطة واحدة.

هذا الاختلاط للأنواع المتعددة من الخطوط مع الرموز الأساسية المستخدمة في أي خارطة يجعلنا نتساءل: «ما هي أنسب هذه الأنواع من الخطوط العربية قراءة على الخارطة؟». ولكي نتمكن من الإجابة على هذا السؤال، فإن الأمر يستدعي وجود منهج واضح ومدروس، يتضح من خلاله - وبصورة علمية - تحديد المشكلة الواقعة تحت الدراسة، وكيفية معالجتها، وأنجح الطرق العلمية الصالحة لجمع المادة العلمية التابعة لها، ثم القيام بتحليلها، والتوصل إلى النتائج التي تعكسها الدراسة. وهذا ما سنتعرض له في الصفحات التالية إن شاء الله.

مشكلة البحث وأهدافه

تحتوي اللغة العربية على العديد من أنواع الخطوط، مثل: النسخ، والرقعة، والديواني، والثلث، والمغربي، والكوفي، والجلى الديواني، والفارسي، وغيرها.

ونظراً لعدم وجود دراسات تبين أنسب هذه الأنواع من الخطوط قراءة على الخارطة، فإن المصممين للخرائط سيجدون صعوبة كبيرة في اختيار النوع الملائم من بين ذلك العدد الهائل من أنواع الخطوط العربية المتاحة. ولذلك فإن هذه الدراسة التحليلية ستلقي الضوء على العديد من التساؤلات، وسيوضح من خلال نتائجها الترتيب الفعلي لأسهل أنواع الخطوط العربية (قراءة على الخارطة). والتي من خلالها سيتمكن مصمم الخارطة من معرفة أفضل تلك الخطوط قراءة، وإمكان استخدامها في تعريف ظواهر الخارطة.

الدراسات السابقة

تحتوي الخلفية العلمية لهذه الدراسة على العديد من الكتب والدوريات التي تتناول الكتابة اللاتينية بالدراسة والتحليل، إلا أن معظم هذه الدراسات ينحو منحى يخدم جزءا من البحث، ولا زال هناك الكثير من الجوانب التي تحتاج إلى دراسة وتحليل، وخاصة فيما يتعلق بالكتابة العربية، واستخداماتها على الخرائط.

وحول هذا الموضوع يؤكد (Raisz, 1948) على أهمية الكتابة وضرورة وجودها على الخارطة، موضحاً عدم قدرة مستخدم الخارطة على التعرف على محتوياتها، إذا كانت خالية من الكتابة، وكذلك عارض من يدعو إلى إبعاد الكتابة عن الخارطة بقوله: إذا كان الهدف من بناء الخارطة هو توضيح أهمية المظاهر التي تحتويها تلك الخارطة، فإنه من الضروري أن تعرف تلك المظاهر بطريقة يراها مستخدم الخارطة بوضوح. كما اعتبر (Robinson, 1952) الكتابة أحد العناصر الثلاثة التكنيكية في الخارطة، بالإضافة إلى البناء واللون. ويتفق روبنسن مع رويز بأن الكتابة عبارة عن عنصر رمزي ضروري على الخارطة، ويقول: تعتبر الخارطة الوسيط المرئي لتمثيل الإحصائية المكانية، أو بيان المظاهر الطبيعية والبشرية، ويتبع ذلك ضرورة التعريف لتلك الإحصائية أو المظاهر، وعلى هذا الأساس فإن عملية التعريف جزء لا يتجزأ من الخارطة.

وهكذا بدأت الرؤيا تتضح لمنشئي ومستخدمي الخرائط، بأن الكتابة عنصر فعال، ورمز ضروري، مع بقية العناصر الأخرى، التي يقوم عليها البناء النهائي للخارطة. ويضيف (Robinson, et al, 1978) بأن أهمية الكتابة لا تنحصر في تعريفها لمظاهر الخارطة الممثلة في الرموز المختلفة فقط، ولكنها نفسها عبارة عن رمز له

العديد من المهام. وأن الخارطة كوحدة بناء متكامل لا بد وأن تكون نتاجا للتصميم الجيد للكتابة المستخدمة عليها.

وقد بين كل من (Tennanbaum, et al, 1964) على أن أهم مهمة تقوم بها الكتابة على الخارطة هي المساعدة في توصيل المعلومة للمستخدم بسهولة ووضوح. ويضيف (Robinson & Petchenik, 1974) على أن استقبال المعلومة من قبل مستخدم الخارطة لا بد وأن يكون مرتبطاً بقدرته على إدراكها. بينما يؤكد (Hodgkiss, 1966) على أن القدرة على الإدراك محكومة بنوع الكتابة وسهولة قراءتها. وتشير (Bartz, 1964) بأن سهولة القراءة للكتابة تعرف على أنها شعور لدى الشخص، بأن شيئا ما يمكن قراءته، أو أن شيئا ما أوضح من غيره. وهذه السهولة أو ذلك الوضوح له علاقة وثيقة بالوقت المستقطع للبحث، والتعرف على أسماء الظواهر الجغرافية التي تحتويها الخارطة. وتأكيدا لما قالته بارتز فقد أوصى (Foster, Kirkland, 1971) وكذلك (Philips, et al, 1978) بضرورة التقيد بمقياس الوقت المستغرق للبحث عن ظواهر الخارطة وأسمائها عند الرغبة في تقييم الكتابة، والحكم على استخداماتها على الخرائط. ورغم أهمية وجود الكتابة على الخارطة إلا أن (Robinson, et al, 1984) يؤكدون على أنه لا يوجد نظام موحد لكيفية استخدام الكتابة على الخرائط، نظراً لاختلاف المعايير التي تحكم وجودها في الخارطة، مثل نوعية الظواهر الممثلة عليها، والطرق الرمزية المستخدمة لتوضيح تلك الظواهر الجغرافية. إضافة إلى نوع الكتابة المبني على مميزات اللغة التابعة لها، كما يعتقد الباحث.

ولمحاولة الاستفادة من الاختلافات والمميزات التي تحكم وجود الكتابة في الخارطة، فقد أبرز (Dicknsin, 1963) مميزات الكتابة اللاتينية، وأوصى بضرورة الاستفادة منها عند تعريف ظواهر الخارطة. كما أشار (Greenhood, 1964) إلى أهمية اتجاهات الكتابة على الخارطة، ومدى تأثيرها على العملية الإدراكية للمستخدم، ومدى فهمه لمحتوياتها، موضحاً المكان الأمثل لوضع أسماء الظواهر عليها عند استخدام الكتابة اللاتينية. ويشارك (Keats, 1973) برأيه مؤكدا على ضرورة التركيز على مميزات الكتابة اللاتينية، من حيث الشكل، والنوع، والحجم، وتطبيقاتها على الخرائط، واضعا في الاعتبار الاختلافات في درجة اللون، والقيمة اللونية، بالنسبة للخلفية التي توقع عليها تلك الكتابة.

ويتطرق (Monkhouse & Wilkinson, 1937) إلى النواحي التطبيقية للكتابة،

والطرق المستخدمة لإعداد اللوحات الخاصة. موضحا الكيفية التي تستخدم بها الكتابة اللاتينية على الخرائط، في ضوء المميزات الخاصة بالكتابة اللاتينية نفسها.

ونظراً للأهمية القصوى لوجود نظام موحد لكيفية استخدام الكتابة على الخرائط، في ضوء المميزات ذات العلاقة، فقد بين (Campbell, 1975) بأن هناك محاولات تمخضت عن وضع معايير عامة لكيفية استخدام الكتابة اللاتينية على الخرائط، بناء على المميزات التي تختص بها الكتابة، مثل: الحجم، والنوع، وتحديد المكان المناسب، لتعريف الظواهر الجغرافية التي يجب أن تقوم بها الكتابة على الخرائط. ويعزز ذلك الاتجاه ما قام به (Imhof, 1975) من وضع تصور عام يخدم الكتابة اللاتينية. ويوضح لمنشيء الخارطة الأماكن المفضلة لتعريف الظواهر الجغرافية التي تحتويها الخارطة.

ونظراً لاختلاف مميزات الكتابة العربية، مقارنة بالكتابة اللاتينية، فقد قام (سلمى، 1988) بدراسة للخطوط العربية على الخرائط في ضوء تلك المميزات، وقدم نموذجاً لتوقيع الكتابة العربية على الرموز في الخرائط العامة، والطبوغرافية. كما قام (عودة، 1986)) بدراسة عن الكتابة العربية، مركزاً على بيان أثر المكان المناسب في القدرة على قراءة محتويات الخارطة.

وهكذا يتضح للقارىء بأن معظم الدراسات السابقة الذكر قد ركزت على الكتابة اللاتينية، ولم تتطرق للكتابة العربية، «إلا القليل» كما يلاحظ – أيضاً – بأن موضوع هذا البحث – وهو تحديد أنسب أنواع الخطوط العربية قراءة على الخرائط – لم يطرق بعد. ولذا فإن ذلك الحيز المتروك، هو ما تحاول هذه الدراسة أن تملأه، عن طريق البحث والتحليل.

منهج الدراسة

تحاول هذه الدراسة أن تستنبط بطريقة منهجية أنسب أنواع الخطوط العربية قراءة على الخرائط. وسوف يكون منهج الدراسة في أول الأمر منهجاً مقارناً، نحاول من خلاله أن نتوصل إلى الإجابة على التساؤل الأول، الذي قامت على أساسه هذه الدراسة، وهو: «هل هناك تشابه في ترتيب الخطوط العربية، حسبما يفضلها المستخدم على صفحة كتاب، وبين ترتيبها المبني على سرعة قراءتها على الخارطة؟

وسوف يكون منهج الدراسة بعد ذلك منهجاً تحليلياً، حيث تركز الدراسة

على قياس عامل الوقت - كمتغير مستقل -، مقابل تلك الأنواع المتعددة من الخطوط العربية، كمتغير تابع، وسنحاول من خلال هذا التحليل الإجابة على التساؤل الثاني بهذه الدراسة. وهو: «هل هناك اختلاف في معدل الوقت اللازم للتعرف على محتويات الخارطة عندما يختلف نوع الخط المستخدم لتعريف ظواهر تلك الخارطة؟ وبناء على هذه التساؤلات فقد صيغت تلك الفرضيات:

فرضيات الدراسة

1- ليس هناك تشابه في الترتيب لأنسب أنواع الخطوط العربية حسبما يفضلها المستخدم على صفحة كتاب، وبين الترتيب لأنواع الخطوط العربية، حسب سرعة قراءتها، مختلطة مع الرموز النقطية، والخطية، والمساحية، على الخارطة.

2- ليس هناك اختلاف في معدل الوقت اللازم للتعرف على محتويات الخارطة عند استخدام أي نوع من أنواع الخطوط العربية في تعريف ظواهر الخارطة.

أسلوب الدراسة

بناء على التساؤلات السابقة الذكر فإن على الباحث أن يقوم بدراستين: **الأولى** لأنواع متعددة من الخطوط العربية، كما تظهر في كتاب، ثم ترتبها من الأسهل للأصعب، حسبما يراها المتحنون.

أما الدراسة الثانية: فلنفس الأنواع من الخطوط، كما تظهر في خارطة، جنباً إلى جنب مع الرموز النقطية، والخطية، والمساحية. وترتيبها حسب سهولة القراءة، اعتماداً على قياس الوقت الذي يستغرقه كل فرد من أفراد العينة، للتعرف على الإجابة الصحيحة على الخارطة. والهدف من ذلك هو التعرف على الاتجاه العام لما يفضله المتحنون، ثم قياس ذلك الاتجاه في ضوء المعيار العلمي، الذي يجب أن تدرس به الكتابة على الخرائط - والمذكور فيما سبق - وهو الاعتماد على قياس الوقت اللازم للتعرف على الظواهر الجغرافية على الخارطة، واستخدامه - كمعيار - للحكم على سهولة القراءة لأنواع الخطوط المستخدمة على الخرائط.

وكمرحلة أولى، فقد قام الباحث بجمع أنواع متعددة من الخطوط العربية، ثم استبعد من بينها الخطوط التشكيلية المتداخلة، التي يصعب قراءتها. أما ما تبقى من أنواع الخطوط فقد وضعت في تسلسل عشوائي، حيث يقرأ كل نوع منها العبارة التالية: «تهتم الجغرافيا بدراسة العلاقة المكانية، طبيعية كانت أو بشرية» كما يبدو في شكل(1).

تهتم الجغرافيا بدراسة العلاقات المكانية

تهتم الجغرافيا بدراسة العلاقات المكانية طبيعية كانت أو بشرية

تهتم الجغرافيا بدراسة العلاقات المكانية

تهتم الجغرافيا بدراسة العلاقات المكانية طبيعية كانت أو بشرية

تهتم الجغرافيا بدراسة العلاقات المكانية طبيعية كانت أو بشرية

تهتم الجغرافيا بدراسة العلاقات المكانية طبيعية كانت أو بشرية

تهتم الجغرافيا بدراسة العلاقات المكانية طبيعية كانت أو بشرية

تهتم الجغرافيا بدراسة العلاقات المكانية طبيعية كانت أو بشرية

تهتم الجغرافيا بدراسة العلاقات المكانية طبيعية كانت أو بشرية

تهتم الجغرافيا

شكل (1) أنواع الخطوط العربية الداخلة في الدراسة

ثم طلب من 270 طالباً بقسم الجغرافيا، بكلية الآداب، بجامعة الملك سعود، من مستويات مختلفة: أن يرتبوا هذه الأنواع من الخطوط حسب سهولة قراءتها من وجهة نظرهم، بحيث يعطى النوع الذي يعتقد أنه أسهل في القراءة رقم (1)، ثم الذي يليه في السهولة رقم (2)، وهكذا حتى رقم (9). وقد وضع في الاعتبار عدم كتابة أسماء أنواع الخطوط بجانبها، حتى لا يكون لهذه الأسماء تأثير على عملية الاختيار، كما روعي أن تكون أحجام الخطوط متساوية، حتى لا يكون للحجم تأثير على عملية الاختيار. وبهذا الإجراء نحصل على ترتيب أولي، مبني على التفضيل لأسهل أنواع الخطوط العربية قراءة، كما تظهر في كتاب أو مقالة.

أما المرحلة الثانية: فتتطلب - رسم (9) - خرائط افتراضية متشابهة في المظاهر الطبيعية، والبشرية التي تحتويها، مع الاختلاف بين هذه الخرائط في نوع الخطوط المستخدمة، وقد وضع في الاعتبار أيضاً عدم تشابه أسماء الظواهر التي تحتويها كل خارطة، حتى لا يكون هناك إيحاء مسبق بمواقع ظواهر معينة، وبالتالي يتأثر الوقت المحسوب في معرفة ظواهر كل خارطة. (انظر الملحق رقم (1)). ومن أجل الحصول على معلومات إحصائية فقد قدمت تلك الخرائط التسع واحدة تلو الأخرى إلى 270 طالباً، ثم طلب من كل طالب أن يبحث في كل خارطة عن ستة أسماء لعدد من الظواهر الطبيعية، والبشرية، والمسطحات المائية، التي حددت أسماؤها مسبقا من قبل الباحث، وطلب من المستخدمين تحديدها على الخارطة، ثم حسب الوقت الذي يستغرقه كل ممتحن في الحصول على هذه الأسماء الستة في كل خارطة. وسوف نخرج في نهاية التحليل بترتيب قد يتشابه، وقد يختلف، مع الترتيب السابق لأنواع الخطوط العربية، حسبما يفضلها المستخدمون. بعيداً عن الخارطة.

وعند الوصول لهذه المرحلة فإن عملية المقارنة بين النتائج تصبح أمراً ميسوراً. حيث يمكن الإجابة على التساؤل الأول في منهج الدراسة، والتعرف من خلاله عن أوجه التشابه، أو الاختلاف في ترتيب هذه الأنواع من الخطوط، وهذه الحقيقة الخفية وحدها جديرة بالبحث والتوضيح. فإذا تشابه ترتيب أنواع الخطوط المفضلة في سطور، بترتيب أنواع الخطوط المقروءة على الخرائط، فإن هذه النتيجة تعني أن الخطوط المرتبة بطريقة التفضيل على ورقة تبقى واضحة، رغم اختلاطها بعناصر الخارطة النقطية، والخطية والمساحية. أما إذا اختلف الترتيب بين المجموعتين، فإن هذا يعني أن هناك حاجة ماسة إلى معرفة أنواع الخطوط، التي يسهل قراءتها عندما تختلط بالرموز النقطية،

والخطية، والمساحية على الخارطة. ومعرفة تلك المعلومات تعتبر مطلباً ضرورياً في علم الخرائط، لأن بناء الخرائط يقتضي بالضرورة اختيار أنسب أنواع الخطوط العربية قراءة، واستخدامه لتعريف ظواهر الخارطة، أملاً في توصيل المعلومة للقارىء بسهولة ويسر. وهو ما يهدف إليه السؤال الثاني في منهج الدراسة.

طريقة التحليل الإحصائي:

بناء على المعلومات التي يضمها ذلك البحث، وبناء على أسلوب الدراسة الموضح سابقا، فإن طريقة التحليل الإحصائي لهذه الدراسة سوف تأخذ اتجاهين:

الاتجاه الأول: سيركز على استخدام أسلوب «سبيرمان Spearman» لمقارنة نتائج اختبار المرحلة الأولى، مع نتائج اختبار المرحلة الثانية، ثم الوصول إحصائياً إلى قبول أو رفض الفرضية الأولى.

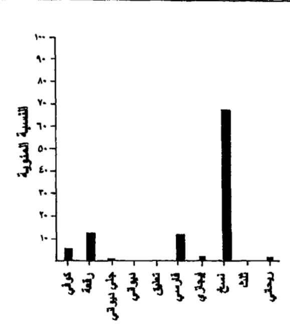
أما **الاتجاه الثاني** فسيركز على استخدام أسلوب «تحليل التباين Analysis of Variance» لدراسة الإحصائيات الناتجة من اختبار المرحلة الثانية (انظر أسلوب الدراسة) وسوف تحلل النتائج لرفض أو قبول الفرضية الثانية. فإذا قبلت الفرضية نتوقف عندها، وإذا رفضت وجب علينا استخدام أسلوب إحصائي آخر، يسمى «اختبار المدى المتعدد، Mutiple Range Test، والذي من خلاله يمكن تحديد مدى التشابه والاختلاف بين المتوسطات الإحصائية الداخلة في الدراسة، ثم الحكم على أفضلها وذلك بالاعتماد على اختبار Scheffe.

1) تحليل الارتباط بين ترتيب أنواع الخطوط كما تقرأ في كتاب، وترتيبها كما تقرأ على الخارطة:

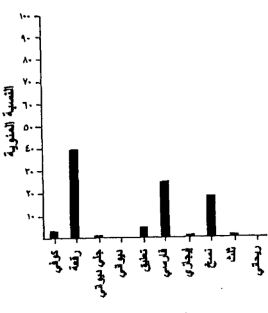
لقد حللت الإجابات الخاصة بترتيب أنواع الخطوط العربية، حسب سهولة قراءتها على ورقة، وكانت نتائج التحليل على النحو التالي:

أ - أجمع 66% من الممتحنين على اختيار خط النسخ، ليحتل المركز الأول وتوزعت آراء باقي الممتحنين في اختيار المركز الأول بين الخطوط التالية: الرقعة (13%)، الفارسي (12%)، فالكوفي (6%)، فالريحاني (2%)، فالجلي الديواني (1%) كما في (الشكل رقم2).

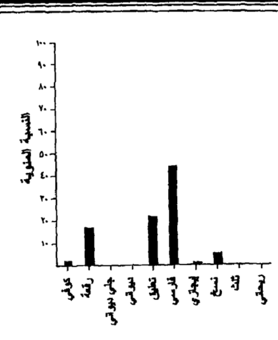
ب - كما أجمع 41% من عدد الممتحنين على اختيار خط الرقعة، ليحتل المركز الثاني. وتوزعت آراء باقي الممتحنين في اختيار المركز الثاني بين الخطوط



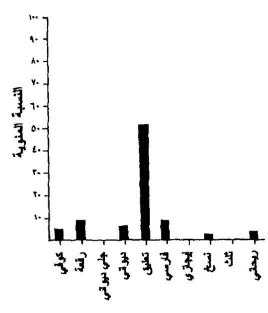
شكل (2) رأي مجتمع الدراسة في نوع الخط الذي يحتل المركز الأول



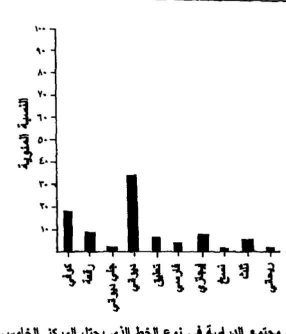
شكل (3) رأي مجتمع الدراسة في نوع الخط الذي يحتل المركز الثاني



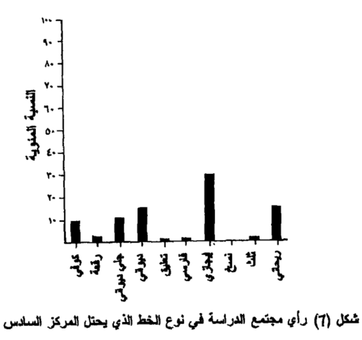
شكل (4) رأي مجتمع الدراسة في نوع الخط الذي يحتل المركز الثالث



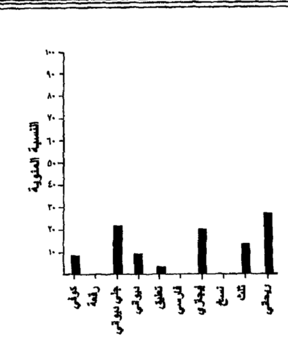
شكل (5) رأي مجتمع الدراسة في نوع الخط الذي يحتل المركز الرابع



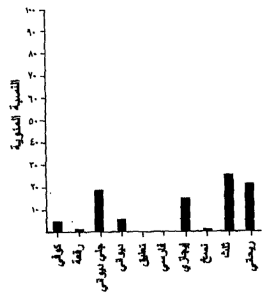
شكل (6) رأي مجتمع الدراسة فى نوع الخط الذي يحتل المركز الخامس



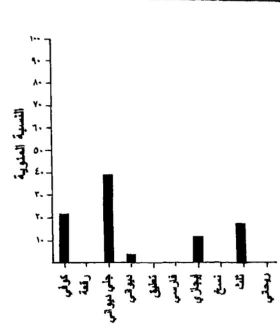
شكل (7) رأي مجتمع الدراسة في نوع الخط الذي يحتل المركز السادس



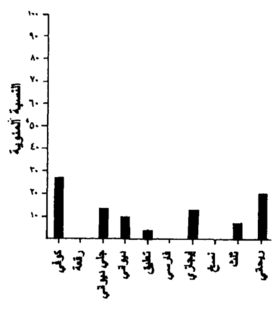
شكل (8) رأي مجتمع الدراسة في نوع الخط الذي يحتل المركز السابع



شكل (9) رأي مجتمع الدراسة في نوع الخط الذي يحتل المركز الثامن



شكل (10) رأي مجتمع الدراسة في نوع الخط الذي يحتل المركز التاسع



شكل (11) رأي مجتمع الدراسة في نوع الخط الذي يحتل المركز العاشر

التالية: الفارسي (25%)، النسخ (17%)، التعليق (7%)، فالكوفي، فالإيجازي، فالثلث، فالجلي الديواني، على التوالي كما في (الشكل رقم 3).

ج - أجمع 47% من عدد الممتحنين على اختيار الفارسي ليحتل المركز الثالث، بينما توزعت بقية الآراء في اختيار المركز الثالث بين: التعليق 23%، والرقعة 16%، والنسخ 6%، والكوفي 3%، والإيجازي 2%، فالريحاني 1%، فالديواني 1%، جلي ديواني 1%، (كما في الشكل رقم4).

د - توزعت آراء الممتحنين بنسب مختلفة على بقية أنواع الخطوط العربية، حيث احتل التعليق المركز الرابع، ثم الديواني المركز الخامس، فالإيجازي للمركز السادس، فالريحاني للمركز السابع، فالثلث للمركز الثامن، فالجلي الديواني للمركز التاسع، واحتل الكوفي المركز الأخير، كما في الأشكال (5-11).

وبهذه النتيجة أمكن الجمع في الجدول رقم 8 بين الترتيب التفضيلي لأسهل أنواع الخطوط العربية قراءة على ورقة، جنباً إلى جنب مع الترتيب لأسهل أنواع الخطوط العربية قراءة على الخارطة.

جدول رقم (1)

ترتيب أنواع الخطوط العربية قراءة على الورق، وترتيبها حسب القراءة على الخارطة:

اسم الخط	الترتيب حسب التفضيل على ورقة	الترتيب حسب القراءة على خارطة
نسخ	1	4
رقعة	2	1
فارسي	3	2
تعليق	4	8
ديواني	5	7
إيجازي	6	3
ريحاني	7	6
ثلث	8	5
جلي ديواني	9	9
كوفي	10	لم يوقع على الخارطة لصعوبته

وللرغبة في معرفة العلاقة أو الارتباط بين الترتيبين إحصائياً، فقد استخدم له «معامل ارتباط سبيرمان للرتب» والمبني على تلك المعادلة:

$$ر س = 1 - \frac{6 \text{ مج ف } 2}{ن (ن 2-1)}$$

حيث = رس = معامل ارتباط سبيرمان

ف2 = مربع الفرق بين الرتب

ن = عدد أنواع الخطوط الداخلة في الدراسة

ت = دلالة معامل الارتباط بين الترتيبين

وبناء على تحليل المعلومات - حسب تلك المعادلة - فإن معامل الارتباط بين الترتيبين = 0.58، ودلالة معامل الارتباط = (1.89). وهي قيمة ارتباطية، إيجابية، متوسطة. ولكن هل هي ذات دلالة إحصائية؟ للإجابة على هذا التساؤل نستخدم المعادلة التالية:

$$ت = \frac{ر س \sqrt{ن - 2}}{\sqrt{1 - ر س^2}} \quad \text{والنتيجة} = 1{,}88$$

والنتيجة = 1,88 إحصائية بين الترتيبين. كما يدل أيضاً على ضرورة قبول فرضية البحث الأولى، والتي تنص على أنه ليس هناك تشابه في الترتيب لأسهل أنواع الخطوط العربية قراءة على الخارطة، مع الترتيب، لأسهل أنواع الخطوط العربية قراءة على ورقة مستقلة، حسبما يفضلها الممتحنون.

2) تحليل التباين بين أنواع الخطوط العربية المستخدمة على الخرائط:

للتأكد من مدى صحة فرضية البحث الثانية فقد استخدم الأسلوب الإحصائي: تحليل التباين Analysis of Variance، لمعرفة ما إذا كان هناك اختلاف بين أنواع الخطوط العربية المستخدمة على الخرائط، بناء على معدل الوقت المحسوب في قراءة كل منها.

وتدل النتائج الموضحة في الجدول رقم (2) على ترتيب الخطوط العربية، حسب سهولة قراءتها على الخارطة، بناء على المتوسطات الحسابية المسجلة لكل نوع من أنواع الخطوط العربية المستخدمة على الخرائط.

جدول رقم (2)

متوسط الوقت المستغرق لقراءة الخطوط العربية على الخرائط

اسم الخط	عدد الممتحنين	متوسط الوقت المتميز بالثانية
رقعة	270	26.1519
فارسي	270	67.8370
إيجازي	270	68.6630
نسخ	270	70.3333
ثلث	270	74.3296
ريحاني	270	87.9481
ديواني	270	90.7000
تعليق	270	91.4815
الجلي الديواني	270	119.1556

فهل هناك اختلاف جوهري بين هذه المتوسطات؟ وللإجابة على هذا التساؤل فقد استخدم تحليل التباين الذي تظهر نتائجه في الجدول رقم (3)، والمبني على استخدام المعادلة التالية :

$$QW = \frac{(x - x)}{N-K} \qquad QB = \frac{n(X - XG)}{K-1}$$

$$F\ Ratio = \frac{\text{Between Samples Variance Estimate}}{\text{Witin Samples Variance Estimate}}$$

(Ebdon, 1981)

جدول رقم (3)

القيم الإحصائية الناتجة من تحليل التباين للمعلومات التابعة للمرحلة الثانية

Source	D.F.	Sum of Square	Mean Squares	F Ratio	F Prob
Between Groups	8	687318.7556	85914.8444	86.8366	.0000
Within Groups	2421	989.3847	989.3847		
Total	2429	30826.200			

حيث تدل قيمة F في هذا الجدول على أن هناك فروقاً جوهرية، ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات المحسوبة في قراءة أنواع الخطوط العربية على الخرائط، عند مستوى الدلالة (.05) وهذا يعني أن الفرضية الثانية في البحث تعتبر فرضية مرفوضة. حيث تؤكد نتيجة التحليل، بأن الوقت اللازم للبحث عن ظواهر الخارطة يتأثر بتغير نوع الخطوط المستخدمة لتعريف ظواهر تلك الخارطة.

3) اختبار المدى المتعدد لتحليل التشابه والاختلاف بين المتوسطات:

على الرغم من قوة «تحليل التباين» الموضح أعلاه، والذي استخدم لاختبار عدة معدلات (متوسطات) فإن الرفض للفرضية الثانية لا يعني اختلافاً بين جميع المعدلات، بل يعني اختلافاً بين البعض، وتشابهاً بين البعض الآخر. وحتى نتمكن من معرفة المعدلات (المتوسطات) (والتي تمثل أنواع الخطوط العربية) فإن علينا القيام بإجراء اختبار يسمى (المدى المتعدد)، وهو اختبار يوضح مدى التشابه أو الاختلاف بين المتوسطات الداخلية في البحث، وحيث أن هناك عدداً من هذه الاختبارات، فإن أفضل ما ينطبق عليه شروط بحثنا هذا: هو اختبار يسمى (Scheffe Test) المنوه عنه سابقاً.

وبتطبيق ذلك الاختبار ظهرت لنا النتائج الموضحة في الجدول رقم (4)، حيث أمكن تصنيف تلك الأنواع من الخطوط الداخلة في البحث إلى أربع مجموعات:

المجموعة الأولى: وتضم كلًا من: الرقعة، والفارسي، والإيجازي والنسخ.

المجموعة الثانية: وتضم كلًا من: الفارسي، والإيجازي، والنسخ، ويضاف إليهم الثلث.

المجموعة الثالثة: وتضم: الريحاني، والديواني، والتعليق.

المجموعة الرابعة: وتضم نوعاً واحداً من الخطوط العربية، وهو الجلي الديواني.

وبهذه النتيجة، يمكن أن نقول: إن هذا البحث قد قدم ترتيباً لأنواع الخطوط العربية حسب سهولة قراءتها على الخرائط، كما ألقى الضوء على مشكلة تعدد أنواع الخطوط العربية المستخدمة على الخرائط، وأوضح تأثيرها في إرباك منشئي ومستخدمي الخارطة.

كما أن تلك النتائج قد هيأت الطريق إلى دراسة مكملة لهذا البحث، تتركز في معرفة العلاقة بين أنواع الخطوط العربية، وبين مظاهر الخارطة الطبيعية، والبشرية، وهل من الضروري أن نستخدم نوعاً واحداً من أنواع الخطوط العربية على الخارطة؟ أم أن الضرورة تستدعي استخدام عدد أكثر من أنواع الخطوط العربية، بناء على عدد المظاهر الطبيعية والبشرية التي تحتويها الخارطة؟ والتي لا يمكن تحديدها قبل تحديد أنسب أنواع الخطوط العربية قراءة على الخرائط، وما يهدف إليه هذا البحث.

جدول رقم (4)

MULTIPLE RANGE TEST

SCIIEFFE PROCEDURE

RINGES FOR THE 0.050 LEVEL

5.57 5.57 5.57 5.57 5.57 5.57 5.57 5.57

THE RINGES ABOVE ARE TABLE RANGES

THE VALUE ACTUALLY COMPARED WITH MEAN (J).. MEAN (1) TS

22.3128 RANGE DSORT(1/N(J) + I/n(J))

(*) DENTOES PAIRS OF GROUPS SIGNIFICANTLY DIFFERENT AT THE 0.030 LEVEL.

		G G G G G G G G G
		R R R R R R R R R
		P P P P P P P P P
MEAN	GROUP	2 3 4 7 5 1 8 9 6
62.1519	GRP 2	
67.8370	GRP 3	
58.2481	GRP 4	
70.3333	GRP 7	
74.3296	GRP 5	*
87.9481	GRP 1	*****
90.7000	GRP 8	*****
91.4815	GRP 9	*****
119.1556	GRP 6	********

IIOMOGENEOUS SUDSETS (SUBSETS OP GROUPS, WHOSE HIGHEST AND LOWEST MEANS DO NOT DIFFER BY MORE THAN THE SHORTEST SIGNIFICANT RANCE FOR A SUBSET OF THAT SIZE)

SUBSET 1

GROUP	GRP 2	GRP 3	GRP 4	GRP 7
MEAN	62.1519	67.8370	68.2481	70.3333

SUBSET 2

GROUP	GRP 3	GRP 4	GRP 7	GRP 5
MEAN	67.8370	63.2481	70.3333	74.3296

SUBSET 3

GROUP	GRP 1	GRP 8	GRP 9
MEAN	87.9481	90.7000	91.4815

SUBSET 4

GROUP	GRP 6
MEAN	119.1556

الخاتمة

كانت ولا زالت الخارطة الوعاء الحقيقي للمعلومات الجغرافية. ورغم تعدد أنواع الخرائط - بناء على مقياسها، أو محتواها، أو نوعها - فإن أفضل هذه الأنواع جميعا هو النوع القادر على توصيل المعلومة للقارىء بسهولة ويسر. وتوصيل المعلومة بسهولة ويسر يتطلب الكثير من العناصر الأساسية في تركيب الخارطة، مثل وضوح الرموز الممثلة للظواهر الطبيعية والبشرية. الاعتماد على نموذج علمي في تعريف تلك الظواهر التي تحتويها الخارطة، التوازن في توزيع المعلومات في الأماكن الخاصة بها. وهكذا. وفي هذه المقالة أدخل عنصر أساسي جديد يساعد منشيء الخارطة ومن يتعامل بها، على سهولة الاتصال بالمعلومات التي تحتويها تلك الخارطة، ذلك العنصر هو تحديد أسهل أنواع الخطوط العربية قراءة على الخارطة. ذلك أن اللغة العربية تحتوي على العديد من أنواع الخطوط العربية، والتي يجد منشيء الخارطة نفسه حائرا أمام الاختيار من بينها، لتعريف الظواهر الجغرافية، ذلك لعدم وجود مؤشر علمي يبين أنسبها قراءة على الخرائط.

ولهذا السبب فقد ركزت هذه الدراسة على اختيار عدد من الخطوط العربية التي يمكن قراءتها من غير صعوبة، ثم رتبت تلك الأنواع حسب سهولة قراءتها، كما تظهر في ورقة مستقلة، بالإضافة إلى ترتيبها حسب سهولة قراءتها كما تظهر على الخارطة. وقد وجد أن هناك اختلافاً واضحاً بين ترتيب تلك الأنواع من الخطوط، كما تظهر في ورقة مستقلة، مقارنة بترتيبها، كما تظهر في خارطة مختلطة بالرموز الخطية والنقطية والمساحية.

ونظراً لأن الدراسة تركز على أنسب الخطوط العربية قراءة على الخارطة، فقد ركز الباحث على اتباع توصية علم الخرائط، والمنوه عنها في الدراسات السابقة، والخاصة بضرورة استخدام قياس الوقت كمؤشر للحكم على سهولة قراءة الخطوط العربية على الخارطة، واعتبارها المحور الأساسي في معرفة الترتيب المناسب لأنواع الخطوط العربية، مختلطة مع الرموز في خارطة واحدة. كما ركز في معظم المراحل على النتائج الإحصائية، ومستخدما للوقت الذي يستغرقه كل ممتحن في الحصول على المعلومات المطلوب استخراجها من الخارطة. كما استخدمت طرق إحصائية مساندة مثل: Spearman Test One Way Analysis of Variance. Multiple Range Test، لتوضيح أسهل أنواع الخطوط العربية قراءة على الخارطة. وبهذه النتيجة فإن هذا البحث قد

وفر لمنشيء الخرائط القاعدة الأولية التي يمكن من الخطوط التي يصعب قراءتها على الخرائط. كما هيأت القاعدة الضرورية لدراسة لاحقة، تعتمد على نتائج هذه الدراسة، وتكون مكملة لسلسلة من الدراسات التي تتناول الخطوط العربية على الخرائط بالدراسة والتحليل.

المصادر العربية

محمد صبحي أبو صالح، عدنان محمد عوض

1983 مقدمة في الإحصاء، لندن، جون والي وأبنائه.

ناصر محمد سلمى

1988 «نموذج لتوقيع الكتابة العربية على الرموز في الخرائط العامة والطبوغرافية»، الجمعية الجغرافية السعودية، العدد رقم (1).

سميح أحمد عودة

1986 «أثر المكان الأمثل لكتابة أسماء الظاهرات على الخرائط المكتوبة بالعربية في القدرة على قراءتها» الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد رقم 90.

المصادر الأجنبية

Bartz, B.S.

1969a "Type Vairation and the Problem of Cartographic Type Ligibility" Journal of Typographic Research. 3, No. 1.PP. 44 - 127.

———

1969b "Search: An Approach to Cartographic Type Legibility Measurement", Journal of Typographic Research. 3, No. 1, pp. 98 - 387.

———

1970a "An Analysis of the Typographic legibility literafure: Asseesment of its Applicability to Cartographi". Cartographic journal. 7, No. 1, pp. 10-16.

———

1970b. "Experimental Use of the Search Task in an Analysis of Type Legibility in Cartograhpy. Cartographic Journal. 7, No. 1,pp 12 - 103.

Campbell, John

1984 Introductory Cartography, Englwood Cliffs, N.J. Prentice-Hall.

David, J. Cuff and Mark T. Mattson.

1982 Thematic Maps: Their Design and Production, New York. Methuen.

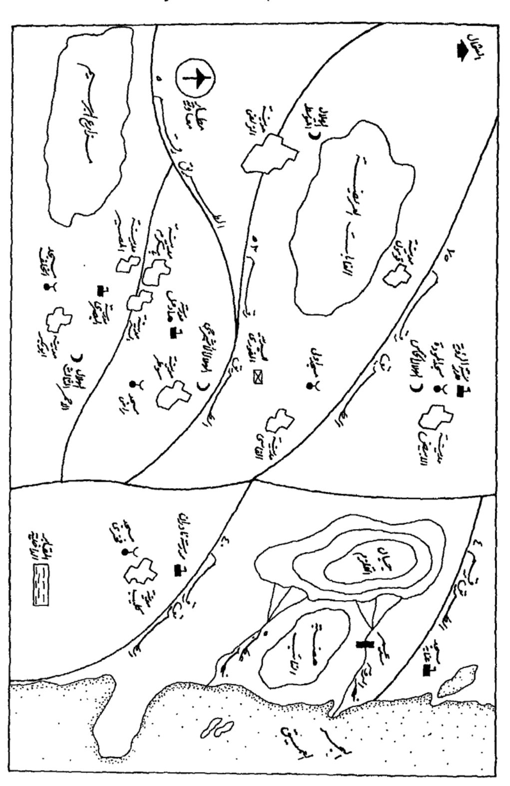
Dicknsin, G.C.

1963 Statistical Mapping and the Presentation of Statistics, London. Edward Arnold LTD.

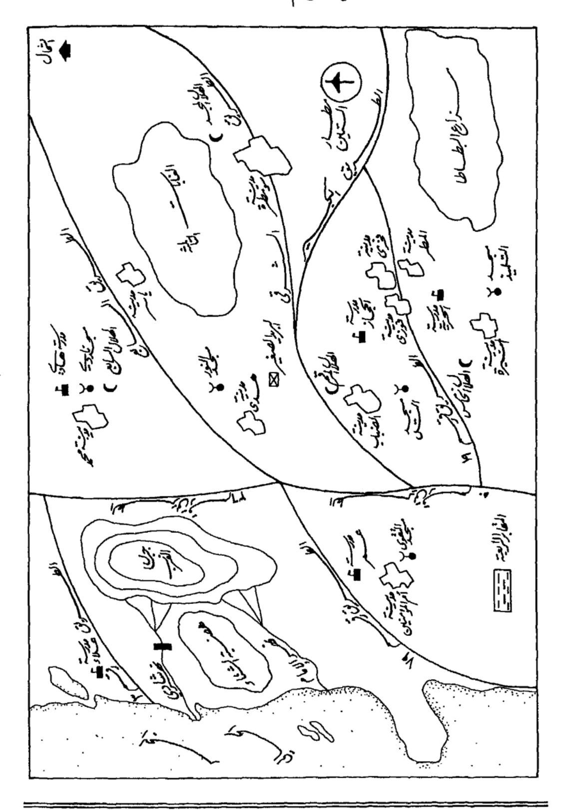
Ebdun, David.
1981 Statistics in Geography, Basil Blackwell, Oxford.
Foster, J.J. and W. Kirkland.
1971 "Experimental Studies of Map Typ-ography". Bulletin. 6, No.1:40 - 45.
Greenhood, D.
1964 Mapping. Chicago The University of Chicago Press.
Hodgkiss, A.G.
1966 "Lettering Maps for Book ILLustration". The cartographer 3, No. 1;pp 42-47.
Imhof, Edward.
1975 "Positioning Names of Maps". The American Cartographer. 2, No. 2:pp. 45 - 128.
Keats, J.S.
1973: Cartographic Design and Production, New York, J.Wiley.
Monkhouse F.J. and H.R. Wilkinson.
1973 Maps and Diagrams, London, Methuen.
Philips, D.J. Noyes, E. and R.J. Audley.
1978 "Searshing for Names on Maps". Paper read at the 9th International cartographic Conference, Washington.
Raisz, Erwin.
1948 General Cartography, New York, McGraw-Hill.
Robinson, A.H.
1952 The Look of Maps' An Examination Cartographic Design, Madison University of Wisconsin Press.
Robinson, A.H., and Petchenik, B.B.
1976 "The Nature of Maps" Essays Toward an Understanding of Mapping Chicago, University of Chicago Press.
Robinsin, Sale, and Moorrison.
1978 Elements of Cartography, Fourth Edition, New York, J. Wiley.
Robinson, Sale, Morrison & Muehrcke.
1984 Elements of Cartography, Fifth Edition. New York, J. Wiley.
Tennanbaum, H.K., E.L. Jackson, and Norris.
1964 "An Experimental Investigation of Type face Connotations". Journalism Quarterly, 41, pp 65-73.

استلام البحث أغسطس 1994
إجازة البحث يناير 1995

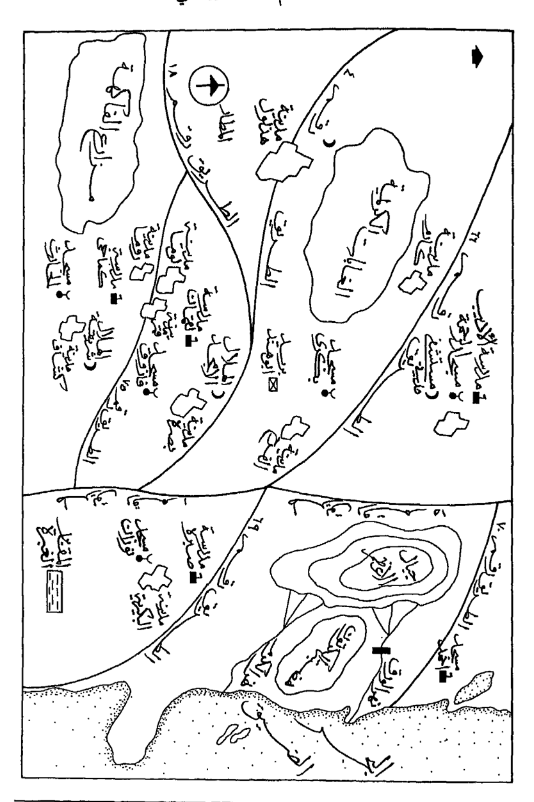
الخارطة رقم 1 الخط الفارسي



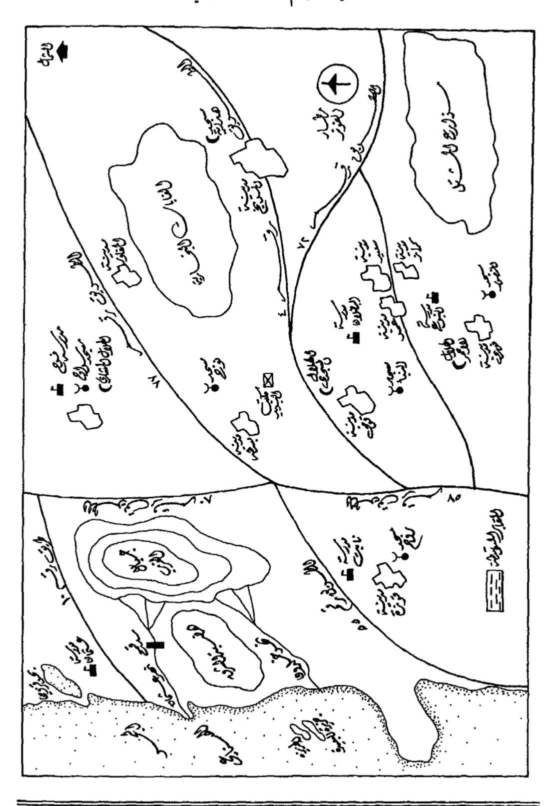
الخارطة رقم 2 الخط تعليق



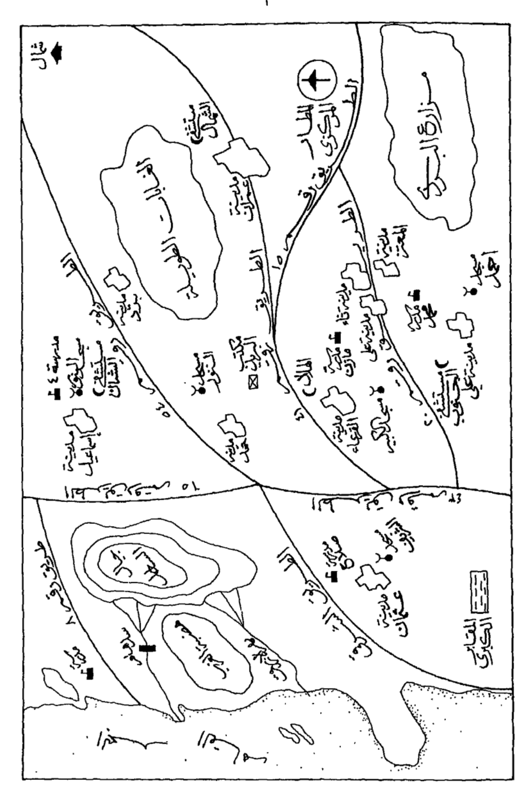
الخارطة رقم 3 الخط ريحاني



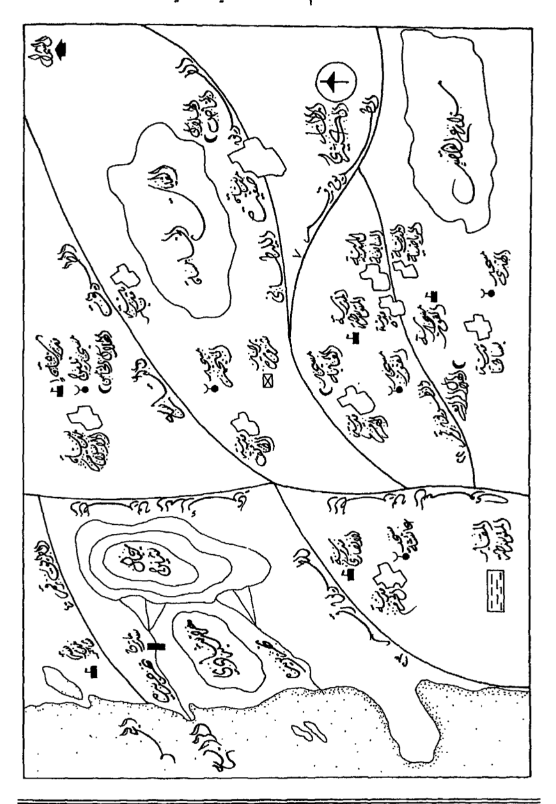
الخارطة رقم 4 الخط ديواني



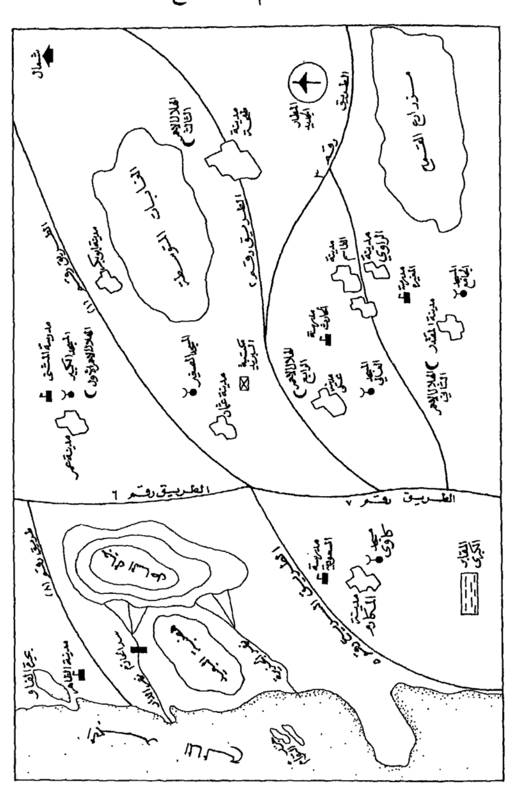
الخارطة رقم 5 الخط ثلث



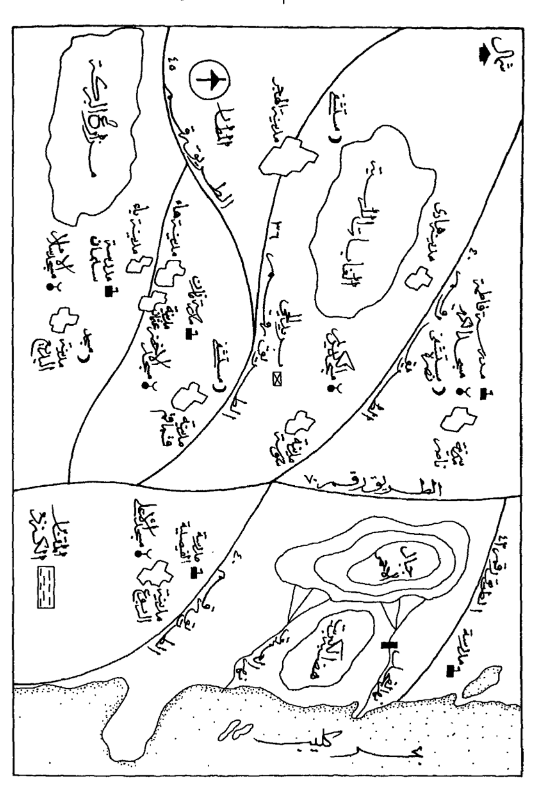
الخارطة رقم 6 الخط حلبي ديواني



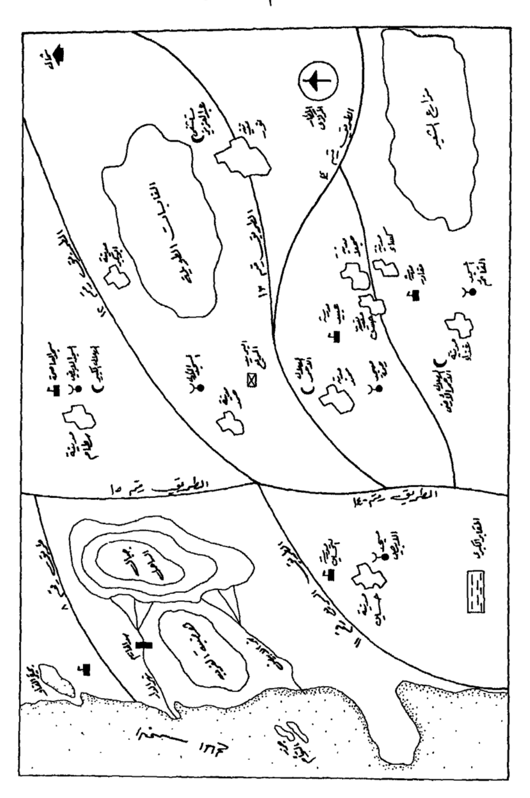
الخارطة رقم 7 الخط نسخ



الخارطة رقم 8 الخط إيجازي



الخارطة رقم 9 الخط رقعة



الاصدارات الخاصة
لمجلة العلوم الاجتماعية

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الاصدارات الخاصة التالية:

1 - فلسطين

2 - القرن الهجري الخامس عشر

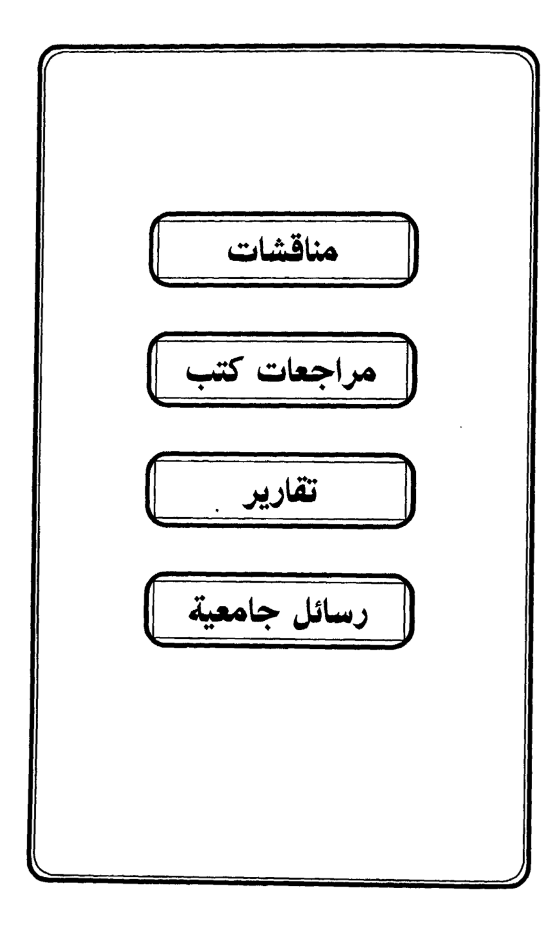
3 - العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل

4 - النضج الخلقي عند الناشئة بالكويت

5 - بياجيه

6 - العدد التربوي

سعر العدد
دينار كويتي واحد


مناقشات
مراجعات كتب
تقارير
رسائل جامعية

إشكالية الحوار بين دول الشمال والجنوب

عبدالمؤمن محمد العلبي
استشاري بشؤون التنمية والاستثمار والمعلوماتية
حلب ـ سوريا

اختلال المفاهيم وتغليب مصالح دول الشمال، وتغيب التعاون الإنمائي:

في الوقت الذي يرى فيه رجال الفكر الاستراتيجي بأن اختلال العلاقات الدولية، وتغيب التعاون الإنمائي فيها، كان وراء فشل الحوار بين دول الشمال[1] والجنوب[2]. هذا المفهوم تتطلع شعوب العالم الثالث ـ بصفتهم من دول الجنوب ـ إلى العون الإنمائي الدولي من دول الشمال المتقدمة اقتصاديا، تلك البالغ عددها (18) دولة، إلى جانب ما تقدمه مجموعة الدول الغنية، المنتجة للنفط، القادرة على تقديم العون الإنمائي البالغ عددها (6) دول عربية.

تتكون مجموعة دول الجنوب ـ الدول المتسلمة للعون الإنمائي ـ من (121) دولة، من مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، البالغ عددها (149) دولة، بما في ذلك الصين والهند. وباستثناء مجموعة الدول المسماة بدول النمو ـ غير المستلمة للعون الإنمائي المالي، تلك المسماة أيضا بالنمور الخمسة: «تايوان، وهونغ كونغ، وماليزيا، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية»، وذلك بعد أن غدت أسواق هذه المجموعة الأخيرة مفتوحة اقتصاداتها الحرة على جميع دول العالم، وبسبب ما تحصلت عليه من دعم وعون لتعزيز خطواتها الإنمائية، وبعد أن أصبحت أنظمتها الاقتصادية في ركاب الانفتاح الاقتصادي على الدول الصناعية الأعظم، سيما الولايات المتحدة، واليابان، وبريطانيا.

البعض يرى أن الحوار بين دول الشمال ودول الجنوب مايزال غير متكافيء، وباتجاه واحد، لصالح دول الشمال، مع أن الحاجة إلى تطوير الإمكانات عند دول

الجنوب، وتطوير نظم الإدارة فيها، قد أصبح هدفاً إنمائياً دولياً في المقام الأول، وذلك من أجل تحقيق الحضارة والعدالة بين الأمم، وليكون الأداء الإنمائي لدى دول الجنوب تابعا للأهداف الإنمائية الدولية، ولأن حاجات دول الجنوب الإنمائية تقتضي نظرة جادة عند دول الشمال، في إطار تتحقق فيه توازنات التجارة الخارجية الدولية، على اعتبار أن دول الجنوب ماتزال أسيرة تخفيض أسعار المواد الأولية المنتجة من قبلها، بما في ذلك أسعار النفط التي تعرضت للتخفيض المتتابع، عاماً بعد عام فانخفض سعر برميل النفط من (42) دولار عام 1980، ليصل إلى أقل من (16) دولار عام 1993، يقابل ذلك ارتفاع أسعار منتجات دول الشمال الصناعية، المصدرة للطعام، والأدوات والآلات، والدواء، ووسائل النقل والسلاح، وتكنولوجيا الاتصالات، والحواسيب، وغيرها كثير.

تبين الإحصاءات الدولية بأن ما تتكبده دول الجنوب المصدرة للسلع الأولية من ارتفاع السلع (الغذائية وغيرها) التي تستوردها من دول الشمال بما يعادل خمسة أمثال، بحيث فقدت دول الجنوب من جراء انخفاض أسعار موادها الأولية بنحو (180) مليار دولار، هي - بالضرورة - حصيلة ما تجنيه سنويا دول الشمال من اختلال قواعد التسعير غير العادل الذي تمتلك المجموعة الأخيرة حق تقريرها، والسيطرة على العوامل المؤثرة في اتجاهاتها، وذلك بفرض أن التضخم السنوي في أسعار منتجات دول الشمال (12%) قياسا بقيمة الواردات السلعية لدول الجنوب، التي تزيد عن (1500) مليار دولار عن دول الشمال سنويا.

لقد ثبت لجميع المعنيين بشؤون الاقتصاد والتعاون الدولي بأن مصالح دول الجنوب تسير في اتجاه معاكس للمصالح المحققة لدول الشمال، فقد تمكنت الدول الأخيرة من تحقيق المزيد من المكاسب، والأرباح، وتصدير العجز والتضخم إلى دول الجنوب، مما جعل المجموعة الأخيرة مرهقة، ومثقلة الأعباء من تفاقم خدمات مديونيتها، بحيث أحبطت بل اعتقلت عن قصد، وكبلت حركية التقدم عندها، الأمر الذي جعلها أسيرة دول الشمال.

ومما زاد من صعوبة النمو عند دول الجنوب: زيادة استيرادها من السلاح بصورة تجاوزت إمكانياتها مما أوقعها في دائرة خطر استنزاف مواردها الذاتية، والموارد الإضافية، الممنوحة لها، وذلك من جراء قيام الدول الصناعية المنتجة للسلاح بالتسابق على تسليح دول الجوار، المتنازعة الأطراف، والمتحاربة، من دول

الجنوب، وتسارعت خطوات دول الشمال إلى تقديم تكنولوجيا من التسليح الجديد القديم، مما جعل من دول الجنوب غير عابئة في تأمين متطلبات التنمية والتقدم لبلدانها وشعوبها، تحقيقا لمقولة: (أمن الدولة واستمرارية الحكم، يتعين أن يحتل أولويات توجيه الموارد عند دول الجنوب).

إزاء خيبة الأمل هذه عند دول الجنوب، الناجمة عن حصاد الفشل الدولي، في وضع المواثيق الدولية، الرامية إلى تحقيق التوازنات الإنمائية، بين دول الشمال والجنوب، لتكون موضع التنفيذ، ونتيجة لحصاد إحباط المساعي الدولية للأمم المتحدة، ومؤسسة البنك الدولي، ولجنة المستشار ويلي برانت (BRANT)[3]. انحسرت تطلعات دول الجنوب، من الاستفادة من أي جهد دولي في مؤازرة جهودها الإنمائية، للتخلص من ثالوث التخلف، الجهل، والفقر، والمرض ، استندت جهود لجنة برانت في تقريرها الصادر عام 1980 تحت عنوان «برنامج للبقاء» إلى إفراط التشاؤم على المدى القصير والبعيد، بما يهدد مصالح الشعوب جميعا، ودعت إلى اتخاذ إجراءات وتدابير حاسمة، وعاجلة، لتحقيق التغيير في العلاقات الدولية لمصلحة الدول النامية (دول الجنوب) في إطار متكافىء يؤدي إلى تبادل المصالح والمنافع، وإلى قيام حوار بين دول الشمال والجنوب، على مستوى القادة السياسيين.

مع الأسف لم تتحقق توصيات تقرير لجنة برانت[4]، وغيرها من اللجان التي عملت من أجل خفض الفروق الإنمائية بين مجموعتي دول الشمال والجنوب، كان ينبغي أن تتجه مجموعة التوصيات الدولية إلى قيام حوار بين شعوب ودول الشمال، ودول الجنوب. وذلك من خلال المؤسسات الدستورية، والتنظيمات الجماهيرية، والنقابية، وبين المنظمات الشعبية الأخرى المتماثلة في دول المجموعتين.

في إطار المساعي الجادة والمخلصة لتكوين جهود فاعلة عند المؤسسات والمنظمات والهيئات الدولية، لتكون المساعي في اتجاه مستمر نحو «تقارب المفاهيم، وتحديد الإشكاليات، وترتيب الأولويات، والاتفاق على الأساليب والمناهج، بغية خلق مناخ ملائم وممكن، للوفاق والتفاهم حول المصالح المتكافئة والمشتركة، من شأنه تعزيز أنماط التعاون بين المجموعتين، ولجعل ذلك الأداء من أجل تحقيق النماء عند دول الجنوب»، غايته العظمى أن تتحقق التوازنات، عن طريق الخفض التدريجي بين الفوارق القائمة بين دول الشمال والجنوب، والمنتشرة في جميع المناحي الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والعلمية، والحضارية، ولكي

تصبح صناعة القرارعند دول الجنوب قادرة على تحقيق التقدم والنماء المتوازن، ولتكون الفوارق بين المجموعتين في أقل قدر ممكن في المستقبل المنظور.

إن الحوار الذي قام خلال عقد الثمانينات - بين دول الشمال والجنوب - كان ومايزال هامشيا دون الطموحات والآمال، التي تنشدها مجموعة دول الجنوب، يعلل أصحاب الفكر السياسي والتنموي بأن هامشية الحوار تعود لسبب مركزي، متصل بقاعدة الحكم، في دول الجنوب، وذلك لأن معظم قادة دول العالم الثالث كان قدومهم للحكم وبقاؤهم فيه نتيجة لانقلاب عسكري لا يتصل بقرار شعوبهم، بل كان ومايزال نتيجة غياب ممارسة الحريات، والديمقراطية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وحدوث تلك الانقلابات التي كانت - وماتزال - بدافع وتمويل من دول الشمال. لذلك كانت - وماتزال - جميع محاولات دول الجنوب رهينة غياب القواعد الدستورية في الحكم.

ولذا فإن فشل مساعي الحوار بين الشمال والجنوب غير مستغرب من صناعة دول الشمال في عصور الاستعمار العسكري، إلى عهد الاستعمار الاقتصادي والسياسي، بواسطة العسكرتارية الوطنية، عند دول الجنوب، التابعة - قولا وفعلا وتخطيطا وتمويلا - لمجموعة دول الشمال، إذن فكيف يكون الحوار بين الشمال والجنوب حدثامحققا لأهداف دولية براقة، خاوية من مقوماتها عند دول الشمال؟ فعلى اعتبار أن الجهود الدولية هي تصحيح مسارات منظومة التعاون الدولي الاقتصادي، فالتساؤل لابد وأن ينصرف إلى أسباب عدم التحقق، إذا لم تكن دول الشمال وراء أسباب الفشل.

هذا بالرغم من سطوع نجم النظام الدولي الجديد، مع سقوط الاشتراكية، وتفتيت الاتحاد السوفيتي، مع فجر عام 1992، وسيطرة هيمنة الولايات المتحدة على العالم، وانفرادها بالقوة الأعظم في عالم اليوم. فإن نطاقا دوليا لهذا لن يكون فيه شأن لمجموعة دول الجنوب، إذا ما استمر اعتمادها على فئات العون المقدم لها من مجموعة دول الشمال.

الجهود الدولية كانت تدور في محورين:

أولهما: تعديل الإطار التنظيمي للعلاقات بين مجموعتي دول الشمال، ودول الجنوب، لغاية إنشاء علاقات جديدة، من شأنها تغيير علاقات القوى الفاعلة نفسها، بسقوط الفرضيات الأساسية التقليدية لنظريات التنمية، والعلاقات

الاقتصادية وآلية السوق، والتكامل، والترابط، بين تنمية دول العام المتقدم والمتخلف.

وثانيهما: لتعديل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية نفسها، عن طريق تسريع تحقيق التنمية المستقلة، بصورة متوازنة، داخل الدول النامية، والسعي بجدية إلى تصفية اعتبارات ونتائج التبعية الاقتصادية التي أحكمت إطباقها على مقدرات الدول النامية، لصالح دول الشمال الغنية، والمتقدمة على حساب دول الجنوب.

الحصاد الحقيقي لدول الجنوب، أو لمقولة التعاون الدولي، عبر عقد من الزمن 81 - 1992 كان سلبيا، ويتسق ذلك التقويم مع ما أقرته نتائج مؤتمرات الحوار بين الشمال والجنوب، بدءا من مؤتمر المكسيك عام 1981، إلى مؤتمر الأرض ـ الذي انعقد عام 1992 في ريودي جانيرو ـ كان لاشيء يذكر؟! ، فقد لاحظ اقتصاديو العالم بأن جهود الحوار بين الشمال والجنوب لم تتمكن من ترجمة التوصيات والأهداف الرنانة إلى واقع ملموس.

الحقيقة: إن اهتمامات دول الشمال الغني قد تمحورت حول معالجة تدهور البيئة، والبحث عن أساليب ووسائل جديدة لعلاجها، وظلت اهتمامات دول الجنوب الفقير متعلقة بمعالجة إشكالات تحقيق التنمية، وظل الخلل بين المجموعتين يسير إلى طريق مسدود، تفاقمت معه علاقات المحورين، وازدادت الفجوة اتساعا بينهما عاما بعد آخر فالتجسير للفجوة بين المجموعتين غير ممكن، وذلك لأن الأغنياء ازدادوا غنى، والفقراء يزدادون فقرا، فمديونيتهم بلغت نحو (1550) مليار دولار عام 1992، تشكل نسبتها نحو (32%) من مجمل الناتج المحلي الإجمالي، لمجموع دول الجنوب، وإن السواد الأعظم لشعوب هذه المجموعة في بؤس، وتعاسة مستمرة، من جراء تفاقم عجزهم عن الوفاء باحتياجات الحد الأدنى من الطلب المتزايد على «الطعام، والدواء، والكساء، والإيواء، والتعليم» بعيدا عن التفكير بأي درجة من درجات الرفاهية التي تعيشها الغالبية العظمى من شعوب دول الشمال.

إن الممارسات [5] اليومية لسكان دول الجنوب في أسوأ حال، فالفقر والجهل والمرض ـ ثالوث التخلف ـ منتشر عند الغالبية العظمى من السكان، وانخفاض الإنتاج هو السمة السائدة لإنتاجية القوى العاملة، وتردي أداء المؤسسات، وارتفاع معدلات التضخم، وتزايد حجم المديونية الخارجية مع تفاقم أعبائها، وسوء توزيع

الدخل بين المواطنين من جراء انفراد أقل من (5%) من السكان بأكثر من (85%) من الدخل، وتردي مؤشرات ترشيد الإنفاق العام، وعدم تحقق العدالة في توزيع العبء الضريبي، كل هذه الإشكالات ـ مجتمعة ـ مصدر للبؤس والتخلف، إلى جانب عدم التوازن، بسبب التحيز لاستقرار الحكم داخل الدول النامية، كانت هذه الإشكالات وماتزال وراء اختلال التوازن في الموارد الإنمائية، تلك المعتمدة بصفة رئيسة على الضرائب غير المباشرة، والتمويل بالعجز، وتزايد حجم الاستيراد والأسلحة ـ بصفة خاصة ـ عند الغالبية العظمى من دول الجنوب، الأمر الذي جعل من تحقيق التنمية عند دول الجنوب عملية غير ممكنة التحقق.

لقد نتج عن سلبيات إدارة الدولة والمجتمع ـ عند مجموعة دول الجنوب ـ نحو العجوزات في موازين التجارة الخارجية، وموازين المدفوعات وفي استهلاك معظم الموارد المتاحة للتنمية، ونتيجة لتفاقم حجم الإنفاق على التسليح كانت القطاعات الأخرى: التعاوني، والمشترك، والخاص، وراء ذلك كله، وبسبب سيطرة الدولة على معظم القوى المنتجة، وتغيب دور القطاع الخاص، وفي ظل من غياب أنماط الإدارة الرشيدة للتنمية، وسيادة هامشية مظهرية الممارسات الديمقراطية، تقهقر النمو، وغابت مظاهر النمو والتنمية، وأهدرت الموارد المحدودة لشعوب ودول الجنوب. أما على الجانب المقابل فقد استمرت سياسات دول الشمال في نهجها السلبي، تكريسا لاستمرارية ممارسة الخفض في أسعار المواد الأولية على أسس غير متكافئة، مع ترافق نمو الأسعار الدولية لمنتجات دول الشمال، مما جعل أسعار المواد الأولية في حالة جمود ـ إن لم تكن في تراجع ـ بصورة انعكست سلبيات ذلك الجمود على القدرات الإنمائية عند دول الجنوب، فخسائر الدول الفقيرة هذه تقدر بنحو (35) مليار دولار عام 1992، نتيجة لانخفاض أسعار منتجاتها من السلع الخام.

ولقد ساهمت ممارسة سياسات التجارة الحمائية التي انتهجتها دول الشمال في تبديد موارد مجموعة دول الجنوب، ومما زاد في الإشكالية تعقيدا: أنها جعلت سياسات العون الإنمائي الفني والمالي للمنح والقروض مشروطة باعتبارات سياسية واقتصادية، أوجبت على دول الجنوب ـ المستلمة للعون ـ شراء السلع والخدمات موضوع العون منها، أي من دول الشمال، الدول المانحة للعون، بنسبة لا تقل عن (50%) مما تقدمه، وباقي العون المالي لا يتحقق إنفاقه إلا من خلال الشراء من دول

أخرى هي مانحة للعون أيضا، بصورة تبقى المنافع تدور في فلك الدول المانحة للعون، فهي - إذن - تعطي العون بيد، وتأخذ ما أعطته باليد الأخرى.

لقد ساهمت سلبيات السياسات الإنمائية التي انتهجتها دول الشمال في صناعة الفقر عند دول الجنوب، وإبقائها في بقعة التخلف، مما زاد من حدة الفجوة بينها وبين دول الشمال، بحيث يمكننا القول: بأن دول الشمال قد أسهمت في استمرارية فضيحة الفقر عند دول الجنوب الغنية بمواردها الطبيعية، وذلك من جراء سيادة الخلل السافر، والمستمر في العلاقات اللامتكافئة، للتبادل التجاري بين دول الشمال والجنوب.

تشير الإحصاءات الدولية للعون الإنمائي الصادرة عن منظمة [6] التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأن مجموعة التدفقات الإنمائية التي قدمتها لجنة العون الإنمائي (DAC) قد بلغت عام 1991 نحو (42,5) مليار دولار، قدمت إلى دول الجنوب، بالمقابل بلغت أقساط وخدمات القروض المستحقة على دول الجنوب (150) مليار عام 1991، أي أن ما تقدمه دول الشمال من عون يعادل واحداً من أربعة، مما أضعف ما تتسلمه لقاء سداد دول الجنوب لخدمات قروضها الخارجية.

وللمعلومية، فإن اثنتين من دول الجنوب استأثرت بمعظم العون الإنمائي المستلم من تدفقات العون الإنمائي المقدم من دول الشمال. هما (إسرائيل وأندونيسيا) مع أنهما في وضع ميسور نسبيا، قياسا بباقي دول الجنوب، فقد بلغ مجموع حصيلة الدولتين نحو (50%) من مجموع التدفقات الإنمائية للجميع دول الجنوب (121 دولة).

خلاصة القول: إن جدوى الحوار بين دول الشمال والجنوب - ماضيا، وحاضرا، ومستقبلا - قائم على أسس وعلاقات غير متكافئة، من جراء غياب المداخلات التفاوضية على مستوى المؤسسات الوطنية الارتكازية لقواعد النمو والتنمية والتقدم، ذلك لأنه لا يمكن ولا يعقل أن يكون حصاد الحوار بين الأطراف المعنية إيجابيا لصالح الطرف الأقل قدرة.

وتكفي الإشارة بأنه خلال الأعوام الثلاثة المنصرمة التي سبقت وواكبت الحرب الباردة بين القطبين الأعظم في العالم، التي انتهت بسقوط منظومة الشيوعية كمنهج اقتصادي غير ملائم، يلاحظ الجميع بأن مصالح دول الجنوب كانت هامشية، إن لم يكن التهميش لمتطلباتها الاقتصادية والسياسية مقصودا منه عند الدول

الأعظم. ولهذا انعكس التهميش على تضاؤل اهتمام دول الشمال، فرادى ومجتمعة، بمصالح دول الجنوب.

الملفت للانتباه ذلك التناقض المتمثل بما تعلنه - على غير مرة - دول الشمال، في مناسبات دولية عدة، عن رغبتها في مساعدة دول الجنوب، وإعرابها بأنها قد أوكلت هذه المهمة إلى المؤسسات الدولية الرئيسة، ولاسيما المالية منها، تلك التي أنشأتها قبل خمسة عقود من الزمان، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1964، وذلك فيما يختص بإسقاط[7] الديون عن الدول الأكثر فقرا، وإطالة أمد السداد بالنسبة للدول الأقل نموا، بهدف تخفيض أعباء مديونيتها، لكن النتائج كانت واهية، دون النوايا المعلنة (هذا إن كانت صادقة) بل لاشيء يذكر.

ويبدو جليا بأن واقع الحال والنتائج المحققة كانت وستكون دون الطموحات، إن دول الجنوب لم تحقق أية نتائج إيجابية من مساعي المؤسسات المالية الدولية، ذلك لأن مساعيها وجهودها لم تسفر - بعد - عن معالجات جادة للقضايا التي أوكلت بها، ولعل السبب يعود لدول الشمال ذاتها باعتبارها المسيطرة على اتخاذ القرار لدى المؤسسات الدولية، ولأن هيمنتها على إدارة وتمويل برامج العمل عند المؤسسات الدولية قد جعل الأخيرة رهينة الإرادة الخفية لمجموعة دول الشمال، التي جعلت مصالحها محققة، دون الاكتراث بحقوق دول الجنوب، وأوضاعها الأكثر سوءا.

إذن فإن الحصاد المحقق للحوار بين دول الشمال والجنوب لم يكن ذا معنى، ولن يكون إذا استمرت سلوكيات دول الشمال في ممارستها الدور السلبي، الذي ماتزال دول الشمال عاقدة العزم على الاستمرارية في نهجه، ولهذا اتجهت جهود دول الجنوب النامية لإجراء حوار وثيق فيما بينهما، وليكون بديلا لها عن حوار الشمال والجنوب اللامتكافىء لتحقق فيما بينها تعاونا أفضل، في إطار حوار جديد، سمي بحوار الجنوب جنوب، وذلك بعد أن فشلت الجهود الإنمائية عندها، وبعد أن تبين لها بأن غياب المسؤولية وانتفاء الإرادة السياسية عند دول الشمال المسبب الأول وراء تعثر المجهودات الإنمائية عند دول الجنوب، لذا فإن حوار دول[8] الجنوب جنوب يعتبر في عالم اليوم مدخلا مستقلا للتعاون الإنمائي، له اعتباراته وإشكالياته، وعليه تعقد دول الجنوب بعضا من آمالها المفقودة عند دول الشمال.

الهوامش

(1) المقصود بدول الشمال: مجموعة الدول الصناعية، تلك التي حققت تقدما اقتصاديا دوليا، وهي: «أمريكا، اليابان، المانيا، بريطانيا، فرنسا، كندا، استراليا» ومن ورائهم باقي دول أوروبة الغربية، الأعضاء بالسوق الأوروبية، التي تبعتهم، فحققت تقدما، ونموا اقتصاديا، مما جعلها في مصاف الدول القادرة على تقديم العون الإنمائي الفني التمويلي للدول النامية.

(2) مجموعة دول الجنوب تتكون من جميع الدول النامية، أو ما يطلق عليها بمجموعة دول العالم الثالث، وتتألف هذه المجموعة من جميع دول العالم، باستثناء أمريكا، والدول الصناعية، وجميع دول أوروبة، والاتحاد السوفيتي السابق، وبعض الدول المنتجة للنفط، ذات الفائض المالي، المانحة للعون الإنمائي (السعودية، وقطر، والإمارات، والكويت)، وبمعنى آخر جميع دول آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية.

(3) انظر تقرير لجنة برانت من أجل البقاء. منشورات البنك الدولي، بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لإصدار النسخة العربية 1980.

(4) كان الهدف من تشكيل لجنة برانت عام 1977 هو العمل على تقديم الرؤى المستقبلية لتحقيق معالجة مشاكل التنمية الدولية عن طريقة الحد من التفاوت الاقتصادي، والاجتماعي بين دول العالم، واقتراح الأساليب الممكنة لمعالجة الإشكاليات التي تواجهها مجموعة دول الجنوب بصفة خاصة، ومن أجل التخفيض من أعبائها الإنمائية.

(5) لمزيد من التفصيل: انظر وثيقة حوار الجنوب جنوب، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية عام 1989.

(6) انظر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الإحصاءات الجغرافية للعون الإنمائي عام 1990 - 1992.

(7) انظر: قرارات رؤساء الدول الصناعية السبع، حزيران 1990.

(8) انظر للباحث: الحوار بين دول الجنوب: حوار التعاون من أجل البقاء (ورقة عمل) قدمت باسم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت عام 1989، لاجتماع اللجنة العليا لتنظيم الحوار بين دول الجنوب، وهي قيد النشر لدى مجلة الوحدة العربية، الرباط المغرب.

مذبحة التراث في الثقافة العربية المعاصرة

جورج طرابيشي

دار الساقي ـ بيروت ـ لبنان 1993، 128 ص

مراجعة : إمام عبدالفتاح إمام

كلية الآداب - قسم الفلسفة ـ جامعة الكويت

يحتوي الكتاب على: مقدمة، وثلاثة فصول، وفهرس للأعلام، ويقع في 128 صفحة.

يعترف المؤلف منذ فاتحة الكتاب أن عنوانه «استفزازي»، أو مشتط (ص 1) أو أنه على أقل تقدير «بعيد عن الرصانة العلمية» ص 5، لكنه في رأيه يعبر عما يجري في الساحة الفكرية.

والمؤلف يرد الاهتمام «المستفحل» بالتراث في الثقافة العربية المعاصرة إلى «الجرح النرجسي» ذي الطبيعة الانثروبولوجية ص 6، وهو «ناجم عن السبق الحضاري المنقطع النظير، الذي حققه الشطر الغربي من الكرة الأرضية، بالقياس إلى الشطر غير الغربي» ص 6، وازدادت وطأة الجرح مع هزيمة 1967.

ويرى المؤلف: أن التعاطي مع هذا التراث تم «بأدلجته». والتراث المؤدلج هو: تراث بلا حقيقة تاريخية ص 7، أو بمعنى آخر: دراسة التراث تمت من منظور أيديولوجي معين، أدى إلى غياب الحقيقة التاريخية .. وهو يقدم لنا دليلا مزدوجا من الدراسات التي أصدرها من مركز الوحدة العربية بعنوان «الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي» بيروت 1983.

شطره الأول: من مقال جلال معوض «أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي»، يذهب فيه صاحبه إلى أن الديمقراطية عاشت في ظل الدولة الإسلامية

الكبرى، حتى نهاية العصر العباسي الأول، صورة من أنقى صور المشاركة والديمقراطية في التاريخ الإنساني ص 8.

والشق الثاني: من مقال للدكتور حسن حنفي. يذهب فيه إلى أن هذه الفترة تمثل «الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر» ص 8، فهناك في المنظور الأول «رغبة مسبقة في تبرئة التراث، وفي الثاني: رغبة مسبقة في تجريمه» ص 10، وبين تلكما الرغبتين ضاعت الحقيقة التاريخية، بما هي كذلك، بسبب الاسقاطات الإيديولوجية التي هي نفسها شاشة للإسقاطات النفسية، التي يقوم لها الجرح النرجس مقام المحرك ص 10.

بعد هذا التقديم يبدأ المؤلف في عرض المذابح على مدى ثلاثة فصول وستة نماذج.

المذبحة النظرية: التيار الماركسي:

أما الفصل الأول: فيعرض فيه للمذبحة النظرية، ممثلة في التيار الماركسي «فقد كان لينين (1870 - 1924) أول من دعا إلى التعاطي مع التراث بمنهج البضع والبتر، ووصف الماركسين بأنهم أوفياء للتراث، ولكن ليس لكل التراث، بل فقط لما هو حضاري، وديمقراطي، ومادي فيه» ص 11، ولقد قام الماركسيون العرب ـ كما يقول المؤلف ـ : بإحياء الموقف اللينيني من التراث.

ولنأخذ مثالا على ذلك سمير أمين في بحثه: «إشكالية الديمقراطية والوطن العربي» الذي يأخذ «. . بما كان في تراثنا ذا طابع تقدمي ـ مثل ابن رشد، وابن خلدون، . . ويرفض ماله طابع رجعي، مثل الغزالي . .» ص 13.

وهكذا يضع نفسه وضعا مباشرا في الخط اللينيني، بل يستعير استعارة شبه حرفية الأطروحة الأساسية للينين.

ولكن قد يقال: إن سمير أمين «ليس ماركسيا إلا بالهرطقة» . . فلنأخذ إذن ماركسيا أكثر تمسكا بالعقيدة القومية» وهو توفيق سلوم، مؤلف «نحو رؤية ماركسية للتراث العربى» الذي يؤكد «أن أنصار المادية التاريخية يطمحون لأن يكونوا على حد تعبير لينين ـ هم الحافظين للتراث، والأكثر أمانة له» ـ ولكن هذه الأمانة ليست للتراث كما يحلو لبعض أنصار السلفية والماضوية . . بل نتوجه إلى التراث لنستلهم منه الأفكار والمذاهب والأحداث والمواقف التي تشحذ الهمم، وتعبىء الصفوف، بما يخدم التصدي للعدوان والاحتلال . . الخ» ص 14 وهكذا يتحول التراث «إلى سلاح من أسلحة أيديولوجيا الكفاح» ص 14، لكن إذا كان

مثل هذا «التوظيف النضالي» للتراث قد يتعارض مع الوظيفة المعرفية نفسها فإنه يقترح:

(1) فصل العلم عن الإيديولوجيا، بحيث يكون هناك تأريخ للتراث، أي دراسة في إطاره التاريخي، في ظروفه المكانية والزمانية.

(2) توظيف في المعركة الإيديولوجية الراهنة: وهكذا يكون التأريخ للتراث واستلهامه الإيديولوجي أمرين مختلفين .. ص 16، الأول: يتطلب نظرة شمولية. والثاني: «انتقائي» يأخذ من التراث ما ينفع في المعركة النهاية الراهنة.

المذبحة النظرية: التيار القومي:

أما الفصل الثاني فيعرض فيه المؤلف لمذبحة أخرى، يسميها مذبحة التيار القومي، ويقسمه، بدوره، إلى تيارين: التيار القومي «العلماني»، والتيار القومي «الإسلامي». أما الأول: فيمثله زكي الأرسوزي، والثاني: يمثله محمد عمارة ص 19.

(1)التيار القومي العلماني:

ويمثله زكي الأرسوزي، الذي يدعو إلى الإرتداد إلى الجاهلية باعتبارها، عصر العرب البطولي الذهبي حيث انبلج المثل الأعلى عن طبيعة أمتنا، التي تقوم على الاعتقاد بأن النفس تنطوي على مقوماتها، على عقل يؤهلها لمعرفة الحقيقة، ووجدان ينير لها سبيل المعرفة. وفضلا عن ذلك، فإننا نتحاشى بهذه العودة ما أورثنا التاريخ من حزازات بين المذاهب والأديان. (ص 24) وميزة أخرى في عودتنا إلى عهدنا الجاهلي تتمثل في أن «في إحياء تراثنا الجاهلي بعثا لعبقرية أمتنا، وإذكاءً لمكارم الأخلاق» ص 23. فضلا عن أننا نقوم في هذه الحالة بحركة تشبه الارتداد عن المصب الملوث إلى الينبوع النقي، وإذا كانت لغتنا هي أبلغ مظهر لتجلي عبقرية أمتنا، فكيف نتردد في العودة إلى هذا المستودع: «لنحياها عن وعي حتى نبلغ ما بلغه أجدادنا من سؤدد وعزة؟» ص 23».

وهكذا يدعونا الأرسوزي إلى الارتداد عن الحضارة المكتسبة الكاذبة إلى البداوة الفطرية الأصيلة، ذلك، لأن البدوي حارس العروبة. ومن ثم فهو يعارض تحضير البدو، لأن «كل نهضة عربية أصيلة قامت على ساعد أهل البادية، والخطأ كل الخطأ في الرأي القائل بتحضير البدو، ففي تحضير البدو إخضاع الأمة العربية للأراجيف التاريخية..» ص 24.

(2) التيار القومي الإسلامي :

ويمثله في رأي المؤلف «داعية الإسلام العربي» محمد عمارة الذي أراد إحياء التراث، لنتخذ منه سلاحا في معركة تقدمنا وانعتاقنا من قيود التخلف والاستبداد ص 25، في طور من أطوار تطوره الفكري، الذي يسميه المؤلف «الطور شبه الماركسي» حيث كان عمارة يؤمن بأن السلطة التي ينبغي أن يوكل إليها أمر إحياء التراث يجب أن تكون هي «القوى التقدمية» حصرا ، ليس غيرنا نحن إذن، وليس غيرنا القوى السياسية العربية التقدمية، ودوائرها الفكرية وحركتها الثقافية من يستطيع النهوض بعبء التخطيط والتنفيذ لهذه المهمة الفكرية» ص 25.

غير أن محمد عمارة ـ كما يقول المؤلف ـ ، انتقل من الطور القومي العربي «العلماني شبه الماركسي» إلى الطور القومي العربي: «الإسلامي».

ولقد ظلت الفكرة الأساسية عنده أن في التراث «الكثير من النصوص الضارة والمعوقة، التي لا ضرورة لإحيائها، وبذل الجهد والمال والوقت في تقديمها إلى الناس، بينما هناك جوانب مفيدة هي التي يجب إحياؤها وبعثها من جديد» ص 27.

غير أن الفكرة الأساسية التي يحاول محمد عمارة أن يدافع عنها ـ لاسيما في كتابه «العرب والتحدي» ـ : هي الربط الماهوي بين «القومية» و«العقلانية»، وجعلهما سمتين أساسيتين للحضارة العربية الإسلامية. ومن ثم نراه يقيم صراعا بين «التيار القومي ـ العقلاني» وبين «التيار الشعوبي ـ اللاعقلاني» والفكرة تقوم، في نظر المؤلف، على خطيئتين ترتكبان في حق التاريخ: الإسقاط، والحذف.

والأولى: تعني أن نسقط على مجتمع الأسلاف كل ما ننتقده في مجتمعنا من توجه قومي، وتنظيم عقلاني.

والثانية: أن نحذف ما لا ينسجم مع هذه الفكرة في مسار الحضارة العربية الإسلامية، مثل جناحها المغربي ـ الأندلسي، كما يغيب عنه أن العقلانية لا تعني سوى شيء واحد، وهو أن سلطة العقل لا يجوز أن تعلو عليها أية سلطة، غير أن الوضع لم يكن كذلك في الحضارة العربية الإسلامية، حيث كانت السلطة التي لا يجوز أن تعلوها سلطة أخرى هي الوحي المنزل في كتاب.

المذبحة النظرية: التيار العلمي:

وينتهي الكتاب بالفصل الثالث ـ وهو أطول فصوله كلها، بل تزيد صفحاته عن نصف

صفحات الكتاب ـ ويعرض فيه المؤلف للتيار العلمي الذي يقسمه إلى نموذجين: ما يسميه «بالنموذج العلمي البراغمائي» ص 54 و«النموذج العلمي الابستمولوجي» ص 73.

(أ) النموذج العلمي البرغمائي:

ويمثله ـ في رأي المؤلف ـ زكي نجيب محمود، الذي يقوم «بتنفيذ مناورة تكنيكية» تسف حتى من المستوى الإيديولوجي الجديد بهذا الاسم. ويقوم الدكتور زكي بتمثيلية واحدة، يمكن أن يكون عنوانها «عودة الابن الضال . . الكاذبة»! فما يقوم به هو «فعلا من قبيل التمثيل، أي عودة كاذبة»! ص 57 فالدكتور زكي في طور من أطوار حياته ارتمى في أحضان الحضارة الغربية، ثم تاب، وأناب، وعاد إلى «التعاطف مع الداعين إلى طابع ثقافي عربي خالص» ـ وعندما توافرت للابن المتلهف للعودة إلى البيت الأبوي الظروف الموضوعية عاد إلى بيت الأب، وصار مضرب الأمثال في صحوة «الغافل الذي عاد ـ ولو بعد طول تأخير ـ إلى اكتشاف كنوز التراث، بعد أن ألهته عنها تُرّهات الفكر الغربي أمدا مديدا ص 55.

ويعتمد المؤلف على كتاب واحد للدكتور زكي نجيب هو «تجديد الفكر العربي»، الذي يقتبس منه ما يقوله الراحل: من أنه لم تتح له الفرصة في أعوام ماضية لقراءة التراث العربي على مهل، وهذا طور الضلال ـ ثم أخذته صحوة قلقة، فراح يعب صحائف التراث عبأ سريعا، فقد كانت المشكلة التي تؤرقه هي «كيف نوائم بين ذلك الفكر الوافد الذي بغيره يفلت منا عصرنا، أو نفلت منه وبين تراثنا الذي بغيره تفلت منا عروبتنا، أو نفلت منها!» ص 56.

غير أن مؤلف «المذبحة» لا يعتبر هذه «صحوة». حقيقية، ولا هي عودة صادقة وإنما هناك «مناورة» و«تكتكة»، خلف «التوبة» و«الندامة» ـ ولهذا فهو ينبهنا إلى أن «تمثيلية عودة الابن الضال» التي يقدمها داعية تجديد الفكر العربي ـ هي فعلا من قبيل التمثيل ـ «أي عودة كاذبة»! ص 57 كما أن الإشكالية التي يطرحها هي أيضا «إشكالية كاذبة» لأنها «إشكالية لا تصوغ السؤال إلا بقدر ما تعني جوابه مسبقا، ومن خلال صياغة السؤال بالذات . .» ص 60، ذلك، لأن الدكتور زكي ـ بعد انضوائه تحت لواء الوضعية المنطقية، والفلسفة التحليلية ـ وضع نفسه على مقاعد المدرسة النفعية، العملية الإجرائية، والبرغمائية، والتطبيقية البحتة ص 60، وهو يأخذ عليه قوله: «الدار: هو العمل والتطبيق، والمدار: هو ما يعاش به. . .» وهكذا يكون رافضا حتى لمبدأ «العلم النظري». ويرفع كشعار له «العلمنة والتصنيع» ولكن العلمنة هنا بمعنى تطبيق «العلم» لا العلمانية. ويطالب بالانتقال

من «دروشة النصوص» وشروحها، وحواشيها، إلى العلم، ومخابيره، ومعامله، ثم إلى التصنيع بكل تقنياته، ومن معرفة قوامها الكلام، إلى معرفة قوامها الآلة التي تصنع، وكما يطالب بإلغاء كل «العلم» الذي ما هو «بمدير عجلات المصانع، ولا دافع للطائرة جناحا». ص 61.

وينتهي مؤلف المذبحة «إلى أن هذه الصياغة البرغماتية لإشكالية الأخذ والترك من التراث، تتضمن الأجوبة وتحددها سلفا. وهي أجوبة لا تملك، بحكم تلك الصياغة إلا أن تكون سلبية خالصة، فما ذام المدار هو العمل والتطبيق، وما دام المعيار هو «العلم العملي» ـ فإن التراث العربي الإسلامي الموروث عن «ثقافة غير علمية»، والمنتج في عصر ما قبل العلم والتقنية والتصنع، لا يستأهل برمته من مآل غير مآل «الآثار المحفوظة في المتاحف» ص 62.

وهكذا ينتهي المؤلف إلى أن الابن الضال مازال ضالا، أو قل ـ بعبارة أصرح وأوضح ـ: إن الابن الضال لم يقرر العودة إلى بيت أبيه إلا ليقضي عليه، وعلى ما تبقى من ميراثه معا.. ! ص 71.

(ب) ـ النموذج العلمي الابستمولوجي :

ويقدم لنا المؤلف النموذج الثاني للتيار العلمي: محمد عابد الجابري في كتابيه «تكوين العقل العربي» عام 1984، ثم «بنية العقل العربي» عام 1986.

الذي يركز فيهما على أن العقل لا موضوع له سوى المقولات، وأن اللغة الوحيدة للعقل هي لغة النثر العقلي، ومن ثم فهو يستبعد كل التعابير اللاعقلية. يستبعد أولا: الشعر، لأن الشعر عنده لغة الحساسية والوجدان، ويستبعد ثانيا: النثر الفني، لأن هذا الأخير لغة الخيال، والخيال عنده ملكة مفارقة للعقل، بل مضادة له. ويستبعد ثالثا وأخيرا: النثر العلمي، لأن لغة العلم، سواء أكان علم التاريخ أم علم الطب هي لغة وقائع، بينما لغة العقل هي ـ تحديدا ـ لغة المقولات والمجردات! ص 74.

أما في مجال الفلسفة فقد أباح الجابري لنفسه أن يقرأ الشفاء لابن سينا، من دون أن يقرأ «القانون في الطب»، وأن يصدر على الفيلسوف حكما قاطعا جازما بأنه رائد «للاعقلانية، ظلامية، قاتلة» من دون أن يرى في مثل هذا الحكم تناقضا مع الممارسة العلمية لابن سينا، بوصفه واحدا من كبار أطباء عصره، بل ليس ثمة ما يمنع أن تجده يقول عن الرازي: «هذه النزعة الهرمسية، بل هذا «العقل

المستقيل» ذاته، نجده عند أكبر طبيب في الإسلام أبي بكر بن زكريا الرازي. . !» ص 75.

وأول فلاسفة «اللاعقل في الإسلام» على ما يقول عابد الجابري ـ هو جابر بن حيان ـ يقول: «لنسجل ـ إذن ـ أن أول ما نقل إلى الثقافة العربية الإسلامية من علوم الأوائل كان من العلوم الهرمسية السرية، ومن المركز الأصلي للهرمسية: الإسكندرية . . فلقد كان العقل المستقيل الذي تحمله الهرمسية هو أول ما انتقل إلى هذه الثقافة ـ وذلك عبر الكيمياء والتنجيم.

ورسائل جابر بن حيان تؤكد ذلك تأكيدا. ص85 وهكذا يلقي الجابري بثلاثة أرباع التراث العربي في بحر اللامعقول، أو في خضم «العقل المستقيل»، بحجة أنها «ركام من الهرمسية، والغنوصية» والمانوية، والصابئية، والمجوسية، والمزدكية، والفيثاغورية، والأفلاطونية المحدثة!!».

«مذبحة جورج طرابيشي!»

خاتمة نقدية:

السؤال الذي يفرض نفسه على ذهن القارىء بعد أن يفرغ من قراءة كتاب «مذبحة التراث في الثقافة العربية المعاصرة» هو: أكان يقرأ حقا مذبحة للتراث، ممثلة في هذه التيارات المختلفة، التي درست تراثنا من زوايا شتى؟ أم أنه في الواقع كان يطالع مذبحة فعلية، أقامها مؤلف الكتاب «جورج طرابيشي» لكل من سولت له نفسه أن يقترب من التراث برأي، أو يأخذ بمنظور، أو يعرض لفكرة؟!

إن دراسة التراث العربي من زوايا مختلفة، والبحث عما يصلح ويفيد فنبعث فيه الحياة، أو نبرزه للعيان، ومالا يصلح فنطمسه ليموت، الخ . . . أمر مشروع، وهو ما حدث في النهضة الأوروبية ذاتها، حيث كانت الآراء المختلفة تتصارع في إحياء التراث الكلاسيكي اليوناني ـ الروماني القديم، وتراث العصر الوسيط، بل دعا بعضهم إلى ترك المسيحية نفسها، التي عملت على تأخر الفكر الأوروبي طوال «عصور الظلمات» ـ وهو التعبير الذي استخدمه الشاعر الإيطالي بترارك (1304 - 1374) Petrarch، ليصف به الألف سنة التي استغرقتها العصور الوسطى ـ أثناء دعوته الشهيرة لإحياء الدراسات الكلاسيكية القديمة، اليونانية، والرومانية. كما حمل غيره من أصحاب المذهب الإنساني. Humanism من أمثال رابليه (1493 - 1553) Rabelais, Francois ـ حملة عنيفة على رجال الدين، بما فيهم الرهبان، ودعا الناس إلى أن يهربوا «من

أولئك الرعاع، ذوي العقول الزائفة، الماكرين، والقديسين المزورين، المرائين، مدعي الايمان. والرهبان الذين يلبسون النعال، ومن على شاكلتهم . . الخ».

فدراسة التراث من زوايا مختلفة، في عصر كل نهضة، عملية هامة بقدر ما هي «إثراء» لهذا التراث، ولا يمكن أن توصف بأنها «مذبحة» بأي مقياس.

وفضلا عن ذلك، فإن المؤلف يصر على «أدلجة» كل من يقترب من التراث. أي أن يضعه تحت أيديولوجية معينة، بل إنه عندما يجد من يستعصي على الدخول في هذا التصنيف الغريب لا يراجع نفسه، بل يضعه على «سرير بروكرست». Procrustes. قاطع الطريق المضياف في الميثولوجيا اليونانية، الذي كان يدعو الغرباء لزيارته في بيته، ثم يرغمهم على النوم في سريره، فإن كانوا أطول قطع الزيادة، وإن كانوا أقصر شدهم حتى الموت! خذ مثلا ما يقوله عن مفكرنا الراحل زكي نجيب محمود، الذي يجعله المؤلف ينتمي «إلى الوضعية المنطقية تارة، وإلى الفلسفة التحليلية طورا، أي إلى النزعتين الفلسفيتين الأكثر تعاليا على الإيديولوجيا، والأكثر ادعاء للانعتاق من مسارها. .» ص 54 هذه عبارة المؤلف بنصها التي تجعل من الفلسفة التي ينتمي اليها زكي نجيب محمود «مستعصية» على «الأدلجة»، لكن المؤلف لا يحجم ـ مع ذلك ـ عن وضعها على سرير بروكرست لكي يواصل المذبحة!

والعجيب أنه مع زكي نجيب محمود ـ على وجه التحديد ـ يجعل محاولاته كلها «مناورات» و«تكتكة»، و«عودة كاذبة»، و«إشكالية زائفة» . . . الخ وعبارات عجيبة لا يجوز أن تقال عن رجل أفنى عمره المديد في إثراء الفكرِ العربي. وليسمح لي القاريء أن أسوق هنا الملاحظات التالية:ـ

أولا: اعتمد المؤلف على كتاب واحد فقط لزكي نجيب محمود، هو «تجديد الفكر العربي» وكان لابد له من متابعة جهود الرجل في كتُبه الكثيرة التي سارت في نفس الخط «المعقول واللامعقول في تراثنا»، ثقافتنا في مواجهة العصر ـ تحديث الثقافة العربية . . وغيرها وغيرها.

ثانيا: فهم المؤلف عبارة زكي نجيب محمود في «تجديد الفكر العربي» التي يقول فيها: إنه كان في فترة من الفترات بعيدا عن «التراث العربي» لا على أنها أمانة وتواضع من المفكر الكبير، بل أخذها ـ كما أخذها غيره ـ بالمعنى

الحرفي، مع أن الدكتور زكي كان على صلة وثيقة بالتراث منذ فترة مبكرة من تطوره الفكري.

ولابد أن نضع في ذهننا ما يأتي:

(1) أنه كتب كتابا كاملا عن «جابر بن حيان» مكتبة مصر بالقاهرة عام 1961 قبل الصحوة التي يصفها المؤلف بأنها «كاذبة»! بسنوات طويلة!

(2) أنه كتب عن «عينية» ابن سينا، وشرحها شرحا رائعا في كتابه «قشور ولباب» نشرته الأنجلو المصرية عام 1957م.

(3) أنه كتب عن «ترجمان الأشواق» لمحيي الدين بن عربي، وإن كان قد نشر بعد ذلك في كتابه «قيم من التراث» عام 1984.

(4) كتب عن ابن رشد في تيار الفكر العربي - دراسة نشرت بعد ذلك في كتابه «قيم من التراث».

(5) قام بتدريس الفلسفة الإسلامية عندما كان أستاذا زائرا في جامعة كارولينا عام 1954/1953.

(6) كتب عن آراء أهل «المدينة الفاضلة» للفارابي في كتابه «أرض الأحلام» دار الهلال» عام 1952.

(7) قام بمحاولة لوضع قالب جديد للمقالة العربية، عرضه نظريا، وطبقه عمليا في كتابه «جنة العبيط» (مكتبة الآداب عام 1947).

إلى جانب عشرات المقالات التي تعالج زوايا متعددة من التراث العربي في الأدب، والمسرح، والقصة، والفلسفة .. الخ. وذلك كله قبل «الصحوة المزعومة»!!

ثالثا: الطور السابق للصحوة لم يكن ضلالا، وإنما هو محاولة لتدعيم التفكير العقلي، الذي أخذه عن الحضارة الغربية - في ثقافتنا، وهذا ماحاوله في جميع مقالاته الأدبية ودراساته الفلسفية. ثم جاءت المرحلة الثانية مكملة للأولى، وليست منفصلة عنها أو معارضة لها.

رابعا: لم تكن «الوضعية المنطقية» أو «الفلسفة التحليلية» سوى منهج، وهذا ما أكده مفكرنا أكثر من مرة.

هذا مثال واحد «للمذبحة» التي أقامها جورج طرابيشي - بوصفه الحارس الأمين على التراث - لكل من تسول له نفسه الاقتراب من تراث الأجداد! ومع

ذلك كله، فهو كتاب يستحق أن يقرأ، لأنه «أدلجة» جديدة، أعني نظرة جديدة لدراسة هذا التراث.

«هنري كيسنجر، الدبلوماسية»

هنري كيسنجر
ترجمة: مالك فاضل البديري
الأهلية للنشر والتوزيع - عمّان - 613,1995 ص

مراجعة: عبد الله هدية
عميد كلية التجارة - جامعة أسيوط - ج.م.ع

إن كيسنجر يطوف بنا في هذا الكتاب عبر دهاليز السياسات الخارجية الأوروبية والأمريكية، عبر زهاء فترة طويلة من الزمن، تشكل النواة في سياق تاريخ أوروبا وأمريكا الحديث. إنه يرسم بمهارة وقدرة عالية على تحليل المواقف الأمريكية الممثلة في سياساتها الخارجية، منذ تكوين الاتحاد، ويبين بجلاء كيف تطورت هذه السياسة الخارجية وفقاً للمفاهيم المتطورة في ذهن القادة الأمريكان والشعب الأمريكي، وكيف تدرجت هذه السياسة من مفاهيم العزلة، إلى مفاهيم التدخل في شئون القارة الأمريكية، لاسيما النصف الغربي منها، ثم التدرج إلى التورط في الشئون الأوروبية، ولاتعدم كل مرحلة من هذه المراحل من وجود السدنة والكتاب الذين يبررون ويفسرون تلك السياسات، حيث إن كل سياسة من هذه السياسات كانت تكتسى بألوان فكرية زاهية تدعم هذه السياسة، أو تلك، وتبررها، فالرئيس «ولسن» يرسي التدخل على المفاهيم الأخلاقية والحضارة الأمريكية ونظم الحكم الديمقراطية التي يجب أن تعبر من أمريكا إلى العالم.. «وروزفلت» يرسي سياسة التوسع الإقليمي والتدخل على أسس أكثر واقعية، ومصالح أمريكا في هذا الجزء أو ذاك.. ولكن الأمر الذي يتعين أن نؤكده أن جل الساسة الأمريكان منذ ولادة الاتحاد حتى يومنا هذا يؤمنون - بلا منازع - «بقدر أمريكا الجلي» ورسالة أمريكا السامية إلى شعوب العالم قاطبة.

ولايخفى على القارىء أن تطور هذه السياسات في حقيقة الأمر، مرتبط بمصالح الولايات المتحدة، وتطور قوتها المتنامية على كل الأصعدة، خاصة

جهازها الإنتاجي، فهي اختارت سياسة العزلة والتقوقع في باديء الأمر - خشية على مواردها من الطامعين فيها، خاصة الاستعمار الأوروبي، وجاءت مراحل التدخل في شئون الآخرين تلبية لتطور قدرتها الاقتصادية والتفتيش عن أسواق جديدة للاستثمار والربح. . ولامانع في أن يتستر هذا الهدف الحقيقي بعباءة الرسالة السامية والنظم الديمقراطية.

ثم يطوف بنا «كيسنجر» في تاريخ أوروبا الحديث المفعم بالصراعات بين القوى الأوربية المبعثرة والمفككة، بعد خروجها من عصر الإقطاع، ويوضح دور الدولة القومية في جمع الشتات، وكيفية بناء الدول الأوروبية المعروفة في عالم اليوم لوحدتها عبر عشرات التحالفات والمعاهدات والحروب التي كانت تحول باستمرار دون انفراد دولة واحدة بناصية القوة وتكوين امبراطورية كونية، ويبين الصراع بين الأفكار والقيم المحافظة، بين الأفكار الليبرالية والعدالة، ويوضح بجلاء المهارة والحذق الذي لعبه «مترنيخ» في مؤتمر «فينا» 1815 في إعادة ترتيب البيت الأوروبي بعد حروب «نابليون بونابرت» الذي كان ينشد الهيمنة على مقدرات أوروبا، وكيف أن «مترنيخ» أقام السلام والأمن الأوربي على اتفاق القيم المشتركة، وليس على مجرد التوازن الفارغ من كل مضمون.

ويبرز من كل هذا العرض، القاعدة الخالدة، وهي: أن الأشياء والظروف في تغير مستمر، مهما برع الصانعون للسياسات الداخلية والخارجية بقصد الحفاظ على الشيء. ربما يستمر هذا النجاح فترة من الزمن، ولكن التغيرات لامحالة، ولهذا يتعين المواكبة المستمرة - في تطور الأساليب والوسائل بحيث تستوعب المعطيات الجديدة - مع هذه التغيرات . . لقد أفلح «مترنيخ» في الحفاظ على السلام الأوروبي لمدة تزيد على ربع قرن، ولكن أمام ضغط الظروف المتطورة، واختلاف مصالح كل دولة، انهار هذا الترتيب، وكان لابد أن ينبثق ترتيب آخر يتلاءم مع هذه التطورات. . وإذا أخذنا بعين الاعتبار الأحداث على مستوى «الوحدة الصغيرة» Micro تبين لنا أن الأمر يحتاج إلى صناع سياسات يتمتعون بالموهبة والبصيرة النافذة بحيث يحشدون التكتيكات والأساليب الدبلوماسية في خدمة الأهداف الكبرى، وإلا تضيع منهم هذه الأهداف الكبرى، وهم في غمار استخدام هذه الأساليب والوسائل، بحيث تضحى هي الهدف، وينسون الهدف الكبير، بجانب الرؤية العميقة لأوضاع الدول المجاورة، ومصالحها الأساسية،

وترتيب هذه المصالح في سلم الأولويات، حتى يمكن أن يبنوا سياستهم في التحالفات والتوازن على أسس واقعية وفعالة.

أن الدبلوماسية تخدم - بلاشك - السياسة الخارجية، بل هي الوسيلة الهامة المعبرة عن هذه السياسات، وهذه الأخيرة هي ثمرة لمجموعة من العوامل المعقدة والمتضافرة من تاريخ الدولة، وقيمها، ووجدانها، ومصالحها الجيوسياسية، والاقتصادية، والثقافية.

إن كتاب «هنري كيسنجر» الموسوم بالدبلوماسية من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة، لايبحر في مفاهيم الدبلوماسية بشكل مجرد، بقدر ما يعبر ويبين مدى ارتباط هذه الدبلوماسية بمصالح الدول، وكيفية تعبيرها عن سياستها الخارجية، القائمة على تحقيق هذه المصالح والحفاظ عليها، وبالتالي فهو يكشف حقبة هامة في التاريخ الحديث لصراع هذه الدول، بقصد تحقيق مصالحها السكانية، والاقتصادية، والاجتماعية.. وكيفية استخدام سلاح الدبلوماسية في تحقيق هذه المصالح..

يبدو في بعض الأحيان أن غوص «كيسنجر» في الأحداث الدقيقة والتفصيلية - خاصة في التاريخ الحديث لأوروبا - يبعث على الملل والضجر، إلا أنه يدل على دراسة دقيقة وواعية لخبايا هذا التاريخ السياسي، ودوافع الصراع والتوحد، حتى تكتسب الدبلوماسية المهارة والفعالية، إن الدبلوماسية الجاهلة بتاريخ وأوضاع الدول التي تتعامل معها لاتحقق نتيجة تذكر بقدر ما تكون وبالاً على الدولة التي تستعملها.. إن دول اليوم خاصة الدول العربية مدعوة لفهم ظروف وأوضاع الدول، وخلفيات قادتها الثقافية، وتكوينهم النفسي - التي تتعامل معها، في الماضي والحاضر، حتى تأتي دبلوماسيتها فعالة ورشيدة. ويبدو أن النجاحات التي حققها «كيسنجر» في تعامله مع دول العالم المختلفة أثناء توليه رئاسة الخارجية الأمريكية قائمة على فهمه العميق لأوضاع هذه الدول التي يتعامل معها، ويكفي أنه عبر دبلوماسية ماهرة أطلق عليها يومئذ - دبلوماسية «البنج بونج» - أخرج الصين الشيوعية من عزلتها، وتقارب العالم الغربي معها، وكيف استغل التناقضات بينها وبين الاتحاد السوفيتي في أن يخرجها كلية من هذا الصف السوفيتي، الذي أصابه الوهن بهذا الانشقاق.

إن أضعف نقطة في هذا الكتاب لاترجع إلى المؤلف، بقدر ما ترجع إلى

الترجمة التي قد تبدو في بعض الأحيان أنه لاعلاقة لها بالعربية حيث يغم المعنى أمام القاريء وتبدو الجمل بلا معنى أو فهم، ويبدو أن هذا عزى إلى الخطأ الأساسي في الترجمة، الذي يكمن في الترجمة الحرفية، لاترجمة المعاني والمفاهيم.

وإذا كانت الدبلوماسية في القرون: السابع، والثامن عشر، والتاسع عشر، غارقة في البحث عن التحالفات والمؤتمرات والمعاهدات فهي تأتي لترجمة أمينة ودقيقة للواقع الأوروبي الممزّق، والمليء بالصراعات، بغرض الوصول إلى التوازن والأمن الجماعي، فإن دبلوماسية القرن العشرين والحرب الباردة اتسمت بالحذر والتحالفات على مستوى كتلتين، لأنها ترجمة للواقع والنظام الدولي الجديد، وهو «الثنائية القطبية»، حيث يتميز هذا النظام بوجود قوى متكافئة في القوة، تتمترس كل منها خلف ايدلوجيات متصارعة ومتنافرة، ويقود التكافؤ إلى الخوف من تسخين المواقف، التي تؤدي إلى مجابهة دموية، تستخدم فيها أسلحة الفناء والدمار، لذا تميزت هذه الدبلوماسية بالتسخين - أحيانا - الذي لايؤدي إلى المجابهة، وعندما تصل إلى حافة الخطر تتراجع، وتشحذ كل وسائلها في تهدئة المواقف وتبريدها.. وإن كان هذا لايمنع استخدامها لإشعال حروب صغيرة بالوكالة في هذا الجزء أو ذاك من العالم، شريطة أن تؤدي إلى مجابهة مباشرة بين القطبين الكبيرين.

إن «كيسنجر»، في عرضة للترتيبات الأمنية في أوروبا بعد دحر - نابليون والممثلة في مؤتمر «فينا»، والتي قادها «مترنيخ» - أورد تفصيلات متعددة، وقضايا كثيرة، تدل على دراسة شاملة وعميقة لظروف أوربا وزعمائها في هذه الفترة، ولاغرو في ذلك حيث اعتقد أن هذه الموضوعات شكلت أطروحته للدكتوراه في العلوم السياسية: وكتاب «كيسنجر» في 615 صفحة من القطع الكبير، موزعة عبر 16 فصلًا. وإن كان «كيسنجر» يبدأ كتابه **بفصل عن النظام الدولي الجديد**، الذي مازالت تشكل ملامحه بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات من هذا القرن، وبروز الولايات المتحدة على الساحة الدولية كقوة مرهوبة الجانب، وفاعلة في العلاقات الدولية، إلا أنه يتنبأ بأن القوة العسكرية للولايات المتحدة ستأخذ في التداعي النسبي، وستوضع الدول أمام مسئولياتها الوطنية والأخلاقية.. والحاضر ولايبشر ببروز قوى كبرى تهيمن وتوجه، لذا فإن

النظام الدولي المتوقع في المستقبل سيقوم على عناصر متعددة، متساوية أو متقاربة في القوة، وستدفع آلية الحركة إلى جبرية تناسق وتناغم هذه العناصر بحكم التوازن. . وإن كان هذا . . ربما يحتاج إلى عقود من الزمن.

لايسعنا إلا أن ننظر بعين الجدية لهذا التوقع، خاصة ونحن نرى أن السير الطبيعي والمألوف للأمور أن تسير نحو تصحيح التناقض، حيث يؤدي هذا الأخير إلى ولادة أشكال جديدة على الدوام، فالاتحاد السوفيتي القديم تمثل تناقضه الأساسي في القزمية الاقتصادية، والقوة العسكرية الهائلة، وكان لايمكن لها أن تستمر، والولايات المتحدة اليوم: قوة عسكرية هائلة، وعليها أن تنمي اقتصادها، ليتسق مع هذه القوة، وتصحيح التناقض، كذلك اليابان، ذلك العملاق الاقتصادي، والقزم العسكري. . وفي رأيي أنه لايمكن أن يستمر هذا إلى ما لانهاية، وسيشهد العقد القادم نظاماً دولياً يتميز بتناغم عناصره في قوة اقتصادية معقولة، وقوة عسكرية تتناسب معها في المعقولية. . وينزوي تدريجيا دور القطب الواحد الجامع لكل العناصر. . على كل، إن الأمر لايدخل في نطاق الأماني بقدر ما يحتاج إلى دراسة مستقبلية رصينة، الأمر الذي لايستوعبه هذا المقام.

في الفصل الثاني: يسهب المؤلف في المقارنة بين أفكار روزفلت وأفكار ولسن. حيث سيطرت النزعة الانعزالية على سياسة أمريكا الخارجية ردحاً من الزمن، ظل حتى مطلع هذا القرن، وتعزى هذه النزعة في تقديرنا إلى خشية سكان أمريكا الأول من أطماع الدول الأوربية في مواردها الهائلة، وقاد هذا إلى انكفائها على نفسها وعدم التورط في أية نزاعات أوربية أو غيرها. . بيد أن هذه السياسة لم تستمر طويلاً إزاء القوة المتعاظمة لهذا البلد الجديد، حيث إن جهازه الإنتاجي الضخم مال إلى استكمال بنيانه، وضاقت السوق المحلية عن استيعاب منتجاته، ولذا كان لزاما على أمريكا أن تمد بصرها إلى الخارج، حتى تؤمن أسواقاً جديدة وخارجية، تكفل لها تصريف هذه السلع المكدسة. . عزز ذلك كله ورسخه الانهيار التدريجي للنظام العالمي السائد، والممثل في أوروبا. . وربما كان «روزفلت» واقعياً في تبرير تبدل السياسة الأمريكية، حيث رأى أن توازن القوى العالمي لايستقيم بدون مساهمة أمريكا فيه، بينما كان «ولسون» يرمي إلى نشر مبادىء أمريكا في كل أنحاء العالم. ويرى أن الله سبحانه أوكل إلى أمريكا رسالة سامية، وهي نشر حضارتها ومبادئها الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وظلت

هذه المبادىء المكسوة بهذه المسحة الأخلاقية تتردد - عبر الدبلوماسية الأمريكية - تجاه معظم شعوب العالم حتى اليوم - ظاهرياً - على الأقل وإن كانت السياسة الخارجية الأمريكية - في الحقيقة - مافتئت إلا انعكاساً متطوراً للمصلحة الوطنية، التي تدعو إلى تحقيق استقلال هذه الأمة الحديثة، وهي في سبيل هذا راحت بكل الطرق تعمل على عدم بروز قوة تضاهيها أو تشكل خطراً عليها، واستعملوا كافة الأساليب الدبلوماسية بقصد تحقيق هذا الغرض.

ولاشك أن أمريكا في توسعها الإقليمي إنما تطبق المفهوم الأساسي في السياسة الخارجية، والقائل بأنه « لايمكن المحافظة على الشيء إلا بالمحافظة على الشيء القريب منه» أي من أجل الحفاظ على نفسها الآن من الضروري لها أن تتوسع في إقليمها في كل الاتجاهات حتى تحافظ على الأصل.

وتبرر أمريكا لنفسها هذا التوسع كمصير حتمي للأمة، بينما تنتقد سياسة توازن القوة الأوربية، وهي بهذا تبلغ درجة كبيرة في الازدواجية التي مازالت تتسم بها سياستها الخارجية حتى اليوم، بالإضافة إلى أنها لاتريد أن تحمل نفسها أية التزامات تجاه أية دولة أي أن أمريكا صيرت نفسها قوة عظمى، دونما ممارسة لسياسة القوة، فسيطرت على النصف الغربي من القارة الأمريكية وأبعدت - تماما - أوربا عن هذه المناطق. وتسارع نمو القوة الأمريكية حتى أضحت أعظم قوة صناعية في إنتاج الفحم وقضبان السكك الحديدية.. بالإضافة إلى الإنتاج الوفير من القمح.

ومن الأمور المسلم بها: أن الدولة القوية لاتقنع بقوتها في حالة سلبية، وإنما يعد امتداداً طبيعياً أن تمارس هذه القوة التأثير في مجريات الأمور الدولية وإن كانت تسربل هذا التأثير والتدخل في السياسة الدولية بعباءة الرسالة الأخلاقية لأمريكا، وكونها مناراً هادياً للشعوب قاطبة، وبرر ذلك حق التدخل في شئون الشعوب الأخرى. لاسيما في النصف الغربي من القارة، وتبلور ذلك في دبلوماسية العضلات التي دشنها «روزفلت» في رسالته التي وجهها إلى الكونجرس عام 1902، حيث أفصح فيها على أنه «يتعين على القوة المتحضرة والمتسمة بالنظام: أن تصر على توجيه سليم لهذا العالم حيال تعقد العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية».. والجديد في الأمر في هذه المرحلة من تحديد السياسة الخارجية الأمريكية إزاء دول العالم، أن يبرز «روزفلت» دور المصلحة الوطنية

الأمريكية التي تقتضي أن تقوم أمريكا بهذا الدور، مسترشداً بنظرية «دارون» في أن البقاء للأصلح، وأن السلام يحتاج إلى قوة عظمى تفرض وجوده وتحميه، وأن أمريكا هي المخولة بذلك، والقانون الدولي ماهو إلا قواعد تقنن أوضاع القوة في العلاقات الدولية. وفي سبيل انفراد أمريكا بالقوة الدولية عملت سياستها الخارجية على تشجيع تصفية الدول الأوربية القوية بعضها بعضاً، حيث شجعت اليابان في الهجوم على روسيا 1904 والإيعاز لبريطانيا بالقيام بعمل عسكري ضد ألمانيا 1914.

وفي الفصل الثالث: استعرض «كسينجر» شمولية العصور الوسطى الممثلة في الإمبراطورية الرومانية والكنيسة الكاثوليكية بمقولة: إن الله واحد، لا إله غيره، وبالتالي لابد للعالم من أمبراطور واحد، يسير دفة الحكم فيه.. ثم عوامل انهيار هذه الإمبراطورية بفعل صعوبة السيطرة على أراض شاسعة، وانعدام أنظمة الاتصال والنقل المناسبة.. وحل محل هذه الشمولية مفاهيم أخرى مثل: «مصلحة الدولة»، و«توازن القوى»، و«الدولة القومية».

وذلك بفضل مفاهيم الكاردينال «رشليو» رائد نظام الدولة الحديث، ومؤسس مفهوم مصلحتها، حيث أعلى المصلحة الوطنية الفرنسية فوق أية اعتبارات دينية كاثوليكية، وحلت النزاعات والحروب بين الدول الأوروبية - لاعتبارات جيوسياسية - محل النزاعات والحروب القائمة على أسباب دينية ومذهبية، والقول: بأن المنفعة الذاتية الوطنية لاسيما صور القانون الأخلاقي، واستحالة عقيدة «مصلحة الدولة» بعد انتهاء حروب الثلاثين عاماً، هي المبدأ المسير للدبلوماسية الأوروبية التي كانت تتعامل انطلاقاً من أن من له القوة يملك الحق، وهكذا راحت الدول الأوروبية تسعى لإقامة نظام دولي جديد، يعتمد على التوازن في تحقيق مصلحة كل دولة، بمعنى منع سيطرة أية دولة على الأخرى، ولاتتمتع أية دولة بسيادة مطلقة، أو تهيمن على ما سواها من الدول، غير أنه - لغياب الدولة الأقوى، والقادرة على فرض هذا التوازن، ولعدم التساوي في القوة بين هذه الدول - أضرم أمراء أوروبا على - امتداد القرن الثامن عشر - حروبا لاحصر لها، بغرض توطيد نفوذها بالتوسع الإقليمي، وتعزيز قوتها.

والحقيقة أن الصراع الأوروبي في هذه الفترة، كان يعزى إلى بزوغ عصر القوميات، ومحاولة كل دولة تأمين حدود سيادتها، وإلى اشتعال المعارك بين أفكار التحرر والاستنارة التي حملتها الثورة الفرنسية وبين مجمل القيم المحافظة،

وعلى هذا فإن قيام نظام عالمي على فكرة التوازن لايصمد طويلاً، إذا لم يدخل في اعتباره الاتفاق على قيم مشتركة، ومفاهيم موحدة، يرضى عليها جميع الأطراف.

وفي الفصل الرابع: يؤكد المؤلف أن استتباب السلام ردحا طويلاً من الزمن في أوروبا حوالي أربعين سنة غداة القضاء على «نابليون» يعزى إلى الاتفاق على القيم المشتركة القائمة على العدالة، والواردة في صلب اتفاقية فينا 1815، والتي أنجزها بمهارة خمسة من الرجال القديرين: «مترنيخ» عن النمسا، «هاردنبرج» عن بروسيا «وتاليران» عن فرنسا، اللورد «كاسيلراي» عن بريطانيا، بالإضافة إلى قيصر روسيا نفسه، وراحت هذه المجموعة قبل الوصول إلى اتفاقية «فيينا» تعمل دون كلل على تنقية الأجواء، ونزع فتيل الانفجار من الواقع الأوروبي، حتى يأتي الاتفاق على القيم المشتركة خالياً من أية مسببات للانفجار قد تكون كامنة فيه، ولذا أعيد ترتيب الحدود من جديد، حيث اقتطعت أقاليم من دول، وضمت إلى أقاليم أخرى تشترك معها في وحدة السكان، من حيث: اللغة، والدين، والثقافة. كما أدركوا أن ألمانيا الضعيفة تسبب القلاقل في أوروبا، حيث تطمع فيها دول مجاورة، كذلك ألمانيا القوية دافع إلى عدم استتباب الأمن والسلام. وعلى هذا دعا بيان «فينا» إلى تقوية ألمانيا دون توحيدها، وكانت هناك ثلاثمائة دولة شاذة - قبل الغزو النابليوني - توحدت في ثلاثين دولة، ونزعت عن فرنسا مستعمراتها، وانكمشت داخل حدودها القديمة، أي عادت على أصلها وهذا هو العدل.

والواقع: أنه مهما بلغت مهارة «مترنيخ»، في إعادة بناء الخارطة الأوروبية ووضع أسس نظام جديد للتوازن الأوروبي، إلا أن التطورات التي حدثت في بنية هذه الدول، والتقاعس عن حل المسألة الشرقية، وفتور بريطانيا، شكلت ضغطاً على نظام «مترنيج» في نهاية المطاف، وعجلت بانهياره.

أما الفصل الخامس: يركز المؤلف فيه على أن نابليون الثالث وبسمارك نجحا في قلب تسوية فينا رأساً على عقب، لاسيما تلك القيود الذاتية المنبثقة عن الإيمان المشترك بالقيم المحافظة، حيث رأى الأول في نظام «مترنيخ» قيداً كبيراً على حركة فرنسا، وحريتها، واحقيتها في الحصول على مكتسبات إقليمية، وضرورة رفع القيود التي وضعها هذا النظام على قيم القومية، والعدالة، والليبرالية، كما لاينبغي أن تقف أوربا الموحدة ضد فرنسا في الحصول على بعض

الأراضي المجاورة، أما الثاني فقد كره أن توضع القيود على بروسيا، حتى تصبح شريكة للنمسا في الاتحاد الألماني الكونفدرالي.

وقد تميز النظام الدولي في هذه الفترة بعد توحيد ألمانيا، بوجود عدد من الدول قليلة، ولكنها قوية، ولذا أمسى التفاوض عسيراً حيال توازن مقبول عموماً، وهذا يؤكد أنه كلما قل عدد اللاعبين، تقلصت إمكانية إجراء التغييرات.. وهذه السمة التي طبعت النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ظلت الحرب الباردة، وتميز النظام بالثبات أكثر من ربع قرن، ولايفوت عن الذهن، أن بسمارك بسياسته الواقعية والنجاح بها إلى خروج ألمانيا قوية منتصرة، أكد تعريف السياسة من منظور وتحليل القوي، ووضع الدبلوماسية نفسها في خدمة الأهداف طويلة المدى، وذلك بعكس نابليون الثالث، الذي ركز جل اهتمامه على الأهداف قصيرة المدى، والنتائج الفورية ساعياً إلى شد انتباه العامة.

أما في الفصل السادس: يطوف بنا «كيسنجر» في دهاليز السياسة الواقعية التي انقلبت على نفسها، حيث عدت المانيا أقوى دولة في أوربا بعد توحيدها، ولعبت الجغرافيا دورها، حيث وقوعها في وسط أوروبا، وخوفها الدائم من الأحلاف المطوقة لها - على حد تعبير بسمارك - وسعيها الدائم لعدم نشوء هذه الأحلاف سيسبب الخوف لجيرانها، الذين سيسارعون إلى القيام بهذه الأحلاف وتشكيلها.. ففرنسا جعلت من نفسها - على الدوام - حليفا مهيئاً لأي عدو لألمانيا، وجعلت هدفها الدائم هو استعادة «الألزاس واللورين»، وفي سبيله تتحالف مع الشيطان.. وعملت بريطانيا جاهدة في هذه الفترة على الانفكاك من عزلتها التي فرضتها الجغرافيا، وذلك بالدخول في أية تحالفات ضد الدولة القوية ألمانيا. غير أن روسيا شكلت تهديداً متناميا لميزان القوى في أوروبا بذات الوقت الذي هددت فيه سيادة جيرانها المتاخمة لحدودها مترامية الأطراف، حيث باتت تؤمن بأن حماية أمنها يتطلب مد حدودها لمسافات شاسعة، باعتباره تدبيراً دفاعياً، شرع فيه الأمير «بوتمكين» المشهور بإنشاء قرى وهمية على طول ممرات «زارينا»، وإن هذا يؤدي إلى تحسين قدرة روسيا على الدفاع عن مملكاتها، خاصة إذا كانت الدول القريبة من حدودها مجموعة من القبائل البدوية، شبه المتوحشة ، المفتقرة إلى أي تنظيم اجتماعي وطيد الأركان، لذلك تقتضي مصالح أمن الحدود والعلاقات التجارية: أن تتمتع الدولة الأكثر تحضراً بسلطة معينة على جيرانها.

وقد استدعيت هذه المقولة أكثر من مرة يوم أن غزا الاتحاد السوفيتي أفغانستان 1979. إلا أن «كسينجر» يعترف بأنه لولا الجهود البطولية لروسيا في حفظ التوازن الأوروبي لنجح نابليون وهتلر في تكوين امبراطوريات كونية.. وأحياناً كثيرة تختلف المصالح الاقتصادية للتوسع الروسي مع حماية القيم المحافظة، والدفاع عن المسيحية الارثوذكسية، ومثلما توسع الأمريكان غرباً كرسل حضارة - توسع الروس في أواسط آسيا كرسل مدينة وحضارة.. ولكن يصبح الأمر مشكلة كلما اقتربت روسيا من الهند، حيث تنظر بريطانيا لهذا التوسع بعين الريبة والحذر.

وعلى مدى عشرين عاماً حافظ بسمارك على السلام، وخفف التوتر الدولي، حتى عام 1890 بلغ توازن القوة نهايته، حيث بدأت تسيطر على الدبلوماسية مناهج مصلحة الدولة وبرزت دول تسعى إلى تكوين امبراطوريات كونية، وذلك بفعل التقنية، وغياب الردع الأخلاقي، وبالتالي سعت أوروبا إلى قذف نفسها في أتون كارثة أشد تدميراً وتخريباً.

وفي الفصل السابع: يعرض المؤلف - بتفصيل دقيق - مواقف بريطانيا في عهد «سالزبوري» وخروجها من عزلتها، واقتحامها لأحلاف متعددة، بهدف الحفاظ على مستعمراتها ومصالحها في البلاد العربية، وإفريقيا، ويكشف كيف أن المانيا بعد «بسمارك» اتبعت سياسة خارجية فجة، وقصيرة النظر، أوصلت العالم إلى حافة حرب كونية.

لقد استتب التوازن خلال أغلب القرن الثامن عشر، بفضل التحالفات المتبدلة باستمرار، مع وجود تحالفات ثابتة لايبدو فيها التوازن قائما على هيمنة حلف واحد من جمع الأحلاف. بالإضافة لضرورة أن يكون التماسك بين التحالفات ضعيفاً نسبياً ليفسح المجال عند حصول أي حادث لعقد التسويات أو تبديل التحالفات.. وهذا هو الذي ميز هذه التحالفات في هذه الفترة.

إن دبلوماسية العربية الألمانية «الطائشة» في هذه الفترة. التي اتسمت بالقولبية - أي تكرير متواصل شبه ميكانيكي للحركة نفسها - أوصلت النظام الدولي لما قبل الحرب العالمية الأولى إلى كثرة التقلب، والذي أدى في النهاية إلى الحرب العالمية الأولى. عكس النظام الدولي بعد الحرب، والذي يعرف بنظام الحرب الباردة. حيث امتلكت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الوسائل

الفنية شديدة المخاطر في حالة نشوب حرب شاملة وهذا حال منع - بدوره - كلتا القوتين العظيمتين من الانزلاق إلى استخدام هذه القوة المرعبة. . وذلك كما أشرنا في المقدمة.

وإذا كانت الوسائل يجب أن تتناسب مع الغايات، فإن المانيا - استشعاراً منها بقوتها - خرجت على مقتضى هذه القاعدة وقبلت المخاطرة باشعال حرب كونية لم يكن لها فيها ناقة ولاجمل، سوى أن تظهر بمظهر الداعم للنمسا في سياستها السلافية الجنوبية. . وهكذا انهار عصر التوازن الدولي الأوروبي، وبدأ العالم يفتش عن عصر جديد، يتناسب مع القوى الصاعدة فيه، بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها.

وفي الفصل الثامن: يتعرض الكاتب للخطط العسكرية بالتفصيل لكل الدول الأوربية في حالة نشوب الحرب، بينما تراجع دور الدبلوماسية عن كبح الاستعدادات للحرب والتعبئة العامة لكل دولة، ويبين عدم فهم السياسة الألمانية ودبلوماسيتها لمصالح كل دولة ومواقفها، واللحظة التي تقرر دخول الحرب فيها، واللحظة التي تناور فيها دون الدخول في حرب ، كان على ألمانيا أن تفهم ما هي المصالح التي في حالة المساس بها تقرر الدولة الحرب، وما هي المصالح التي إن مست لاتقرر الدولة الدخول في حرب من أجلها، لقد اختلط عليها الأمر ولم تعد تميز بين مصالح الدولة الحيوية والمصالح الثانوية.

لقد نجحت القوى العظمى في تحويل أزمة بلقانية الثانوية إلى حرب عالمية، فخلاف حول البوسنة وصربيا، أفضى إلى احتلال بلجيكا في الطرف الآخر من أوروبا، وهو ما حتم دخول بريطانيا العظمى ساحة الوغى، وأدركت ألمانيا بعد فوات الأوان أن استعجالها وراء نصر سريع حاسم أدى بها إلى حرب استنزاف أليمة، وفيما كانت عجلة الأحداث تدور دورتها لقي 20 مليون شخص حتفه، وذابت امبراطورية النمسا - المجر وأطيح بثلاث من الأسر الحاكمة التي دخلت حومة الحرب، وهي: الألمانية، والنمساوية، والروسية.

وفي الفصول التاسع، والعاشر والحادي عشر: يتحدث عن بروز لاعب جديد على المسرح، أنهى مرة، وإلى الأبد - ما كان يطلق عليه «الأسر الأوربية»، فدخول أمريكا الحرب جعل من النصر التام أمراً ممكناً فنياً، لكنه كان دخولاً من أجل أهداف لم تمت بغير ضئيل صلة إلى النظام العالمي الذي عرفته

أوربا قرابة ثلاثة قرون، فهي أنهت مفهوم «توازن القوى» ورأت في «السياسة الواقعية» مبدأ غير أخلاقي، أما المعيار الأمريكي للنظام الدولي فهو الديمقراطية، فالأمن الجماعي، وتقرير المصير - وهي المفاهيم التي لم تنطو عليها أي تسوية أوربية سابقة.

إن المفاهيم الأمريكية تتكيء على طبيعة الإنسان المسالمة، وإن الشعب إذا ما نال حق تقرير المصير ونعم ببركات السلام والديمقراطية سينتفض شعباً واحداً، يذود عن مكتسباته، لقد افتقر قادة أوربا إلى نوع من الإطار الفكري الذي لم يستوعب مثل هذه الآراء ولم تقم مؤسساتهم المحلية، ونظامهم الدولي على نظريات سياسية تسلم بطبيعة الإنسان الخيرة، وإنما تشكلت الأحلاف سعياً وراء أهداف ضيقة، لادفاعاً عن السلام المجرد. لقد بشر «ولسن» بارساء سلام يقوم على الأمن الجماعي، وأناط تحقيق ذلك بمؤسسة دولية «عصبة الأمم»، التي كانت مفهوما أمريكيا خالصاً، بغض النظر عن أصلها المباشر.

إن النظام الدولي الجديد الذي بزغ بعد مؤتمر باريس لم يستجب بالقدر الكافي لعدالة القضايا الإقليمية والاقتصادية والعسكرية، كما لم يحسم قضية الأقليات في يوغوسلافيا حيث تشكلت هذه الدولة تحت بركان قابل للانفجار، حيث وحدت هذه الدولة قسراً كرواتياً وصربياً، والديانتين الكاثوليكية والارثوذكسية، وهذه الطوائف لم تنتم - قط - تاريخياً إلى وحدة سياسية مشتركة، وهكذا دفعت فتورة هذا الخطأ الذي ارتكب 1941، في عام1991 على شكل حرب أهلية بشعة.. كما أن الغريب في الأمر أن أمريكا لم تنضم «لعصبة الأمم» بالرغم من أنها المبشرة بها. وهكذا على حد قول «هارولد نيكلسون» أفسد النظام الجديد النظام القديم ليس إلا ولم يفلح في تجفيف منابع الصراعات الأوروبية، واصطدمت المصالح القومية مع مفهوم الأمن الجماعي، حيث لم يرتكز على حقائق أساسية حافرة نفسها في الواقع، إذ لايمكن امتلاك جميع الدول نفس المصلحة في مقاومة تصرف عدواني ما، مع استعدادها لتحمل مخاطر متماثلة عند مقاومته، كما لم يكن بحقيبة العصبة آلية للعقوبات، تفرضها على إيطاليا، بعد غزوها للحبشة، وعلى الاتحاد السوفيتي، بعد أن هاجم فنلندا 1939.

وإذا كان خلال الحرب الباردة، اضعف حق «الفيتو» فعالية الأمم المتحدة في ظل «القطبية الثنائية»، إلا أنه بعد الحرب الباردة، استردت الأمم المتحدة

فعاليتها، وتمثل ذلك في موقعها المساند للشرعية في عدوان العراق على الكويت، وهذا يؤكد أن مواثيق هذه الأجهزة الدولية يمكن أن تدب فيها الروح إذ وقفت وراءها دولة قوية تعمل على تطبيق بنودها التي تشجب العدوان، وتهدد السلم، أو تأتي بنودها حاسمة في هذا الصدد، دون أية عقبات قانونية من أية دولة، مثل حق «الفيتو» المخول للدول الكبرى. ولم يستطع النظام الدولي الجديد القائم على الأمن الجماعي - والمليء بالثقوب والخلل - أن يحافظ على استتباب السلام، وعجلت التطورات كلها بانهياره، التي تمثلت في أزمة منشوريا، حيث غزتها اليابان سنة 1931، وعجزت العصبة عن اتخاذ أي فعل، وفي خضم هذا قفز هتلر إلى السلطة في 30 يناير 1933، ليبرهن أن نظام فرساي لايعدو كونه بيتا من الورق الهش.

وفي الفصول من الثاني عشر، حتى السادس عشر: يبين دوري هتلر وستالين في دفع العالم إلى هاوية الحرب الثانية، حيث أحزم هتلر الفوضى في النظام العالمي الضعيف القائم حينذاك، حيث دفعته شخصيته المريضة إلى هوس العمل بدأب، لكي تكون المانيا فوق الجميع، وعزى انهيارها في الحرب العالمية الأولى إلى الخيانة وتآمر اليهود، وغياب الإرادة.. وكان لابد له أن يثبت إقدامه أولاً، فقام بتصفية دموية لمعارضية وخصومه في 30 يونيه 1934، وتربع بمفرده على دست السلطة دكتاتوراً لألمانيا، وعجزت أفكاره المبتذلة الفاشية أن تخلق تياراً فكرياً عالمياً، مثل كتاب «ماركس» رأس المال، أو المؤلفات الآخرى لفلاسفة القرن الثامن عشر.. غير أنها أشعلت الحماس في صفوف حزبه، الذي خلق شبابا بالآلاف مهوسيين بالزعيم، ومستعدين للموت فداء له، ولنظريته الفاشية، خاصة بعد أن انتعش الاقتصاد الالماني.

وحاولت الدول الأوربية الأخرى أن تقلم أظافره بدعوتها إلى نزع السلاح، والحفاظ على الأمن الجماعي، وتصور أن «هتلر» مشكلة نفسية، لاخطرا استراتيجيا، وعندما تبينت هذه الدول خطر «هتلر» راحت تتخبط في أحلاف ومعاهدات، لاتساوي المداد الذي كتبت به.. إيطاليا مع فرنسا، بريطانيا مع المانيا، ثم العدول عن ذلك، حتى أخذهم «هتلر» على غرة، عندما نزل جيشة منطقة الراين المنزوعة السلاح، في 7 مارس 1936، وبالتالي أصبحت أوربا الشرقية تحت رحمته، وبالرغم من ذلك مازالت الدول الأوروبية تفتش في نواياه، وأعتقد

البعض أنه يطمح إلى استعادة الأراضي الألمانية بدافع الروح القومية. . ولكن السياسة الخارجية تبنى على الرمال المتحركة حين تتغير علاقات القوة الفعلية وتعتمد على التنبوء بشأن نوايا الآخرين.

وقبعت فرنسا خلف خط ماجينو، منزوعة منها أية روح قتالية، أو هجومية، وبريطانيا لاتعترف بأي انتهاك لتوازن القوى، إلا عند اختراق حدود فرنسا، إلا أن احتلال هتلر لتشيكوسلوفاكيا لم يعد يحتمل الرأي العام البريطاني أية تنازلات أخرى، وأصبح اندلاع الحرب العالمية الثانية مسألة وقت لاغير.

وظهر على المسرح الدولي «ستالين» الذي يملك شخصية عنيدة مثل «هتلر»، ولكنه راح يسعى إلى تأجيل الحرب الحتمية مع العالم الرأسمالي، حتى تحين ساعة يقاتل فيها الرأسماليون بعضهم بعضاً، وفي سبيل ذلك وضع «ستالين» أيدلوجيته في خدمة السياسة الواقعية. بمعنى أنه لامانع عنده في وضع يده في يد المانيا أو ايطاليا، هادفاً الحصول على العالم الرأسمالي على أقصى مساعدة، وليس عقد السلام معه، وتكشف نظام الأمن الجماعي عن وهم كبير، حيث ركزت كل دولة على مشاكلها الخاصة، ومخاوفها الوطنية لا الجماعية، غير أن بريطانيا التي مابرحت لاتقدم أية ضمانات لأية بلدان بالدفاع عنها، قدمت في وسط المخاوف المسيطرة على دول أوروبا، ضمانا لبولندا بالدفاع عنها، وارتكزت على أربع افتراضات، شابها كلها الخطأ:

1 - إن بولندا قوة عسكرية هامة، 2 - قدرة فرنسا وبريطانيا على دحر ألمانيا، 3 - مصلحة الاتحاد السوفيتي في الحفاظ على الوضع القائم في أوربا الشرقية، 4 - ستدفع الهوة الأيدلوجية بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي، الأخير إلى دخوله في إتلاف معاد «لهتلر».

بيد أن الاتفاق بين - هتلر وستالين - دفع الأمور إلى إشعال الحرب العالمية الثانية، حيث راح كل منهما يغزو أراضي دول مجاورة له، إلا أن هذا الحلف لم يستمر طويلا، حيث إن «هتلر» لم يرق له تلكؤ «ستالين» في المساعدة، ولذا قرر مهاجمة الاتحاد السوفيتي، وكان هذا الخطأ الأكبر الذي استنزف القوة الألمانية تماماً، وإذا كانت أمريكا مترددة بدخول الحرب بحكم بقايا آراء سياسة العزلة، إلا أن الهجوم على «ابيرل هاربر» حسم الأمر.

عصفت الحرب العالمية الثانية بالنظام الدولي القائم، وانهارت «عصبة

الأمم» المليئة بالثقوب، وتمخضت أوضاع ما بعد الحرب على تشكيل نظام دولي جديد، يتميز بوجود قوتين كبيرتين: الولايات المتحدة من ناحية، والاتحاد السوفيتي من ناحية أخرى، ودول أوروبا المنهكة اقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً، والتي تنشد المساعدة من القوتين الكبيرتين في إعادة بنائها، وولدت أداة النظام الدولي «الأمم المتحدة» التي عبر ميثاقها عن حقيقة الأوضاع الدولية الجديدة، وتبلور ذلك بجلاء في المواد المتعلقة بمجلس الأمن وآليات عمله. . وأوضاع مثل هذه كان لابد أن تسم النظام الجديد بسمته الأساسية. ألا وهي الحرب الباردة.

استخبارات الشخصية

أحمد عبدالخالق

دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، 1993 الطبعة الثانية، 593 صفحة

مراجعة: عبداللطيف محمد خليفة

كلية الآداب - قسم علم النفس - جامعتي القاهرة والكويت.

يقع الكتاب في 593 صفحة، عرض فيها المؤلف لثلاثة أبواب في تسعة عشر فصلاً. بالإضافة إلى ملحق يشمل قائمة باستخبارات الشخصية المتاحة باللغة العربية وأماكن نشرها.

الباب الأول: ويعرض فيه المؤلف للأسس النظرية التي يقوم عليها الاستخبار. ويشتمل على ستة فصول.

الفصل الأول: أبعاد الشخصية وقياسها. وتناول فيه المؤلف تعريف كل من مفهوم الشخصية، ومفهوم البعد، والأبعاد الأساسية للشخصية التي توصل إليها الباحثون في المجال عن طريق استخدام التحليل العاملي، وهي: الانبساط، والعصابية، والذهانية. وأشار إلى أن الدراسات الحضارية المقارنة قد كشفت عن عالمية هذه الأبعاد. وعموميتها ، وقابليتها للتكرار. كما أوضح العلاقة الوثيقة بين نظرية الشخصية وطرق قياسها، وأسس تصنيف الاختبارات، وطرق قياس الشخصية، ممثلة في: الاستخبارات، ومقاييس التقدير، وقوائم الصفات، والطرق الإسقاطية، واختبارات السلوك الموضوعية، والمقاييس الفيزيولوجية.

الفصل الثاني: أساسيات الاستخبار، وعرض فيه المؤلف لمعنى الاستخبار، وعلاقته ببعض المفاهيم الأخرى، مثل: الاستبانة، والاختبار، والمقياس. كما عرض لفئات الإجابة على الاستخبارات، والأشكال التي تقدم بها بنود الاستخبار، والافتراضات الأساسية وراء القياس بالاستخبارات، وأهداف الاستخبارات، واستخداماتها في مجالات الاختيار، والإرشاد، والبحوث، وأنواع الدرجات المستخرجة من استخبارات الشخصية.

الفصل الثالث: تاريخ الاستخبارات. وتحدث فيه المؤلف عن البدايات المبكرة لاستخدام الاستخبارات، وطرق التقرير الذاتي، وعرض لصحيفة البيانات الشخصية التي أعدها عالم النفس الأمريكي «روبرت وودوورث عام 1919» - باعتبارها تمثل ميلاد الاستخبارات .

وقام المؤلف بتصنيف الاستخبارات التي وضعت في فترة ما بين الحربين العالميتين إلى فئات أربع هي: ألاستخبارات العامة، واستخبارات الانبساط - الأنطواء، واستخبارات سمات أخرى (مثل الاكتفاء الذاتي، والاكتئاب، والنضج الانفعالي. . . الخ)، واستخبارات الأطفال.

وأشار المؤلف إلى أن الدراسات الارتباطية لاستخبارات هذه الفترة قد كشفت عن نتائج مخيبة للآمال، حيث ارتبطت استخبارات السمات المختلفة ارتباطات مرتفعة، على حين ارتبطت السمات المتشابهة ارتباطات منخفضة. كما كشفت التحليلات العاملية لاستخبارات هذه الفترة عن استخراج عاملي الانبساط، والعصابية.

أما فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد تميزت بالتوسع في استخدام التحليل العاملي في إعداد وبناء الاستخبارات، مع استخدام المجموعات المحكية وطريقة الاختيار من متعدد. وفي نهاية هذا الفصل عرض المؤلف لأهم تطورات المرحلة الراهنة في استخبارات الشخصية.

الفصل الرابع: تصميم الاستخبارات. وبين فيه المؤلف الاعتبارات التي يجب مراعاتها بخصوص تصميم واستخدام الاستخبار. ومنها ضرورة اختيار الاستخبار المناسب من ناحيتي الموضوع والمنهج، وأهمية ملاءمة مضمون الاستخبار للمفحوصين، والضوابط التي يجب مراعاتها في ترجمة الاستخبارات، ومصادر اختيار البنود وصياغتها وتحليلها إحصائياً.

وأوضح المؤلف أن هناك طرقاً أربع لتأليف الاستخبارات هي: صديق المحتوى، والمجموعات المتعارضة، والتحليل العاملي، واتساق البنود مع نظرية معينة في الشخصية. وأشار إلى أن لكل منها مزاياها وعيوبها، وأنه من الأفضل استخدامها جميعاً بوصفها خطوات متتابعة لوضع الاستخبار وتحسين معالمه السيكومترية.

وفي الفصل الخامس بعنوان: تطبيق الاستخبار وتفسير درجاته. يعرض المؤلف لتطبيق الاستخبارات في جلسات فردية أو جمعية في حضور الفاحص، وأهمية ضبط العوامل الدخيلة التي يمكن أن تؤثر في جلسة القياس، وضرورة وضوح التعليمات وواجبات الفاحص عند تطبيق الاستخبار، وطرق تقدير الدرجات، والمعايير المستخدمة في مجال القياس بالاستخبارات.

أما الفصل السادس والأخير من الباب الأول عن: خواص المقياس الجيد، فيتناول المؤلف معنى مفهوم الثبات، ويتحدث عن أربع طرق لحساب ثبات المقياس هي: إعادة الاختبار، والصيغ المتكافئة، والقسمة النصفية، وثبات «كودر - ريتشارد سون» ومعامل ألفا. كما عرض لثبات كل من القائم بالتطبيق، والتصحيح ثم انتقل المؤلف بعد ذلك للحديث عن صدق الاختبار، وعرض لثلاث طرق في حساب الصدق هي: الصدق المرتبط بالمحتوى، وبالمحك (التنبؤي والتلازمي)، وصدق التكوين.

أما الباب الثاني من الكتاب، فهو بعنوان: مشكلات الاستخبارات، ويعالج فيه المؤلف أهم المشكلات المنهجية للاستخبارات، عبر سبعة فصول، نعرض لها على النحو التالي:

في الفصل السابع بعنوان: نقد الاستخبارات. يعرض المؤلف لأوجه النقد المثارة ضد الاستخبارات، ومحاولة الرد عليها. ومنها تأثير صياغة البند، واتجاهه سلباً أو إيجاباً في استجابة المفحوص، والتحديد الجامد للاستجابة في فئتين، وتأثير عامل الإيحاء، وذكاء المفحوص، ومدى فهمه للأسئلة، ومستوى تعليمه، و«أثر بيرنام» والذي يشير إلى الدقة في الوصف الذي تحوزه عبارات استخبارات الشخصية، نظراً لأنها شديدة العمومية، وتأثير الحالة المزاجية في الإجابة عن الاستخبارات، وعدم توافر بيانات معيارية أو تقنين بالنسبة لبعض المتغيرات المؤثرة، كالسن، والجنس، والطبقة الاجتماعية، والتعليم، واختلاف ظروف

التطبيق عن ظروف التقنين. كما عرض المؤلف لصعوبة إمكان الاستخبارات مع بعض حالات المرض النفسي والتخلف العقلي، ومشكلات النتائج المستخرجة من عينات من المتطوعين. وأوضح أن أهمية عرض هذه المثالب لاستخبارات الشخصية، تتمثل في تنبيه المستخدم لها أن يحاول التحكم فيها.

الفصل الثامن: مشكلتا الثبات والصدق. وأوضح فيها المؤلف انخفاض معاملات ثبات استقرار الاستخبارات بالنسبة إلى اختبارات الذكاء. وذلك لأسباب عدة، منها البدايات المبكرة لاختبارات الذكاء مقارنة إلى مقاييس الشخصية، واستقرار السلوك المعرفي بدرجة أعلى من استقرار السلوك الذي تقيسه الاستخبارات.

وبخصوص صدق الاستخبارات، فقد تبين أيضاً أن معاملات صدقها أقل من نظيرتها في الاختبارات المعرفية. ثم أشار المؤلف في نهاية الفصل إلى أنه في العقدين الأخيرين اتجه الباحثون إلى علاج عدد من جوانب قصور الاستخبارات مما أسفر عن ارتفاع معاملات ثباتها وصدقها.

أما الفصل التاسع فهو بعنوان: مدخل لأساليب الاستجابة. ويعرض فيه المؤلف لبعض المتغيرات النفسية والاجتماعية واللغوية، والتي تؤثر في استجابات المفحوص لاستخبارات الشخصية. ومن بينها: أساليب الاستجابة، والتي تعني ميل تعودي للاستجابة، أو وجهة وقتية تؤثر في درجة المفحوص، ومن أمثلتها: اختيار فئة «صواب» أكثر من «خطأ» أو اختيار البدائل الدالة على عدم الحسم. وأساليب الاستجابة مشكلة سيكومترية في استخبارات الشخصية، وكذلك في الاختبارات المعرفية، وتكمن خطورتها في تأثيرها في الدرجة على السمة المقيسة.

وفي الفصل العاشر بعنوان: نماذج لأساليب الاستجابة وتقييمها، يقدم المؤلف بشكل مفصل لأربعة أنواع من أساليب الاستجابة، هي: الميل إلى الموافقة، والتحرف أو الميل إلى إصدار استجابات غير نمطية، أو غير عادية، والتطرف، والجاذبية الاجتماعية للبنود. وأوضح المؤلف أن وجهات النظر إلى أساليب الاستجابة تتراوح بين طرفين: من النظر إليها على أنها تعبير عن سمة أساسية عميقة في الشخصية، إلى اعتبار أن تأثيرها في التباين الحقيقي يقترب من الصفر، ولا قيمة له. ثم عرض بعد ذلك لطرق التحكم في أساليب الاستجابة، وعلاج آثارها.

أما الفصل الحادي عشر فيعالج فيه المؤلف قضية مهمة هي: تزييف المفحوص للاستجابة. وأوضح أن المفحوص يزيف الاستجابة الصادرة عنه في استخبارات الشخصية لأسباب مختلفة. وأن هذا التزييف على أنواع ثلاثة: إلى الأحسن، أو إلى الأسوأ، والتزييف في مجال العلاج النفسي، حيث يقدم المفحوص نفسه عند دخول العيادة في صورة سيئة. ثم عرض المؤلف لعدة طرق يمكن اتباعها لعلاج هذا التزييف.

وفي الفصل الثاني عشر يتحدث المؤلف عن: أخلاقيات الاستخبارات، فعرض لمشكلة تدخل الاستخبارات في خصوصيات الأفراد، وأوضح أن الحق في الخصوصية هو حق الفرد في أن يقرر لنفسه إلى أي حد سوف يشاركه الآخرون أفكاره ومشاعره وحياته الخاصة. كما عرض للمباديء الأخلاقية المنظمة لعمل علماء النفس، وأخلاقيات إجراء التجارب على الآدميين، وحقوق المفحوص المتطوع، وشرعية استخدام الاستخبارات.

واختتم المؤلف الباب الثاني من الكتاب بالفصل الثالث عشر عن: مزايا الاستخبارات. والذي أوضح فيه أنه على الرغم من جوانب النقد العديدة التي وجهت للاستخبارات، فإن لها مزايا عديدة، أهمها: الموضوعية في جمع البيانات، وتقدير الدرجة، وتفسيرها، والمرونة، ودراستها لجوانب عديدة في الشخصية، واستخدامها بنجاح في المجالين الإرشادي والأكلينيكي .

أما الباب الثالث والأخير من الكتاب، فيعرض فيه المؤلف لأهم الاستخبارات المصاغة باللغة العربية، سواء كانت مؤلفة أم معربة. وذلك في ستة فصول نعرض لها على النحو التالي:

في الفصل الرابع عشر بعنوان: الاستخبارات العاملية، يتحدث المؤلف عن الاستخبارات المؤلفة بمنهج التحليل العاملي لكل من: جيلفورد، وكاتل، وأيزنك. كما عرض للدراسات العربية التي استخدمت هذه الاستخبارات. وأوضح أن استخبارات «كاتل» أكثر ذيوعاً في الولايات المتحدة، أما استخبارات أيزنك ، فهي شائعة الاستخدام في انجلترا وغيرها من البلدان التي يفضل الباحثون فيها قياس الشخصية باستخبارات تطرق أبعاداً عريضة.

وفي الفصل الخامس عشر يعرض المؤلف للاستخبارات متعددة الأبعاد، والتي تشتمل على عدة مقاييس فرعية، وبلغ عددها 32 استخباراً، بعضها قديم

مثل «قائمة بيرنر ويتر للشخصية»، وبعضها الآخر حديث مثل «قائمة ميلون». الاكلينيكية متعددة الأبعاد، وبعضها للراشدين، وأخرى للأطفال. وقد أوضح المؤلف الهدف الذي وضعت من أجله هذه المقاييس، والدراسات السابقة التي أجريت عليها، ومعاملات ثباتها وصدقها.

ويتناول المؤلف في الفصل السادس عشر: قائمة منيسوتا متعددة الأوجه للشخصية - باعتبارها أبرز مثال للاستخبارات متعددة الأبعاد. وأوضح ظروف إعداد هذه القائمة، ومصادر اشتقاق بنودها، والمقاييس الفرعية لها، وعينات التقنين، والخصائص السيكومترية لها، ونتائج التحليل العاملي. كما عرض المؤلف للدراسات المعرّبة على القائمة، والطبعة الجديدة لها، والتي انتهت منها جامعة منيسوتا في عام 1989.

أما الفصل السابع عشر فهو بعنوان: استخبارات البعد الواحد. ويعرض فيه المؤلف لمجموعة أخرى من الاستخبارات يجمعها عنصر واحد، هو أنها ذات بعد واحد، فهي تهتم بقياس سمة واحدة فقط في المقام الأول. واشتمل الفصل على 41 مقياساً خصص كل منها لقياس جانب معين، منها الدافع للإنجاز، ومستوى الطموح، والدافع المعرفي، ووجهة الضبط، والشعور بالسعادة، والخجل، والمسئولية الاجتماعية، والتسلطية، وتقدير الذات، وغيرها.

وفي الفصل الثامن عشر بعنوان: استخبارات التوافق والصحة النفسية، يعرض المؤلف للاستخبارات التي تركز على التوافق والصحة النفسية ومشكلاتها. واشتمل الفصل على 26 مقياساً أعدت لقياس جوانب مختلفة، منها: السلوك التكيفي، والتوافق الدراسي، والتوافق الزواجي، والعلاقات الأسرية، والصحة النفسية، وقوة الأنا، والحاجات النفسية.

أما الفصل التاسع عشر والأخير من الكتاب الذي جاء بعنوان: استخبارات الاضطرابات العصابية. قد استعرض فيه المؤلف حوالي 50 مقياساً لقياس أنواع مختلفة من هذه الاضطرابات، منها: القلق سواء قلق الامتحان، أو قلق الاختبار، أو القلق المدرسي، أو قلق التحصيل، أو القلق الاجتماعي - أو قلق الموت -، والمخاوف، والاكتئاب، والاضطرابات السيكوسوماتية. كما عرض الباحث للدراسات التي استخدمت هذه المقاييس، ومعاملات ثباتها وصدقها.

تعليق

يصدر هذا الكتاب الذي بين أيدينا في طبعته الثانية، شاملاً للعديد من الجوانب والقضايا العلمية والمنهجية في مجال قياس الشخصية، والتي عرض لها المؤلف بشكل دقيق ومحكم ، ينم عن متابعته للتطورات الحديثة، والإلمام بكل ما هو جديد من دراسات ومقاييس في مجال الشخصية الإنسانية - على المستويين العالمي والمحلي.

والكتاب يعد مرجعاً علمياً يسد ثغرة في المجال، وله أهميته بالنسبة للدارسين والباحثين. لذلك نأمل في طبعته التالية أن يعرض المؤلف لمقدمة عن حركة القياس النفسي بوجه عام، وفي مجال قياس الشخصية بوجه خاص. علماً بأن الكتاب به إشارات متفرقة لهذا الجانب.

كما نقترح أن يخصص المؤلف فصلاً يعرض فيه للأساليب المختلفة في قياس الشخصية، مثل الملاحظة، والمقابلة، والاختيارات الإسقاطية. مع عقد مقارنات بين هذه الأساليب وأسلوب الاستخبارات، في ضوء بيان مزايا وعيوب كل منها.

عرض المؤلف لبعض المبادىء والمعايير الأخلاقية المنظمة لعمل علماء النفس، سواء مايتعلق بممارسة المهنة، أو إجراء البحوث. واقترح عرض هذه المبادىء جميعها. لما لها من أهمية للباحثين والدارسين في المجال. خاصة بعد وجود بعض التجاوزات في هذا الشأن من قبل البعض.

لوحظ أيضاً أن المؤلف قد عرض في فصلين مستقلين لكل من استخبارات التوافق والصحة النفسية، واستخبارات الاضطرابات العصابية. ونقترح إمكانية دمجهما في فصل واحد. خاصة وأن الباحث قد أشار إلى الإرتباط الوثيق بينهما، وأن كل منهما مقلوب للآخر ومضاد له.

اقتصاديات التنمية - نموذج جديد

سيد نواب حيدر نقفي

سيج للنشر - نيودلهي - 1993 - ص207

مراجعة الباحث اسرول هوك

إدارة الاقتصاد التقني - معهد الكويت للأبحاث العلمية - الكويت

على الاقتصاديين المهتمين بموضوع التنمية الاقتصادية أن يثبتوا بما لا يدع مجالا للشك - وبدلائل واقعية - أن عملية التنمية ليست نموا في الناتج المحلي الإجمالي، أو الدخل الفردي فقط، كما أن عليهم أن يدركوا أن عملية استمرار التنمية والمحافظة عليها تتطلب دورا متسقا ومتوازنا للسوق وللقيم الأخلاقية، وأن يأخذوا في الاعتبار دور الحكومة وقراراتها عند القيام بتحليل عملية التنمية.

والبروفسور نقفي، كعالم في التنمية الاقتصادية، على معرفة بذلك منذ البداية ويظهر ذلك جليا في هجومه على الاقتصاديين ذوي النظريات البائدة. وقد أشار بوضوح إلى عدم جدوى الكتابات المعاصرة، والتي أهملت جانب «العدل والمساواة» في توزيع الدخل والثروة. كما أبدى وجهة نظره حول إهمال العنصر البشري من رأس المال، (خاصة في جانبي التعليم والصحة) والتركيز على العنصر المادي. وهو لا يؤمن بأن الاقتصاد يجب أن يتحرر من مبدأ الحكم بقيم الأشياء.

وفي الواقع فإن الاقتصاد الكلاسيكي الجديد - أيضا - لا يخلو من الحكم بقيم الأشياء (على الرغم من شيوع هذا الاعتقاد). فهو يعامل Pareto-Optimality كنوع من القوانين السماوية، والتي لا تخلو من الحكم بقيم الأشياء كليا، لأنها تسعى للمحافظة على الأوضاع الراهنة. وتتركز مواضيع الكتاب حول العناوين الرئيسية التالية:

1 - التطورات النموذجية لاقتصاديات التنمية.

2 - دور السوق (اليد الخفية)، ودور الحكومة (اليد المرئية).

3 - دور القيم الأخلاقية في اقتصاديات التنمية.

ولا تقتصر الأفكار بشكل محدد على فصول معينة، وذلك لأن المؤلف على إدراك تام بالعلاقات المتبادلة فيما بينها، وبالرغم من ذلك يمكن جمع الأفكار الفردية من مختلف الفصول ووضعها تحت المواضيع الثلاثة الرئيسية، وهي مذكورة فيما يلي:

التطورات النموذجية لاقتصاديات التنمية: لقد تم استخلاص النظرية التنموية بحرية من الثورة الكينزية (المنسوبة لجون كينيز) وأتباعه المباشرين، نموذج هارود - دومر. فقد جاءت رؤية الاقتصاد المختلط ودور الدولة المهيمن لتصحيح اختلالات الاقتصاد على المستوى الكلي جاءت من كينيز. أما المفاهيم الرئيسية مثل معدل (معدلات) الادخار، ومعدل ناتج رأس المال، ونمو اليد العاملة، فقد جاءت من نموذج هارود - دومر. وقد تأثر جيل كامل من اقتصاديي التنمية وصانعي السياسات الاقتصادية بتعاليم كينيز - هارود - دومر. وعلى الرغم من ذلك، لم تكن الإنجازات محققة للآمال، ما هو مصدر الخطأ إذا؟ هل كانت هناك أخطاء في التراث؟ لنقوم بتفحص ذلك.

أ - لم ينعكس بوضوح الدور الهام للتقدم التكنولوجي في نماذج التنمية. وهذا إغفال يدعو للتعجب، لأن نموذج سلاو (1957) بيّن بوضوح مساهمة التقدم التكنولوجي في نمو الإنتاج، وقد شرح دينسون - فيما بعد - اعتماد هذا التقدم على مجموعة من العوامل، بما في ذلك رأس المال البشري.

ب - اعتقد اقتصاديو التنمية الأوائل بأن التصنيع هو الآلة الرئيسية للتنمية، وأسندوا للقطاع الزراعي دورا أساسيا (روزنستين - رودن). وأما لوويس فقد وضع في نموذجه المزدوج رأس المال الثابت في المركز الرئيسي لعملية التنمية، وتجاهل - بداية - أهمية توزيع الدخل، وأعتقد - في الحقيقة - بأن عدم المساواة في الدخل بين القطاع الصناعي والزراعي هو بداية ونتيجة ضرورية للتنمية الاقتصادية، وقد تبنى كل من (كالدور وليبنشتاين) نفس المنهج. أما بريبش فقد قدم نظرية التصدير التشاؤمية والتي أعطت لنظرية إحلال الواردات الدور الرئيسي، دون إعطاء القطاع الزراعي، ولا حتى دورا ثانويا. وهكذا تم التقليل إلى حد كبير من شأن امكانيات نمو القطاع الزراعي.

ج - لم يتم إعطاء العامل البشري، خاصة التعليم، الأهمية التي يستحقها في هذه النماذج، وقد بين دينيسون بأن نسبة 30% من النمو في الناتج الكلي للفرد ما بين 1929 و 1982 في الولايات المتحدة كان بسبب زيادة المستوى التعليمي للعامل، بينما تم إعطاء التقدم في مجال المعارف المختلفة نسبة 64%.

د - كما يعتبر نموذج التنمية نفسه غير ملائم بدرجة كبيرة، لأنه أهمل العنصر التوزيعي للنمو الاقتصادي.

وقد حدث أول تحول في هٰذا الإطار عند تغيير التركيز في التحليل من النمو الاقتصادي إلى التنمية الاقتصادية. وبالرغم من أن نظرية النمو الاقتصادي قد ساعدت في إدخال بعض المتغيرات الأساسية في التحليل، إلا أنها انشغلت بالبرهنة المنمقة لوجود واستدامة مسارات التنمية الثابتة، دون أية علاقة بالتنمية، ودون أية محتويات إجرائية، ويستغرق الزمن الذي يحتاجه أي اقتصاد للخروج من مرحلة المسار الثابت، والعودة إليها حوالي مائة عام، وهذا مثال واقعي لنظرية كينيز طويل الأمد، حيث سنكون جميعا في عداد الأموات.

إن اقتصاديات التنمية - خلافا لنظرية النمو - تدعو إلى التغيير الهيكلي الذي ينطوي على توزيع الأصول والملكيات الخاصة (خاصة الملكيات العقارية)، فالدول النامية التي حققت نجاحات اقتصادية مثل اليابان وكوريا، كانت قد حررت اقتصادها من قيود الإقطاعية منذ البداية.

ويوجد الآن حاجة لتعديل آخر في عملية صياغة النموذج، وذلك وفق الخطوات التالية:

1 - يجب التخلي عن فكرة أن الصناعة هي الآلية الوحيدة للتنمية، إن أفضل طريقة للنظر إلى عملية التنمية هي أنها عملية متكاملة، وعلى كل من قطاعي الزراعة والصناعة أن ينميا معا، بدلا من أن يمول أحدهما الآخر. كما يجب أن يكون هناك أيضا تركيز على العلاقة بيْن النمو الاقتصادي والتغيير الهيكلي.

2 - هناك حاجة إلى تحقيق نوع من التوازن بين سياسة ترويج الصادرات وسياسة إحلال الواردات، مع التركيز على الأخيرة في مجال المعرفة التقنية بدل التركيز على السلع.

3 - إن معدل النمو ليس مرتبطا بدور رأس المال الثابت فقط، بل هو أيضا

مرتبط بدور رأس المال البشري. والتقدم التكنولوجي كان دائما هو ما يحدد أهمية النمو وهو نتيجة للمستوى التعليمي في المجتمع.

4 - لا تستطيع نظريات اقتصاديات التنمية أن تتجاهل توزيع الدخل. ويجب على هذا التخصص العلمي أن يتخلص من الفروض العديدة غير الواقعية، مثل Pareto-Optimality حيث أن مدى ملاءمتها مشكوك فيه، خاصة عند القيام بالتعامل مع موضوع النمو وموضوع العدل والمساواة معا. ويجب أن يكون هناك تركيز على الدراسات التجريبية، مثل تلك التي تتضمن مصطلحات مثل: الاهتزازات المالية، والمصفوفة الاجتماعية (طبقا لإسماعيل سراج الدين من بين آخرون).

- **المدارس الاقتصادية:** ينقسم الاقتصاديون (خاصة الاقتصاديون المختصون في مجال الاقتصاد الكلي) بآرائهم فيما يختص بالدور الذي يلعبه السوق والحكومة في أي اقتصاد. ولا يختلف عنهم اقتصاديو التنمية. ووجهة النظر المتوازنة، وغير المنحازة، هي التي تقول: بأن الأسواق الحرة تستطيع أن تعظم الرفاهية الاجتماعية عندما تدعم بآلية مناسبة فقط (دولة). وذلك لتنظيم عملية الإنتاج وتوزيع الدخل والثروة. وفي حكاية السجينين أنهما وقعا في ورطة عندما اختار كل منهما العمل بنفسه بدلا من التعاون معا. فهناك دور حيوي للدولة في التخطيط التنموي، لإحراز تغيير هيكلي، وتعزيز وتشكيل رأس المال الوطني، ويدور النزاع بين الماليين وأتباع المدرسة الكلاسيكية الجديدة REH (فرضية التوقعات المرشدة) من جانب، وبين أتباع الكينيزية الجديدة من جانب آخر، يدور هذا النزاع حول مدى ملاءمة تدخل الحكومة لتنفيذ السياسة الاقتصادية. يعتقد أتباع كينز الجدد بأن الاقتصاد المختلط يتطلب إعادة توجيه ورقابة من قبل الحكومة، وذلك لأن هذا الاقتصاد غير قادر على تحقيق التوازن تلقائيا. بينما تعتقد المجموعة الأخرى، بأن هذا الاقتصاد متوازن تلقائيا، وأنه لا توجد هناك حاجة لتدخل حكومي، حيث أن السياسة الحكومية النشطة لا تستطيع تعديل متغيرات مثل التوظيف/ الإنتاج تحت فرضية التوقعات المرشدة (المدرسة الكلاسيكية الجديدة). حيث أنه بالنسبة لهم يجب أن يقتصر دور الحكومة على الدفاع والأمن القومي (عودة لآدم سميث - الاقتصاد الثابت كما أسماه المؤلف). وقد نادوا بوضع نهاية لتدخل الحكومة في إدارة عمليات الاقتصاد. وأن كل التغيرات تحدث لحظيا، لأن عملاء الاقتصاد

يسعون إلى زيادة منافعهم الشخصية، ولا حاجة هنا للتذكير بأن هذه وجهة نظر متطرفة، ولا يجب أن تؤخذ بجدية.

ويعتقد أتباع المدرسة الكلاسيكية الجديدة من أنصار فرضية التوقعات المرشدة من أمثال ساميلسون وتوبين وسولو: أن صالح المجتمع يمكن أن يتحقق بتضافر الجهود المرئية وغير المرئية (اليد الخفية - آدم سميث). ويوجد هناك اقتصاديون تنمويون من المدرسة الكلاسيكية الجديدة، أمثال: باكواتي، وسيرينفاسان، وكروجر، ممن يطالبون بتدخل أقصى للحكومة، وذلك حسب متطلبات الحالة المعنية ولا يعارضون مبدأ التدخل الحكومي بحد ذاته. فعلى سبيل المثال هم يوصون بفرض قيود على التعرفة الجمركية، بدلا من القيود على الكمية، وذلك بهدف تفادي السعي غير المنتج وراء تحقيق الربح. إلا أن هناك من الاقتصاديين أمثال لال وليتل ممن يعتقدون أن حالة كوريا الجنوبية هي مثال عملي للمدرسة الكلاسيكية الجديدة. ولكن النجاح الذي حققته كوريا لم يكن على صعيد مبدأ حرية السوق فقط ولكن على صعيد التدخل الانتقائي الحكيم للدولة (باردن).

أخيرا، إن مؤيدي فكرة إدارة الاقتصاد من جانب العرض (مجموعة أخرى تقترح قيام الدولة بدور سلبي) ادعوا خلال الثمانينات بأن سياساتهم تسعى لتحقيق النمو والإنتاجية والادخار، وتقلل من عجز الميزانية العامة، والعجز في ميزان المدفوعات. ويقوم هذا العلاج الشامل على تخفيض المعدلات الحدية للضرائب، مما يعزز قوى الاقتصاد إلى درجة كافية، لكي يدر إيرادات ضريبية أكبر حجما، ويعيد التوازن في الميزانية. ويعزز ذلك منحنى لافر، والذي يموجبه تسعى العمالة جاهدة لإيجاد اوجر الحقيقي الذي يزيد من الدخل المتاح. بعد استيفاء الضرائب.
ويلخص ثورو (1990) نتائج مثل هذه السياسة على الولايات المتحدة فيما يلي:

«وكنتيجة لمثل هذه السياسات: توقف النمو الاقتصادي، قلت المدخرات، حدث بطء في الإنتاج، ووصل العجز في الميزانية إلى مستويات قياسية، وتحولت الدولة من مركز صافي دائن بمبلغ 141 بليون دولار أمريكي في عام 1981، إلى مركز صافي مدين بمبلغ 620 بليون دولار أمريكي في عام 1989. وقد ساء الجانب التوزيعي في الاقتصاد حتى أدى ذلك إلى زيادة هائلة في فروقات الدخل بين الأغنياء والفقراء خلال الثمانينات».

ويجب أن نذكر هنا بأن النماذج التنموية الأصلية قد استخدمت جانب الطلب، كما استخدمت جانب العرض. وقد تم اعتبار عرض رأس المال الثابت على أنه القيد الرئيسي لعدم النمو جنبا إلى جنب مع فاعلية الطلب.

- **دور القيم الأخلاقية في اقتصاديات التنمية**: إن أحد أوجه قصور اقتصاديات التنمية هو ادعاء روادها أنها لا تعتمد على المعايير القيمة. ويعتبر السلوك الرشيد مرادفا لبلوغ الحد الأقصى من المنفعة الذاتية. وتأتي الدعوة إلى ذلك في أقصاها من قانون Pareto-Optimality. وتأتي ميزة عدم التغيير في هذا القانون من حياديتها فيما يختص بموضوع توزيع الدخل عن طريق السوق الحرة والثروة، بغض النظر عن الفجوة التي قد توجد بين الأغنياء والفقراء، وعندما يتواجد التوازن التنافسي مع الفقر المدقع، عندئذ لا يمكن عمل شيء بالنسبة لذلك حسب القانون. لا توجد هناك حاجة لاعتبار قانون Pareto-Optimality قانونا سماويا مقدسا: ويجب تعديل أو إلغاء هذه القوانين والأعراف - مهما كانت كفاءتها - إذا كانت غير منصفة. أشار امارتياس بوضوح: إما أن أدوات المدرسة الكلاسيكية الجديدة غير كافية - وإلى حد كبير - لأن تقوم بتحليل مشاكل الفقر الأساسية المؤدية إلى الماعة. وحقيقة الموضوع هي بأن المجاعة قد حصلت تحت ظروف لم يشكل فيها عدم توافر الغذاء مشكلة. ولكن المشكلة في أكثر الحالات كانت الفشل التوزيعي في تأهيل الفقراء.

وسيتطلب الحل المناسب لهذه المشكلة بأن تقوم اقتصاديات التنمية بالاعتراف بأن الإنتاج وتوزيع الدخل يعتمد أحدهما على الآخر. ويعتبر إيجاد نظام عادل لتوزيع المكافآت والتكاليف ضروريا للاستقرار السياسي، والتقدم الاقتصادي في الدول النامية. كما يجب الإشارة إلى أن فكرة المساواة بين الفقراء والأغنياء لا تعني المساواة التامة. ولم يقترح ذلك أحد، ولا حتى كارل ماركس. وكل ما تعنيه المساواة هنا هو التلميح بأن العمليات الاقتصادية موجهة بهدف تقليل حجم فجوة عدم المساواة في الدخل بين طبقات المجتمع إلى أدنى حد ممكن تسمح به مبادىء المجتمع، ويمكن التدليل على ذلك من خلال المساواة والعدالة في الحاجات الأساسية عبر توفير فرص التعليم للجميع. ويكون التركيز هنا على المساواة والعدالة بالإضافة إلى رفع الكفاءة.

كما تجدر الإشارة إلى أن التركيز الزائد على العدالة والمساواة قد تسبب في

فقدان الكفاءة، وقد تتعرض الدول الأقل نموا إلى رد فعل معاكس، يؤثر على ميزتها التجارية مع دول أخرى.

وهذا مهم لأنه لم يعد هناك توازن حذر بهذا الخصوص، يأخذ بعين الاعتبار بأن نقص العدالة والمساواة قد يؤدي إلى نشوء عدم استقرار اجتماعي وسياسي، معرضا إمكانيات النمو للخطر.

وبينما نحن هنا نتناول موضوع تراثنا الثقافي بصورة انتقادية، لا يجب أن نغفل عن جانب الاقتصاد المختلط. ولا تعتبر الاقتصاديات التنموية شيئا يذكر إذا لم تكن ذات علاقة بالتخطيط، أو لم تكن تميل وتتأثر بالمعاناة الاجتماعية، ولم توجه نحو هدف النهوض بالرفاهية الاجتماعية.

إن مشاكل العالم الحقيقية أصعب من أن تحل بالعصاة السحرية للسوق، أو أن تترك للظروف لتحلها. ولا يمكن لليد الخفية أن تحدث تغييرات هيكلية حيوية للتنمية الاقتصادية.

وأنا أعتقد بأن هذا الكتاب سيكون ذا فائدة كبيرة للمهتمين بالتنمية الاقتصادية، كما أن هذا الكتاب مهم لطلاب الدراسات العليا في التنمية الاقتصادية وللقراء المهتمين بهذا الموضوع.

نظرية الاقتصاد الكلي
الكتاب الأول: المفاهيم والنظريات الأساسية

سامي خليل

الكويت 1994، 704 ص

مراجعة: ونيس فرج عبد العال

قسم الاقتصاد - جامعة الكويت

يعتبر واحداً من الكتب الرائدة في المفاهيم والنظريات الأساسية للاقتصاد الكلي. وهو يتألف من 704 صفحة، تقع في ستة أبواب. ومن الواضح أن الكتاب

يعتبر ثمرة جهد كبير من مؤلفه ليتضمن الاضافات والتطورات والأفكار الجديدة، والتي انتابت النظرية الاقتصادية الكلية. ونظراً لتنوع وتعدد الإضافات التي أدخلها المؤلف على مؤلفه السابق في نظرية الاقتصاد الكلي، احتاج الأمر إلى مرجع شامل يتناول ذلك، ويقع في كتابين. هذا أحدهما، والذي يُرى أنه كافياً ليجمع كل النظريات والتطورات التي شملت النظرية الاقتصادية الكلية.

ولعل من أهم السمات التي اتصف بها هذا الكتاب مدى ملائمته لكافة المستويات من المهتمين والمختصين بدراسة علم الاقتصاد. كما استخدم الكتاب أيضاً أساليب التحليل المختلفة: من أمثلة وجداول ورسوم بيانية ومعادلات رياضية مما أكسب الكتاب صفة الجودة في العرض والتحليل. كذلك استند المؤلف إلى عدة مراجع أجنبية وعربية حديثة، مما يعني سعي الكاتب إلى تحديد المفاهيم الأساسية وتأصيل النظريات التقليدية في الاقتصاد الكلي.

ويتضمن الكتاب ستة أبواب تناولها الكاتب على النحو الآتي:

تناول الباب الأول الموضوعات والسياسات والمدارس الفكرية للاقتصاد الكلي، أما الباب الثاني فيشتمل على حسابات الدخل القومي ومقاييس الاقتصاد الكلي، وذلك من خلال المقاييس والمفاهيم الشائعة الاستخدام في قياس علاقات الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار، وما يرتبط بكل مقياس من مشكلات.

أما الباب الثالث والرابع، وفي خمسة فصول - مترابطة ومنطقية - يبحث المؤلف نظريات الاقتصاد الكلي الأساسية، بدءاً بالنظرية الكلاسيكية، ثم نموذج كينز البسيط في تحديد مستوى توازن الدخل والناتج، وذلك في قالب جديد من العرض والتحليل.

ثم تناول الكاتب، في الباب الخامس نموذج IS-LM في تحديد مستوى الدخل والناتج، وذلك في خمسة فصول، تتناول التوازن الاقتصادي في سوق السلع والخدمات وسوق النقود.

ثم تناول الكاتب بعد ذلك في ثلاثة فصول متتالية مدى تفاعل السياسة النقدية والمالية في التوازن الاقتصادي العام وكذلك العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري في اطار من نموذج IS-LM.

وأختتم المؤلف كتابه الأول في المفاهيم والنظريات الأساسية، في الباب السادس بنموذج الطلب الكلي والعرض الكلي، ويتميز هذا الباب بتناوله للمفاهيم

الأساسية لنماذج العرض والطلب الكلي، سواء نموذج كينز المبسط ونموذج IS-LM ومن ثم العوامل المحددة لكل من الطلب الكلي والعرض الكلي، وتوضيح العلاقة بين المستوى العام للأسعار، وبين الناتج الحقيقي. وفي إطار رياضي «بسيط» استعرض الكاتب منحنيات الطلب الكلي الكينزي، وكيفية استنتاجه وخصائصه لدراسة أثر التغيرات في المستوى العام للأسعار، وبالتالي على مستوى توازن الدخل والإنفاق. وفي إطار سلس ومترابط فرق الكاتب بين منحنى الطلب الكلي بالمفهوم الكينزي والمفوم الكلاسيكي. وأخيراً تناول التحليل أثر السياسة المالية التوسعية، وأثر التوسع النقدي على منحنى الطلب الكلي، ومنحنى العرض الكلي «الكلاسيكي والكينزي». وكذلك اختلاف أوجه النظر فيما يتعلق بنظرية العرض الكلي.

وفي ختام الباب السادس، استعرض الكاتب في قالب منطقي وعرض شيق لكيفية استنتاج منحنى العرض الكلي في ظل فرض مرونة الأسعار، وثبات الأجور النقدية، ثم استنتاج منحنى العرض الكلي في حالة مرونة الأسعار ومرونة الأجور، ومقارنة المنحنيين، وكذلك أثر السياسات المالية والنقدية في كلتا الحالتين من شكل منحنى العرض والعوامل المؤدية لانتقال منحنى العرض الكلي، وأسباب هزات العرض الكلي وسياسات الطلب الكلي، ثم مقارنة شاملة بين النموذج الكلاسيكي والنموذج الكينزي.

والخلاصة: إن الكتاب رصين في منهجيته، جيد في عرضه وتحليله وموفقا في استخدام أدوات التحليل الاقتصادي، كما أنه يجمع بين خبرة المؤلف في التدريس وتتبعه للتطورات الحديثة في حقل النظرية الاقتصادية الكلية.

ولقد وفق الكاتب في أن يجعل الكتاب في متناول المستويات المختلفة للقراء والمتخصصين، على الرغم من أن الكاتب نفسه يذكر في تقديم الكتاب (ص37) أنه لايدعى بأنه قد أتى بجديد عما هو موجود في المراجع الأجنبية، إلا أن الكتاب لايزال يعد مختلفا عن مثيله من عشرات المؤلفات في نظرية الاقتصاد الكلي، لما قام عليه من مجهود شخصي كبير للمؤلف، ورصانة أكاديمية في العرض والتحليل وخبرة تدريسية طويلة للمؤلف، جعلته يتلمس السبل والوسائل المناسبة لعرض موضوعات الكتاب.

ندوة
دعم دور الأسرة في مجتمع متغير
المنامة ـ البحرين
12ـ1994/11/15

فهد عبدالرحمن الناصر
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - كلية الآداب - جامعة الكويت

بمناسبة الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة 1994م أقام المكتب التنفيذي لوزراء العمل والشؤون الإجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ندوة علمية موضوعها «دعم دور الأسرة في مجتمع متغير» في مدينة المنامة خلال الفترة من 12 ـ 1994/11/15م.

لقد جاء انعقاد وتنظيم هذه الندوة خاتمة موفقة لبرنامج حافل من الأنشطة والملتقيات والفعاليات المشتركة، التي خطط المكتب التنفيذي لتنفيذها بالتعاون مع وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول الأعضاء، وغيرها من الجامعات والهيئات والجهات ذات العلاقة، حيث استهدفت تلك الأنشطة والفعاليات تأكيد الدور الأساسي والمؤثر الذي تضطلع به الأسرة، وإبراز مفهومها المتميز في تراث مجتمعنا العربي الخليجي المسلم، الذي يستمد مقوماته من أحكام الشريعة السمحاء، وتعاليم الدين الإسلامي العظيم، ومن القيم والتقاليد العربية الأصيلة والراسخة.

وبفضل مشاركة نخبة من المسئولين والمختصين العاملين في ميادين رعاية الأسرة، وصفوة من الباحثين وأساتذة الجامعات والخبراء وممثلين لعدد من الهيئات والمنظمات الخليجية والعربية والدولية ذات الاختصاص، فقد تحقق لهذه الندوة النجاح المنشود، كما توافر لها مجموعة من الأبحاث والدراسات القيمة، وأوراق العمل القطرية، حيث حفلت جلسات برنامج العمل بمناقشات ومداولات

مستفيضة، أسهمت في بلورة النتائج والتوصيات التي انتهى إليها المشاركون في الندوة، والتي جاءت ترجمة لتوجهات الدول الأعضاء بالمجلس، وسعيها المستمر لرعاية الأسرة، ودعم دورها الحيوي، باعتبارها تشكل البناء الاجتماعي حاضراً ومستقبلاً، كما تضمن استقرار المجتمع وتكافله وتقدمه.

أهداف الندوة:

سعت الندوة إلى بحث قضايا ومشكلات الأسرة العربية والخليجية، وذلك من أجل:

- محاولة التعرف على سمات المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع العربي الخليجي وخاصة ما يتصل منها بوضع الأسرة ودورها.
- رصد وتحليل تأثير التحولات والتغيرات الاجتماعية على واقع الأسرة العربية المسلمة الخليجية، وأدوارها، ووظائفها، ونسق العلاقات العائلية القائمة بين أفرادها.
- تحديد أهم الأدوار والوظائف المطلوبة في الأسرة العربية المسلمة الخليجية في المجتمع الحديث المتغير.
- الوقوف على المشروعات والبرامج المنفذة في الدول الأعضاء، في مجال تعزيز مكانة الأسرة ودعم دورها، وتقييم التجارب القطرية في هذا المجال.
- الخروج بمؤشرات وتوصيات محددة، تسهم في صياغة تصور مشترك حول مباديء وأولويات تعزيز مكانة الأسرة العربية في أقطار مجلس التعاون الخليجي، ودعم دورها.

المشاركون في الندوة:

شارك في أعمال الندوة جميع الدول الأعضاء، ممثلة في وفود ضمت مسؤولين وعاملين في مجال رعاية الأسرة، بالإضافة إلى عدد من ممثلي المنظمات والهيئات الخليجية والعربية والدولية ذات العلاقة، ومجموعة من أساتذة الجامعات والخبراء ذوي الاختصاص، كما شارك عدد من المسؤولين والباحثين من المكتب التنفيذي، وعدد من الخبراء المكلفين بصفتهم الشخصية، حيث بلغ عدد المشاركين 52 مشاركاً.

ولقد كان لهذا التنوع من تخصصات المشاركين واختلاف مستوياتهم الفنية

والوظيفية الأثر الأكبر في إثراء النقاش، وبلورة النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الندوة.

برنامج عمل الندوة:

تضمن برنامج عمل الندوة إحدى عشرة جلسة عمل، بالإضافة إلى الجلسة الختامية. حيث قام المشاركون بتقديم خلاصة أبحاثهم وتقاريرهم المقدمة للندوة، وتم التعقيب عليها ثم مناقشتها من قبل المشاركين.

كما خصصت جلسة عمل لعرض ومناقشة التجارب القطرية في مجال رعاية ودعم الأسرة، والتعريف بالخطط الموضوعة لها، ومناقشة ما يعترض تنفيذها من صعوبات ومشكلات، مع إبراز التجارب الرائدة في كل دولة من دول الأعضاء.

ثم عقدت جلسة ختامية خصصت لقراءة ومناقشة النتائج والتوصيات التي توصل إليها المشاركون، على أن يقوم المكتب التنفيذي بإعداد النتائج والتوصيات في صورتها النهائية، في ضوء ما أبدي بشأنها من ملاحظات، والعمل على تعميمها على الأجهزة بالدول الأعضاء، ضمن التقرير النهائي لأعمال ونتائج الدورة.

أبحاث وأوراق عمل الندوة:

تضمن برنامج عمل الندوة إحدى عشرة جلسة عمل، بالإضافة إلى الجلسة الختامية، حيث قام السادة الخبراء وممثلو الهيئات والجامعات والباحثون المكلفون بتقديم خلاصة أبحاثهم وتقاريرهم المقدمة للندوة، وثم التعقيب عليها ثم مناقشتها من قبل المشاركين.

كما خصصت جلستا عمل لعرض ومناقشة التجارب القطرية في مجال رعاية ودعم الأسرة، والتعريف بالخطط الموضوعة لها، ومناقشة ما يعترض تنفيذها من صعوبات ومشكلات، مع إبراز التجارب الرائدة في كل دولة من الدول الأعضاء.

أوراق العمل القطرية:

- ورقة العمل القطرية لدولة الإمارات العربية ـ إعداد بدرية خميس غريب، بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- ورقة العمل القطرية لدولة البحرين.
- ورقة العمل القطرية للمملكة العربية السعودية، إعداد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ـ وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية.

- ورقة العمل القطرية لسلطنة عمان، إعداد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - المديرية العامة لشؤون المرأة والطفل.
- ورقة العمل القطرية لدولة قطر، إعداد إدارة الشؤون الاجتماعية بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية والإسكان.
- ورقة العمل القطرية لدولة الكويت، إعداد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

لقد كانت للمناقشات والحوارات والمداخلات الجليلة التي أسهم بها جميع المشاركين دور عظيم في التعرف على أبعاد المشاكل والقضايا الأسرية في ظل التحولات والتغيرات التي يشهدها مجتمعنا العربي الخليجي.

كما أن الندوة أفردت مجالاً خصباً للتعرف على الخدمات المقدمة للأسرة الخليجية، من خلال الأوراق القطرية، التي عرضت على جلسات أعمالها.

وإذا كانت قضايا الأسرة تحتاج إلى جهود مكثفة ومتواصلة وعلى مختلف الأصعدة والمستويات، كما تحتاج إلى العديد من الدراسات المتعمقة والحلقات والندوات العلمية، فإنه يبقى لهذه الندوة أهمية خاصة باعتبارها من خطوات البداية على طريق شاق وطويل، وتلمس أهمية نتائجها وتوصياتها، والحرص على متابعتها وترجمتها إلى إجراءات تنفيذية في ضوء القرارات التي يصدرها ويتبناها مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية ضمن جدول دورة أعماله المقبلة.

ووفق النهج الذي يتبعه المكتب التنفيذي في تقييم أعمال الندوات والملتقيات التي ينظمها، فقد تم توزيع استمارة تقييم على المشاركين، اشتملت على أسئلة محددة للتعرف على آرائهم وملاحظاتهم ومقترحاتهم في كافة الجوانب الفنية والعلمية والتنظيمية للندوة.

اختتام أعمال الندوة

عقدت الجلسة الختامية لأعمال الندوة برئاسة مدير عام المكتب التنفيذي في تمام الساعة الحادية عشرة في صباح يوم 1415/7/12 هـ الموافق 1994/11/15م، وتم عرض النتائج والتوصيات المقترحة والمستخلصة من أوراق عمل الندوة والتعقيبات والمناقشات، ثم ألقى مدير عام المكتب التنفيذي كلمته، وألقت إحدى المحاضرات من وفد سلطنة عمان كلمة نيابة عن الدول الأعضاء المشاركة في الندوة، وبعد ذلك ألقى أحد أساتذة الفقه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كلمته، نيابة عن الجامعات والهيئات الأخرى المشاركة.

نتائج وتوصيات الندوة

توصل المشاركون في ختام أعمال الندوة إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها الإسهام في بلورة مفاهيم موحدة، تعزز أسس ومنطلقات التنسيق والتعاون بين دول الخليج العربية في مجال المحافظة على مكانة الأسرة العربية الخليجية وخصوصياتها، وتطوير المشروعات والخدمات المقدمة لها.

ملاحظات وآراء أخرى حول الندوة:

أشار بعض المشاركين في الندوة إلى مجموعة من الملاحظات والآراء الأخرى والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

- ضرورة الاستمرار في عقد الندوات الخليجية في مجال الأسرة وقضاياها ومشكلاتها.
- ضرورة إرسال الأبحاث وأوراق العمل للمشاركين في الندوة قبل فترة من انعقادها، للتمكن من قراءتها والاطلاع عليها والتحضير المسبق لها.
- كان المطلوب إعطاء فرص أوسع للمناقشة والحوار داخل جلسات العمل، والعمل على التقليل من المعقبين على أبحاث الندوة، والاكتفاء بمعقب واحد فقط على كل بحث.
- ضرورة تقليل الأبحاث وتركيزها في عدد محدود من الدراسات الرئيسية، والاكتفاء بها كموضوعات ومحاور للندوة.
- ضرورة الاهتمام بإجراء البحوث والدراسات الميدانية، وإعطائها الأولوية الرئيسية في الندوات الخليجية القادمة، من أجل التعرف والوقوف على الواقع الفعلي، وما يجري في المجتمع العربي الخليجي.
- ضرورة عدم إزحام برنامج عمل الندوة وتكثيفه إلى الدرجة التي لا تعطي فرصة تعرف المشاركين على المعالم الحضارية والسياحية للبلد الذي تعقد فيه الندوة.
- الإشادة بحسن الاستقبال والتنظيم والإعداد والترتيب لسير أعمال الندوة.
- ضرورة توفير أسعار مناسبة ومقبولة للمشاركين في الندوة، بحيث تشمل محل الإقامة والوجبات الرئيسية.



المجلة العربية للعلـــوم الاداريـــة

تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت – دولة الكويت
علمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الادارية

- صدر العدد الأول فى نوفمبر 1993 .
- تهدف المجلة الى المساهمة فى تطوير ونشر الفكر الادارى والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربى .
- تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مجالات الادارة ، المحاسبة ، التمويل والاستثمار ، التسويق، نظم المعلومات الادارية ، الأساليب الكمية في الادارة ، الادارة الصناعية ، الاداره العامة ، الاقتصاد الادارى ، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية .

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية :

– الأبحاث   – مراجعات الكتب

– ملخصات الرسائل الجامعية   – الحالات الادارية العملية

– تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية .

الاشتراكات

الكويـــت : 2 دينار للأفراد – 15 دينار للمؤسسات
الدول العربية : 2.5 دينار للأفراد – 15 دينار للمؤسسات
الدول الأجنبية : 5 دينار للأفراد – 30 دينار للمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة العربية للعلوم الادارية – جامعة الكويت
ص.ب : 28558 الصفاة – دولة الكويت
هاتف : 4817028 أو 4846843 داخلى 4415 ، 4416 فاكس 4817028

الحركات الإسلامية في مصر وقضية التعددية السياسية

1976-1986م

عبدالعاطي محمد أحمد عبدالحليم
رسالة دكتوراه ـ جامعة القاهرة ـ القاهرة 1994

موضوع هذه الدراسة هو التعرف على موقف الحركات الإسلامية في مصر من قضية التعددية السياسية. فهي دراسة تحليلية لرؤية هذه الحركات لقضية التعددية السياسية، ولما قامت به من ممارسات معينة، تجاه هذه القضية.

وانطلقت الدراسة ـ في تناولها لهذه الحركات الإسلامية ـ من منظور كونها حركات اجتماعية وسياسية، تباشر نشاطها في إطار ما تطرحه التعددية السياسية من مفاهيم وأدوات للمارسة.

واهتمت بمتابعة التحولات التي يمكن أن تطرأ على الحركات، لكي تحقق أهدافها في ظل هذا الإطار، ومنها إمكانية الانتقال إلى وضع الحزب السياسي. وقد استخدمت الدراسة مفهوم التعددية الحزبية كمرادف للتعددية السياسية.

وسعت الدراسة إلى الإجابة عن عدة تساؤلات هي:

1- ما هي مقومات موقف الحركات الإسلامية في مصر من قضية التعددية السياسية؟

2- ما هي المحددات التي تفسر هذا الموقف؟

3- هل تؤيد الحركات الإسلامية في مصر التعددية الحزبية، أم ترفضها؟

4- هل للحركات الإسلامية تصور مستقل، أم مميز للتعددية الحزبية؟ وما الذي تقدمه خبرة هذه الحركات في هذا المجال؟ وإلى أي حد يوجد تباين أو تعدد في داخل كل حركة لهذه التصورات؟

وركزت الدراسة على ثلاث حركات سياسية إسلامية في مصر، هي: جماعة الإخوان المسلمين، وجماعة «المسلمون» (التكفير والهجرة) وتنظيم الجهاد. وانحصر المدى الزمني الذي تناولت فيه الدراسة الحركات الثلاث في الفترة من عام 1976 حتى عام 1986م، أي على مدى عشر سنوات، من عمر تجربة التعددية الحزبية في مصر. وإن كانت الدراسة لم تغفل التطورات التي سبقت ذلك - بقليل - أو تلته، كلما كان الأمر ضروريا لتحقيق هدف البحث. ويكتسب موضوع الدراسة أهميته من أكثر من زاوية.

فهو يندرج ضمن موضوعات دراسات الحركات الاجتماعية والسياسية، التي ازداد اهتمام الباحثين بها في السنوات الأخيرة. كما أنه يتناول موقف قوى سياسية معينة، هي الحركات الإسلامية في مصر، والتي تعد من القوى المؤثرة في بناء النظام السياسي المصري، منذ أوساط السبعينات. ولما كانت التعددية الحزبية أحدى أبرز سمات التحول في النظام المصري منذ 1952م، فإن دراسة موقف تلك القوى من قضية التعددية يصبح من الأهمية بمكان. ولعل تناول الحركات الإسلامية في مصر كحركات اجتماعية، وسياسية، يعد مدخلا جديدا لفهم هذه الحركات، ومواقفها، من قضايا التطور السياسي، خاصة وأن الدراسات التي باللغة العربية في هذا المجال تكاد تكون نادرة. كما أن للموضوع أهميته العملية، من حيث كونه يساعد على معرفة العوامل المؤثرة في تطور تجربة التعددية السياسية، أو النظام الحزبي في مصر.

ووضعت الدراسة أربعة افتراضات تم اختبارها على مدى البحث الذي استغرق أكثر من 6 سنوات. فقد افترضت أن هناك علاقة طردية محتملة بين موقف الحركات الإسلامية من التعددية السياسية، وتقديرها لما تحققه من ورائها من مصلحة. كما افترضت ثانيا: أن هناك علاقة طردية محتملة بين طبيعة إيديولوجية الحركة الإسلامية، ومدى تقبلها للتعددية السياسية. وافترضت ثالثا: أن هناك علاقة طردية محتملة بين شكل التفاعل فيما بين الحركات الإسلامية ورؤيتها للتعددية السياسية. وأخيرا: هناك علاقة طردية بين قواعد الممارسة السياسية، واستمرار قبول الحركات الإسلامية للتعددية السياسية.

واعتمدت الدراسة على المنهج البنائي - الوظيفي في تحليل موقف الحركات موضع البحث من التعددية السياسية. ولكنها بجانب ذلك وضعت مجموعتين من المحددات، تؤثران بشدة في صياغة هذا الموقف.

المجموعة الأولى: تتعلق بمحددات البيئة الداخلية، وتنقسم إلى ثلاثة عناصر هي:

1- البناء الفكري، ويشمل مدى الإعلاء من شأن الاعتبارات الإيديولوجية، والسعي إلى تحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي، والرغبة في الانتشار والاستمرار، والاستراتيجية (الإصلاح أم الثورة).

2- البناء التنظيمي، ويشمل شكل الهيكل التنظيمي، ومدى قوته أو ضعفه، والدور المحوري للقيادات، والسيولة في انتماءات الأعضاء.

3- الموارد المتاحة للحركة.

وأما المجموعة الثانية: فهي محددات البيئة الخارجية، وتنقسم بدورها إلى ثلاثة عناصر هي:

1- العلاقة بين الحركة والسلطة الحاكمة. (التعاون ـ التهديد ـ التحريض السياسي أو استخدام العنف).

2- العلاقة فيما بين الحركات الإسلامية بعضها مع بعض، الذي قد يأخذ شكل التحالف التام أو المحدود، أو التنافس، أو الصدام والصراع.

3- العلاقة بين الحركات الإسلامية والقوى السياسية الوطنية الأخرى، وتأخذ شكلين، هما: الاعتراف والتعاون، أو النفي ورفض التعاون.

وقد انقسمت الدراسة إلى مقدمة، وأربعة فصول، وخاتمة. **وتناول الفصل الأول**: الإطار النظري من حيث التعريف بمفهوم الحركة الاجتماعية والسياسية. وانقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

الأول: يختص بالتأصيل لمفهوم الحركة الاجتماعية والسياسية.

والثاني: يتناول العلاقة بين الحركة الاجتماعية والتعددية السياسية.

وأما المبحث الثالث: فقد تركز حول التعريف بالحركات الثلاث، موضع الدراسة، وتوضيح إلى أي حد تنطبق مواصفات الحركة الاجتماعية والسياسية على مثل هذه الحركات.

واتضح من الفصل الأول: أن مفهوم الحركة الاجتماعية والسياسية ظهر منذ عهد قديم، ولكنه بدأ يحظى باهتمام الباحثين مع قيام الحرب العالمية الثانية. حيث تنوعت ـ منذ ذلك الوقت ـ جهود الباحثين لوضع تعريفات مختلفة للمفهوم، وتحديد خصائصه. وأخذت الدراسة بتعريف للحركة الاجتماعية والسياسية، هو: «أنها

جهد متصل، لجماعة كبيرة ـ نسبيا ـ من الناس، يستهدف إحداث التغيير الاجتماعي بدرجات مختلفة، بأسلوب عنيف، أو سلمي، ينجم عن حدوث خلل في البناء الاجتماعي، والنظام السياسي، ونمط القيم الثقافية، ويتوافر فيه قدر من الوعي بضرورة التغيير ومضمونه، ويتسم بخليط من التنظيم والعفوية أو التلقائية. سريع الانتشار والتغلغل، ـ خاصة بين عامة الناس ـ كما يتسم بالتطور والنمو. وهو يمثل تيارا فكريا وسياسيا، قد يقتصر على حدود جغرافية معينة، أو يتعداه لمدى جغرافي أوسع، وفي جميع الأحوال فإن انتشاره يتعدى حدود إطاره المحلي المحدود».

كما اتضح من الفصل الأول: أن هناك أسبابا مختلفة لقيام الحركات الاجتماعية: أهمها العوامل النفسية، وتلك الاجتماعية، ثم الخارجية. وهناك تقسيمات مختلفة لأنواع الحركات، فقد تكون عامة أو خاصة، ثورية أو إصلاحية، راديكالية أو معتدلة، أو تنسب للمجال الذي تحدث فيه، أو قد تكون ذات توجه قيمي، أو تهتم بتعظيم المشاركة والإشباع لأعضائها.

وبينما أكدت الدراسة اختلاف مفهوم الحركة عن مفهوم الحزب، فإنها أوضحت أنهما قد يتداخلان أيضا. حيث يسعى كل منهما للاستفادة من مزايا الآخر، فضلا عن إمكانية تحول الحركة إلى حزب مع اكتمال مرحلتها المؤسسية.

ويثبت الفصل الأول: أن هناك علاقة بين الحركة والتعددية، حيث اتضح أن الحركة يمكن أن تدعم التعددية، كلما كانت أكثر اعترافا بالغير، وقللت من ميلها إلى الإيديولوجية، واتجهت إلى التسامح، ونبذت العنف، وكلما اقتربت تنظيما من طبيعة الحزب، هذا فضلا عن أهمية تطبيق قواعد الممارسة السياسية بنزاهة وعمق.

وأما الفصل الثاني: فقد تناول موقف الحركات الإسلامية الثلاث من التعددية الحزبية، باعتبارها أفضل الصور المعبرة عن التعددية السياسية. وانقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

الأول: استعرض مظاهر الرفض والقبول للتعددية الحزبية.

والثاني: ناقش قضية التداخل بين الحركة والحزب.

ومن متابعة رؤية الحركات الثلاث اتضح أن جماعة الإخوان المسلمين كانت ترفض التعددة الحزبية قبل 1952م، ثم تحولت إلى القبول الصريح بهذه التعددية بعد 1976م، وأما جماعتا «المسلمون» «والجهاد» فقد رفضتا التعددية الحزبية، ولكن المواقف العملية للحركات الثلاث تجاه هذه القضية تقربها من النشاط المعتاد لأي

قوى سياسية أخرى، تؤمن بالتعددية الحزبية. كما اتضح أن الحركات الثلاث تفضل أن تظل حركات اجتماعية وسياسية ـ حتى وإن قام بعضها بتشكيل حزب سياسي ـ وذلك للاستفادة القصوى من خصائص الحركة الاجتماعية والسياسية.

كما أوضح الفصل الثاني: أن الحركات الثلاث تتداخل في ممارساتها مع طبيعة عمل الأحزاب، وذلك من حيث السعي للوصول إلى السلطة والبناء التنظيمي القوي، والتعبير عن مصالح اجتماعية معينة. كما تكشف ممارساتها عن اقترابها من طبيعة الأحزاب الجماهيرية بالنظر إلى اهتمامها الشديد بالاعتبارات الإيديولوجية، ورغم ذلك فهناك اختلافات مع طبيعة الحزب، من حيث اهتمام الحركات الثلاث بمطلب التغيير الاجتماعي، والانتشار، والتغلغل التلقائي، وعدم الالتزام ـ بدرجات نسبية ـ بشروط العمل السياسي القائم، وتلك أمور ليست من ممارسات الأحزاب.

وأرجعت الدراسة أسباب التداخل إلى الطبيعة الخاصة للحركات الإسلامية عموما، وبسبب ضوابط التعددية الحزبية المقيدة في مصر.

وناقش الفصل الثالث موقف الحركات الإسلامية من مسألة الحريات العامة، وذلك في مبحثين: الأول: يختص بتحديد رؤية هذه الحركات للغير، والثاني يتناول تطبيق الشريعة، لأنه أمر يعد في ذاته ممارسة للحريات العامة، من وجهة نظر هذه الحركات. واتضح من هذا الفصل: أن هناك مظاهر للنفي النسبي المحدود فيما بين الحركات الثلاث، بينما هناك أيضا حرص من جانبها على وحدة العمل الإسلامي. واتضح أن الحركات الثلاث تقف من حيث المبدأ موقف الخصومة من التيارات السياسية الوطنية الأخرى، وإن كانت جماعة الإخوان المسلمين تنفرد ببعض المرونة. كما تتفق الحركات الثلاث على العداء للغرب.

وما هذا الموقف السلبي ـ على وجه العموم، من الاعتراف بالغير ـ إلا انعكاسا لرؤية الحركات الثلاث لقضية الحريات العامة. فهي لا تفهم هذه الحريات بالصورة المعروفة في أدبيات الديمقراطية الليبرالية، فما يعد حريات عامةفي هذه الأدبيات هو بالنسبة لهذه الحريات حريات خاصة. وأما الحرية العامة الوحيدة المقبولة فهي تطبيق الشريعة. ورغم هذا الاتفاق العام في الرؤية، إلا أن الحركات الثلاث اختلفت من حيث تطبيقها لهذه الرؤية، فقد مال الإخوان إلى التدرج في

التطبيق، بينما قامت جماعة المسلمون «بتطبيق الشريعة ـ كما هي في تصورها ـ داخل نطاق أعضائها، وأما جماعة الجهاد فقد قررت تطبيق الشريعة فورا، ولو بالقوة».

ويتعرض الفصل الرابع لممارسات الحركة الإسلامية داخل مجلس الشعب، وفي النقابات المهنية. وهنا ركزت الدراسة أساسا عل جماعة الإخوان المسلمين، لأن الجماعتين الأخريين رفضتا العمل من خلال هذه المؤسسات الشرعية، بينما قبلته جماعة الإخوان. وانقسم الفصل إلى مبحثين:

الأول: حول دور الإخوان في الحياة النيابية، خلال فترة البحث.

والثاني: حول دورهم في النقابات المهنية.

واستعرضت الدراسة تجربة الإخوان الأولى في برلمان 1984 - 1987م والتحالف مع حزب الوفد الجديد، وكذلك تجربة الإخوان الثانية في برلمان 1987 - 1990م والتحالف مع حزب العمل. ووضح من هذا الفصل أن نواب الإخوان شعروا ببعض التفاؤل في بداية تجربتهم البرلمانية، مما شجعهم على تكرارها في عام 1987م ـ رغم محدودية النتائج التي حققوها في التجربة الأولى ـ ثم توارى هذا التفاؤل، وانقلب إلى الصورة المعاكسة مع تصاعد حدة المواجهة بين المعارضة ونظام الحكم، حول قضايا الحريات، مما دفعهم إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية عام 1990م. وقد ساهم فشل الإخوان ـ في تجربتيهم البرلمانيتين ـ في زيادة رفض الجهاد لمبدأ العمل من خلال المؤسسات الشرعية، وعزز من اعتقادهم بفشل هذا الطريق بالنسبة للحركات الإسلامية.

ووضح أيضا: أن جماعة الإخوان المسلمين وجدت في النقابات المهنية فرصة أكثر ملاءمة لحرية العمل، مقارنة بما حدث لممثليها في البرلمان. وأكدت الدراسة أن ممثلي الإخوان برز دورهم في النقابات المهنية ـ صغيرة العدد نسبيا ـ والتي ينتمي أعضاؤها لمهن تقوم على الحافز الفردي، أي لا يحتاجون لمساعدة الحكومة في الحصول على الوظائف، بينما ندر تواجدهم في النقابات كبيرة العدد، والتي تخضع لسيطرة الدولة، بحكم أن أعضاءها موظفون ـ بالدرجة الأساسية ـ لدى الحكومة. وقد اتسم أداء ممثلي الإخوان في النقابات بالفاعلية، وساهم في دعم المناخ الديمقراطي داخلها.

وأما جماعة الجهاد فقد اختلف موقفها ـ إلى حد ما ـ تجاه الحياة النقابية، مقارنة بالحياة النيابية.

فبينما كان سلبيا بالنسبة للثانية، اتسم بقدر من الميل للقبول بالعمل النقابي. ورغم أنهم لم يكونوا ممثلين في النقابات، إلا أنهم آزروا ممثلي الإخوان، ولم يصدر عنهم في أدبياتهم ما يدين العمل النقابي، مثلما كان تجاه البرلمان.

ومن خلال التحليل ـ عبر الفصول الأربعة ـ تم إثبات صحة الافتراضات الأربعة التي تمت الإشارة إليها في المقدمة. كما توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- إن الحركات الإسلامية في مصر ما هي إلا شكل من أشكال الحركات الاجتماعية، والسياسية، مع قدر من الخصوصية، أو التميز. وذلك من حيث قوة تنظيمها ـ من ناحية ـ وغلبة الاعتبارات الإيديولوجية على فكرها من ناحية أخرى، وكونها تتسم بالتنوع والتباين ـ فيما بينها ـ من ناحية ثالثة. ولعل هذه السمة الأخيرة تؤكد خطأ استخدام تعبير الحركة الإسلامية في مصر، والصحيح هو الحركات الإسلامية في مصر.

2- إن موقف الحركات الإسلامية الثلاث موضع الدراسة من قضية التعددية الحزبية يتسم بالتباين، فجماعة (الإخوان المسلمون) تقبلها، بينما ترفضها جماعتا «المسلمون» والجهاد. ويعكس مضمون الرفض أو القبول التباسا وغموضا كبيرين في رؤية هذه الحركات لقضية التعددية الحزبية، بل وفي ممارساتها تجاه هذه القضية. ويمكن إرجاع ذلك الغموض والتناقض إلى طبيعة الحركات ذاتها، التي تتسم في بعض ملامحها بالغموض الفكري، ويزيد من ذلك كونها حركات إسلامية، حيث أن الإسلام له جوانب روحية يصعب النقاش حولها، وهي بمثابة المسلمات، وأخرى غير روحية، لاتزال الرؤية بصددها عند مستوى العموميات. كما يمكن إرجاعه إلى اهتمام هذه الحركات بإحداث التغيير الاجتماعي الحاد. الأمر الذي لا يتفق مع متطلبات التعددية الحزبية، هذا فضلا عن الضوابط التي تثيرها تجربة التعددية الحزبية المقيدة في مصر منذ 1976 . وأخيرا فإن هذه الحركات ذات طبيعة سرية، تخشى القمع وتتوقع التهديد المستمر من السلطة، ولذلك ـ غالبا ـ ما تصيغ مواقفها إما بصورة غامضة، ومتحفظة، أو رافضة.

3- إنه كلما زادت حدة الاعتبارات الإيديولوجية في فكر هذه الحركات الثلاث كلما كانت أقل ميلا لقبول التعددية السياسية. وقد أوضحت الدراسة أن هذه الحركات من النوع ذو التوجه القيمي والثوري. والذي لا يمتلك الشرعية في المجتمع، ومن ثم فإن هذه الطبيعة تصبح عائقا أمام تقبل الحركات الثلاث ـ

بدرجات مختلفة ـ للتعددية السياسية. ولاحظت الدراسة أن هذه الحركات تهدف إلى تحقيق قيم معينة لها أولوية على غيرها. وهي «الحاكمية لله» والعمل بالشريعة الإسلامية، وإحياء الإسلام على نهج السلف الصالح. ومن ثم فإن تناول هذه الحركات لقضية التعددات الحزبية جاء في مجمله ثانويا أو فرعيا.

4- إن خصائص الإطار التنظيمي للحركة يؤثر كثيرا في مدى تقبلها أو رفضها للتعددية الحزبية. فكلما كان أكثر تبلورا، ويسمح بقدر من الديمقراطية الداخلية، وكلما طال العمر الزمني للحركة، وكلما تعرضت للمزيد من الانشقاقات، كلما ساهم ذلك في تقبل الحركة للتعددية الحزبية، وذلك لأن تبلور الإطار التنظيمي يقرب الحركة من طبيعة الحزب السياسي، بما يجعلها تخضع لشروط الممارسة الشرعية وضوابطها، مثلما هو الحال بالنسبة لوضع الحزب. كما أن طول عمر الحركة وازدياد الانشقاقات يساهم في ظهور قيادات إدارية بدلا من الكاريزمية القديمة من ناحية، ويجعل الحركة تبتعد بدرجات أكبر عن التمسك بالاعتبارات الإيديولوجية الحادة، لصالح غلبة الميل للاعتبارات العملية. ويتأكد ذلك التحليل من متابعة وضع جماعة الإخوان المسلمين، بالمقارنة مع جماعتي «المسلمون» والجهاد. وهكذا كلما اقتربت الحركات الإسلامية من طبيعة الحزب السياسي، أو أصبحت أحزابا، كلما كان ذلك دعما للتعددية الحزبية في مصر.

5- إن موقف الحركات الإسلامية من التعددية الحزبية يتأثر بمحددات البيئة الخارجية لها. وقد اتضح هذا التأثير من زاويتين، هما: رؤية الحركات موضع الدراسة للغير، وكيفية التعامل معه من ناحية، ورؤيتها لأسلوب تسوية الخلافات والصراعات من ناحية أخرى.

فكلما كانت الحركة تؤمن بالغير وبحقه في التعبير عن نفسه، وحماية مصالحه، وإدارة الخلافات معه بالطريق السلمي، كلما كان موقفها إيجابيا من التعددية الحزبية. وكلما كانت رافضة للغير وتؤمن بالعنف كأسلوب لإدارة الخلافات والصراعات، كلما كان موقفها سلبيا من التعددية الحزبية.

وبالتطبيق على الحركات الثلاث، اتضح أن العلاقة بين كل حركة منها والسلطة الحاكمة، ومع الحركات الإسلامية الأخرى، ومع القوى السياسية الوطنية، تأثرت إلى حد كبير برؤية كل منها للغير من ناحية، وبمواقفها من العنف من ناحية أخرى.

وأكدت الدراسة أن جماعة الإخوان المسلمين تقبل بالغير، ولكن ليس بصورة مطلقة، بينما ترفض كل من جماعتي «المسلمون» والجهاد الغير رفضا صريحا وتاما. كما أكدت أن موقف جماعة الإخوان من العنف قد تغير جذريا بعد 1976، حيث تشير أدبياتها منذ ذلك الوقت ـ وبشكل متصاعد ـ إلى استنكار صريح، ورفض قاطع للعنف، كوسيلة لتحقيق الأهداف في النشاط السياسي. أما جماعتا «المسلمون» والجهاد فإن العنف يعد أحد المقومات الرئيسة في فكرهما، وليس مجرد اختيار مرحلي، أو مؤقت.

ومثلما أشارت الدراسة إلى تأثير التغيير الذي يطرأ على البناء التنظيمي للحركات الإسلامية عبر الزمن، وكيف أنه يقود إلى الاعتدال، ومن ثم اتخاذ مواقف أكثر إيجابية من التعددية السياسية، فإن الدراسة أشارت أيضا إلى التحولات التي تطرأ على مؤشر العنف لدى هذه الحركات ارتباطا بمناخ الديمقراطية. وإذا كانت جماعة الإخوان المسلمين لا تثير مشكلة في هذا الصدد، فإن هذه التحولات تصبح ذات دلالة مهمة بالنسبة لمواقف الجماعات الجهادية تحديدا.

ويمكن القول: إن موقف الجماعات الإسلامية ـ موضع البحث ـ من العنف تأثرت بوضوح بحدود التطور الديمقراطي في المجتمع. فقد تدنى مؤشر العنف في الفترة الزمنية التي تلت أحداث 1981م عندما سمح النظام السياسي بقدر أرحب من الممارسة السياسية للإخوان المسلمين، وفتح حوارا مع الجماعات المتشددة، بينما تصاعد مؤشر العنف منذ أواخر الثمانينات، وتحديدا منذ أوائل التسعينات عندما وضع النظام السياسي قيودا على الممارسة السياسية للجماعات الإسلامية، ووقعت أحداث للعنف المتبادل بين الجماعات الإسلامية، وأجهزة الأمن.

An Extended Model of Import Demand For GCC Countries Applied to Kuwaiti Data.

Elsayed M. Elsamadisy
Kuwait University

Studies on total import demand in the GCC countries can be classified into two groups. In one group, researchers have taken the view that in developing countries, import demand is price inelastic and specified import demand not to depend on prices of any sort. In a second group, researchers have adopted traditional specifications and included relative prices in their models. Nonetheless, there exist empirical evidence that models employed in these studies are incorrectly specified. The immediate criticism concerns the empirical definition of the price variable.

This paper presents a detailed examination of the empirical hypotheses implied by specifications used by previous studies on the GCC countries. A generalized specification of import demand in which prices of imports, of tradables, and of nontradables enter as arguments is developed. Separate price indexes required for estimating such model are constructed. Sequences of nested hypotheses of model specification were identified via the imposition of series of constraints leading to the conventional alternatives. Implied hypotheses were sequentially tested. The main inference drawn is that all of the identified prices related assumptions maintained by conventional specifications are decisively rejected. An interesting result emerged that, in Kuwait, imports and nontradables are rather complements.

Determining the Most Readable Arabic Type Styles on Maps

Nasser M. Salma
King Saud University

Arabic language has many type styles. Some of these styles are easy to read, while others are difficult. The uses of these styles on maps are mostly arbitrary. This study is an attempt to identify the easiest Arabic type styles in term of their readibility on maps. Ten Arabic type styles were ranked according to their readability on paper, and their readability on maps with point, line, and areal symbols. The result indicated that the Arabic type styles readability on paper is not the same as Arabic type styles on maps should be limited only to those types that are easy to read on maps.

Social Distance between Saudi students and Arab nationals

Abdulla A. Faisal
King Saud University

The goal of this paper is to measure the social distance betewwn Saudi students and national of Arab League states. Social distance was defined as the degree of acceptance between a person and another person from a different group. Bogardous scale of social distance was modified to fit the Saudi culture. Theoretically, social distance varied from 1 to 10, with 1 indicating complete acceptance of a nationality and 10 indicating complete rejection. Data were collected from a stratified random sample of 468 university students in Riaydh; all of whom were Saudi nationals. These data were collected immediately after the Gulf war.

It was found that the Qataries are the one nationality accepted most by the Saudi respondents with a score of 4.654. The least accepted nationality is the Yemani with a score of 8.115. The other nationalities scores were destributed between the Qatari and Yemani scores. It was also found that the Gulf states nationals - as a cohort - received the lowest scores in the study. Thohugh with varying degrees of social acceptance, it seems that the respondents identify with the Gulf states' nationals as citizens of the Gulf area, just like themselves.

It was also found that nationals of Syria, Egypt and Morocco received higher degrees of social acceptance than the rest of the Arab nationalities. It is important to note, however, that these three states supported Saudi Arabia during the Gulf crisis. Nationals of states that supported Iraq, on the other hand received the highest scores indicating least acceptance. These states are Libya, Palestine, Yemen and of course Iraq.

It could generally be said that the respondents had a clear idea of who they are and what their interests are. Based on the responses provided, it appears that the respondents feel closer to Arab nationals that support their interests and feel distanced from those who are a threat to these interests.

Themes of Presleep Thoughts Among Students of Kuwait University

Ahmed Abdel Khalek
Owaeid Al - Meshaan **Adnan Al-Shatti**
Kuwait University

This paper examines the themes of presleep thoughts , and its prevalence among a random sample (N=664) of undergraduates enrolled at Kuwait university. The themes of presleep thoughts schedule comprises 130 items, and has a good internal consistency (i.e., 0.91) The items of the schedule were classified in 10 categories as follows: the future, feelings and emotions, interpersonal relationships, study, religions affairs, the Iraqi invasion, past, general problems, the present, and international problems. Nine out of the aforementioned categories are comparable to the results of a previous study carried out on Egyptian undergraduates. However, the category pertaining to the Iraqi invasion is specific to Kuwaiti students.

Sex-related differences were salient in the order of the items in the schedule, reflecting different relative importance of these items among males and females. However, the total score on the schedule was not statistically significant between the two sexes. On the one hand, the total score of the schedule was significantly correlated with the following variables: Number of sleeping hours, insomnia, shifting between presleep thoughts, and a self-rating of sadeness. On the other hand, there were nil correlations between the total score on the schedule and the desired number for sleep hours, as well as a self-rating of happiness.

Currency Substitution in Saudi Arabia

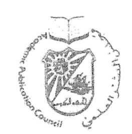
Hamad S. Albazai
Almorsi A. Hejazi
King Saud University

the aim of this paper is to explain the phenomenon of currency substitution and its relevance to Saudi Arabia. This is done by modelling currency substitution and the determinants using newly-developed stastical techniques. The results show the importance of the changes in income and the expected change in the exchange rate. The results do not lend support to the importance of interest rate variable. This means that domestic residents demand foreign fiat money to sheild the purchasing power of their income against external as well as internal effect.

Islamic Parties: A Brief Assessment of their Political Literature

Abdullah Fahad Al-Nafissi
Kuwait University

This paper attempts to examine the political literature of four main Islamic political parties: Islam Liberation Party (Hizb Al-Tahrir Al-Islami), the Muslim Brethen (al-Ikhwan al-Muslimin), the Jihad Organization (tandhim al-Jihad), and finally the Call Party (Hizb al-Dawa). The first three parties are Sunni, whilst the fourth is shiite. The common denominator between the four parties is that they have written programs available to whoever is interrested to shed light on them. These programs and many other issues, such as the concept of the Islamic state, are dealth with in this paper.



مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية محكَّمة تعنى بنشر الأبحاث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الإشتراكات

في الكويت : ديناران للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول العربية : ثلاثة دنانير للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ثلاثة دنانير ونصف للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الحقوق ـ جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ ـ فاكس : ٤٨٣١١٤٣

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية



تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير

د. ميمونة خليفة العذبي الصباح

* مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.

بالاضافة الى اصدارات خاصة في المناسبات.

* تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعلمية.
* صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.
* تقوم المجلة باصدار ما ياتي :

أ) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.

ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.

جـ) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.

* عقد الندوات التي تهم المنطقة او المساهمة فيها واصدارها في كتب.
* يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع انحاء العالم.

المقر: جامعة الكويت - الشويخ
هاتف: ٤٨١٦٨٠٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٢٤
٤٨١٤٢٩٥

* الاشتراك السنوي بالمجلة

أ) داخل الكويت: ٢ د.ك. للافراد - ١٢ د.ك. للمؤسسات.

ب) الدول العربية: ٢٫٥٠٠ للافراد، ١٢٫٠ د.ك. للمؤسسات.

جـ) الدول الأجنبية: ١٥ دولارًا للافراد ٤٠ دولارًا للمؤسسات.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي :
ص.ب: ١٧٠٧٣ - الخالدية - الكويت - الرمز البريدي 72451

قسم الاشتراكات

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب. 27780 الصفاة

الكويت 13055 فاكسميلي 4836026 (00965)

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة ـ الكويت 13055

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتين ☐ ثلاث سنوات ☐ أربع سنوات

بعدد (   ) نسخة

ارفق طيه قيمة الاشتراك .... نقدا/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

الاسم: ....

المهنة/ الوظيفة: ....

العنوان: ....

....

....

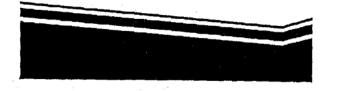
التاريخ / / التوقيع

Tornqvist, L.
1936 "The Bank of Finland's Consumption Price Index", Bank of Finland Monthly Bulletin, No. 10, pp. 1-8.

Warner, D. and M.E. Kreinin.
1983 "Determinants of international trade flows," The Review of Economic and Statistics, 65, 96 - 104.

Submitted December 1994.
Accepted May 1995.





Metwally, M.M. and A.M. Abdel-Rahman.
1985 "Determinants of aggregate expenditure of the member states of the Gulf Cooperation Council," Asian Economic Review, 27, no. 1, 14-31.

Metwally, M.M., S.S. Martan, and F.I. Al-Habib.
1987 "The effect of the oil boom on the Saudi import function: An econometric study," Journal of Administrative Sciences, King Saud University.

Murray, T. and P.J. Ginman.
1976 "An empirical examination of the traditional aggregate import demand model," The Review of Economics and Statistics, 58, 75-80.

Nyatepe-Coo, A.A.
1994 "Dutch Disease, government policy and import demand in Nigeria," Applied economics, 26, 327-336.

Pesaran, M.H. and A.S. Deaton.
1978 "Testing non-nested nonlinear regression models.", Econometrica, 46, 677-694.

Samuelson, L.
1973 "A new model of world trade," OECD Economic Outlook: Occasional Studies, OECD, Paris.

Sarmad, K.
1988 "The functional form of the aggregate import demand equation: Evidence from developing countries," The Pakistan Development Review, 27, no. 3, 309-315.

Taplin, G.B.
1973 "A model of world trade," in R.J. Ball (ed.), The International Linkage of National Economic Models, North-Holland, Amsterdam, 1973, 177-223.

Thursby, J.G.
1988 "Evaluation of coefficients in misspecified regressions with application to import demand," The Review of Economics and Statistics, 70, 690-695.

Thursby, J.G., and M.C. Thursby.
1984 "How reliable are simple, single equation specifications of import demand?" The Review of Economics and Statistics, 66, 120-128.

Tornqvist, L.
1936 "The Bank of Finland's Consumption Price Index", Bank of Finland Monthly Bulletin, No. 10, pp. 1-8.

Goldstein, M. and M.S. Khan.
1988 "Income and price effects in foreign trade," in R.W. Jones and P.B. Kenen (eds.) Handbook of International Economics, North-Holland, Amsterdam, 1041-1105.
Goldstein, M., M.S. Khan. and L.H. Officer.
1980 "Prices of tradable and nontradable goods in the demand for total imports," The Review of Economics and Statistics, 62, no. 2, 190-199.
Heien, D.M.
1968 "Structural stability and the estimation of international import price elasticities," Kyklos 21, 695-711.
Jarque, C.M. and A.K. Bera.
1987 "A test for normality of observations and regression residuals.", International Statistical Review, 55, 163-172.
Johnson, H.G.
1958 "International Trade and Economic Growth: Studies in Pure Theory," Allen and Unwin, London.
Khan, M.S. and K.Z. Ross.
1975 "Cyclical and secular income elasticities of the demand for imports," The Review of Economics and Statistics, 57, 357-361.
Klein, L.R.
1962 An Introduction to Econometrics, Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, p. 101.
Leamer, E.E. and R.M. Stern.
1970 "Quantitative International Economics, Allyn & Bacon, Boston.
Mackinnon, J., H. White, and R. Davidson.
1983 "Tests for model specification in the presence of alternative hypotheses: some further results." Journal of Econometrics 21, 53-70.
Melo, O. and M.G. Vogt.
1984 "Determinants of the demand for imports in Venezeula," Journal of Deveoopment Economics, 14, 351-358.
Metwally, M.M.
1987 "Determinants of the external surplus of the member states of the Gulf Co-operation Council," Applied Economics, 19, 305-316.
1991 "The effect of the oil boom on aggregate private consumer expenditures in the Middle Eastern and North African countries: The consumption catch-up hypothesis," the Middle East Business And Economic review, 3, 1, 15-18.

Box, G.E.P. and D.R. Cox

1964 "An analysis of transformations," Journal of The Royal Statistical Society, b, 26, 211-252.

Central Statistical Office.

1992 National Accounts & Input-Output Tables (1983), Ministry of Planning, Kuwait, August.

———

1993 National accounts & Input-Output Tables (1987), Ministry of Planning, Kuwait, August.

———

1994 National Accounts Statistics 1970-1989, Ministry of Planning , Kuwait, February.

Davidson, R. and J.G. MacKinnon.

1981 "Several tests for model specification in the presence of alternative hypotheses", Econometrica, 49, 781-793.

Deyak, T.A., W.C. Sawyer, and R.L. Sprinkle.

1989 "An empirical examination fo the structural stability of disaggregated U.S. import demand," The Review of Economics and Statistics, 71, 337-341.

Diewert, W.E.

1976 "Exact and superlative index numbers", Journal of Econometrics, 115-145.

Divisia, F.

1926 "L'indice Monetaire et la Theorie de la Monnaie", Societe Anonyme du Recueil Sirey, Paris.

Elsamadisy, E.M.

1994 "Cyclical versus secular income elasticities of import demand in Kuwait," Presented at The 29th Annual Conference for Statistics, Computer Sciences, and Operations Research, ISSR, Cairo University, Cairo, December 1994.

———

1995a "Changing oil prices, Non-price rationing, and the demand for total imports in Kuwat," Forthcoming, Journal of The Gulf and Arabian Peninsula Studies.

———

1995b "An econometric investigation of alternative conventional specifications of imports demand: Results from non-nested tests, for Kuwait's total import," Forthcoming, Journal of The Faculty of Commerce For Scientific Research, Alex. Univ., vol.XXXII, no. 2, September.

multicollinearity would be regarded as a problem in our case if $R^2_{MD} < R^2_{PM,T}$ where R^2_{MD} is the squared multiple correlation coefficient between the dependent variable, M^D, and the explanatory variables (the coefficient of determination) and $R^2_{PM,T}$, is the squared correlation coefficient between the two prices P^M and P^T. We have R^2_{MD} = 0.48 and $R^2_{PM,T} = 0.99651$ indicating no serious problem of collinearity between P^M and P^T.

15- The sequence (XI) - (XII) - (XIV) - (XVII) is also a sequence of nested models.

16- Since, as will be indicated soon, models (XIV), (XV), and (XVII) are rejected a fortiori relative to the extended model (XI), we only report the OLS estiamtes and regression statistics for models (XI) - (XIII) and (XVI) in table 2.

17- All results reported in this section hold qualitatively true for the long-run equilibrium versions of all the specicfications tested. All results are available from the author on request.

18- A test of (XIV) is a test of the price homogeneity restriction in (XIII). The most restricted model (XVII) can be empirically tested by testing the null hypothesis that the coefficient on the rleative prices variable in (XIV) is not significantly different from zero.

19- Assuming no discontinuities, income elasticity decreases gradually as income increases with unitary income elasticity identifying an income level that separates the luxury stage from the necessity stage for a given commodity.

20- See e.g. Elsamadisy (1994) and Metwally (1987).

REFERENCES

Abebayehu, T.

1989 "On the effects of relative prices and effective exchange rates on trade flows of LDCs," applied Economics, 21, 1447-1463.

Asseery, A. and N. Perdikis.

1990 "Estimating the aggregate import demand functions of the GCCs member states for the period 1970-1985," The Middle East Business And Economic Review, 2, no. 2, 1-8.

1993 "The functional form of the aggregate import demand function: The case of the GCC coungries," The Middle East Business And Economic Review, 5, no. 1, 34-38.

Bera, A. and M. McAleer.

1982 "Further results on testing linear and log-linear regression models," Department of Economics, Australian National University.

6- Using separate price indexes for tradables and nontradables, Murray and Ginman (1976), working with US data, report import/nontradables positive cross price elasticity. Goldstein et al. (1980) using data from ten industrial countries report cross price elasticities that are positive for the USA, and Canada, negative for Sweden, and insignificant for the rest of their sample.

7- If imports are viewed within the framework of perfect substitution, Ala. Johnson (1958), an increase in both the cyclical and the secular values of real income could increase domestic production faster than consumption causing imports to decrease.

8- Nonetheless, these indexes contain nontrivial shares of nontradables. Examples of empirical studies that use the GDP deflator include Elsamadisy (1994, 1995a, 1995b), Goldstein et. al. (1980), Goldstein and Khan (1976), and Heien (1968). Examples of empirical studies that use the wholesale price index include Sarmad (1988), Khan and Ross (1975), Samuelson (1973), and Taplin (1973). Asseery and Perdikis (1990) use the consumer price index.

9- Specifically, we define the tradables sector of the Kuwaiti economy to consist of: agriculture and fishing; mining and quarrying; and manufacturing. The nontradable sector is defined to include the following industries: electricity, gas, and warer; construction; wholesale and retail trade, hotels and restaurants; transport, storage and communication; finance, insurance, real estate, and business services; and community , social and personal services.

10- See The National Accounts & Input-Output Tables (1983), Central Statistical Office, Ministry of Planning, Kuwait, august 1992 and The National Accounts Statistics 1970-2989, Central Statistical Office, Ministry of Planning, Kuwait, February 1994.

11- See the data appendix for variables definitions.

12- See section II.4.

13- Thursby and Thursby (1984) found that the most frquently accepted models, in their sample, are those including dynamic behavior through lagged values of the dependent variable. In most previous studies on import demand in the GCC countries, authors reported significant Koyck-type lag of adjustment in estimated reduced form equations.

14- I am indebted to unanimous referee who has pointed out that since imports are major part of tradables there may be strong correlation between P^M and P^T resulting in a problem of multicollinearity in the extended model. There are several rules of thumb that have been suggested in the literature to detect when multicollinearity can be considered a serious problem. Lawrence R. Klein (1962, p. 101) wrote: «Intercorrelation of variables is not necessarily a problem unless it is high relative to the overall degree of multiple correlation.» By Klein's rule

The price index of tradable goods, P^T, is constructed as the ratio of the current prices to the 1984 (constant) prices of the gross domestic product originated in the tradables sector of the economy. Likewise, the price index of nontradable goods, P^{NT}, is constructed as the ratio of the current prices to the 1984 (constant) prices of the gross domestic product originated in the nontradables sector of the economy.

The dummy wealth variable, W, takes on the value of unity for the years 1975-1989 and zero otherwise. The war-shock dummy variable equals one in 1981 and zero otherwise.

The data used in this paper are annual observations for the period 1970-1989. All variables (except dummy variables) are defined in domestic currency (KD) units. The basic sources of the data are tables (1) - (4) and (8) - (9) of the National Accounts Statistics 1970-1989, Central Statistical Office, Ministry of planning, The State of Kuwait, 1994.

Foot Notes

1- References are numerous. Of the recent studies see e.g. Nyatepe-Coo (1994), Abebayehu (1989), Deyak et. al. (1989), Sarmad (1988), Melo and vogt (1984), Thursby and Thursby (1984), Warner Kreinin (1983), and Goldstein et. al. (1980). Those deal with the GCC countries include Asseery and Perdikis (1990, 1993), Elsamadisy (1994, 1995a, 1995b), Metwelly and Abdel-Rahman (1985), Metwally et al. (1987), and Metwally (1993).

2- A nontradable commodity is one that is not internationally traded for whatever range of relative prices.

3- See e.g. Thursby and Thursby (1984), Thursby (1988), Elsamadisy (1995b), and Goldstein et.al. (1980).

4- For example, the import own and cross price elasticities are constrained to be equal in magnitude but opposite in sign. Domestically produced goods, both tradales and nontradables, are assumed (imperfect) substitutes for imports. Moreover, the import demand cross price elasticities are constrained to be identical as between the two goods categories. The restrcitivenes of this definition of the price variable has been recognized as early as 1970 by Leamer and Stern (1970).

5- Though there is no theoretical basis for preferring one to the other, it is generally suggested that the linear specification is more useful for prediction, while the log-linear form is more appropriate for estimating elasticities.

suggesting complementarity between imports and nontradables in Kuwait.

Our results have some particulalry important implications: First, the apparently good absolute performance of the examined conventional model specifications, as obtained in this and in previous studies on the GCC economies, seems insufficient for either to be regarded correct representation of the data. Second, aggregate import demand should not be restricted for price homogeneity on a priori grounds. Such consideration strongly argues against the use of relative prices as price variables in the demand function for total imports in Kuwait and, possibly, other GCC countries. Third, nontradable goods can neither presumed to substitute for nor be independent from imports, in general, and in Kuwait and, possibly, in other GCC countries in particular. The narrowness of the production base in these countries may lead to heavy dependence of industries producers of nontradables on imports for intermediate inputs and/or producer's durables, hence, implying complementarity (rather than independence or substitutability) between imports and nontradables. This leads one to conclude that the empirical hypothesis of separability of nontradables from all tradables does not seem to be consistent with data from the GCC countries. Fourth, the price elasticity of demand for total imports should neither be constrained to be identical in sign and/or in magnitude as between tradable and nontradable goods, nor be constrained to be identical in magnitude to the import own price elasticity.

Even though our objective was methodological rather than empirical, the findings of this research have wide-ranging policy implications that were briefly discussed in section VII.

Data Appendix

The aggregate economic activity variable used in this study is the real non-oil gross domestic product as a proxy for the income variable, Y. (See e.g. Metwally et al., 1987; Metwally (1993); Nyatepe-Coo, 1994).

The quantity of imports demanded, M^D, is proxied by the constant (1984 prices) volume of total imports. The price of imports, PM, is derived as the ratio of the value of imports at current prices to the value of imports at the 1984 (constant) prices.

The overall domestic price index, P^D, is the implicit GDP deflator which is derived as the ratio of the GDP at current prices to the GDP at the 1984 (constant) prices.

works on the GCC countries and shared some of their features, it questioned the econometric specifications of the import demand function they used, specifically the empirical definition of the price variable they employed. In most previous work, estimates of the price elasticity of demand for total imports were based on relative prices. The use of relative prices implicitly restricts aggregate import demand to be homogeneous of degree zero in income and all prices. The relative price measures are defined as the ratio of the price of imports to a 'sole' domestic price. The use of an overall domestic price carries the implications that imports substitute, and substitute equally, with tradable and nontradable goods. The use of the domestic price of tradables as the 'sole' domestic price assumes independence of import from the price of nontradables.

Using data from the GCC country of Kuwait, both conventional model specifications were tested and rejected relative to each oher as being false (Elsamadisy, 1995b). Rejection of the two compared model specifications suggested that both alternatives are incorrectly specified and that a third (unspecified) model might be correct for the Kuwaiti data. Motivated by these results and other results obtained by earlier researchers (e.g. Thursby and Thursby, 1984; thursby, 1988), restrictions implied by either specification were removed in the present study. An extended model specification, in which prices of imports, of tradable goods, and of nontradable goods enter as arguments, was proposed and estimated using our own constructed separate price indexes for tradable and nontradable goods in Kuwait.

Three sequences of nested hypotheses of model specification were identified via the imposition of series of constraints, leading to the conventional alternatives. Implied nested hypotheses were sequentially tested. The main result of this research is that all of the prices related assumptions maintained by the alternative conventional specifications are strongly rejected. Namely, that imports and nontradables are independent goods; that imports and nontradables are substitutes for each other; that the demand for imports is price homogeneous; that the cross price elasticities of import demand with respect to tradables and nontradables are identical; and that the own and cross price elasticities of the import demand are equal in magnitude and opposite in sign. An interesting result of estimating our unrestricted specification emerged that the price of nontradable goods appears to has been a significant determinant of the demand for total imports and carries a highly significant negative sign

overseas and/or accumulated reserves seem to have provided for a steady growth in imports in times of fluctuating and even declining oil revenues.

On one hand, in light of the economic conditions surrounding the GCC economies (particularly that of Kuwait) over the short and medium-runs, such policy cannot be maintained. Easing the pressure on the balance of payment in the future years is a must. On other hand, Reliable estimates of total import demand elasticities are imperative for policy decisions and are basic tools for planners, specially during the years preceding to the full implementation of the results of the last round of the General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) under the newly founded World Trade Organization (WTO). Based on results of the statistical inference drawn in this study, we feel that the new estimates contained in this paper, even though our objective was a rather methodological one, are more reasonable and consistent with theoretical expectations and/or economic intuition. The results of this study point to the following policy prescriptions:

(1) The management of import demand is to be viewed as part of a comprehensive stabilization plan. As a part of this stragegy, price and trade policies must be coordinated to make domestically produced tradables more competitive, and thus stimulate production. Diversification of the economy and import substitution must be taken seriously.

(2) Imports and nontradables being coplements, reducing the import content of government spending via fiscal contraction and/or changing composition of government purchases away from nontradables to domestic tradables would be effective in curbing imports.

(3) Given a highly (non-oil) income elastic import demand, introducing income taxes would be effective in curbing consumption, and hence, imports.

(4) The KD basket pegged exchange rate system combines some of the characteristics of fixed and flexible exchange rates. The basket is believed to be only adhered to over the medium and longer term. An active policy of real exchange rate management should be accompanied by aggressive import-substitution to stimulate the demand for domestic tradables. An active monetary policy may be useful in managing the nominal exchange rate in the short-run.

VIII - Summary And Conclusions.

While the present empirical research has benefited from previous

Table 3
Some Elasticities Estimates Compared.

Author Period of Estiamte	Model Used	Long-Run Elasticities?	Y	PM	PT	PNT
This Study / 70-74 / 75-89	IV	0.716	2.362 1.719	-0.229 -0.229	0.215 0.215	-0.478 -0.478
Asseery & Perdikis, 90/ 70-85	VIII	0.640	1.288	-0.722	0.722	0.722
Asseery & Perdikis, 93 / 63-85	VIII	NA	1.551	-0.784	0.784	0.784
Metwally & A. Rahman, 85 / 70-82	IX	0.309	1.356	0.0	0.0	0.0
Metwally, 1993 /74-81 82/89	IX	0.284	1.159 1.556	0.0 0.0	0.0 0.0	0.0 0.0
Elsamadisy, 94 / 70-75 76-87	VIII	NA	1.960 1.287	-0.145 -0.145	0.145 0.145	0.145 0.145

VII - Policy Implications

The GCC countries, Kuwait is no exception, seem to have been falling in an import trap. Having (highly) income-elastic/price-inelastic import demand, expenditures on imports have been growing at a much faster rate than export revenues. The rapid increase in oil revenues in the 1970s and ealry 1980s transformed public finances allowing for expanded government role in the provision of infrastructure, free social services and capital expenditures. On the one hand, the narrowness of the domestic production base, the effective control of government expenditure over economic activities, and complementarity between imports and nontradables resulted in most of the economic programs formulated in the aftermath of the oil boom involving heavy dependence on imports. On the other hand, patterns of consumption and imports have changed following the abrupt increase in oil revenues. It has been, evidently, difficult to return to the old patterns after the collapse of oil prices and revenues.[20] The availability of other income sources such as income from investments

changes in the price for tradables or/and in the price of imports. While, in absolute value, the estimated import elasticity with respect to the price of tradable goods is almost equal to that with respect to the import own price, it is less than half the estimated import elasticity with respect to the price of nontradables.

Import Elasticities Compared: Clear-cut rejection of the conventional model specifications for the Kuwaiti data implies that income and/or price elasticities obtained from estimating such specifications for the economy of Kuwait [e.g. Asseery and Perdikis (1990, 1993) and Elsamadisy (1994, 1995a)] are rendered biased due to model(s) misspecification. Needless to say, income elasticity estimates obtained from any restricted version of such specifications [e.g. Metwally and Abdel-Rahman (1985), and Metwally (1987, 1993)] are also rendered biased.

Table 3 compares estimates of the speed of adjustment as well as the demand income and prices elasticities obtained from the unrestricted model of this study with estimates obtained in some of the previous studies. Our estimate of the speed of adjustment of 0.716 is notably higher than the 0.50 estimated by Asseery and Perdikis (1990), the 0.31 estimated by Metwally and Abdel-Rahman (1985). and/or the 0.28 estimated by Metwally (1993). Our estiamte is much more consistent with the liberal trade policy of Kuwait.

We observe that our estimates of the price elasticities tend to be lower as compared with previous estimates while our estimate of the income elasticity tend to be higher. Like in most previous studies, our analysis assumes that the international supply of Kuwaiti imports is perfectly price elastic. However, it is important to recall that if import supply becomes inelastic, single equation estimates of the price elasticity of demand may be biased downward. Import supply can become less price elastic due to those factors which can affect supply elasticity such as quotas, embargoes, etc. Nonetheless, Kuwait has always maintained a liberal import policy. Quantitative restrictions and/or quotas have not been instruments of the Kuwaiti trade policy. Coupled with the obvious smallness of the Kuwaiti economy, this assures the empirical plausibility of the infinitely elastic import supply assumption. We have no serious doubts about our prices elasticity estimates being biased downward. On the contrary, clear misspecification of the conventional models promotes the claim that previous estimates of price elasticities are rather biased upward.

elasticities to be estimated separately. Rejection of the empirical hypothesis of separability of nontradables from all tradables implies that all three prices must be included as arguments of the import demand function. This, in turn, implies the clear (a fortiori) rejection of all the conventional import demand specifications adopted by previous studies on Kuwait relative to the extended specification introduced in this study implying its superiority.

VI - Import Demand Elasticities.

Our estimates of the import income elasticity suggest that Kuwait has an income elastic import demand. The estimated short-run income elasticity for the pre-boom years is 1.70 approximately. Across the mid 1970s abrupt rise in oil prices (hence, in the market value of oil reserves and consequently in the national wealth), short-run income elasticity is estimated to has dropped to 1.23. The estimated long-run income elasticity has dropped from 2.36 to 1.72 across the oil prices hike. The down shift in import income elasticity implies that what might have been considered luxurious before the upward shift in income and wealth, have been considered necessary thereafter. Such result is consistent with economic intuition.[19]

Turning to price elasticities, imports own price elasticity carries a significant expected negative sign. The tradables price elasticity carries the correct expected positive sign and is highly significant. Not surprisingly, the nontradable goods price elasticity turns out to carry a highly significant negative sign implying complementarity between imports and nontradables. For Kuwait and other GCC countries, this runs para-economic intuition. Due to the narrowness of the production base for tradable goods in Kuwait, most importables are not domestically produced and hence, producers of nontradables depend heavily on imports for their needs of intermediate and capital goods. Ceteris-paribus, an exogenous increase in the price of nontradables reduces the quantity demanded and hence equilibrium output. This induces a downfall in the derived demand for imports by producers of nontraders, hence a reduction in the quantity of total imports demanded, and vice versa. The magnitude of the estimated price elasticities indicate that Kuwait has a prices inelastic demand for import in the short-run as well as in the long-run. The relatively low elasticity with respect to the prices of imports and domestic tradables relates to the low substitution between domestic and foreign goods. It may also be a reflection of the importance of government subsidies in the domestic markets for imported goods. On other hand, import demand in Kuwait is more sensitive to changes in the price of nontradables than for

the standard error of the estimate (SEE), the adjusted coefficient of determination, the Akaike Information Criterion (AIC) and the Schwarz-Bayes Information Criterion (SBIC) reveal that imposing price homogeneity has particularly worsened the quality of our estimates of the price elasticities. The t-statistic for the general linear hypothesis Ho: $a_2 + a_3 + a_4 = 0$, applied to coefficients of (XI), is -3.7177 (p value $\ll 0.01$). Results reported in table 2 indicate that the value of twice the log-likelihood difference, for testing (XI) against (XII), $[L(\lambda_{XI}) - L(\lambda_{XII})]$ is 10.097 $\gg \chi^2$ (1, 0.99). Both tests indicate that the price homogeneity restriction is decisively rejected for the Kuwaiti data. Accordingly, we see no necessity of specifying and import demand equation on which parameters the homogeneity restriction is imposed. This result strongly argues against the use of relative prices as price variables in the demand function. Since specification (XII) is rejected, there is no point in proceeding to test its restricted versions (XIV), (XV), and/or (XVII).

Identical Cross Price Elasticities: Equality of the cross price elasticities of import demand with respect to tradables and nontradables impose the restriction that $a_4 = a_3(s/1\text{-}s)$ on the parameters of (XI) coupled with the restriction that s = 0.5 in equation (XVIa). Consequently (XVI) implies that $a_3 = a_4$ in (XI). We test the credibility of the assumption that the two cross price elasticities are identical by testing (XVI) against (XI). The computed t -statistic for the general linear hypothesis $a_3 - a_4 = 0$ is 5.21 which is highly significant. Resutls reported in table 2 indicate that the value of twice the log-likelihood difference $[L(\lambda_{XI}) - L(\lambda_{XVI})] \gg \chi^2(1, 0.99)$. Results of both tests indicate a decisive rejection of the restriction. Since specification (XVI) is rejected, there is no point in proceeding to test its restricted versions (XVII) since it is rejected a fortiori.

Identical Own And cross Price Elasticities: The assumption that the own and cross price elasticities of the imports demand are equal in magnitude and opposite in sign is implemented in models (XIV) and/or (XV). Both models were rejected a fortiori implying such assumption cannot be justified for the Kuwaiti data.

Zero Prices Elasticities: The most restrictive model (XVII) was rejected a fortiori when testing our three identified sequences of hypotheses nested within the extended model (XI).

To conclude, rejection of the price homogeneity hypothesis for import demand implies the rejection of relative prices and requires import price

V.5 - Testing Results: It was specificized, as our third objective, to test the following hypotheses maintained by the conventional import demand models: 1) that imports and nontradables are independent goods; 2) that imports and nontradables are substitutes for each other; 3) that the demand for imorts is price homogeneous; 4) that the cross price elasticities of import demand with respect to tradables and nontradables are identical; and 5) that the own and cross price elasticities of the imports demand are equal in magnitude and opposite in sign. We now examine the results of testing these hypotheses orderly.

The relevance of the price of nontradables: The empirical hypothesis that nontradable goods are separable in use from all importable goods can be tested by testing the null hypothesis that the coefficient on the nontradables price variable in (XI) is not significantly different from zero. Comparing regressions (XI) and (XIII), the standard error of the estimate (SEE), the adjusted coefficient of determination, the Akaike Information Criterion (AIC) and the Schwarz-Bayes Information Criterion (SBIC) reveal that the removal of the price of nontradables has, somewhat, worsened the quality of the regression. Results reported in table 2 indicate that the students t-statistic for the exclusion of the price of nontradables, P^{NT}, of 3.351 is significant at the 1% level. Twice the value of the log-likelihood difference, for testing (XI) against (XIII), $[L(\lambda_{XI}) - (\lambda_{XIII})]$ is 11.752 $\gg \chi^2$ (1, 0.99). Results of both tests suggest that the restriction $a_4 = 0$ is decisively rejected. Accordingly, it is concluded that import demand, in Kuwait, is not independent of the price of nontradables.

Import/Nontradables Substitutability: The highly significant negative sign on the coefficient of the price of nontradable goods in (XI), combined with the above result of the maximum likelihood ratio test of model (XI) against its restricted version, model (XIII), indicates a decisive rejection of the assumption that nontradables substitute for imports. Consequently, the price elasticity of demand for total imports should not be constrained to be equal as between tradable and nontradable goods. Such consideration argues against the use of the GDP deflator as the sole domestic price. Since specification (XIII) is rejected, there is no point in proceeding to test its restricted versions (XIV) and/or (XVII).[18]

Price Homogeneity of Import Demand: Price homogeneity of (XI) can be empirically tested by testing the null hypothesis that the sum of all price coefficients is identically zero. Comparing regressions (XII) and (XI),

Table 2
OLS Regression Results

Model	Equation XI	Equation XII	Equation XIII	Equation XVI
Variable	Estimated Coeff.	Estimated Coeff.	Estimated Coeff.	Estimated Coeff.
Constant	-7.86142 (-6.783)	-3.03793 (-1.560)	-6,06199 (-5.645)	-7.23096 (-5.135)
LN(Yt)	1.69032 (15.320)	1.04077 (3.850)	1.48801 (10.955)	1.64106 (8.523)
Ln(PtM)	-.163666 (-2.878)		-.315644 (-3.059)	-.385333 (-2.840)
Ln (PtT)	.153643 (6.942)		.155764 (5.967)	
Ln PtNT	-3.341979 (-3.351)			
Ln PtMT		-.011963 (-.105)		
Ln PtNTT		-.189091 (-1.704)		
Ln PtD				.167754 (3.970)
Wt	3.66737 (4.03 9)	2.88488 (1.438)	5.66134 (4.37212)	6.68757 (4.024)
WtLnYt	-.460224 (-3.785)	-.352150 (-1.291)	-.721317 (-4.195)	-.858716 (-3.866)
Dt	-.177239 (-8.782)	-.160261 (-6.627)	-.106832 (-6.876)	-.071674 (-3.520)
LnMt-1D	.284463 (4.315)	.323133 (4.607)	.272894 (3.690)	.273250 (2.695)
Reg. Stat.				
SEE	**.047496**	**.059069**	**.061699**	**.070926**
F Stat.	**356.516**	**262.786**	**240.728**	**181.785**
Adj. R-sqd.	**.993711**	**.990273**	**.989387**	**.985976**
D-h	**-1.26340**	**.324897**	**.254683**	**.397415**
AIC.	**-2.95083**	**-2.52468**	**-2.43755**	**-2.15881**
SBIC.	**-5.34134**	**-4.96489**	**-4.87777**	**-4.59903**
LLF.	**37.0329**	**31.9844**	**31.1567**	**28.5087**

Students t-statistics are in parentheses.

first is the sequence (XI) - (XIII) - (XIV) - (XVII); the second is (XI) - (XII) - (XV) - (XVII), and the third is (XI) - (XVI) - (XV) - (XVII).[15] Thus formal statistical significance tests of nested hypotheses can be performed to choose empirically between component models of each sequence. Where appropriate, the variance-covariance matrix of the estimated coefficients can be utilized in performing a simple or a generalized students-t-test on the value(s) of the restricted coefficient(s). Alternatively, the maximum likelihood ratio criterion can be employed to test a model specification against its restricted version(s). As is well known, in a likelihood ratio test a comparison is made between the values of the likelihood functions of the unrestricted model, $L(\lambda_u)$, and the restricted model, $L(\lambda_R)$. Twice the value of the difference $[L(\lambda_u) - L(\lambda_R)]$, is distributed as $\chi 2$ with degrees of freedoms equal to the number of restrictions imposed. In each case, if the tested hypothesis is rejected there is no need to proceed, since all hypotheses nested within the rejected hypothesis are rejected a fortiori.

V.4 - Estimation Results: The OLS estimates and key regression statistics for the unrestricted equation (XI) and its immediate constrained versions (XII), (XIII), and (XVI) are reported in table 2.[16] The Jarque-Bera (1987) normality test statistic was insignificant and the augmented Dickey-Fuller test is highly significant, indicating no lack of normality. Durbin's-h statistics indicated the absence of serial correlation among OLS residuals.The ARCH test indicated no evidence of autoregressive conditional hetroscedasticity. In all regressions, the overall goodness of fit of the models is exceedingly close. The signs of the explanatory variables are consistent with a priori expectations. Except for model (XII), all the individual variables contribute significantly to the explanation of the behavior of the quantity of imports demanded.

With regard to (XI), the coefficient of adjustment of 71.55% is significantly greater than zero and (significantly) smaller than unity, hence indicating no adjustment mechanism misspecification. The short-run income elasticity of the demand for imports carried a highly significant correct positive sign. The coefficient on the interaction term, a_6, carried a highly significant negative sign indicating a downward shift in the income slope of the import demand function following the oil boom of the mid 1970s. The wealth dummy variable, W, carried a highly significant positive sign, hence indicating a decisive positive upward shift in the import demand function around mid 1970s. The war shock dummy carried a highly significant negative sign, indicating temporarily decline in import.[17]

$a_3.(s/1\text{-}s)$ on parameters of the unrestricted model (XI) to get (XVI) as:

$$LnM_t^D = f_0 + f_1 LnY_t + f_2 LnP_t^M + f_3 LnP_t^D + f_4 W_t + f_5 W_t Y_t + f_6 D_t + f_7 LnM_{t-1}^D + u_t \qquad (XVI)$$

Then impose the restriction $f_3 = -f_2$ on the parameters of (XVI) to get (XV); or c) obtain (XV) from (XI) by imposing the pair of restrictions that $a_3 = -a_2(1 - s)$ and $a_4 = -sa_2$ on the parameters of (XI) at once.

(6) - The most restrictive assumption that import demand is prices inelastic imposes the restrictions that all prices coefficients in the above models are identically zero and reduces any of them to the log-linear form of (IX) given as:

$$LnM_t^D = g_0 + g_1 LnY_t + g_2 W_t + g_3 W_t Y_t + g_4 D_t + g_5 LnM_{t-1}^D + u_t \qquad (XVII)$$

V.3 - Testing Strategy: The relationships between the extended specification (XI) and the restricted specifications (XII) - (XVII) are conveniently summarized in table 1 below. It is apparent from restrictions listed that we can identify at least three sequences of nested models in the sense that each succeeding model is a restricted version of the prior. The

Table 1
Relationships Between Specifications and Summary of Parameter Restrictions.

MODEL2	XI	XII	XIII	XIV	XV	XVI	XVII
XI							
XII	$a_2 + a_3 + a_4 = 0$						
XIII	$a_4 = 0$						
XIV	$a_4 = 0,\ and\ a_2 = a_3$	$c_3 = 0$	$b_2 = b_3$				
XV	$a_4 = -sa_2, and\ a_3 = -(1-s)a_2$	$c_3 = -sc_2$				$f_3 = -f_2$	
XVI	$a_4 = a_3(s/1-s)$						
XVII	$a_2 = a_3 = a_4 = 0$	$c_2 = c_3 = 0$	$b_2 = b_3 = 0$	$d_2 = 0$	$e_2 = 0$	$f_2 = f_3 = 0$	

$$LnM_t^D = b_0 + b_1 LnY_t + b_2 LnP_t^M + b_3 LnP_t^T + b_4 W_t + b_5 W_t Y_t + b_6 D_t + b_7 LnM_{t-1}^D + u_t \qquad (XIII)$$

(3) - Such assumption also imposes the restriction that $C_3 = 0$ on the parameters of (XII) and reduces specification (XII) to the log-linear form of specification (VII). Likewise, imposing price homogeneity on the parameters of (XIII) implies that $b_2 + b_3 = 0$ and reduces (XIII) to the log-linear form of specification (VII) given as:

$$LnM_t^D = d_0 + d_1 LnY_t + d_2 LnP_t^{MT} + d_3 W_t + d_4 W_t Y_t + d_5 D_t + d_6 LnM_{t-1}^D + u_t \qquad (XIV)$$

(4) - The actual practice of using an overall domestic price index results in reducing (XI) and/or (XII) to the log-linear form of the more familiar conventional specification (VIII) given as:

$$LnM_t^D = e_0 + e_1 LnY_t + e_2 LnP_t^{MD} + e_3 W_t + e_4 W_t Y_t + e_5 D_t + e_6 LnM_{t-1}^D + u_t \qquad (XV)$$

Model (XV) is not, however, naturally nested within the extended model (XI). Nonetheless, if it is postulated that the over all price index, P^D, is the so-caled "true" cost of living index, then, assuming that the aggregator function satisfies certain regularity conditions, the overall price index is given as a fixed weight Divisia (1926) price index the Divisia weights of which being the relative shares of tradable and nontradable goods in total GDP (See e.g., Diewert, 1976). Where s is the relative share of the nontradable sector in the gross domestic product at current prices, the discrete form of this index is given by the Tornqvist (1936) price index and is constructed as:

$$LnP^D = s.LnP^{NT} + (1 - s).LnP^T \qquad (XVIa)$$

(5) - If, in addition to price homogeneity, construction (XVIa) is also postulated, then it is seen that the conventional model (XV) can be nested within the unrestricted specification (XI). One can take either of three routs to reach this conclusion: a) obtain (XV) by imposing the restriction $C_3 = sc_2$ on the parameters of the price homogeneity restricted model (XII); or b) impose the restriction that $s = 0.5$ on (XVIa) and the restriction $a_4 =$

$$LnM_t^{D*} = \theta_0 + \theta_1 LnY_t + \theta_2 LnP_t^M + \theta_3 LnP_t^T + \theta_4 LnP_t^{NT} + \theta_5 W_t + \theta_6 W_t Y_t + \theta_7 D_t + u_t \qquad (X)$$

where M_t^{D*} is the desired level of import at time t; θi, i = 1, ... 4 are the long-run elasticities of the import demand with respect to the respective argument; θi, i = 5, ... 7 are the wealth and war shift parameters, respectively. According to the real partial adjustment hypothesis the static long-run equilibrium model (IV) can be cast as a short-run dynamic model by introducing the lagged dependent variable, amogn its arguments. Applying the logarithmic flow partial adjustment mechanism to (X), we have:[13]

$$LnM_t^{D} = a_0 + a_1 LnY_t + a_2 LnP_t^M + a_3 LnP_t^T + a_4 LnP_t^{NT} + a_5 W_t + a_6 W_t Y_t + a_7 D_t + a_8 LnM_{t-1}^D + u_t \qquad (XI)$$

where a_i i = 1, ... 4. are the short-run elasticities of the import demand with respect to the respective argument and $\lambda = 1 - a_8$ is the speed of adjustment. The long-run elasticities are computed by dividing a short-run elasticity by λ . In what follow, we utilize specification (XI) in examining the empirical credibility of different assumptions maintained by the conventional specifications.[14]

V.2 - Nested Hypotheses: We first identify series of restrictions on the parameters of (XI) that result in the log-linear form(s) of the conventional specifications (VII), (VIII), or (IX):

(1) - Assuming price homogeneity for (IV) requires the sum of all price elasticities to be identically zero. This imposes the restriction that $a_2 + a_3 + a_4 = 0$ on the parameters of (XI). Such restriction would reduce (XI) to the log-linear form of (V) given by:

$$LnM_t^{D} = c_0 + c_1 LnY_t + c_2 LnP_t^{MT} + c_3 LnP_t^{NTT} + c_4 W_t + c_5 W_t Y_t + c_6 D_t + c_7 LnM_{t-1}^D + u_t \qquad (XII)$$

(2) - Assuming tradables/nontradables separability implies that the demand for imports is independent of the price of nontradables. This implies $a_4 = 0$ and reduces the unrestricted specification (XI) to the log-linear form of the restricted version (VI) written as:

nontradable sector.[10] Such findings suggest that our classification is consquent. A second limitation of our proxies is that they are, like the GDP deflator, current-weighted price indexes. Base-weighted indexes are usually favored over equivalent current-weighted indexes for the purposes of analyzing price movements. Since we divide the economy along sectoral lines, the tradable and nontradable price measures can be constructed only as the ratio of output at current prices to output at constant prices. These output measures are inherently current-weighted.

V- Empirical Investigation.

Let alone specification (IX), the consequences of specifying (VII) and/or (VIII) instead of (IV) are not ignorable. In specification (VII), the definition of the price variable implies that imports and nontradables are assumed independent goods. Considering specification (VIII), it is immediately seen that the definition of the price variable implies that the own and cross price elasticities of the imports demand function are assumed equal in magnitude but opposite in sign. This, in turn, as the prices of nontradables are components of P^D, implies substituability between imports and nontradables. Furthermore, '....the cross price elasticity of demand for imports is constrained to be identical as between domestic tradable and nontradable goods' (Goldstein and Khan, 1988, p. 1062). Although plausibility of the assumptions of substitutability or independence of imports/nontradables may be seen obvious in some cases, it may not seem so for most of the GCC countries (Kuwait being no exception), where virtually all capital and intermediate inputs of production of nontradables are imported. Such statements must be a testable hypotheses rather than maintained assumptions in the case of any of the GCC countries. On other hand, either (VII) or (VIII) requires price homogeneity to be maintained for specification (IV). While the homogeneity postulate is consistent with the standard theory of demand, it is an empirical question in principle, hence it should rather be tested.

V.1 - The Estimating Equation: We augment the demand model (IV) with a dummy wealth variable, W, and its interaction with the income variable, WY. A positive sign for the wealth variable and a negative sign for the interaction variable are expected. We also include a dummy variable, D, to reflect the shock of the first Gulf war (the Iraqi-Iranian war). A negative effect on imports is expected for the war shock.[11] Writing X_t = $[W_t\ W_tY_t\ \ D_t]$, for the Kuwaiti data, we write the log-linear form of the long-run equilibrium model (IV) as:[12]

nontradables. Such indexes do not exist for Kuwait, and must be constructed. It should be, however, indicated at the outset that what will be presented here is merely a first attempt at the construction of separate price indexes for tradables and nontradables in Kuwait. These are at best only proxy variables for the true variables. Our approach to the construction of these indexes is based on the division of the economy along sectoral lines into "tradable" and "nontradable" sectors. The "tradable" sector of the economy is defined to include all industries involved in the production of "exportables" and/or "importables". Together, improtables and exportables are the economy's output of tradables. The remainder of the gross domestic product is the economy's output of "nontradables" and the industries concerned are allocated to the "nontradable" sector of the economy.[9] We apply the same procedure used to derive the implicit GDP deflator to actually construct our price indexes. The GDP deflator is essentially derived by dividing the GDP at current prices by its value at constant prices. Likewise, we derive the price index for tradables by dividing the current value of the GDP originating in the tradable sector by its value at constant prices. Similarly, the price index for nontradables is derived by dividing the current value of the GDP originating in the nontradable sector by its value at constant prices. Let Y^{TC} and Y^{NTC} be the gross domestic product originating in the tradable and in the nontradable sectors, at current prices. Let Y^{TF} and Y^{NTF} be their respective values at constant prices. We obtain the price index for tradables as $P^{T} = Y^{TC}/Y^{TF}$ and that for nontradables as $P^{NT} = Y^{NTC}/Y^{NTF}$

One limitation of these proxy variables involves the classification of the Kuwaiti industries into the tradable and nontradable sectors. In order to obtain the tradable/nontradable break-down of the total output (GDP), every producing sector in the economy has to be allocated to either the tradable or the nontradable sector. The problem lies with the data aggregation at the sectoral level of the economy. The level of aggregation of the existing data might be too high to allow unambiguous classification of industries in one sector or the other. As such, the final outcome is that some tradable (nontradable) output is bound to be included in the nontradable (tradable) sector. Nonetheless, a brief examination of the commodities accounts and other input-output data for the years 1983 and 1987 indicates that the degree of foreign trade participation, as approximated by the ratio of imports or exports to total domestic sales, is substantially higher for the tradable sector of the Kuwaiti economy than the

Special Case I: The empirical assumption that nontradables are separable in use from all tradables implies that only the domestic price of tradable goods would be relevant for the construction of the relative prices of imports. This implies a zero value for the first partial derivative of M^D with respect to P^{NT} in (IV), yielding:

$$M_t^D = f(\overset{\pm}{Y_t}, \overset{-}{P_t^M}, \overset{+}{P_t^T}, X_t) \qquad (VI)$$

Combining this hypothesis with the hypothesis of homogeneity in prices yields the conventional specification (III), examined by Elsamadisy (1995b), reprinted as (VII):

$$M_t^D = f(\overset{\pm}{Y_t}, \overset{-}{P_t^{MT}}, X_t) \qquad (VII)$$

Special Case II: In most cases, when it comes to actual work, the researcher runs into the problem that separate domestic price indexes for tradable goods as such do not exist, hence, does not estimate a version of (VII). The actual practice has been to use a readily available proxy variable such as the implicit GDP deflator, the wholesale price index, and/or the consumer price index.[8] This results in casting the price homogeneous specifications (V) and/or (VII) as the conventional specification (II) adopted by Asseery and Perdikis (1990, 1993) and Elsamadisy (1994, 1995a), reprinted as (VIII):

$$M_t^D = f(Y_t^{\pm}, P_t^{\overline{MD}}) \qquad (VIII)$$

Special case III: The most restrictive assumption, adopted by Metwally and Abdel-Rahman (1985), Metwally et al. (1987), and Metwally (1987, 1993), that the demand for imports is prices inelastic implies zero first derivatives of M^D with respect to all prices in (IV) - (VIII) and results in specification (I), reprinted as (IX):

$$M_t^D = f(Y_t^{\pm}, X_t) \qquad (IX)$$

IV- Construction of the Price Indexes.

Econometric estimation of the general specification (IV) and/or some of its constrained versions requires separate price indexes for tradables and

any pair or prices. A model of total import demand that satisfies these requirements lends itself directly to the testing of prices related hypotheses that are maintained assumptions in previous studies using conventional specifications. Such model has the following specification:

$$M_t^D = f(\overset{\pm}{Y_t}, \overset{-}{P_t^M}, \overset{+}{P_t^T}, \overset{\pm}{P_t^{NT}}, X_t) \qquad (IV)$$

where M^D is the quantity of imports demanded, Y is the activity variable expressed in real terms, P^M is the price of imports in domestic currency, P^T is the domestic price of tradable goods, P^{NT} is the price of nontradables, X_t is a vector of other related variables, and t is time. Theoretically expected signs for the first partial derivatives of M^D with respect to its arguments are indicated by the sign above each respective variable. The derivatives M^D with respect to its own price, P^M, would have a negative sign and that with respect to the domestic price of tradables, P^T, would have positive sign. That with respect to the price of nontradables, P^{NT}, remains an empirical question.[6] That with respect to the activity variable, Y, can be of either sign.[7] It should be noted that the measurement of import price in units of domestic currency introduces exchange rate changes indirectly into the model by expressing all monetary variables in a common currency units.

III.2 - Conventional Models: Let us consider first that demand functions are generally restricted to be homogeneous of degree zero in money income and nominal prices, implying the absence of money illusion. Since the income variable, Y, is in real terms, it follows that the homogeneity postulate is satisfied by imposing price homogeneity on (IV) requiring the sum of price elasticities to be identically zero. This would involve the normalization of prices. Using P^T as the numerare and writing P^{MT} and P^{TT} as short for the relative prices of imports and nontradable goods, we have $P^{MT} = P^M/P^T$ and $P^{MTT} = P^{NT}/P^T$. The price homogeneous version of (IV) is written as:

$$M_t^D = f(\overset{\pm}{Y_t}, \overset{-}{P_t^{MT}}, \overset{\pm}{P_t^{NTT}}, X_t) \qquad (V)$$

It is immediately seen that the alternative conventional specifications of import demand discussed in section II comprise three distinct, but related, special cases of the unrestricted specifications (IV) and/or its price homogeneity restricted version (V). We consider these cases in turn.

its income slope. He also found the first Gulf-War shock to have significantly reduced, temporarily, the import demand in Kuwait. On other hand, in these countries, non-oil GDP is considered more appropriate as a proxy for the activity variable (Elsamadisy 1994; Metwally 1993).

III- An Extended Model of Import Demand

Added to previous empirical evidence from non-GCC data (e.g. Thursby and Thursby, 1984; Thursby, 1988), evidence of the Kuwaiti data indicating the rejection of the alternative conventional specifications (II) - (III) relative to each other (Elsamadisy, 1995b) leads one to suspect either (1) the plausibility of the infinite import supply elasticity assumption; (2) that the traditional equations are misspecified for the Kuwaiti (and possibly other GCC countries) data as regards the variables composing their arguments; (3) the empirical validity of the homogeneity postulate for total import demand in Kuwait; or (4) the propriety of existing data. Suspicion based on argument (1) is excluded on the basis of the smallness of the Kuwaiti economy and the highly liberal Kuwaiti trade policy. Suspicion based on arguments (2) and/or (3) is related to the restrictiveness of the conventional import demand specifications and has, in fact, motivated the present work. Data problems implied by argument (4) are serious and are beyond the scope of this paper. In this section, an extended model of import demand, in which prices of imports, of tradable goods, and of nontradable goods enter as arguments is presented. The alternative conventional specifications (I) - (III), of section II, are shown to be special cases of the proposed specification.

III.1 - The Extended Model: The economic theory of demand states that the quantity demanded of a commodity (either simple or composite) is a function of, among other variables, its own price, prices of other commodities substitutes as well as complements, and an activity (scale) variable. A basic assumption of the demand theory is that economic agents make simultaneous choices between different commodities. When considering total imports as a composite commodity, domestically produced goods are aggregated into two composite commodities, namely tradables and nontradables. As such, an unrestricted import demand function must have all prices of the three (composite) commodities among its arguments. The price elasticities of import demand must not be restricted a priori to be identical in magnitude and/or in sign as between

II.2- The Functional Form: Due to convenience of estimation procedures and/or the ease of interpretation, most researchers have favored a linear or log-linear specification of the import demand function.[5] The main analytical tool used do discriminate between the two alternative functional forms has been the Box-Cox (1964) transformation. Asseery and Perdikis (1993: 36) have favored the linear version in case of Kuwait and Oman. Nonetheless, Elsamadisy (1995b), applying formal testing procedures of model specification in the presence of alternative non-nested hypotheses developed by MacKinnon et al. (1983) and Bera and McAleer (1982) to the Kuwaiti data, reported that results of both tests indicated the superiority of the log-linear form for the conventional specifications (II) and (III).

II.3- The Short-Run Dynamics: Examining 324 equations for a sample of five countries, Thursby and Thursby (1984:121) reported' .... the models most frequently accepted are those which include dynamic behavior through lagged values of the dependent variable'. In most previous studies on import demand in the GCC countries, authors reported significant Koyck-type lag of adjustment in estimated reduced form equations. Reported estimates of the speed of adjustment, for well specified partial adjustment mechanism, ranged from a low of 0.284 for Kuwait to a high of 0.843 for Bahrain (Metwally, 1993). Asseery and Perdikis (1990) reported speed of adjustment, for Kuwait, of 0.640 and 0.500 for their log-linear and linear forms, respectively. Elsamadisy (1994) reported speed of adjustment, for Kuwait, of 0.731 and 0.766 for the log-linear form of alternative conventional specifications. Estimated speed of adjustment reported by Asseery and Perdikis for the Kuwaiti economy are obviously low, while that reported by Metwally is suspiciously low.

II.4 - Particularities of The GCC Country Data: The GCC countries have experienced drastic fluctuations in oil revenues since the early 1970s oil embargo. The sharp rise in oil prices in late 1973, it is argued, had elevated the market value of oil reserves remarkably in the oil exporting countries, implying these countries to have witnessed a significant increase in their national wealth. Such increase in wealth (or, alternatively, in the permanent income) would be expected to have led to a sharp increase in the demand for imports in those countries. For Kuwait, Elasmadisy, (1995a) reported the log-linear form of the conventional (equilibrium) specification (II) with the GDP deflator as the domestic price to have witnessed an upward shift in its intercept and a downward shift in

specification (I). Nonetheless, it is well documented in the literature that (II) probably involves the omission of relevant variables. Thursby the Thursby (1984), using a combination of classical testing procedures, and Thursby (1988), employing a loss function approach find strong evidence that such models are misspecified for data from five industrial countries. The immediate criticism of this literature concerns the choice of appropriate index(es) to measure the price of domestic goods, hence the empirical definition of the price variable they use, where unduly restrictive assumptions are maintained. Specifically, import own and price elasticities are constrained to be equal in magnitude but opposite in sign. Domestically produced goods, both tradables and nontradables, are assumed (imperfect) substitutes for imports. Moreover, the import demand cross price elasticities are constrained to be identical as between the two goods categories (See e.g. Goldstein et. al., 1980).

An alternative specification assumes that nontradables are separable in use from all tradables and accordingly, the demand for imports is independent of the price of nontradables. The rational has been that the economic agent engages in a two stages decision process. In the first stage, total expenditures are allocated between nontradables and all tradables on the basis of their relative prices. In the second stage, expenditures on all tradables (given from first stage) are allocated between imports and domestic tradables on the basis of their relative prices. The implication of this assumption is that, rather than the overall domestic price, only the domestic price of tradable goods would be relevant for the construction of the relative prices of imports. Letting $P^{MT} = P^M/P^T$ where P^T is the domestic price of tradable goods, such specification is written as:

$$M_t^D = F(Y_t, P_t^{MT}, X_t) \qquad (III)$$

Elsamadisy (1995b), applying significance non-nested hypotheses test procedures in a formal comparison of (II) and (III), reported that the J-test developed by Davidson and MacKinnon (1981) and the N-test developed by Pesaran and Deaton (1978) indicated that the two alternative specifications are strongly rejected relative to each other, as being false, for both the static and the dynamic versions of each. Such result suggests that both alternatives are incorrectly specified and another (unspecified) model is appropriate.

II- A Review of the Empirical Literature

Studies on total import demand in the member states of the Gulf Co-operation Council (GCC) can be classified into two groups. In one group, researchers have, seemingly, taken a commonly held view that in developing countries, import demand is price inelastic. Accordingly, they have specified import demand not to depend on prices of any sort. This includes Metwally and Abdel-Rahman (1985), Metwally et al. (1987), and metwally (1987, 1993). In a second group, researchers have adopted a typical traditional specification. This group includes Asseery and Perdikis (1990, 1993) and Elsamadisy (1994, 1995a, 1995b). In this section we present a brief review of the empirical literature on total import demand in the GCC countries as regards different aspects of model specification. Specifically, we discuss the basic empirical specifications adopted, mathematical functional forms employed, short-run dynamics, and some particularities of the GCC country data.

II.1 - The Demand Function: Implicitly assuming that import demand is price inelastic, Metwally and Abdel-Rahman (1985), Metwally et al. (1987), and Metwally (1987, 1993) have used a simple specification of import demand in which the quantity of imports demanded depends only on an activity variable. Letting M^D denotes the quantity of imports, Y the activity variable expressed in real terms, X_t a vector of related variables other than prices, and t denotes time, we write:

$$M_t^D = F(Y_t, X_t) \qquad (I)$$

Asseery and Perdikis (1990, 1993) and Elsamadisy (1994, 1995a) have used a typical conventional specification in which the quantity of imports demanded depends on an activity variable and on relative prices defined as the ratio of the price of imports to an 'overall' domestic price. Letting $P^{MD} = P^M/P^D$ denotes the relative prices of import where P^M is the price of import (in domestic currency) and P^D is the 'overall' domestic price, we have:

$$M_t^D = F(Y_t, P_t^{MD}, X_t) \qquad (II)$$

Counter to the commonly held views, they found the relative prices to have been an important determinant of imports in the "developing" GCC countries. Their results, thus, imply the rejection of the simpler

which they were defined. While, in most empirical studies, availability plays a major role in selecting explanatory variables, the description of variables used is often relegated to a brief data appendix or a footnote.

The main contribution of this research is to present a detailed examination of the rather restrictive empirical hypotheses implied by the conventional econometric specifications of the demand for total import used by previous studies on the GCC countries. We define our objectives as: First, to develop a generalized specification of import demand in which prices of imports, of tradables, and of nontradables enter as arguments. Second, to construct separate price indexes for tradables and nontradables that are required for estimating such general import demand model. Third, this general specification is then estimated and the results are utilized in testing hypotheses maintained by the conventional import demand models. Namely: 1) that imports and nontradables are independent (composite) goods; 2) that imports and nontradables are substitutes for each other; 3) that the demand for imports is price homogeneous; 4) that the cross price elasticities of import demand with respect to tradables and nontradables are identical; and 5) that the own and cross price elasticities of the import demand are equal in magnitude and opposite in sign. Annual data from the GCC member country of Kuwait over the period 1970-1989 will be used to carry our tests.

The plan of the paper is as follows: Section II presents a brief review of previous work on import demand in the GCC countries. Section III proposes an extended model of import demand and discusses assumptions maintained by conventional specifications. Section IV describes our methodology to construct separate price indexes for tradables and nontradables in Kuwait. In section V we carry proper statistical tests through in an investigation of the empirical credibility of the assumptions maintained by the conventional import demand specifications relative to the proposed extended model. Section VI discusses import demand elasticity estimates of the extended model and compares with previous estimates. A brief discussion of the policy implications of our results is presented in section VII. Section VIII summarizes and concludes. Definitions of variables and sources of data are given in a data appendix.

An Extended Model of Import Demand For GCC Countries Applied to Kuwaiti Data.

Elsayed M. Elsamadisy
Economics Dept. - Kuwait University

I - Introduction

Adopting the familiar underlying theoretical framework of the consumer demand and/or production theory for the determination of trade volumes and prices, estimation of the total import demand function has received a great deal of attention in the empirical literature on international trade.[1] Plausibility of the assumption of infinitely price elastic foreign supply of imports, to a country, promoted the single equation import demand model. The majority of empirical studies on total import demand typically relate the quantity of imports demanded to an activity variable and to imports relative prices defined as the ratio of imports price to the price of domestically produced 'substitutes'. Others have argued that nontradables are separable in use from all tradables so that the demand for imports is independent of the price of nontradables. Accordingly, they have defined relative prices in terms of the domestic price of tradables.[2] Nonetheless, there exist strong empirical evidence that import demand models employed in these studies may not be correctly specified.[3] The immediate criticisms relate to the empirical definitions of the price variable(s) where unduly restrictive assumptions are maintained.[4]

Although of vital importance when it comes to using estimated elasticities, for instance, to valuate the effect of price changes in a partial equilibrium framework, or when comparing elasticity estimates drawn from different sources, little care is generally paid to the question of selecting price variables. The issue of price data selection is important when estimated price effects are being assessed. These are only meaningful to the degree that they are not being dissociated from the structure within

Reports

Dissertation Abstracts

Contents

ARTICLES IN ARABIC:

Articles in English:

Discussion

Book Reviews

paper. Figures and other illustrative material must be in camera ready form. Both tables and figures should have captions, and their sources, if any, should be listed. Tables and figures should be numbered and grouped at the end of the article, and their placement in the text should be clealry indicated.

5 - References to source material are to be included in the text by using the Harvard (author/date) system. Examples: (Smith, 1970); (Smith & Jones, 1975) for dual authorship; (Smith, 1974) for two references; (Jones, 1977: 58-59) for direct quotes, which require pagination. Notes should be kept to a minimum and are referred to in numerical order throughout the text, and the numbers shown as superscript. Notes and references should be listed as separate sections at the end of the artilce.

Examples:

Hischi, T.

1983 "Crime and the Family." pp. 53-69 in J. Wilsone (Ed.), Crime and Public Policy. San francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggression." Journal of Marriage and the Family 46: 11-19.

Quinney, R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Co.

6- The editor reserves the right to copyedit all articles accepted for publication. Authors will review their copyedited manuscripts only if substantive changes have been made.

7 - Authors of articles receive ten free offprints and a copy of the journal issue in which their contribution appears. Authors of other types of contribution receive a complimentary copy of the relevant journal issue.

8 - Acknowledgement of receipt will be sent to the author. Manuscripts will not be returned to authors.

9 - All contributions and correspondence should be addressed to the Editor, Journal of Social Sciences, Kuwait University, P.O.Box 2778 Safat, 13055 Safat Kuwait.

Instructions to Authors

1 - the Journal publishes original research papers in both Arabic and English in the fields of sociology, social psychology, social anthropology, economics, political science and cultural geography. Submission of a paper is taken to imply that it has not been previously published, or is not being considered for publication for JSS are sent out anonymously to referees, after which the Journal is entitled to request for modifications to be made to the paper.

2 - The Journal welcomes book reviews in Arabic. The book to be reviewed should have been published within the last three years. The review should not exceed 10 pages of A4, typed in double spacing. The full title, author, number of pages, publisher, place and data of publication, and price should be quoted. There are no footnotes, and any reference should be incorporated in the text.

3 - The Journal will also publish academic discussions in Arabic of articles published in this journal or elsewhere, as well as reports of ongoing research. Reports about academic conferences and symposia in all fields of the social sciences are also welcome.

4 - The Journal welcomes Arabic summaries of dissertations which have been accepted toward higher degrees in the social sciences, provided that the summary is prepared by the author himself.

Manuscript Preparation

1 - Articles should not exceed 40 pages (about 10,000 words). Manuscripts should be typed on A4 paper on one side of the paper only with generous margins. All typing (text, references, foot-notes, tables) is to be doublespaced. Contributions should follow the style of the Journal as closely as possible.

2 - Authors must include an English abstract of between 150 to 200 words summarizing the paper.

3 - The cover page should contain the title of the paper, the authorís full name and current address, and the name of the institute with which the author is affiliated. It should also indicate if the paper has been presented at a conference, and if there were sources of financial assistance for the research.

4 - Tables should be clear and typewritten on separate sheets of

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

abbreviated: JSS

Published by The Academic Publication Council, Kuwait University An Academic refereed Quarterly publishing Research in Political Science, Economics, Sociology, Social Psychology, Social Anthropology and cultural Geography

Vol. 23 No. 2- Summer 1995

Adress all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O.Box 27780 Safat, 13055 Safat Kuwait
Tel: (00965) - 4836026, 4810436 Fax: 4836026

Price per issue

Kuwait (KD 0.500) for individuals, (KD 2.750) for Institutions, Saudi Arabia (Rs 10), Qatar (Rs 10), Emirates (Dh 10), Bahrain (BD 1), Oman (Rs 1), Lebanon (LL 2000), Jordan (Fs 750), Tunis (D 1.5), Algeria (15 AD), S.Yemen (Fs 600), Libya (D 2), Egypt (E 5), Sudan (S 1.5), Syria (S 50), N. Yemen (15 Rs), Morocco (MD 20), UK (1).

Individuals Subscription

Kuwait

One Year	2 K.D.
2 Years	4 K.D.
3 Years	5,5 K.D.
4 Years	7 K.D.

Arab Countries:

One Year	2.5 K.D.
2 Years	4.5 K.D.
3 Years	6.5 K.D.
4 Years	8 K.D.

Other Countries:

One Year	15 U.S. $
2 Years	30 U.S. $
3 Years	40 U.S. $
4 Years	50 U.S. $

Institutions:

Kuwait & Arab Countries

One Year	15 K.D.
2 Years	25 K.D.
3 Years	40 K.D.
4 Years	50 K.D.

Other Countries:

One Year	60 U.S. $
2 Years	110 U.S. $
3 Years	150 U.S. $
4 Years	180 U.S. $

Payment for individual subscriptions should be made in advance:
1) by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of Social Sciences,
2) or by bank transfer to Journal of Social Sciences,
Account No. 07101685, Gulf Bank (Adeliya Branch).

Subscription price includes airmail postage. A subscription to more than one year entitles you to a complementary special issues.

Back Issues and Bound Volumes of JSS

Previous Issues of JSS are available as single copies or as bound volumes, on request from:

Journal of the Social Sciences
P.O.Box 27780 Safat
Kuwait 13055
(Telephone: 4810436 - 4836026, Fax 4836026)

The price of each bound volume not including postate is: for institutions KD 15 (US$ 60); for individuals KD 5 (US$ 20); and for students KD 3 (US& 12).



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published By Academic Publication Council - Kuwait University

Vol. 23 - No 2 - Summer 1995

■ Elsayed M. Elsamadisy — An Extended Model of Import Demand for GCC Countries Applied to Kuwaiti Data

ISSN - 0253 - 1097